مختارات من

الوثائق الفلسطينية لسنة 2005

إعداد وتحرير

د. محسن محمد صالح   وائـــل أحمد سعد



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



مختارات من

الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

Selected Palestinian Documents for the Year 2005

Edited By:
Dr. Mohsen M. Saleh
Wael A. Saad

الطبعة الأولى
أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ – رمضان ١٤٢٧هـ
بيروت – لبنان
ISBN 9953–0–0792–6

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
الطابق العاشر – بناية الريفيرا
كورنيش المزرعة – بيروت – لبنان
تلفون: ٠٠٩٦١١٣٠٣٦٤٤
تليفاكس: ٠٠٩٦١١٣٠٣٦٤٣
بريد اليكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج وطباعة:
Golden Vision sarl – 00961 1 362987

فهرس المحتويات

مقدمة

يضع هذا الكتاب بين يدي القارئ الكريم مجموعة من ١١٤ وثيقة، تغطي أهم الوثائق الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥. وبالتأكيد فإن هذا الكتاب لا يحصر كافة الوثائق المتعلقة بفلسطين بين دفّتيه، إذ إن مصادر المواد الوثائقية كثيرة ومتنوعة، وهي تشمل القرارات الصادرة عن السلطة الفلسطينية وقياداتها ووزاراتها ومجالسها ومؤسساتها، ومداولات المجلس التشريعي والقوانين الصادرة عنه، وما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينية، والبيانات والتصريحات الصادرة عن الفصائل الفلسطينية وقياداتها، والمقابلات الصحفية والتلفزيونية. كما تشمل الكثير من الوثائق الإسرائيلية، فضلاً عما يتعلق بالقضية الفلسطينية عربياً وإسلامياً ودولياً... الخ.

ولذلك فإن اختيارنا للوثائق انبنى على عدة معايير أبرزها تقديرُنا لأهمية الوثيقة، وتأثيرها في تكوين الصورة العامة التي حكمت مسار الأحداث خلال سنة ٢٠٠٥. كما اهتممنا بتحقيق قدر من التنوع والتوازن في الاختيار، بحيث تقدم صورة أكثر شمولاً لمجموعة القضايا والمواقف وردود الأفعال التي شكّلت الخريطة السياسية لتلك السنة.

وقد تمّ الالتزام بدقّة بنشر النصوص كما هي. وفي حالة أَخْذِنا لمقاطع من الوثيقة وعدم نشرها كاملة، فقد تمّ كتابة مصطلح [مقتطفات] في بداية نصّ الوثيقة. وفي المواضع التي جرى حذف كلمة أو أكثر تمّ وضع قوسين بداخلهما نقاط (....) للدلالة على ذلك. أما المادة المحذوفة فقد تمّ الحرص على ألا تُخلَّ بالمعنى المراد، وهي عادة ما تكون ضمن الديباجات أو الشروحات والتفصيلات، التي لا يَضرّ حذفها؛ في الوقت الذي يوفّر لنا هذا الحذف مجالاً إضافياً لاختيار مزيدٍ من الوثائق ضمن المساحة المُتاحة للكتاب.

وفي حال وجود أخطاء مطبعية أو لغوية أو معلوماتية بارزة في النصّ الأصلي، ولا يستقيم النصّ دون توضيحها فقد اعتمد أسلوب فتح قوسين [ ] بحيث يتمّ وضع التصحيح أو التوضيح داخلهما، مع إبقاء النصّ الأصلي على حاله.

وأخيراً، نأمل أن يفيد من هذا الجهد الباحثون والمهتمون بالدراسات الفلسطينية، فضلاً عن الجامعات ومراكز الأبحاث ومؤسسات الدراسات.

والله من وراء القصد.

المحرران

وثيقة رقم ١:

نص كلمة وزير الخارجية التركي، عبد الله غول، أمام أعضاء المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية (١) [مقتطفات]

٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

السيد الرئيس الدكتور حسن خريشة

السادة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الأعزاء

(....)

إنه من دواعي الفخر والاعتزاز لي أن أكون أول وزير خارجية يتحدث إلى المجلس التشريعي الفلسطيني؛ ولهذا أتقدم إليكم بعميق الشكر (....).

إنني، باسم الشعب التركي، أشاطركم بحزن عميق فقدانكم لقائد ورمز الشعب الفلسطيني، ياسر عرفات رحمه الله. وفي هذه المناسبة نتذكره بالاحترام والتقدير والإجلال.

السيد الرئيس، السادة أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، إن الشعبين التركي والفلسطيني يجمعهما تاريخ مشترك يعود لمئات السنين، على الصعيد الثقافي والإنساني والديني، وسوف تزداد هذه العلاقات في المستقبل.

وتركيا البلد الصديق والوفي لفلسطين، قامت دائماً بدعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، لتحقيق هدفه في العيش في دولته المستقلة الحرة.

وفي هذا الخصوص، وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وفي النزاع العربي الإسرائيلي، أخذت تركيا بعين الاعتبار الموازنة بين الحقوق المشروعة والمصالح لجميع الأطراف. وفي ١٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، تم إعلان الدولة الفلسطينية، وكانت تركيا أول الدول التي تعترف بها.

إن تركيا هي الدولة المسلمة الوحيدة التي لها تمثيل دبلوماسي قنصلي في الضفة الغربية والقدس منذ ١٩٢٥.

إن مستقبلي الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي مرتبطان معاً. ولهذا لا يمكن بناء مستقبل أفضل في المنطقة من خلال بناء الجدران والحواجز، وإنما بتحرك الشعبين وبالاتفاق والفكر السليم. والوسيلة الوحيدة التي ستمكن الطرفين من النظر بثقة إلى المستقبل هي التوصل إلى اتفاقية سلام قابلة للتنفيذ، ضمن أطر القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والأمم المتحدة، أي بإقامة دولتين:

فلسطينية وإسرائيلية، قابلتين للتعايش جنباً إلى جنب، ضمن حدود متعارف عليها وآمنة. وأعتقد بأنه يجب الاستفادة من الفرصة المتاحة ضمن خطة خارطة الطريق.

إنه لمن الواضح أن أساليب الضغط والحصار، المتبعة ضد الشعب الفلسطيني، لن تجلب الأمن والراحة لإسرائيل. يجب فهم أن الأمن وحده لن يجلب السلام في الشرق الأوسط، بل إن السلام يمكن أن يحقق الأمن.

إن سياسة العنف والإرهاب لن تخدم سوى الأطراف المعادية للسلام، ولهذا يجب إنهاء سياسة العنف هذه بأسرع وقت. وأنا أؤمن بأنه يقع على عاتق الإدارتين، الفلسطينية والإسرائيلية، مسؤولية تاريخية للتوصل إلى حل عادل وشامل.

وأرى أن من المهم أن تقوم الإدارة الفلسطينية ببذل أكبر جهد ممكن لتنفيذ الالتزامات الأمنية المترتبة عليها، الأمر الذي سيساعد على دعم مسيرة السلام في المنطقة. إننا نثمّن وندعم الجهود المبذولة من قبل القيادة الفلسطينية، في إطار برامج الإصلاح في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، المستمرة في الطريق نحو بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأنا واثق تماماً بأن الدولة الفلسطينية، القادرة على تأمين الشفافية في المجال المالي، وتفعيل الآليات الديمقراطية، والمنفذة للإصلاحات اللازمة، والقادرة على محاربة الفساد، ستكون دولةً فلسطينيةً قويةً في إدارتها الداخلية، وقادرةً على التقدم نحو السلام. (....)

في هذه المرحلة الحساسة، التي نمرّ بها، تعيش فلسطين مرحلة انتخابات بدأت منذ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وستستمر حتى نهاية هذا الشهر، وعلى مراحل. وبعد أربعة أيام ستقومون بانتخاب رئيسكم. وعلى الأرجح، ستقومون في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٥ بالانتخابات التشريعية.

إننا نتابع هذه التطورات بالتقدير والاهتمام. ولمتابعة الانتخابات، سنقوم بإرسال فريق مكون من موظفين حكوميين وأكاديميين، للمشاركة في المراقبة على الانتخابات.

وبناء على طلب مقدم من إخواننا الفلسطينيين في العام ٢٠٠٣، وفي مجال القانون الدستوري، قمنا بتوظيف أفضل الخبراء لتدقيق مسودة القانون الأساسي (الدستور الفلسطيني)، وقمنا بتسليمكم التقرير المتعلق بها. وإننا نؤكد رغبتنا في الاستمرار في تقديم الدعم، في مجال الإصلاح الإداري في فلسطين. لقد قمنا ومازلنا مستعدين حتى اليوم لدعم التقدم في مسيرة السلام، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء مؤسساتها. وفي حالة الطلب منا، فإننا مستعدون للمشاركة بخبراتنا في المجالات الإصلاحية والمؤسساتية مع إخواننا الفلسطينيين.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء:

لقد قامت تركيا بالمساهمة الجادة، أكثر من أية دولة أخرى، في مجال حل الخلافات الحقوقية الدولية بين فلسطين وإسرائيل، ضمن الطرق السلمية خلال مرحلة المفاوضات السلمية. (....)

ومن ناحية أخرى، وضمن إطار الأمم المتحدة أيضاً، تشارك تركيا في اللجنة الدولية للمحافظة على الحقوق المكتسبة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى عضوية تركيا في لجنة القدس في الأمم المتحدة. وكذا وبنفس الشكل، من خلال منظمة الأونروا، التي تهدف للتخفيف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين. (....)

فهذا الدور، ليس سوى دليل على المواقف الصديقة التي تؤديها تركيا، للتسهيل والمساعدة في التقريب بين المواقف، والتوصل إلى السلام الفلسطيني الإسرائيلي. (....)

أريد تجديد التأكيد على أن تركيا تساند وتدعم الشعب الفلسطيني، الذي يمرّ بمرحلة صعبة جداً. وأنتم على معرفة تامة بموقفنا المبدئي والحازم بخصوص الجدار، الذي تقوم إسرائيل بإنشائه. (....)

إن تركيا ترى أن الطريق الوحيد لتحقيق اتفاق شامل، يضمن التعايش بين فلسطين وإسرائيل، جنباً إلى جنب وضمن الحدود المتعارف عليها، هو العودة إلى طاولة المفاوضات. وعلى هذا الصعيد، أود التأكيد بأن تركيا مستعدة لبذل ما بوسعها لتقديم العون للطرفين، في الجهود التي ستبذل من أجل التوصل لاتفاق سلام.

ومن منطلق كون تركيا تحظى بالثقة من قبل الطرفين، ورغبةً منها في المساعدة في الجهود المبذولة للتوصل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، سنكون فخورين باستضافة أي اجتماعات ثنائية أو دولية. وفي حالة الطلب، ستكون تركيا مستعدة للمشاركة في أية قوات مراقبة دولية في قطاع غزة، إذا ما تمّ الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة.

ستستمر تركيا ببذل الجهود للمساعدة في التوصل إلى حلّ عادل للخلاف الفلسطيني الإسرائيلي، حتى قيام دولة فلسطينية مستقلة داخل الحدود المعترف بها، تعيش بسلام وأمان بجانب الدولة الإسرائيلية.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء إن الشعب التركي يتقاسم الشعور مع الشعب الفلسطيني الشقيق في هذه الفترة الصعبة التي يعيشها، وسيقدم كل ما بوسعه من دعم معنوي ومادي لإنهائها. (....)

وأود أن أؤكد، وبكل سرور، على العلاقة المتينة والبعيدة عن الخلافات في المجال السياسي مع فلسطين، ونولي اهتماماً كبيراً في علاقاتنا مع فلسطين، ونعمل على توطيد هذه العلاقات على جميع الأصعدة الممكنة.

وفي هذا الخصوص، وكمؤشر على اهتمامنا لتقوية العلاقات المختلفة ولزيادة المساعدات ولتنمية الاقتصاد الفلسطيني، قمنا في شهر كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٣، بالبدء في خطة اقتصادية واجتماعية شاملة. وضمن هذا الإطار قمنا بتعيين الوزير السابق ورجل الدولة المميز، السيد وهبي دنشارلر، كمنسق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي مع الجانب الفلسطيني. (....)

(....) ولتنفيذ المشاريع في الأماكن المناسبة ولمتابعتها، نخطط لافتتاح مكتب للوكالة التركية للتعاون والتنمية (TIKA) في القدس أو في رام الله، ويسعدني تقديم رئيس الوكالة السيد هكان فيدان، الذي يرافقني.

بالإضافة لذلك، سوف نرسل لفلسطين في الفترة ما بين ٣١ كانون الثاني/ يناير و٦ شباط/ فبراير، لجنة تقنية للعمل على تثبيت المشاريع المحتمل تنفيذها، برئاسة السيد وهبي دنشارلر، المنسق للشؤون الفلسطينية. (....)

إنه لمن دواعي سرورنا رؤية العلاقات القوية بين الغرف التجارية لدولتينا، وكما تعلمون فإنه تمّ التوقيع على اتفاق للتعاون المشترك بين الغرف التجارية لكلا الدولتين. ولقد قام رئيس الغرفة التجارية الفلسطينية، السيد أحمد هاشم الزغير، بزيارة إلى تركيا بين الفترة من ٢١–٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

إننا نحفز القطاع الخاص في دولتينا للشروع بدارسة المشاريع المتبادلة، ولتقوية العلاقات التجارية والاقتصادية، ولتوسيع نطاق ساحات العمل المشترك. ولقد قمنا بإعفاء جميع حاملي جوازات السفر الدبلوماسية الفلسطينية من تأشيرة الدخول إلى تركيا، خلال زيارتهم التي لا تتجاوز الشهر، وأيضاً قمنا بالتعميم على جميع ممثلياتنا القنصلية في العالم بمنح حاملي مختلف جوازات السفر الفلسطينية تأشيرات الدخول رأساً وبدون تأخير.

السيد الرئيس، السادة الأعضاء إن عملكم الذي تقومون به في مجلسكم التشريعي يمنحنا القوة والتصميم على الاستمرار في التعاون في دعمنا للشعب الفلسطيني.

وأستغل هذه الفرصة لأقدم لكم أحرّ التمنيات باسمي وباسم الشعب التركي، بأن تتوصلوا إلى حلّ دائم للقضية الفلسطينية العادلة. أشكركم جميعاً مرةً أخرى، وأقدم لجميع أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الموقرين خالص التحيات.

وثيقة رقم ٢:

كلمة محمد نزال عضو المكتب السياسي لحركة حماس في مهرجان الذكرى السنوية التاسعة لاستشهاد يحيى عياش(٢) [مقتطفات]

بيروت، ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

الحمد لله ربّ العالمين ، ولا عدوان إلا على الظالمين، والصلاة و السلام على إمام المجاهدين، وقائد الغرّ الميامين، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه ..

أيها الأخوة .. أيتها الأخوات :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

فإنّنا نحيي معكم اليوم الذكرى السنوية التاسعة لاستشهاد القائد المجاهد يحيى عياش، الذي قضى شهيداً - بإذن الله - بعد حياةٍ قصيرة تميّزت بالإبداع في مقاومة العدو الصهيونيّ، إذ استحقّ هذا الشاب المهندس المتميّز في علمه، وخلقه، أن يحوز على لقب "مهندس العمليات الاستشهادية"، تلك العمليات التي حوّلت المجاهدين إلى قنابل بشرية تفزع العدو وترعبه، وتثخن فيه الجراح وتقتله.

(....)

لذا كان "المهندس" عياش هدفاً دائماً لسلطات الاحتلال وأجهزته الأمنية، التي لاحقته وطاردته، فلم تنلْ منه إلا بعد أن دوّخها سنوات طوال، كان خلالها مصدر رعبٍ و قلقٍ لها . فحقّقت هي ما أرادت، وحقّق هو ما أراد وما تمنّى لنفسه، حيث لقيَ الله شهيداً بإذن الله في غزة هاشم، التي أوى إليها بعد أن ضاقت عليه الأرض بما رحبت، فخرجت جماهير قطاع غزة الأبيّة عن بكرة أبيها تشيّعه إلى مثواه الأخير .

أيها الأخوة .. أيتها الأخوات :

(....)

وإذا كنّا نحيي اليوم ذكرى الشهيد عياش، فإننا نستذكر معكم المفاهيم والقيم والأعمال التي رسّخها وجسّدها خلال حياته، وفي مقدّمتها: المقاومة ضدّ الاحتلال، فعيّاش رحمه الله، لم يكن منظّراً، ولا واعظاً، ولا خطيباً مفوّهاً، ولكنّه جسّد وحوّل كلّ المفاهيم التي يمكن أن يقولها المنظّرون والواعظون والخطباء إلى واقعٍ عمليّ، فرأينا عبقرية المقاومة التي لا حدود لها تتجسّد على أرض فلسطين المباركة بفعل بطولات شبابٍ وفتيان يقودهم هذا المهندس البطل .

فما أحوجنا في هذه الأيام إلى هذه المعاني والمفاهيم، حيث تتعرّض المقاومة ضدّ الاحتلال لحملة هجاءٍ وتأنيبٍ ولوم، ليس من قِبَل المحتلّين فحسب، بل من قِبَل بعض بني جلدتنا، وممّن يتكلّمون بألسنتنا

.. ولقد تابعنا بأسف شديد التصريحات الأخيرة التي أدلى بها السيد/ محمود رضا عباس الرئيس الجديد للّجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس للسلطة الفلسطينية المنتظر تنصيبه، التي أدان فيها المقاومة تحت عنوان ملتبس، و مصطلح دخيل علينا، وهو مصطلح "عسكرة الانتفاضة"، الذي يمثّل استخدامه محاولة التفاف على إدانة المقاومة نفسها.

إنّه لأمرٌ عجيب وغريب حقاً، أنّه في الوقت الذي يتواصل فيه العدوان الصهيوني الغاشم على شعبنا الفلسطيني دونما توقّف، وفي الوقت الذي يتعرّض فيه أهلنا في غزة وخانيونس ورفح وجنين ونابلس إلى مذابح جماعيّة ومجازر وحشية، لا يرقبون فيها فلسطينياً [في فلسطينيٍّ] إلاًّ ولا ذمّة، يخرج علينا من يدين مقاومة شعبنا و دفاعه عن نفسه .

وهنا يحقّ لنا أنْ نتساءل :

.هل يوجد في تاريخ الشعوب قديماً وحديثاً احتلالٌ بلا مقاومة، أو استعمار بلا ثورة مسلحة؟!

.هل يوجد شعبٌ في التاريخ استكان للاحتلال والاستعمار ، وسلّم له بأرضه أو جزءٍ منها ؟!

.لماذا يُراد للشعب الفلسطيني أن يسكت على الضيم والظلم والاستبداد والطغيان ؟!

.لماذا يُراد له أنْ يرفع رايات الاستسلام تحت عناوين زائفة ومضلّلة ؟!

أيها الأخوة و الأخوات :

إنّنا في ذكرى استشهاد عياش نقول ونؤكّد على ما يلي:

١. إنّ المقاومة بكافة أشكالها وعلى رأسها المقاومة المسلّحة ستبقى مستمرّة بإذن الله، فالمقاومة وحدها وليس غيرها، هي التي طردت ودحرت "باراك" وجيشه من جنوب لبنان، والمقاومة وحدها هي التي سترغم شارون على انسحابٍ أحاديّ الجانب من قطاع غزة. وإلى الذين يتساءلون مشكّكين بمقاصد تنطوي على سوء نيّةٍ عن جدوى الانتفاضة والمقاومة وما حقّقته، نقول لهم: إنّ شارون لم يكنْ ليفكّر في منطق الانسحاب من قطاع غزة، لولا أنّ المقاومة أثخنته بالجراح، وأصابته في كبريائه، وحوّلت جنوده إلى أهدافٍ دائمة لكتائب القسام والأجنحة العسكريّة لفصائل المقاومة كافة.

٢. إنّه لا يجوز الاستناد إلى المعاناة الكبيرة والتضحيات العظيمة، التي يقدّمها الشعب الفلسطيني لتبرير تقديم التنازلات وقبول الإملاءات الصهيونية الأميركية. (....)

٣. إنّ انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، التي ستُعقد بعد غدٍ الأحد، هي انتخاباتٌ مفصّلة على مقاسات السيّد محمود عباس، فليس مسموحاً لمرشّحٍ غيره أن يفوز، إذ إنّ هناك رغبة صهيونيّة وإقليمية ودولية بأن يكون هو لا غيره رئيس السلطة الفلسطينية، ورأينا كيف يتمّ التعامل معه قبل انتخابه كرئيسٍ للسلطة، على الرغم من وجود رئيسٍ مؤقّتٍ ومعلن هو السيّد روحي فتوح، ورأينا كيف "فاعٍ" "عشّ الدبابير" على السيد مروان البرغوثي في سجنه، عندما تجرّأ على ترشيح نفسه، وكيف أعلن مسؤولون عرب وأجانب عن انزعاجهم من هذا الترشيح علناً

وبشكل سافرٍ يفتقد إلى أدنى درجات اللياقة واللباقة الدبلوماسيتين. لذا، فإنّ حركة حماس كانت تدرك أنّ "الديمقراطية" المزعومة التي لا يتّسع صدرها لاستيعاب مرشّح من الحزب الحاكم ومن المؤيّدين لأوسلو ومن غير المناهضين لمشروع التسوية (مثل مروان البرغوثي)، لا يمكن أن يتّسع صدرها لاستيعاب مرشّح من حماس معارض لأوسلو ولخارطة الطريق ولمشروع التسوية السياسية برمّته. وإذا اقتضى الأمر للتزوير، فهم جاهزون لذلك، وخبراتهم وخبرات غيرهم جاهزة كذلك. إنّ هذا التأييد الإقليمي والدولي لإجراء انتخابات رئاسة السلطة، وهذا الحشد غير المسبوق لها، يستهدف منح "الشرعية" لرئيسها وجعلها سيفاً مسلطاً في مواجهة قوى المقاومة وفصائلها ومواجهتها بسيف ما يسمّى بـ "الشرعية". ونحن في حركة حماس نقول وبوضوح إنّ انتخاباتٍ تتجاهل ستّة ملايين لاجئ فلسطينيّ موزعين في المنافي والشتات لا يمكن اعتبارها ممثّلة لهذا الشعب، كما أنّ الانتخابات التي تجري في ظلّ الاحتلال وقيوده، وضمن إطارٍ سياسيّ محدّد لسياسات رئيس السلطات المنتخب، وبما يتناقض مع ثوابت شعبنا الفلسطيني، لا يمكن أن تشكّل مظلّة سياسية لهذا الشعب. وإذا شئنا الدقّة والوضوح أكثر، فإنّنا نرى أنّها انتخاباتٌ لاختيار رئيسٍ لسلطة مهمّتها إدارة الشؤون المدنيّة والحياتية اليومية للشعب الفلسطينيّ، ولا يمكن لها أنْ تحدّد وتقرّر مستقبله السياسيّ. وكلّ ما يتفرّع عن السلطة من أطرٍ ومجالس مثل المجالس التشريعية والمحلية فيفترض أنْ تدور في الإطار نفسه، سواءً كانت تلعب دوراً تنفيذياً أو رقابياً.

٤. إنّنا ندعو القيادة الفلسطينية أنْ تختار الانحياز إلى شعبنا ومصالحه وثوابته الوطنية وتطلعاته، ونرى أنّ الرهان على الوعود الأميركية – الصهيونية المعسولة، إنّما هو جريٌ وراء سرابٍ خادعٍ يحسبه الظمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً. وإنّ خطاب شارون في (هرتسليا)، الذي أكّد فيه على لاءاته برفض حقّ العودة لأيّ لاجئ فلسطينيّ، وبرفضٍ للعودة إلى ما سمّاه حدود عام ١٩٦٧، إنّما يمثّل جوهر مشروعه السياسيّ و الحقيقيّ، وهو يحظى بدعمٍ مطلق من إدارة بوش الاستعمارية.

٥. إنّ التحريض المستمرّ على قوى المقاومة، إنّما يدفع باتجاه الاقتتال الفلسطيني – الفلسطينيّ، الذي كان على الدوام هدفاً صهيونياً باء بالفشل في الماضي، وعلينا أنْ نُفشله في الحاضر والمستقبل. عبر رصّ الصفوف وتعزيز الوحدة في مواجهة الاحتلال (إنّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلونَ فِي سَبِيلِهِ صَفاً كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَرصُوص).

٦. إنّنا نُعلِن عن تضامننا مع الشعب العراقيّ في محنته الكبيرة، ونعلن تأييدنا المطلق للمقاومة العراقية الباسلة في مواجهة الاحتلال الأميركي الغاشم. وندعو كافة فئات الشعب العراقيّ إلى نبذ كلّ العصبيّات الطائفية والمذهبية والعرقيّة الجاهليّة.

رحم الله الشهيد عيّاش، الذي ليس هو أوّل الشهداء، ولا آخرهم، فهناك قافلةٌ كبيرة قبله وبعده، وستستمرّ هذه القافلة حتى تروي أرض فلسطين، فتُطهّرها من رجس الاستعمار الصهيوني بإذن الله.

تحيّة إجلالٍ وإكبارٍ إلى كلّ المقاومين بمختلف توجّهاتهم وفئاتهم الذين يواجهون الاحتلال، وتحيّة إلى الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، وتحية إلى أهالي الشهداء وذويهم.

وإنّه لجهاد .. نصر أو استشهاد

وثيقة رقم ٣:

نتائج انتخابات رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية[٣]

١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

الرقم المتسلسل	اسم المرشح أو (الفئة)	الانتماء السياسي	عدد الأصوات	النسبة المئوية لمجموع المقترعين
١	محمود عباس (أبو مازن)	حركة فتح	٥٠١,٤٤٨	٦٢,٥٢٪
٢	مصطفى البرغوثي	مستقل	١٥٦,٢٢٧	١٩,٤٨٪
٣	تيسير خالد	الجبهة الديمقراطية	٢٦,٨٤٨	٣,٣٥٪
٤	عبد الحليم الأشقر	مستقل	٢٢,١٧١	٢,٧٦٪
٥	بسام الصالحي	حزب الشعب	٢١,٤٢٩	٢,٦٧٪
٦	السيد بركة	مستقل	١٠,٤٠٦	١,٣٠٪
٧	عبد الكريم شبير	مستقل	٥,٧١٧	٠,٧١٪
٨	الأوراق الباطلة	–	٣٠,٦٧٢	٣,٨٢٪
٩	الأوراق البيضاء	–	٢٧,١٥٩	٣,٣٩٪
مجموع عدد المقترعين			٨٠٢,٠٧٧	١٠٠٪

وثيقة رقم ٤:

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٥ بلائحة اقتطاع ضريبة الدخل(٤)

١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

بعد الاطلاع على قانون ضريبة الدخل/ رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤، لا سيما المادة (٤٨) منه، وعلى ما عرضه وزير المالية، وبناءً على ما أقرّه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ: ١٢-١-٢٠٠٥ قرر ما يلي: مادة (١) يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذه اللائحة المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

الدائرة: دائرة ضريبة الدخل. المدير: مدير عام ضريبة الدخل. المستخدِم: أي شخص مسؤول عن دفع الرواتب والأجور وما في حكمها بالأصالة عن نفسه أو بالنيابة عن شخص آخر. الراتب: أي راتب أو أجر أو مكافأة أو مخصص أو علاوة أو أي مبلغ آخر مهما كانت تسميته وأي امتيازات أخرى، ويشمل العمولة التي يدفعها المستخدِم للمستخدم، كما يشمل المبلغ الذي يدفع على سبيل الالتزام، ولا يشمل ذلك المبالغ المدفوعة لأصحاب المهن الحرة حسب نصّ المادة (٣) من هذه اللائحة. مادة (٢) على كل شخص مسؤول عن دفع راتب أو أجر أو علاوة أو منافع أو مزايا أو مخصصات أو عمولات أو أي دفعات أخرى خاضعة للضريبة بموجب أحكام قانون ضريبة الدخل رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٤م أن يخصم منها- عند دفعها- الضريبة المقدرة، وتورد تلك المبالغ لدائرة ضريبة الدخل المختصة مع كشف مرفق بها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الدفع. مادة (٣) يتمّ تقاضي أي مبالغ بموجب أحكام هذه اللائحة من الضريبة المفروضة على الدخل الخاضع للضريبة للشخص الذي دفع له ذلك الدخل عن السنة التي جرى فيها الخصم. مادة (٤) إذا تخلف أي مستخدِم عن خصم أو دفع الضريبة التي يترتب عليه خصمها ودفعها بموجب أحكام هذه اللائحة، تحصّل منه كما لو أنها ضريبة مستحقة عليه. مادة (٥) يتعين على كل مستخدِم أن يكون لديه سجلاً خاصاً يتضمن أسماء المستخدَمين لديه ورواتبهم وأجورهم وأية علاوات وامتيازات أخرى، وكذلك أوضاعهم العائلية والإعفاءات المستحقة لهم، وأية اقتطاعات ضريبية متعلقة بهم والتعديلات التي تطرأ على تلك البيانات. مادة (٦) يجوز لمأمور التقدير الاطلاع والتدقيق على السجل المنصوص عليه في المادة الخامسة من هذه اللائحة وذلك للتأكد من التزام المستخدِم بأحكام هذه اللائحة والمتعلقة باقتطاع الضريبة ودفعها. مادة (٧) على المستخدِم لدى دفعه راتباً أو أجراً شهرياً عن أي شخص مستخدم لديه يزيد على (١٢,١) من مجموع الإعفاءات المستحقة له أن يخصم من تلك الزيادة الضريبة الشهرية المستحقة عنه وفق الشرائح والنسب الضريبية التالية: عن كل دولار من ٨٣٣ دولار الأولى ٨٪ عن كل دولار. من ٨٣٤ إلى ١٣٣٣ دولار التالية ١٢٪. ما زاد عن ذلك

١٦٪ . مادة (٨) على كل مستخدِم أن يزود المستخدَم بناءً على طلبه في نهاية كل سنة أو عند انتهاء خدمته شهادة تتضمن مجموع الرواتب والأجور والعلاوات المدفوعة له والضريبة المقتطعة منها عن أي سنة من السنوات. مادة (٩) يتعين على كل مستخدِم تزويد دائرة ضريبة الدخل المختصة في نهاية كل سنة بكشف يتضمن أسماء مستخدميهم ورواتب وأجور وعلاوات ومكافآت ومزايا كل منهم، والمبالغ المقتطعة كضريبة دخل خلال السنة. مادة(١٠) يجوز للمأمور التقدير أن يطلب من أي مستخدِم تخفيض أو زيادة الضريبة الواجب اقتطاعها من الرواتب والأجور لتصويب أي اقتطاع يتمّ بصورة غير صحيحة، ويتعين على المستخدِم أن يستجيب لذلك تحت طائلة المسؤولية.
مادة (١١) على أصحاب الأعمال من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (أرباب العمل) أن يقدموا إلى الدائرة كشفاً عن العاملين، يتضمن اسم ومحل إقامة ووظيفة وراتب وأتعاب كل منهم وذلك خلال (٩٠) يوماً من تاريخ الالتحاق بالخدمة أو العمل. مادة (١٢) ١- يتعين على رؤساء ومديري الشركات والمنشآت والهيئات الخاصة بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه في هذه اللائحة تقديم كشف يتضمن: أ) اسم ومحل إقامة أي شخص يشغل رئيس مجلس الإدارة أو مدير أو عضو مجلس إدارة أو هيئة مراقبة أو لجنة أو غير ذلك، ومقدار أتعابه أو مكافآته ولو ارتبط تقديرها بقرار من مجلس الإدارة أو الهيئة العامة. ب) مقدار كل مبلغ يدفع إلى أي شخص بمناسبة قيامه بأي عمل من أعمال مهنته على سبيل العمولة أو السمسرة أو غير ذلك من الأتعاب أو الهبات أو المكافآت، سواء كان دفعها بشكل دائم أو عارض. ٢- يكون رئيس الهيئة أو مديرها مسؤولاً أمام الدائرة باقتطاع المبالغ الضريبية المستحقة وتحويلها لحساب ضريبة الدخل ضمن المدة القانونية المحددة، ويتحمل بشكل مباشر المسؤولية القانونية، واعتبار تلك المبالغ غير المدفوعة للدائرة ذمة مالية مستحقة عليه.
٣- يجري تقدير الضريبة والخصميات التي يُلزم القانون باقتطاعها أو خصمها وتحويلها لحساب الدائرة على رئيس أو مدير تلك الهيئة. مادة (١٣) يلغى كل حكم يخالف أحكام هذه اللائحة.
مادة (١٤) على جميع الجهات المختصة- كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ أحكام هذه اللائحة ويعمل بها من تاريخ ١-٤-٢٠٠٥، وتنشر في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم ٥:

خطاب الرئيس محمود عباس في حفل أدائه اليمين الدستوري[٥] [مقتطفات]

رام الله، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ، وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ، وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيراً)

(....)

أخاطبكم اليوم وكُلّي فخرٌ بهذا الأداء الديمقراطي المميز لشعبنا الفلسطيني العظيم، هذا الشعب الذي وقف في وجه الاحتلال ليقول لنفسه أولاً وللعالم ثانياً، إننا ومهما عظمت التحديات فلن نتراجع عن مشروعنا الوطني، ومهما تراكمت العقبات فلن تثنينا عن مواصلة مسيرتنا الديمقراطية التي نعتز بها جميعاً. إن الذي فاز اليوم في هذه الانتخابات هو الشعب الفلسطيني البطل، صانع هذه المأثرة الديمقراطية وحاميها.

لذا فإنني أهدي هذا الفوز باسم كل الشعب إلى روح وذكرى القائد الخالد رمز مسيرتنا وبطلها، الأخ ياسر عرفات، الذي زرع البذرة الأولى لهذه التجربة الديمقراطية ورفع رايتها وكرس تقاليدها. فتحية الإجلال والإكبار إلى روحك الطاهرة يا أبا عمار في يوم الديمقراطية الفلسطينية.

وفي هذا اليوم التاريخي في مسيرتنا الوطنية أقول لجميع أبناء شعبنا الذين شاركوا في التصويت، وفي إحياء شعلة الديمقراطية، لكم جزيل الشكر والعرفان، ولكم العهد مني ببذل كل الجهد لتنفيذ البرنامج الذي انتخبتموني على أساسه، ولمواصلة السير على الدرب لتحقيق أهدافنا الوطنية. والشكر والتقدير لجميع الذين عملوا من أجل نجاح هذه الحملة الانتخابية، إخوتي في حركة فتح في مختلف المناطق، ولجميع القوى والهيئات والمؤسسات الوطنية، والفعاليات والشخصيات، التي بذلت أقصى الجهد دفاعاً عن برنامجنا الوطني الواضح الذي يحظى الآن بأوسع دعم شعبي.

وإلى جميع الإخوة المرشحين أقول: إننا نقدر عالياً جهودكم لإنجاح العملية الديمقراطية، ولكم العهد مني بتشجيع وضمان الدور الفاعل لجميع القوى والاتجاهات، وحماية حرية التعبير وفق القانون. فنحن وإن اختلفت آراؤنا نبقى أصحاب قضية واحدة، وإن تعددت اجتهاداتنا ندافع عن هدف واحد، وسنحرص على أن نعمل سوياً لتحقيق تطلعاتنا الوطنية التي نصبو إليها جميعاً.

اليوم وبعد ظهور نتائج الانتخابات واجتياز شعبنا العظيم لهذا الامتحان، أقف أمامكم بصفتي رئيساً وممثلاً للشعب الفلسطيني بأسره لأقول: إننا سنواصل المسيرة من أجل تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الحوار مع جميع القوى وكل التيارات الفاعلة في وطننا، والحرص على صلابة بنيان مجتمعنا ومؤسساتنا. كما سنواصل مسيرة ياسر عرفات من أجل تحقيق السلام العادل/ سلام الشجعان الذي كان يعمل دوماً في سبيله، والذي أعطى كل حياته وجهده وعرقه من أجل تحقيقه.

(....)

– لقد اقترع الشعب من أجل إنهاء الاحتلال و الخيار الديمقراطي والتنمية والإصلاح بكل أشكاله واستمراره وتعميقه.

– لقد صوت الشعب من أجل سيادة حكم القانون والنظام والتعددية وتداول السلطة والمساواة بين الجميع.

– لقد وقف الشعب مع خيار السلام العادل وإنهاء الاحتلال والتعايش على قدم المساواة وفق الشرعية الدولية.

إن هذا العام هو عام الانتخابات الفلسطينية، الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية، فلنحشد كل طاقاتنا الوطنية لتشمل عملية الانتخابات كذلك كل المؤسسات والنقابات والقوى السياسية والفصائل، حتى نبثّ روحاً جديدة في حياتنا السياسية الداخلية.

إن التحدي الأكبر، والمهمة الأساسية أمامنا هي مهمة التحرر الوطني، مهمة إنهاء الاحتلال عن أرضنا وإقامة الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف والتوصل إلى حلّ عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس الشرعية الدولية وأولها القرار ١٩٤ ومبادرة السلام العربية الصادرة عن قمة بيروت.

ولتحقيق هذه الأهداف، فإن نهجنا سيبقى النهج الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية خياراً استراتيجياً، خيار السلام العادل الذي يمكن التوصل إليه بالتفاوض من أجل انتزاع حقوقنا الوطنية. أما الطريق نحو هذا الهدف، فهو ما اتفقنا والعالم حوله في خطة خارطة الطريق. لقد قلنا مراراً وتكراراً إننا ملتزمون بالشّق المتعلق بنا في خارطة الطريق، وإننا سننفذ التزاماتنا حرصاً على المصلحة الوطنية الفلسطينية. وبالمقابل فعلى إسرائيل أن تنفذ ما عليها. (....)

إن يدنا ممدودة للشريك الإسرائيلي للمساهمة في صنع السلام. ولكن الشراكة ليست بالأقوال وإنما بالأفعال، إنها بإنهاء الاغتيالات والحصار والاعتقالات ومصادرة الأراضي والاستيطان والجدار الفاصل وتدمير المنازل. إن الشراكة لا يمكن أن تتمّ في ظلّ الإملاءات، وإن السلام لن يتحقق أبداً عن طريق حلول جزئية أو مؤقتة، بل من خلال العمل سوياً نحو التوصل إلى حلّ نهائي ودائم يعالج كافة القضايا العالقة ويفتح صفحة جديدة على أساس دولتين جارتين. وأريد التأكيد هنا على استعدادنا التام لاستئناف مفاوضات الوضع النهائي، وتوفر الجاهزية السياسية عندنا للوصول إلى اتفاق شامل حول مختلف القضايا.

ومن على هذا المنبر، وفي هذا اليوم، أقول للقيادة الإسرائيلية وللشعب الإسرائيلي: نحن شعبان كتب علينا أن نعيش جنباً إلى جنب وأن نتقاسم الحياة على هذه الأرض، والبديل الوحيد عن السلام هو استمرار الاحتلال والصراع. فلنبدأ في تطبيق خارطة الطريق، وبالتوازي لنبدأ في بحث قضايا الوضع الدائم كي ننهي إلى الأبد الصراع بيننا وبينكم. (....)

إن العالم بأسره مطالب اليوم بأن يمنح شعبنا الأمل، وأن لا يكرر الأخطاء السابقة التي عطلت العديد من المبادرات والجهود الايجابية في الماضي. وأنا أتوجه بندائي هذا إلى جميع القادة في دول اللجنة الرباعية، وإلى جميع المسؤولين الحريصين على بدء انطلاقة جدية لمسيرة السلام، وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، بخاصة، لأنها صاحبة الدور الأساسي في هذا السياق. إن الترحيب بالديمقراطية

الفلسطينية ودعمها هو أمر هام، ولكن هذا الدعم يبقى ناقصاً إذا لم يعززه العمل على إنهاء الاحتلال بجميع مظاهره وإجراءاته حتى يمكن لهذه الديمقراطية أن تستمر وتزدهر.

كما أطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي، التي اعتبرت بناء جدار الفصل العنصري أمراً غير شرعي ودعت إلى إزالته.

إخوتي وأخواتي أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات. إن إنهاء الاحتلال كان وسيبقى أول أولويات العمل الوطني الفلسطيني، ولكنه ليس الأولوية الوحيدة. ولا أجد مبرراً لإهمال بقية قضايانا الوطنية بذريعة أننا شعب تحت الاحتلال؛ فالروح الفلسطينية الأبية التي ناضلت لتأمين الاعتراف بقضيتنا العادلة يجب أن تكون محركنا في معالجة قضايانا الداخلية. لقد كان الشعب الفلسطيني على مرّ العقود منارة من منارات الإبداع والبناء، منارة صدّرت القدرات والكفاءات للعالم أجمع، ومن واجبنا أن نواصل وبإخلاص العمل بذات الروح وبنفس التصميم حتى نبني مجتمعاً متنوراً وحضارياً يكون بشقيه الرسمي والأهلي مثالاً يحتذي في الديمقراطية، ويؤسس لمستقبل مشرق لأجيالنا القادمة.

واعتقد أنكم تتفقون معي على إن الخطوة الأولى نحو بناء مجتمعنا تكمن في إرساء سيادة القانون، فعندها فقط سيتمتع المواطن بالأمن والأمان والعيش الكريم. (....)

إن سيادة القانون تتمثل بوجود سلطة واحدة، وسلاح شرعي واحد، في إطار من التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة. (....)

لقد بدأنا مسيرة الإصلاح، وهي مسيرة مستمرة وستستمر بإذنه تعالى. إن إصلاح وتطوير القضاء، والمؤسسات الأمنية والحكومية، و استمرار تطوير نظامنا المالي والاقتصادي وإرساء آلية جدية للتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص هي أولويات لتمكين السلطة الوطنية من أداء دورها في خدمة مصالح شعبنا الفلسطيني، وهي واجب لإرساء أسس الدولة الفلسطينية التي نصبو إليها.

ومن واجبنا جميعاً؛ سلطة ومعارضة ومجتمعاً مدنياً أن لا نسمح للاحتلال بثنينا عن هذا الطريق، وأن لا نتيح للفوضى الداخلية بأن تعطل هذه المسيرة. (....)

وسوف نسعى بكل جهدنا من أجل إحياء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل دورها الوطني باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، ولزيادة الاهتمام بمصالح شعبنا خارج الوطن، وحتى تتبوأ المنظمة دورها القيادي الذي يعزز دور السلطة الوطنية، ويؤكد على وحدة القرار الوطني الفلسطيني، ويحمي البرنامج الوطني الذي صدر عام ١٩٨٨ وإعلان الاستقلال الفلسطيني. (....)

لقد كانت فرصة رائعة أن تستعمل المرأة الفلسطينية حقها بالمشاركة في الانتخابات المحلية والرئاسية، وهذه خطوة هامة على طريق تأمين المساواة للمرأة بما في ذلك ضمان حقها في أن تتبوأ المناصب العليا

في مؤسسات السلطة والمجتمع.
لقد ترك لنا رفيق الدرب الراحل أبو عمار إرثاً ينير دربنا ومسيرتنا، إرثاً يذكرنا دائماً بأنه مهما عظمت التحديات ومهما حيكت المؤامرات، فإن إرادة الشعب وثبات العزيمة والعمل الدؤوب كفيل بتحقيق الأهداف. وفي خضم عملية التحرر والبناء، لا مكان لليأس أو التخاذل. (....)
ولقد التقيت خلال جولاتي الميدانية في مخيمات اللجوء في الوطن وفي سوريا ولبنان والعالم العربي، التقيت مع أبناء شعبنا الذين حملونا أمانة همومهم الوطنية والحياتية والتي ستبقى جزءاً أساسياً من همومنا. وإذا كنا نرفض التوطين خارج الوطن، فإننا نحرص أيضاً على أن نضمن لشعبنا أينما كان أفضل ظروف الحياة والعمل بالتعاون مع الأشقاء في الدول المضيفة. (....)
وبهذه المناسبة أؤكد اليوم ثقتي التامة بالأخ أحمد قريع أبو علاء رئيس الوزراء، وأطلب إليه أن يولي موضوع الأمن والانتخابات التشريعية والبلدية، وموضوع الإصلاح كل اهتمام الحكومة، هذا وسنتشاور حول إعادة تشكيل الحكومة حسب القانون الأساسي. (....)

وثيقة رقم ٦:

كلمة الرئيس الفلسطيني بالوكالة روحي فتوح في حفل أداء محمود عباس اليمين الدستوري(٦)

رام الله، ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥
تشرفت بمهام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة ما بين وفاة الرئيس الخالد المرحوم ياسر عرفات، رحمه الله وانتخابكم رئيساً للسلطة الوطنية وذلك وفقاً للقانون الأساسي، وبما ينسجم مع النصّ الدستوري، وقد بذلت كل ما استطيع من أجل أن أقوم بعملي بأفضل وجه، خاصة أن المهام التي ألقيت علينا ثقيلة خلال هذه الفترة، وكرست كل الجهد من أجل صيانة المفهوم الدستوري للمهمة، وفي إطارها الشرعي والقانوني مبتعداً عن كل القضايا الأخرى التي يمكن أن تؤثر سلباً على مسار عملنا أثناء هذه الفترة الدقيقة، والتي تركز الاهتمام فيها على إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وفي هذه الفترة الزمنية المحدودة وإيصال الأمانة التي حملتها إلى صاحب الولاية المنتخب من الشعب، والحمد لله تكلل عملنا بالنجاح، وفزت أخي أبا مازن برئاسة السلطة، ومرة أخرى أتوجه لسيادتكم بالتهنئة القلبية والأخوية على الثقة الغالية التي منحكم إياها شعبكم، راجياً لكم من كل قلبي التوفيق والنجاح خلال الفترة التاريخية القادمة.
أخي الرئيس: إن المهام الملقاة على كاهلكم ليست بالسهلة، بل هي صعبة وشاقة وكبيرة، ولكن أنتم على قدر تحمل هذه الأمانة والمسؤولية، ومن اليوم يبدأ مشواركم في قيادة الشعب الفلسطيني، الذي

يعلق عليكم الآمال الكبيرة في تحقيق أحلامه وطموحاته.

أيتها الأخوات أيها الأخوة:.

في ١٨ آب- أغسطس ٢٠٠٤م الماضي، وفي هذه القاعة بالذات، استمعنا نحن والعالم إلى الخطاب التاريخي، الذي ألقاه الرئيس الخالد الشهيد ياسر عرفات رحمه الله، هذا الخطاب يشكل لنا اليوم منارة تهدينا إلى برّ الأمان والسلامة إذا ما تّم الالتزام به وتطبيق كل ما جاء فيه بدقه، إنها رؤية الراحل الخالد "أبو عمار" وكأنها وصية الوداع، يودعها أمانة في عنق الأخ "أبو مازن" ويودعها أيضا أمانة في أعناقنا جميعاً، هذه الوثيقة التاريخية، وثيقة الإصلاح التي أطلقها الرئيس الخالد تعالج قضايا: الأمن والسياسة والاقتصاد والتعليم والصحة والوحدة الوطنية الفلسطينية، وتلخص كل ما طرح من برامج إصلاح، وبخاصة وثيقة الإصلاح التي صدرت عن المجلس التشريعي الفلسطيني بالإضافة إلى رزمة القوانين التي أقرها، وأهمها القانون الأساسي الذي شكل لنا طوق النجاة في هذه الفترة العصيبة.

وهنا أتقدم بالشكر الكبير لأعضاء المجلس التشريعي الذين قدموا للوطن مجموعة القوانين التي تنظم حياة المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، والتي حمت مسيرة هذا الشعب.

أيتها الأخوات أيها الأخوة:.

اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الكبير للجنة الانتخابات المركزية على الجهد الذي بذلته لإنجاح الانتخابات وإجرائها في موعدها، وكذلك كافة الطواقم التي عملت مع هذه اللجنة، كما أتقدم بالشكر إلى جميع أبناء شعبنا الذي أعطى صورة مشرفة لشعب لديه الإرادة الحرة في ممارسة حياته الديمقراطية بالرغم من كل العوائق فالتحية كل التحية لشعبنا العظيم، وأتقدم بالشكر أيضاً لكل الوفود الصديقة والشقيقة، التي شاركت في مراقبة الانتخابات والتي سجلت أعلى درجات الإعجاب والانبهار لعظمة وروعة شعبنا.

كما وأتقدم بالشكر الكبير للإخوة في الأمانة العامة للرئاسة ولجميع الطواقم العاملة في مكتب الرئيس على التعاون البناء والتسهيلات التي قدموها لنا أثناء فترة عملنا معهم، والشكر الخاص والكبير للإخوة حرس الرئاسة على اهتمامهم الكبير بنا أثناء هذه الفترة وتعاونهم الأخوي.

أما أنتن أيتها الأخوات، وأنتم أيها الأخوة أعضاء المجلس التشريعي، فإنني والله فخور جداً بانتمائي لمجلسنا الموقر، وكم أنا سعيد اليوم بعودتي إليكم لنستمر سوياً بالعمل من أجل ممارسة مهامنا الدستورية والرقابية والقانونية، والسهر على المصلحة العليا للشعب الفلسطيني.

ولن أنسى زميلاي؛ مروان البرغوثي وحسام خضر في سجنهم في إسرائيل وأولئك المناضلين والمناضلات في سجون الاحتلال الذين كنا نستمد من صمودهم عناصر قوتنا المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، الحرية لأسرانا الأبطال الشفاء لجرحانا البواسل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وثيقة رقم ٧:

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بشأن التحويلات المالية الخارجية[٧]

١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

قرار مجلس الوزراء رقم (١٧) لسنة ٢٠٠٥ بضبط التحويلات المالية الخارجية، مجلس الوزراء بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدّل، وبناء على تنسيب رئيس الوزراء، وعلى ما أقره مجلس الوزراء تحت رقم (٦ / ٥٧) في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ ١٧-١-٢٠٠٥ قرر ما يلي: مادة (١) تتمّ التحويلات المالية الخارجية للوزارات والمؤسسات الحكومية من خلال وزارة المالية حصراً. مادة (٢) على جميع الجهات المختصة - كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ أحكام هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره، وتنشر في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم ٨:

بيان المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول قمة شرم الشيخ[٨]

١٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

يا جماهير شعبنا الفلسطيني المقاوم، يا جماهير أمتنا العربية المجيدة،

عقد المكتب السياسي للجبهة الشعبية اجتماعاً استثنائياً لمناقشة نتائج اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية وقمة شرم الشيخ، وقد رأى المكتب السياسي أن مجمل التفاهمات الإسرائيلية الفلسطينية لا تؤدي إلا لتكريس المدخل الأمني في تناول الموضوع الفلسطيني، وإعادة الشعب الفلسطيني إلى المربع الذي سبق الانتفاضة، وتكريس الحلول الانتقالية والجزئية بقبول خطة شارون ومضمون رؤيته السياسية بالحلّ الانتقالي طويل الأمد سواء بتكريس الحكم الذاتي في إطار مرحلة انتقالية جديدة غير مسقوفة زمنياً أو صيغة الدولة بحدود مؤقتة، المنصوص عليها في خارطة الطريق، وإن هذه القمة سادت فيها الأجندة الإسرائيلية التي تضع المسؤولية على شعبنا ومقاومته المشروعة للاحتلال وتبرر الاحتلال وعدوانه الذي تواصل رغم حديث شارون عن استعداده في صيغته الملتبسة التي قدمها في شرم الشيخ لـ "وقف العمليات العسكرية ضدّ شعبنا".

كما رأى المكتب السياسي أن استمرار بناء الجدار الفاصل العنصري الذي يترجم رؤية شارون بالتسوية والحلّ السياسي يكشف زيف ادعاء شارون باستعداده لوقف الاعتداءات على شعبنا، وكان الأجدر على الفريق الفلسطيني أن لا يقفز عن هذا الموضوع وأن لا يتسرع بالذهاب إلى شرم الشيخ للإعلان عن اتفاق لا يمكن وصفه سوى بالرضوخ للشروط الإسرائيلية والأمريكية، على

الأقل قبل إعلان إسرائيل عن وقف بنائها للجدار وانصياعها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي رسّم توصيات محكمة لاهاي الدولية ودعا إلى إزالة هذا الجدار.

ورأى المكتب السياسي أيضاً أن إعادة السفيرين الأردني والمصري تعزز من صلف شارون وحكومته وغطرسته وتصميمه على فرض شروطه وإملاءاته، ولا تخدم شعبنا وأمتنا في هذه الظروف الصعبة التي تعيشها القضية الفلسطينية.

وتأسيساً على ما سبق فإن المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وانطلاقاً من حرصه على عدم تبديد تضحيات شعبنا خلال أكثر من أربع سنوات من المقاومة والنضال يدعو إلى ويؤكد على:

١) ترفض الجبهة الشعبية أن يُملى عليها وعلى شعبنا أجندة سبق وأن أخفقت ووصلت إلى طريق مسدود وتؤكد أنها ستمارس حقها الديمقراطي المشروع بالنضال ضدّ محاولات فرض قيادة السلطة لرؤيتها السياسية بكل أشكال النضال السياسي الجماهيري.

٢) إن الجبهة ترى أن ما تمخض عن لقاءات السلطة، الأمنية والسياسية، وما تمّ التوصل إليه من تفاهمات مبهمة بشأن الأسرى والمطلوبين والمبعدين لا يُشكل مبرراً لدعوتها لوقف المقاومة الفلسطينية المسلحة.

٣) تُعيد الجبهة التأكيد على موقفها الرافض لخارطة الطريق التي ترى فيها مشروعاً أمنياً يخدم سياسة الاحتلال في نقل التناقض إلى الداخل الفلسطيني، ولا تفتح الأفق لحلٍّ سياسي قائم على أساس قرارات الشرعية الدولية التي تعطي شعبنا حقه بالاستقلال الوطني وإقامة دولته الفلسطينية بعاصمتها القدس، وتؤكد حقّ العودة للاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها عام ٤٨.

٤) إن الجبهة ترى أن إنهاء الإرهاب الإسرائيلي الممارس ضدّ شعبنا يعني إنهاء الاحتلال وهدم جدار الفصل العنصري وعليه ستحافظ الجبهة على حقها بمقاومة الاحتلال حتى يرحل آخر مستوطن وجندي عن كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، ويحقق شعبنا حريته في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة كاملة، وضمان حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي شردوا منها قسراً عام ١٩٤٨.

٥) في الوقت الذي تؤكد الجبهة على حقّ شعبنا بمقاومة الاحتلال بكل الأشكال والأساليب تحرص على تفويت الفرصة على الاحتلال لنقل التناقض إلى الجبهة الداخلية الفلسطينية، وإن هذا الالتزام والحرص على وحدة الجبهة الداخلية لا يرتب أي التزام على الجبهة الشعبية نحو العدو الصهيوني إذا استمر عدوانه على شعبنا ومناضليه.

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لن تقبل تهدئة مجانية تقدم لإسرائيل، وستتعامل الجبهة مع التهدئة ارتباطاً بالتزام العدو الصهيوني بوقف كل أشكال العدوان ضدّ الشعب الفلسطيني.

إن ما جرى في شرم الشيخ من إعلان لوقف إطلاق النار من قبل السلطة الفلسطينية كان هدنة مجانية تمّ تقديمها لشارون مقابل قضايا شكلية هدفها الخداع والتضليل.

٦) تدعو الجبهة جماهير شعبنا إلى إعلان رفضها لمحاولات السلطة إعادة قضيتنا إلى دهاليز المفاوضات وفق مرجعيات أوسلو العقيمة، والدفاع عن مكتسبات نضالها الوطني بكل أشكال النضال السياسي الجماهيري.

٧) تدعو الجبهة كافة القوى السياسية والمجتمعية للتمسك بالانتفاضة وتطوير فاعليتها وتعزيز طابعها الشعبي، وتركيز فاعلياتها في مواجهة جدار الفصل العنصري، وإسناد نضال الأسرى من أجل الحرية.

٨) ندعو إلى إغلاق ملف المعتقلين في سجن أريحا والإفراج الفوري عن الأمين العام للجبهة الشعبية الرفيق أحمد سعدات والرفيق عاهد أبو غلمة عضو اللجنة المركزية ورفاقهم المعتقلين على خلفية مقاومة الاحتلال والأخ فؤاد الشوبكي دون مماطلة أو تسويف، وتعتبر الجبهة أن معالجة السلطة لهذه المسألة بما تمثله من بعد وطني بوقف تدويل عملية اعتقال المناضلين الفلسطينيين مسألة مفصلية في الحفاظ على سلامة العلاقات الوطنية الفلسطينية. (....)

يا جماهير شعبنا

لنستمر في الكفاح والنضال ولنعزز الوحدة الوطنية الشعبية ولنبقى جميعاً خلف متاريس المقاومة للدفاع عن مشروعنا السياسي الوطني ضدّ كل محاولات الانتقاض من ثوابته وتقزيمها عبر المشاريع الأمنية الأمريكية والإسرائيلية، فوحدتنا الشعبية والوطنية هي صمام الأمان لحماية المشروع الوطني الفلسطيني. (....)

وثيقة رقم ٩:

ميثاق الشرف الفلسطيني[٩]

١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥

(فيما يلي نصّ وثيقة الشرف التي تبنتها فصائل المقاومة الفلسطينية وتضمنت مواقف الفصائل من الثوابت الفلسطينية والعلاقات الداخلية الفلسطينية، والعلاقات الخارجية مع الأطراف الإقليمية والدولية).

بسم الله الرحمن الرحيم

(إنَّ الله يُحِبُّ الَّذينَ يُقَاتِلونَ فِي سَبِيلِهِ صَفاً كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَرصُوص).

وفاء للشهداء والجرحى والأسرى في سجون الاحتلال ولكل تضحيات شعبنا منذ أكثر من قرن من

الزمان وكون الانسحاب (الإسرائيلي من قطاع غزة) إنجازا وطنياً للمقاومة. وتأكيداً على التمسك بحقنا المشروع في مقاومة العدوان والاحتلال وإزالة الاستيطان الإسرائيلي والدفاع عن أرضنا ومقدساتنا ضدّ المخططات الصهيونية، والانحياز الأمريكي السافر للعدو الإسرائيلي لقمع المقاومة والانتفاضة. ولإفشال المحاولات الخارجية المستمرة للعبث بالشؤون الداخلية للشعب الفلسطيني، وعملاً على تحقيق عودة كل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي أخرجوا منها؛ فقد اتفقت القوى الفلسطينية على ميثاق الشرف التالي:

أولاً: في ثوابت القضية الوطنية:

١) فلسطين هي جزء من الأرض العربية والإسلامية، والشعب الفلسطيني هو جزء من الأمة العربية والإسلامية.

٢) تحرير الأرض الفلسطينية والعمل المشترك على جميع الصعد الفلسطينية والعربية والدولية.

٣) التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وحمايته بكل الوسائل الممكنة.

٤) يشكل الكيان الصهيوني العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني لاغتصابه الأرض وطرد الشعب والقتل الجماعي وهدم البيوت واقتلاع الأشجار وتدمير الاقتصاد والاستيلاء على مقدرات الشعب الفلسطيني وحرمانه منها لأكثر من نصف قرن من الزمان.

٥) صون وحماية حقّ العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها والعمل على استرداد هذا الحقّ بكل الوسائل المشروعة.

٦) الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

٧) حماية الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل الممكنة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً.

٨) يؤكد الجميع على ضرورة بناء نظام اقتصاد فلسطيني مستقل في كافة المجالات، وتوجيه الموارد المتاحة لتعزيز مقومات الصمود، وتشجيع الإنتاج الوطني، واعتماد سياسة نزيهة تنهي حالة الهدر والتبذير العام والفساد في المؤسسات القائمة والتوزيع العادل لعبء المواجهة مع الاحتلال، ودعم صمود جميع فئات الشعب الفلسطيني.

٩) إن قضية الأسرى والمعتقلين هي من أولويات العمل الفلسطيني وجزء من السيادة الوطنية والتحرير، والتأكيد على واجب العمل على إخراجهم بكل الوسائل المشروعة.

١٠) إن التعاون أو التخابر أو التنسيق الأمني مع الاحتلال جريمة كبرى يجب أن يعاقب عليها بأقسى عقوبة حسب القانون المعمول به في فلسطين.

ثانياً: العلاقات الداخلية:

يؤكد الجميع على المبادئ التالية:

١) احترام عقيدة الشعب والأمة واحترام العرف التام والموروث الحضاري والثقافي وحقوق الإنسان

وتفعيل دور المرأة وحفظ حقوقها في كل مناحي الحياة.
٢) التأكيد على صيانة الوحدة الوطنية وعدم تعريضها للخطر.
٣) حماية الحريات السياسية وحقّ تشكيل المؤسسات المدنية والنقابية والتجارية والثقافية وحرية الإعلام والنشر والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر بما لا يتناقض مع عقيدتنا وموروثنا الثقافي وفي إطار القانون.
٤) إجراء عملية إصلاح شاملة للوضع الفلسطيني الإداري والمالي تكفل تحقيق العدل والمساواة والشفافية والمساءلة من قبل الجميع، وصيانة الأموال والممتلكات العامة، ومحاسبة من يسيء استخدام منصبه والتصرف في المال العام.
٥) تطبيق سيادة القانون واستقلال القضاء التام وحمايته من التعديات من أي جهة كانت، وتنفيذ قراراته ضمن سياسة الفصل بين السلطات، وتحويل كل أجهزة السلطة إلى مؤسسات محكومة بالقوانين تمهيداً لتحويلها إلى مؤسسات الدولة المستقلة.
٦) اعتماد الانتخابات للبتّ في كل شأن من الشؤون الفلسطينية ودعمها وعدم تعطيلها.
٧) الحفاظ على مؤسسات المجتمع المدنية وتطويرها ودعمها ووضع الضوابط التي تضمن تطورها وخدمتها للمجتمع بأسره.
٨) وضع برامج تفصيلية متخصصة حول التعامل مع ظاهرة العملاء، بما يكفل القضاء عليها، ويمنع تكرارها، وبما يكفل حماية المجتمع منها.
٩) اعتماد ثقافة الحوار البناء وصولاً للقواسم المشتركة، وتحريم استخدام السلاح في حلّ النزاعات الفصائلية أو العائلية أو الفردية.
١٠)وضع برامج تربوية تعليمية تؤكد على المعاني والمبادئ المتفق عليها للنهوض بالتعليم والثقافة والتربية بما لا يتناقض مع عقيدة الأمة وموروثها الثقافي والحضاري.
١١)تفعيل دور المؤسسات الدينية وتطوير دور المساجد التربوي والإعلامي والثقافي.
١٢)تشكيل المرجعية الوطنية الفلسطينية الشاملة المؤقتة ووضع برنامج عملها.
ثالثا: العلاقات الخارجية:
يؤكد الجميع على ما يلي:
١) بناء علاقات سياسية متوازنة مع الدول العربية والإسلامية تخدم قضايا الأمة وتحافظ على وحدتها وتقدمها.
٢) العمل على بناء نظام اقتصادي متكامل مع الدول العربية والإسلامية والانفتاح على بقية دول العالم.
٣) ضرورة بناء علاقات متوازنة مع كافة دول العالم على الأسس الأخلاقية والمبادئ السياسية

التي تحفظ حقوق شعبنا وحمايته وردّ العدوان عنه.
التأكيد على شرعية المقاومة المسلحة والنضال السياسي وكافة الوسائل الجهادية والكفاحية التي مارسها ويمارسها الشعب الفلسطيني لتحقيق الحرية والاستقلال، وحشد كل الطاقات لإدانة كل أشكال الاحتلال والطغيان في فلسطين والعراق وأفغانستان وكل شبر يحتله الأجنبي.

وثيقة رقم ١٠:

خطاب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش عن حال الاتحاد الأمريكي(١٠) [مقتطفات]

واشنطن، ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

(فيما يلي نصّ خطاب "حال الاتحاد"، الذي ألقاه الرئيس الأمريكي جورج بوش، في الكونغرس الأمريكي في الثاني من شباط/ فبراير ٢٠٠٥. وهو أهم خطاب دوري يلقيه أي رئيس للولايات المتحدة، وذلك مرة كل سنة).

حضرة رئيس مجلس النواب، نائب الرئيس تشيني، أعضاء الكونغرس، مواطني الكرام؛
إذ يجتمع الكونغرس الجديد؛ نتشارك جميعنا، في مختلف الفروع الحكومية المنتخبة، بميزة كبيرة: وُضعنا في مناصبنا بفضل أصوات الناس الذين نخدمهم. وفي هذا المساء، نتشارك في هذه الميزة مع القادة الجدد في أفغانستان، والأراضي الفلسطينية، وأوكرانيا، وعراقٍ حر مستقل.
قبل أسبوعين؛ وقفت على درجات سلم مبنى الكابيتول هذا، وجَددّت التزام بلدنا بالمثال الأعلى المرشد لنا (بتحقيق) الحرية للجميع. وسأحدّد هذا المساء سياسات لدفع عجلة ذلك المثال الأعلى في الداخل وحول العالم. (....)
خلال الأشهر القليلة القادمة؛ دعونا نعمل على القضايا الواحدة تِلو الأخرى، كما فعل الأميركيون دائماً، ونبني عالماً أفضل لأولادنا وأحفادنا.
علينا، أولاً؛ أن نكون قيّمين جيدين على هذا الاقتصاد، وأن نجدّد المؤسسات العظيمة التي يعتمد عليها الملايين من زملائنا المواطنين. إنّ الاقتصاد الأميركي ينمو بسرعة تفوق سرعة نمو اقتصاد أي دولة صناعية كبرى. وخلال السنوات الأربع الماضية؛ خففنا الضرائب عن كاهل كل إنسان يدفع ضريبة دخل، وتغلبنا على الانكماش الاقتصادي، وفتحنا أسواقاً جديدة في الخارج، وقاضَيْنا مجرمي الشركات، ورفعنا ملكية المنازل إلى أعلى مستوى لها في التاريخ، وخلال السنة الماضية وحدها؛ أضافت الولايات المتحدة ٢,٣ ملايين وظيفة جديدة. (....)
مسؤوليتنا الكبرى الثانية، إزاء أولادنا وأحفادنا؛ هي احترام القيم التي تغذي المجتمع الحرّ وتبقي عليه، ونقلها إليهم. لقد عاد الكثيرون من أبناء جيلي، عقب رحلة طويلة؛ إلى أحضان العائلة والإيمان،

وهم عازمون على تربية أبناء مسؤولين يتحلّون بأخلاق عالية. إن الحكومة ليست مصدر هذه القيم، إلا أنه ينبغي ألا تقوضها الحكومة إطلاقاً. (....)

أما مسؤوليتنا الثالثة تجاه الأجيال القادمة؛ فهي أن نخلف لهم أميركا آمنة من الخطر، يحميها السلام. وسوف نخلف لأولادنا جميع الحريات التي نتمتع بها، وأهمها التحرّر من الخوف. (....) الولايات المتحدة لا حقّ لها ولا رغبة، ولا نية لديها بفرض شكل حكومتنا على أية جهة أخرى. وهدفنا هو بناء، والحفاظ على؛ مجموعة من الدول الحرة والمستقلة، ذات حكومات تستجيب لرغبات شعوبها وتعكس ثقافاتها الخاصة. ولأنّ النظم الديمقراطية تحترم شعوبها وجاراتها بالذات؛ فإنّ مسيرة الحرية قدماً ستقود إلى السلام. (....)

لقد أصبحت بدايات الإصلاح والديمقراطية في الأراضي الفلسطينية تبرهن على قدرة الحرية على كسر الأنماط القديمة للعنف والفشل. فغداً صباحاً ستغادر الوزيرة (كوندوليزا) رايس في جولة تشمل إسرائيل والضفة الغربية للاجتماع برئيس الوزراء (الإسرائيلي آرييل) شارون والرئيس (الفلسطيني محمود) عباس. وستبحث معهما كيف يمكن لنا ولأصدقائنا أن نساعد الشعب الفلسطيني على إنهاء الإرهاب، وبناء مؤسسات دولة مسالمة مستقلة وديمقراطية. ولكي نعزّز تلك الديمقراطية؛ سأطلب من الكونغرس تخصيص مبلغ ٣٥٠ مليون دولار لدعم الإصلاحات الفلسطينية السياسية والاقتصادية والأمنية. إنّ هدفنا المتمثل في إقامة دولتين ديمقراطيتين، هما إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام؛ أصبح قريب المنال، وأميركا ستساعد الطرفين على تحقيق ذلك الهدف. (....)

وثيقة رقم ١١:

نص كلمة محمود عباس أمام قمة شرم الشيخ الرباعية[١١] [مقتطفات]

شرم الشيخ، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

(....)

اتفقنا ورئيس الوزراء آرييل شارون على وقف كافة أعمال العنف ضدّ الإسرائيليين والفلسطينيين أينما كانوا، إن الهدوء الذي ستشهده أراضينا ابتداءً من اليوم، هو بداية لحقبة جديدة وبداية للسلام والأمل.

ما أعلناه اليوم، بجانب أنه يمثل تنفيذاً لأول بنود خارطة الطريق، التي أسستها اللجنة الرباعية، فهو أيضاً خطوة أساسية هامة توفر فرصة جديدة كي تستعيد عملية السلام مسارها وزخمها، وكي يستعيد الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي الأمل والثقة في إمكانية تحقيق السلام، وأحسب أننا

ندرك جميعاً مسؤولياتنا الكبيرة والمشتركة لتعزيز هذه الفرصة وتطويرها، إن ذلك يكون بالسعي السريع لاستعادة روح الشراكة في السلام والمستقبل، وتكريس التبادلية والإقلاع عن الخطوات أحادية الجانب، ويترتب علينا ابتداءً من اللحظة أن نعمل لحماية ما أعلناه بتوفير الآليات الملائمة لضمان التنفيذ.

ما اتفقنا عليه اليوم هو مجرد بداية لعملية كسر الهوة والخلافات بيننا، نختلف على أمور عدة وربما فيها المستوطنات والإفراج عن الأسرى والجدار والمياه وإغلاق مؤسسات القدس ضمن مواضيع أخرى، لن نتمكن اليوم من حلّ هذه المواضيع بأكملها، ولكن مواقفنا منها تبقى واضحة ثابتة.

إن تكثيف جهودنا لتنفيذ الاستحقاقات سيقودنا إلى التزام آخر من التزامات خارطة الطريق، ألا وهو استئناف مفاوضات الوضع النهائي، بهدف إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ العام ١٩٦٧ للأراضي الفلسطينية، وحلّ جميع قضايا الوضع النهائي وهي القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات والمياه وغيرها من القضايا المحفوظة لمفاوضات الوضع النهائي، وذلك حسب المرجعيات المذكورة في خارطة الطريق.

السيد الرئيس، جلالة الملك، السيد رئيس الوزراء....

قبل أقلّ من شهر توجه الشعب الفلسطيني إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية، التي عقدت بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات، وفي ممارسته الديمقراطية المشهودة، فإن الشعب الفلسطيني من خلال هذه الانتخابات أكد تمسكه بخيار السلام، العادل السلام الذي يضع خاتمة أخيرة لعقود من الحروب والعنف والاحتلال، السلام الذي يعني قيام دولة فلسطينية، أو دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة، إلى جانب دولة إسرائيل، حسبما جاء في خطة خارطة الطريق.

إنني هنا في مدينة شرم الشيخ، مدينة السلام، أجدد باسم منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، تمسكنا بمرجعية عملية السلام وقرارات الشرعية الدولية، والاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حكومة إسرائيل، وبخطة خارطة الطريق، وأؤكد حرصنا على احترام جميع التزاماتنا وتنفيذ كامل استحقاقاتنا، ولن ندخر أي جهد مستطاع لحماية الفرصة الوليدة للسلام، التي يوفرها ما أعلنا عنه هنا اليوم.

إننا نأمل من أشقائنا في جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية مواصلة جهودهم الطيبة، وكذلك فإننا ننتظر أن تتولى اللجنة الرباعية الدولية مهامها لضمان تحقيق تقدم متسارع على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، مع السعي لبذل الجهود لإحياء عملية السلام على المسارين السوري واللبناني، لقد آن الأوان كي يسترد الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، وآن الأوان لأن تنتهي عقود طويلة من المعاناة والعذابات، وآن الأوان أن ينعم شعبنا بالسلام وبالحقّ في عيش حياة عادية كبقية شعوب العالم تحت سيادة القانون، تحت سلطة واحدة، وسلاح واحد، وتعددية سياسية، إننا

نتطلع اليوم لحلول هذا اليوم في أقرب وقت كي تحلّ لغة الحوار محلّ لغة الرصاص والمدفع، وكي يحلّ فيه التعايش وحسن الجوار بدل الجدار، وكي نقدم لأبنائنا وأحفادنا من فلسطينيين وإسرائيليين غداً مختلفاً واعداً، ها هي فرصة جديدة للسلام تولد اليوم في مدينة السلام، فلنتعاهد جميعاً على حمايتها، حتى تصبح أمنية السلام حقيقة وواقعاً يومياً في هذه المنطقة. والسلام عليكم

وثيقة رقم ١٢:

نص كلمة الرئيس محمد حسني مبارك في قمة شرم الشيخ الرباعية(١٢) [مقتطفات]

شرم الشيخ، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد أرييل شارون رئيس وزراء دولة "إسرائيل".. السيد محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.. يسعدني أن أرحب بكم جميعاً على أرض مصر.. في سيناء التي تجسد أسمى معاني السلام، وفي مدينة شرم الشيخ التي تعدّ بحقّ أوضح مثال لمكاسب السلام من أمن واستقرار ورخاء.

إن هذه هي المرة الأولى منذ ما يقرب من أربع سنوات التي تلتقي فيها القيادتان الفلسطينية والإسرائيلية وتجريان بعقل مفتوح وبحسن نية مباحثات متعمقة وصريحة وجادة. ومن ثم فإن اجتماعهما يعدّ في حدّ ذاته خطوة مهمة للغاية وتحركاً إيجابياً طال انتظاره.

لقد اجتمعنا لكي نعمل سوياً بكل إصرار وجدية على طي صفحة من الأعوام العصيبة أزهقت فيها الأرواح البريئة.. وأريقت فيها الدماء من كل جانب.. وعمّ فيها الخراب والدمار وفقدت فيها الشعوب الثقة والأمل. (....)

إن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي على حدٍّ سواء يستحقان الحياة التي يحلمان بها.. الحياة المستقرة الآمنة التي تنعم بها أجيال الحاضر والمستقبل بسلام دائم.. سلام يتأسس على قوة الحقّ والعدل والشرعية الدولية، وتدعمه أواصر علاقات الجيرة الطيبة والآفاق الرحبة للتعاون المشترك.

إن الطريق لتحقيق هذه الأهداف في الشرق الأوسط معروف وواضح.. إنه طريق السلام الشامل والعادل والدائم، القائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والمبادئ التي اتفقنا عليها جميعاً في مدريد وعلى رأسها مبدأ الأرض مقابل السلام. ويحدونا أمل كبير في أن تستمر هذه الروح الإيجابية وأن تكون هي الأساس الذي يحكم المراحل القادمة من التنفيذ الصادق والأمين لخارطة الطريق.

كما نأمل كذلك أن تتمّ عملية انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وبعض مناطق الضفة الغربية

بتنسيق وتعاون كاملين بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حتى تكون بالفعل خطة فاعلة على مسار تنفيذ خارطة الطريق، وبداية إيجابية لاستئناف التفاوض السياسي حول قضايا الوضع الدائم وصولاً إلى نهاية عاجلة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس دولتين مستقلتين "فلسطين وإسرائيل"، وتحقيق الأمن والاستقرار للشعبين.

ويهمني في هذا الصدد أن أشدد على أهمية أن يكون التحرك دائماً في إطار التنفيذ الكامل لخارطة الطريق، واستئناف المفاوضات السياسية بأسرع وقت.. ذلك أن النجاح سيتوقف على اتخاذ خطوات سريعة وجادة في إطار أفق سياسي واضح يؤكد أن تلك الخطوات ليست مؤقتة، ولا تتمّ في فراغ، ويعطي الأمل للشعوب ويعيد بناء الثقة في تحقيق الأهداف الوطنية من خلال التسوية السلمية القائمة على أسس ومبادئ الشرعية الدولية.

ولا يفوتني في هذا السياق أن أؤكد على أهمية دور المجتمع الدولي وعلى رأسه المجموعة الرباعية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في حماية المسيرة التي تمّ استئنافها اليوم، وتقديم كل الدعم والمساندة لها في المجالين السياسي والاقتصادي وغيرهما من المجالات.

إن استتباب السلام العادل والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، يعدّ حجر زاوية في ضمان الأمن والسلم الدوليين، ومن ثمة فللمجتمع الدولي مصلحة مباشرة وحاكمة في دعم عملية السلام في المنطقة، وفي نفس هذه السياق، فإن مصر ستكون دائماً حاضرة وناشطة في مساندة المسيرة انطلاقاً من انحيازها نحو السلام العادل والشامل القائم على ضمان الحقوق وإعلاء مبادئ الشرعية والقانون الدولي.

إن هدفنا الأسمى لا يتوقف فقط على تحقيق السلام على المسار الفلسطيني، وإنما هدفنا هو السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط جمعاء، وهذا لن يتأتى إلا إذا كان السلام شاملاً، ولذلك فإن تحركنا اليوم يجب أن تتلوه تحركات أخرى تعيد الحياة إلى المسارين السوري واللبناني وتستأنف عملية التفاوض السياسي حولهما للتوصل إلى حلٍّ سلمي عادل، يتأسس على قرارات الشرعية الدولية، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

لقد اختارت الشعوب العربية السلام كخيار استراتيجي فأطلقت قمة بيروت العربية، مبادرة شاملة تحقق الأمن والاستقرار للجميع، وتمدّ يدها بالسلام القائم على الحقّ والعدل.

إن التحدي كبير لكن إرادتنا أكبر، إن الآلام عميقة ولكن إيماننا أعمق، إن المهمة عظيمة ولكن آمالنا أعظم، وإذا كان الطريق طويلاً وصعباً فلقد خطونا اليوم الخطوة الأولى، وشكراً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وثيقة رقم ١٣:

نص كلمة أرييل شارون في قمة شرم الشيخ الرباعية(١٣)

شرم الشيخ، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

بودي أن أتقدم بالشكر لسيادة رئيس جمهورية مصر العربية السيد حسني مبارك على مبادرته المباركة وعلى كرم ضيافة هذا المؤتمر البالغ الأهمية، ونأمل وندعو جميعاً أن يبقى هذا اليوم خالداً في الذاكرة كاليوم الذي بدأت فيه المسيرة تتحرك قدماً إلى تكملتها ونحو الهدف المنشود، وهو الحياة بهدوء وكرامة وسلام يعمّ جميع شعوب الشرق الأوسط.

كما بودي أن أتقدم بالبركة إلى جلالة الملك عبد الله الثاني عاهل المملكة الأردنية الهاشمية بمناسبة ولادة نجلكم وأتمنى لكم دوام السعادة والنجاح في قيادة شعبكم إلى الاستقرار والتطور كي نتمكن معاً من توطيد أواصر العلاقات بيننا.

وتمنياتي أيضاً لرئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس على انتصاركم الرائع في انتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية، وهذا الانتصار والطريق التي تريدون قيادة شعبكم فيها تتمكن من إدخال تغيير حقيقي في الاتجاه والتأثير على المنطقة بأسرها، كما آمل أن تتمكنوا من قيادة شعبكم في سبيل الديمقراطية والمحافظة على القانون والنظام حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الديمقراطية.

فقد بدت سنة ٢٠٠٥ كسنة الفرصة العظيمة لجميع شعوب المنطقة وفي مقدمتها الإسرائيليون والفلسطينيون، وواجبنا جميعاً أن نؤدي إلى عدم ضياع هذه الفرصة.

أمامنا فرصة للابتعاد عن درب الدماء الذي فرض علينا في السنوات الأخيرة، أمامنا فرصة لسلوك طريق جديد وهذه هي المرة الأولى منذ فترة طويلة التي يظهر في منطقتنا الأمل في مستقبل أفضل لأبنائنا ولأحفادنا.

علينا أن نتقدم بحذر لأن هذه الفرصة قابلة جداً للانكسار، والمتطرفون متربصون لها، هم يريدون إفساد هذه الفرصة وترك الشعبين يتضرجان بالدم، وإذا لم نبدأ بالعمل الآن فربما ينجح المتطرفون في مؤامراتهم.

إن الردّ الوحيد اللائق بهم هو أن علينا جميعاً أن نعلن هنا اليوم أن العنف لن ينتصر ولن نسمح للعنف أن يغتال الأمل. علينا جميعاً أن نتعهد ألا نكتفي بتهدئة مؤقتة وألا نسمح للعنف أن يرفع رأسه. علينا أن نعمل معاً وبحزم على تفكيك البنية التحتية للإرهاب وعلى نزع سلاحه عنه وإخضاعه إلى الأبد لأن تحطيم شوكة الإرهاب والعنف هو الذي يبني السلام.

ليس بنيتي إضاعة هذه الفرصة حيث لا يسمح لنا أن نترك الريح الجديدة التي تبعث الأمل في نفوس

شعوبنا أن تمرّ أمامنا وتبقينا خلفها صفر اليدين.

لذلك تقدمنا بسرعة وبحزم من تفهم احتياجات الجانب الفلسطيني، وتوصلنا في الأيام القليلة الماضية إلى سلسلة من التفاهمات مع زملائنا الفلسطينيين لنتمكن من خلق الهدوء والأمن لكلا الشعبين في الفترة القريبة. اليوم في لقائي مع الرئيس عباس اتفقنا أن يكفّ الفلسطينيون عن جميع أعمال العنف ضدّ الإسرائيليين في كل مكان وفي المقابل تكفّ إسرائيل عن نشاطها العسكري ضدّ الفلسطينيين في كل مكان، ونحن نأمل أن تبدأ اليوم فترة جديدة من الهدوء والأمل.

وبالإضافة، اتفقنا على نقل المسؤولية الأمنية على مناطق فلسطينية، وأعلمت الرئيس عباس أننا ننوي اتخاذ سلسلة من الوسائل لبناء الثقة. ففي الزمن القريب سنطلق سراح مئات السجناء الفلسطينيين ونقيم لجنة مشتركة لبحث الإفراج عن سجناء في المستقبل.

نحن نريد أن نتحاور بشكل حقيقي وصريح لنحوّل هذه الخطوة الأولى إلى أساس متين نشيد عليه بنيان العلاقات بيننا.

أنا مصرّ على تنفيذ خطة فكّ الارتباط التي بادرت بها، والتي قررنا عليها بصورة أحادية الجانب، آمل الآن وقد ظهر تغيير حقيقي على أرض الواقع في الجانب الفلسطيني أن تتمكن هذه الخطوة من أن تبعث الأمل وأن تتحول إلى نقطة الانطلاق الجديدة لعملية منسقة وناجحة.

فبإمكان خطة فكّ الارتباط أن تمهد الطريق للشروع في تطبيق خطة خريطة الطريق التي نلتزم بها ونريد تطبيقها. نحن مستعدون لتحويل كل تعهداتنا إلى أفعال وننتظر من الطرف الآخر أن يفي هو الآخر بكل الالتزامات التي تعهد بها.

الأفعال وحدها وليست الأقوال هي الطريق الوحيد المؤدي إلى دولتين تعيشان بهدوء وبسلام جنباً إلى جنب.

وأطلب لو سمحتم لي أن أتوجه من هنا إلى مواطني الشعبين:

أريد أن أؤكد لجيراننا الفلسطينيين صدق نيتنا في احترام حقكم في حياة مستقلة ومحترمة، وكنت قد قلت إنه ليس في رغبة إسرائيل أن تتحكم بكم وبمصيركم. نحن في إسرائيل نجحنا في أن نصحو من أوهامنا بألم ونحن نعتزم التغلب على كل العراقيل المتراكمة على الطريق بهدف تحويل الفرصة الجديدة إلى حقيقة على الأرض. برهنوا، أنتم الفلسطينيون، أيضا أنكم تملكون القدرة والجرأة على التوصل إلى حلٍّ وسط وعلى نبذ الأوهام غير الواقعية وعلى إخضاع القوى الرافضة للسلام وعلى العيش إلى جانبنا بسلام وبكرامة متبادلة.

وإلى مواطني إسرائيل أتوجه وأقول لقد مرت علينا سنوات قاسية واجتزنا البلاء المؤلم بصمود رائع، والآن فتح المستقبل بابه أمامنا على مصراعيه ونحن مطالبون باتخاذ خطوات ليست سهلة وهي تثير الخلافات العميقة، ولكن لا يسمح لنا أن نضيع الفرصة، وعلينا أن نحاول تحقيق ما

نصبو إليه منذ سنوات طويلة الأمن والهدوء والسلام.
وأخيراً أتوجه بالنداء إلى مضيفنا وإلى زعماء الدول العربية في هذه المنطقة: تعالوا نشبك أيدينا لنخلق في منطقتنا جواً جديداً من الانفتاح والتسامح سوياً، نتمكن من قطع الطريق أمام قوى الماضي المتطرفة والتي تهددنا جميعاً بجرنا إلى دوامة الدم والكراهية، سوياً نتمكن من دفع العلاقات بيننا قدماً وإشعال شمعة الأمل الأولى لجميع شعوب الشرق الأوسط، سوياً نتمكن من أن نؤمن لشعوبنا حياة الحرية والاستقرار والسلام والازدهار. عسى أن نستحق جميعاً الفرصة العظيمة هذه التي سنحت لنا.

وثيقة رقم ١٤:

نص خطاب وزيرة الخارجية الأمريكية، كوندوليزا رايس عن العلاقات الأمريكية الأوروبية والشرق الأوسط(١٤) [مقتطفات]

باريس، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

(....)

إنني هنا في أوروبا كي نستطيع التباحث حول كيف يمكن لأميركا وأوروبا أن تستخدما قوة شراكتنا لدفع عجلة قيمنا في جميع أنحاء العالم. وسوف يواصل الرئيس بوش مباحثاتنا لدى وصوله إلى أوروبا في ٢١ شباط/فبراير. وهو مصمم على تقوية العلاقات بين ضفتي الأطلسي. وكما قال الرئيس في خطاب التنصيب الذي ألقاه أخيراً: "إن كل ما نسعى إلى تحقيقه في العالم يتطلب بقاء أميركا وأوروبا حليفين وثيقين."

إن مهمتنا واضحة: إن علينا نحن الموجودين في جزء العالم الذي تعمه الحرية واجب مساعدة أولئك العاثري الحظ الذين ولدوا خارج حدود الجزء الذي ينعم بالحرية.

ويتطلب منا هذا الواجب التكيف مع الظروف الجديدة، ونحن نقوم بذلك. لقد وسع حلف ناتو لا مجرد عضويته فقط وإنما رؤياه أيضا. وقد أصبحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تعمل فقط على قارة كاملة حرة يعمها السلام، وإنما أصبحت تعمل خارج حدود أوروبا، أيضا. وبرنامج التعاون الأميركي–الأوروبي أوسع مما كان عليه في أي يوم مضى، وهو ما زال آخذاً في التنامي، مع تنامي الاتحاد الأوروبي نفسه.

ونحن متفقون بشأن التهديدات المتشابكة التي نواجهها اليوم: الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الإقليمية، والدول الفاشلة، والجريمة المنظمة. (....)

إن أميركا تقف على استعداد للعمل مع أوروبا في برنامجنا المشترك، ويجب أن تقف أوروبا على

استعداد للعمل مع أميركا. فالتاريخ سيصدر حكمه علينا بالتأكيد لا على أساس خلافاتنا الماضية، وإنما على أساس إنجازاتنا الجديدة.

إن الحرية توضح أبعاد الفرصة التي نتمتع بها والتحدي الذي نواجهه. وهو تحدٍّ نحن عازمون على مواجهته.

أولاً: إننا نتكاتف معاً للتشجيع على التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي ونمو المجتمع الدولي من خلال مبادرة الشرق الأوسط الكبير. (....)

ثانياً: يتعين علينا أن ننطلق ونعزز النجاحات الأخيرة من خلال تحقيق استقرار التقدم الديمقراطي الذي تمّ إحرازه في أفغانستان والعراق، ودفع عجلته. (....)

ثالثاً: إننا نعمل في سبيل تحقيق نجاحات جديدة، خاصة في الدبلوماسية العربية–الإسرائيلية. إن الولايات المتحدة وأوروبا تدعمان حلّ الدولتين: دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب بسلام مع دولة إسرائيل اليهودية.

كما أننا ندعم جميعاً عملية الإصلاح في السلطة الفلسطينية، لأن الإصلاح الديمقراطي سوف يوسع الأساس لسلام حقيقي. وهذا بالذات هو السبب الذي جعلنا ندعم الشعب الفلسطيني في انتخاباته التاريخية في ٩ كانون الثاني/يناير.

كما أن أوروبا والولايات المتحدة تدعمان تصميم الحكومة الإسرائيلية على الانسحاب من غزة وبعض أنحاء الضفة الغربية. ويعتبر كلانا هذا الانسحاب فرصة للتحرك قدما، أولاً إلى خريطة الطريق، وفي نهاية المطاف، إلى غايتنا الواضحة: سلام حقيقي غير زائف.

إننا نعكف على العمل لتحويل الفرصة إلى إنجاز. وقد اختتمت لتوي اجتماعات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، آرييل شارون والرئيس الفلسطيني، محمود عباس. وقد ترك قولهما نفس الشيء انطباعاً قوياً لدي: هذه فرصة يجب علينا ألا نضيّعها. وقد حثثتهما على تعزيز هذا الزخم، واغتنام هذه الفرصة. ومن الواضح أن اجتماع الرئيسين الفلسطيني والمصري ورئيس الوزراء الإسرائيلي والعاهل الأردني اليوم في شرم الشيخ، كان خطوة مهمة إلى الأمام.

ولا ترزح الولايات المتحدة أو أي من الطرفين تحت أي أوهام في ما يتعلق بالصعوبات القادمة. فهناك انقسامات عميقة يتعين التغلب عليها. وقد أكدت للطرفين ضرورة وضع حدٍّ للإرهاب؛ ضرورة تشييد مؤسسات فلسطينية ديمقراطية اقتصادية وسياسية وأمنية جديدة؛ ضرورة قيام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها واتخاذ الخيارات الصعبة التي تواجهها؛ وضرورة قيامنا جميعا– في أميركا وأوروبا وفي المنطقة– بالإيضاح لإيران وسورية أن عليهما التوقف عن دعم الإرهابيين الذي يسعون إلى تدمير السلام الذي نسعى إليه.

إن النجاح ليس أكيدا، ولكن أميركا موطدة العزم. فهذه أفضل فرصة للسلام يحتمل أن تسنح

لنا خلال سنوات؛ ونحن نعمل لمساعدة الإسرائيليين والفلسطينيين على اغتنام هذه الفرصة. إن الرئيس بوش ملتزم بذلك. وأنا شخصياً ملتزمة بذلك. ويجب أن نكون جميعاً ملتزمين باغتنام هذه الفرصة.

وفي الشهر القادم، سيعقد رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير، في لندن مؤتمراً مهماً لمساعدة الشعب الفلسطيني على دفع عجلة الإصلاح الديمقراطي وتشييد مؤسساته. وكلنا ندعم ذلك الجهد.

وسوف نواصل تشاطر الأعباء التي نرجو أن تمكننا، في المستقبل القريب، من تشاطر نعم السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بين الإسرائيليين وجميع جيرانهم العرب.

كما سيُعقد في القاهرة في الشهر القادم اجتماع بين مجموعة الثماني وجامعة الدول العربية. وينطوي هذا الاجتماع على إمكانية توسعة نطاق قاعدة الدعم للسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط. وقد أعلن بيان تونس الختامي للقمة العربية في أيار/ مايو الماضي "صدق العزيمة الثابتة" لدى الدول العربية على "مواكبة التغيرات العالمية المتسارعة الوتيرة من خلال تعزيز الممارسة الديمقراطية، وتوسعة نطاق المشاركة في الحياة السياسية والحياة العامة، وتعزيز جميع عناصر المجتمع المدني."

وإذا ما شكلت هذه العزيمة الصادقة الأساس الذي تقوم عليه المشاركة العربية في هذا الاجتماع، فإنه لن يسفر إلا عن نتائج جيدة. (....)

إن طبيعة الخطاب السياسي آخذة في التغير في لبنان وفي الأراضي الفلسطينية، وفي أفغانستان والعراق، وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا. لقد بدأ المواطنون العاديون يعبرون عن أفكارهم ويعملون معاً بطرق لم يعملوا بها في السابق. إن هؤلاء المواطنين يرغبون في مستقبل تسامح وفرص وسلام– لا مستقبل قمع. (....)

إن إسلاميي اليوم الراديكاليين يسبحون ضدّ تيار الروح الإنسانية. إنهم يستأثرون بعناوين الأنباء بقسوتهم الوحشية التي لا ترحم، وهم قادرون على التصرف بقسوة وحشية. ولكنهم يتواجدون في أقصى الأطراف الهامشية لدين عالمي عظيم؛ وهم راديكاليون من نوع خاص. (....)

سيداتي سادتي، هذا زمن فرص لم يسبق لها مثيل للتحالف بين ضفتي الأطلسي. وإن نحن جعلنا السعي إلى الحرية العالمية المبدأ المنظم للقرن الحادي والعشرين، فإننا سنحقق تقدماً عالمياً في سبيل العدالة والازدهار، وفي سبيل الحرية وفي سبيل السلام. ولكن جدول الأعمال العالمي يتطلب شراكة عالمية. فدعونا نضاعف إذن جهودنا المشتركة. (....)

إن هناك فرصاً عظيمةً بانتظارنا. فلنغتنمها، الآن، معاً، من أجل الحرية. وشكراً لإصغائكم.

وثيقة رقم ١٥:

مقابلة محمد دحلان مع فضائية العربية حول المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية(١٥)

[مقتطفات]

١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

محمد دحلان: (....) القضايا أرتّبها كما تمّ الاتفاق عليها: أن تبدأ لجنة الانسحابات من المدن مساء هذا اليوم، وأن يتمّ تنفيذ الانسحاب بشكل تدريجي حتى نضمن تطوير قدرة الجانب الفلسطيني على استلام هذه المدن حتى لا يكون هناك مفاجآت، وهذا جاء بناءً على طلب القيادات العسكرية الفلسطينية، ثانياً: أن تلتئم لجنة الأسرى لتغيير المعايير الإسرائيلية (....)، نحن نركز على الإفراج عن الإخوة المعتقلين الذين اعتُقلوا قبل اتفاق أوسلو وعددهم ٣٥٠ مناضلاً جميعهم محكومين أحكاماً عالية، والنقطة الثالثة: هي فيما يخصّ المبعدين والمطاردين، وافقت إسرائيل على أن يعود مبعدو بيت لحم الذين أُبعدوا إلى أوروبا، وكذلك المبعدين الذين أُبعدوا داخل وطنهم إلى قطاع غزة من الضفة الغربية، (....) لذلك أنا أعتبر أن هذه القضايا الثلاثة قد أُنجز الاتفاق على مبادئها والآن تحتاج إلى فقط التنفيذ.

(....) على مدى التسع سنوات الماضية في المفاوضات، حتى قبل الانتفاضة كان هناك ١١٥٠٠ سجين، خلال فترة المفاوضات تمّ الإفراج عن عشرة آلاف سجين فلسطيني، وتبقى ما يقارب ١٤٠٠ سجين، وهم القضايا الصعبة والقاسية، وبالمناسبة أغلبهم من فصائل منظمة التحرير، هذه الفئة التي لم تطالها عملية الإفراجات على مدى السنوات الماضية، نحن استطعنا في هذه اللقاءات أن نركز ونجند المجتمع الدولي لصالح الإفراج عن هؤلاء الأسرى القدامى (....)

جيزال خوري: اللي [الذين] عم يسمعونا رح [سوف] يقولوا رجعنا من الصفر. بالنهاية شو اللي [ما الذي] تغيّر، لفجأة حسينا إنه فيه أبواب مفتوحة؟ ما الذي تغيّر في الساحة الفلسطينية؟ هل هو موت أبو عمار؟.

محمد دحلان: أولاً: أنا لا أريد أن أمرّ مرور الكرام على تقييمك، نعم نحن عدنا ليس من نقطة الصفر بل أقل من نقطة الصفر، لأن الأربع سنوات الأخيرة قد جلبت إنجازاً للجانب الفلسطيني وجلبت أيضاً كوارث للجانب الفلسطيني، وأنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل ذلك، أنا أعتبر أن هذه الانتفاضة قد رسمت حدود الوطن، ولكن متى؟ وكيف؟ أنا أعتقد للمستقبل وليس الآن، ليس في عهد شارون، أما نحن خسرنا خسائر سياسية كبيرة؟ نعم، ومن لا يعترف بذلك يكون مخطئاً ولا يستطيع أن يضع آليات لإخراج الشعب الفلسطيني من هذه المأساة التي يعيشها، إسرائيل خسرت؟ نعم، إسرائيل أيضاً خسرت أنها لا تستطيع أن تحسم معركة مع الجانب الفلسطيني الأعزل، ولكن هل

كسبت سياسياً؟ أنا أعتقد نعم، (....)

جيزال خوري: من يتحمل مسؤولية فشل كامب ديفيد ومقترحات كلينتون؟

محمد دحلان: أنا بعتقد الثلاث أطراف مجتمعة، لا أريد أن أتحدث عن كامب ديفيد، في كامب ديفيد لم يكن هناك عرضاً للجانب الفلسطيني، لم تكن هناك فرصة تاريخية كما قيل لم نستغلها، ولكن في وثيقة كلينتون نعم، كان هناك عرض ومهمّ وبدليل أن الرئيس عرفات بعد سنتين قد وافق على مقترحات الرئيس كلينتون ولكن كان قد فات الأوان، ولكن يتحمل الثلاث أطراف المسؤولية عن ذلك، الإدارة الأميركية أجّلت العرض لثلاثة شهور وهذا يعني إضاعة فرصة كبرى، الجانب الإسرائيلي أيضاً لم يكن جدياً في عرضه في كامب ديفيد وكان أكثر جدية في عرضه في موافقته على وثيقة كلينتون، والجانب الفلسطيني كان يعني ليس بالقدر الكافي من تحمل المسؤولية التاريخية في ذلك الوقت، أنا آمل أن يكون ذلك درساً للمستقبل، ليس المطلوب من أي فلسطيني أن يتنازل عما أُعلن في المجلس الوطني في عام ١٩٨٨، نحن نريد دولة خالصة كاملة في كل الضفة الغربية على حدود الرابع من حزيران والقدس الشرقية عاصمة لها، وعودة اللاجئين على أساس قرار ١٩٤، وقرارات القمة العربية في بيروت، هذا ما نريده، لا يوجد فلسطيني يجرؤ أن يساوم على ما أُعلن، ولكن التكتيكات والوصول إلى ذلك اختلفنا عليه في السابق، آمل أن نتفق عليه الآن وفي المستقبل. (....)

وثيقة رقم ١٦:

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بشأن زيادة رواتب العسكريين(١٦)

رام الله، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل، وبناء على تنسيب رئيس الوزراء (رئيس مجلس الأمن القومي)، وبناءً على ما أقره مجلس الوزراء تحت رقم (٥٩/١) في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله في تاريخ ١٥-٢-٢٠٠٥ قرر ما يلي: مادة (١) ترفع رواتب العسكريين اعتباراً من شهر شباط ٢٠٠٥م على النحو التالي: من رتبة جندي إلى رتبة مساعد أول بنسبة ٢٠٪ من الراتب الإجمالي الحالي. من رتبة ملازم إلى رتبة نقيب بنسبة ١٠٪ من الراتب الإجمالي. مادة (٢) تعتبر هذه الزيادات جزءاً من الزيادات التي ستقرّ بموجب القانون. مادة (٣) يسري هذا القرار على العسكريين الملتحقين بوحداتهم في أجهزة الأمن الفلسطينية والمنتظمين على رأس أعمالهم فيها. مادة (٤) على جميع الجهات المختصة- كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ١٥-٢-٢٠٠٥.

وثيقة رقم ١٧:

قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بالمصادقة على الاتفاقية التركية الفلسطينية[١٧]

رام الله، ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل، وبناء على تنسيب وزير التخطيط بالإنابة، وبناءً على ما أقره مجلس الوزراء تحت رقم (٣ / ٥٩) في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ: ١٥-٢-٢٠٠٥ قرر ما يلي: مادة (١) المصادقة على الاتفاقية التركية الفلسطينية بشأن تمويل المشاريع الاقتصادية التنموية والاجتماعية. مادة (٢) تشكل لجنة وزارية تضمّ كلاً من: وزير التخطيط، وزير المالية، ووزير الاقتصاد الوطني لتحديد آلية صرف المنحة المقدمة من الحكومة التركية. مادة (٣) على جميع الجهات المختصة- كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: ١٥-٢-٢٠٠٥.

وثيقة رقم ١٨:

الملخص التنفيذي لتقرير مجموعة الدراسة الرئاسية: الأعمدة الثلاثة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط: الأمن والإصلاح والسلام[١٨]

١٨شباط/ فبراير ٢٠٠٥

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الأيام تحديات غير عادية في الشرق الأوسط، مما يتطلب منها أن تعتمد إستراتيجية متكاملة مبنية على ثلاثة أركان: الأمن، والإصلاح، والسلام. ولعلّ أجندة الأمن هي الضاغطة أكثر من غيرها، ولكن العمل على تنفيذها وحدها غير كافٍ. فإذا كانت الولايات المتحدة لا تريد فقط أن تحارب التهديدات التي تواجهها في المنطقة بل أن تغير أيضاً الديناميكية الإقليمية التي تنتج مثل هذه التهديدات، فإن على الإدارة الأمريكية أن تباشر بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدان الشرق الأوسط، وأن تشجع على إرساء سلام آمن بين العرب والإسرائيليين.

الخطوات الأولى:

إن أكثر الأولويات ضغطاً على إدارة بوش في عام ٢٠٠٥ هي:

- تسريع عملية تدريب القوى الأمنية العراقية الجديدة، وتسليمها زمام الأمور على الأرض، بالتزامن مع بناء هيكلية حكومة عراقية حرة تمثل كافة شرائح العراقيين.

– التنسيق في إستراتيجية التعامل مع البرنامج النووي الإيراني مع القوى الأساسية في الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.
– تطوير وتطبيق إستراتيجية شاملة لخوض الحرب الأيديولوجية ضدّ التطرف الإسلامي.
– تقديم قيادات جديدة من خلال عملية الدعوة إلى الإصلاح السياسي.
– استثمار المستجدات الأمنية والسياسية على الساحة الفلسطينية وفكّ الارتباط السلمي والمنظم بين إسرائيل وقطاع غزة.

وفيما تطبق الإدارة الأمريكية هذه السياسات، فإن عليها أيضاً أن ترفض الدعوات إلى تحديد جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، وتقديم مبادرة أحادية الجانب تجاه طهران لاحتواء طموحاتها فيما يتعلق ببرنامجها النووي، وأيّ اقتراح مبكر لإعادة استئناف مفاوضات "الوضع النهائي" بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

أولاً : الأمن

(....) الإرهاب: يمكن تعزيز الإنجازات المهمة التي تمّ تحقيقها على الصعيد التكتيكي في الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول من خلال الاستمرار في عملية "تجريم الإرهاب" على الصعيد الدولي، ومن خلال ضمّ مجموعات مثل حزب الله وحركة حماس إلى لائحة المنظمات الإرهابية المحاربة دولياً، وتعزيز جهود استهداف البُنى الاقتصادية والدعوية والعملياتية للإرهابيين. على الصعيد الاستراتيجي، فإن مواجهة التحدي الأيديولوجي المتمثل بالتطرف الإسلامي من خلال جهود طويلة المدى، تسعى إلى إصلاح الأنظمة، والوصول إلى جماهير المسلمين التي تعارض الراديكالية، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار على أنه أمر أساسي مركزي.(....)

ثانياً: الإصلاح

من أجل تعزيز الأبعاد الاستراتيجية للحرب على الإرهاب، على الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً ذات وجهين: أولهما السعي للوصول إلى الملايين من المسلمين الذين ثبّطهم التطرف الإسلامي، وتبني استراتيجية لإصلاح المجتمعات في الشرق الأوسط حتى تستطيع أن تهمّش المتطرفين الإسلاميين، وتُسقط من أيديهم ورقة المظالم التي يتذرّعون بها من أجل توسيع قاعدة الدعم الشعبي لهم. وهذا قد يتطلب جهوداً منظمة ومنسقة من أجل الحؤول دون تدفق الدعم البشري للمجموعات الإرهابية، وذلك من خلال اعتماد استراتيجية تتعاون فيها الولايات المتحدة الأميركية مع الحلفاء المحليين، من أجل التشجيع على إجراء تغييرات جذرية يتمّ إحراز التقدم فيها بشكل تدريجي تراكمي مستمر. وبتعبير سياسي: يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتبر الإصلاح الشامل، وإرساء دعائم الليبرالية والديمقراطية عناصر أساسية في علاقات الولايات المتحدة الأمريكية الثنائية مع البلدان الأساسية في المنطقة، وبالتالي، فإن هذا الجهد سوف يتطلب

تشجيع انبثاق قيادات جديدة، تصل من خلال الآليات الديمقراطية.

ومن الناحية البيروقراطية، فإن هذا الجهد يتطلب إعادة هندسة شاملة لكيفية نفاذ الإدراة الأمريكية إلى الشعوب من أجل التعريف بالأحلاف الحالية وتغذيتها ودعمها، والدفاع عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والترويج للقيم الأمريكية.

ثالثاً: السلام

فيما يتعلق بعملية السلام العربية الإسرائيلية، على الإدارة الأمريكية أن تبادر إلى الاستفادة من نافذة الفرص المهمة التي فُتحت من جهتين: الأولى، سياسة إسرائيل فيما يتعلق بفكّ الارتباط مع قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، والثاني، انبثاق القيادة الفلسطينية الجديدة التي يبدو أنها مستعدة بشكل حاسم لرفض العنف كتكتيك للوصول إلى الاستقلال. إن هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو إحراز تقدم على صعيد الحلّ القائم على إيجاد دولتين، وهو الحلّ الذي يوفر الأمن والسلام للإسرائيليين، والكرامة والرضا للفلسطينيين، ويعزل أولئك الذين اختاروا مسار رفض الحلول. وهذا يمكن تحقيقه من على أفضل وجه من خلال التركيز على ثلاثة أمور أساسية: الوقوف إلى جانب إسرائيل في مجازفتها الفعلية من خلال قيامها بفكّ الارتباط، ودعم الفلسطينيين وهم يحاولون ملء الفراغ السياسي في مرحلة ما بعد عرفات من خلال إرساء دعائم مجموعة من المؤسسات التمثيلية والقانونية والرقابية، وترشيد نوايا اللاعبين الأساسيين على الساحة الإقليمية والدولية الذين يسعون إلى مساعدة السلطة الفلسطينية على استبدال الاحتلال العسكري الإسرائيلي بإدارة سياسية ملتزمة بالمحاسبة والشفافية والسلام، وحكومة منظمة، لأن كل ذلك يمكن أن يشكل جسراً نحو المزيد من التطبيق لبنود خارطة الطريق، واستئناف المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي. وما نقترحه هو أن على الإدارة الأمريكية أن تعلن بوضوح أن أي إستراتيجية جديدة للسلام مرفوضة لأن مثل هذه الأفكار في هذه المرحلة المفصلية سوف تعيق الجهود السياسية الحساسة التي سوف تسمح لفكّ الارتباط الإسرائيلي والإصلاح الفلسطيني أن يريا النور، بالإضافة إلى ذلك، فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تنخرط في حوار فعال مع الدول العربية ومع الأوروبيين وغيرهم للتأكيد على مساهمتهم الكاملة في هذه العملية، خاصة فيما يتعلق بموضوع "تجريم الإرهاب" واستثمار الإصلاحات الفلسطينية وتبيان أهمية السلام وفوائده لكل الأطراف.

هذه التوصيات تشكل أجندة أمريكية للعمل في الشرق الأوسط وفي كل من الحالات المذكورة فإن الريادة الأمريكية ضرورية لنجاح هذه الخطوات، ولكن أميركا وحدها لا تستطيع أن تحقق هذه الأهداف، ولحسن الحظ، هناك الكثير من الدول المستعدة للانضمام إلينا كحلفاء من أجل مواجهة التهديدات والاستعداد لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضدها، إلا أن مفهوم التهديدات والاستعداد لاتخاذ

الإجراءات ضدها يختلف من عاصمة إلى أخرى، ومن أجل أن نكسب المعركة، على الرئيس أن يتبنى سياسية دبلوماسية تقوي الأحلاف والعلاقات الموجودة حالياً، مع المؤسسات الدولية والقيام بتوسيعها متى أمكن ذلك، كما أن عليه أن يستمع بجدية وتعاطف إلى آراء حلفائنا وأصدقائنا، وأن يرحّب بأي فرصة لبسط الأسباب والضرورات التي تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحرك لكل أصدقائنا، وحلفائنا ومنافسينا وحتى أعدائنا.

* * *

الفقرة المتعلقة بحماس وحزب الله في التقرير الكامل:

حماس وحزب الله

يجب أن تشمل الجهود الدولية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب مجموعات مثل حماس وحزب الله، فالفكرة التي تقول بأن نشاط هذه المجموعات محدود بساحة الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي فإنهما يجب أن لا يحتلّا حيّزاً في الحرب العالمية على الإرهاب هي حقيقة خاطئة، وهزيمة سياسية، فكِلا هاتين المنظمتين تقومان بتجنيد أعضائهما، وجمع التبرعات، وتأمين الدعم السياسي على مستوى عالمي، وكِلا المجموعتين تشاركان القاعدة في حمل أيديولوجية متهالكة وخطيرة، تُظهر الولايات المتحدة على أنها الشيطان الأكبر. وحماس التي تمتلك شبكة عريضة توفر لها الدعم اللوجستي والمادي، لها ارتباطات واضحة بتنظيم القاعدة؛ في حين أن حزب الله لم يكتفِ فقط بتنفيذ عمليات إرهابية حول العالم، بل إن هناك أدلة حسّية على تعاونه مع تنظيم القاعدة، وهذا ما أشار إليه مؤخراً التقرير الصادر عن الهيئة المكلفة بالتحقيق بأحداث الحادي عشر من أيلول. وبالتالي فإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل بشكل وثيق مع حلفائها في أوروبا ومع إسرائيل وفي العالم العربي كله من أجل محاربة هاتين المجموعتين، وإحباط عملياتهما، وكشف وإعاقة علاقاتهما مع المنظمات الأخرى الناشطة في الشبكة الإسلامية الإرهابية الدولية.

وثيقة رقم ١٩:

قرار رئاسي بنقل لجنة البعثات والمنح من أمانة الرئاسة إلى دائرة التربية والتعليم في منظمة التحرير الفلسطينية(١٩)

رام الله، ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥م. رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبناء على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة، قررنا ما يلي:



مادة (١) ينقل مكتب لجنة البعثات والمنح من أمانة الرئاسة بكادره إلى دائرة التربية والتعليم العالي في منظمة التحرير الفلسطينية.
مادة (٢) على جميع الجهات المختصة -كل فيما يخصه- تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية. صدر بمدينة رام الله: ٢٠-٢-٢٠٠٥، محمود عباس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وثيقة رقم ٢٠:

مقالة بقلم الملك عبد الله الثاني (ملك الأردن) في صحيفة لو موند الفرنسية حول أمل السلام في الشرق الأوسط[٢٠] [مقتطفات]

٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

(....)

إن خارطة الطريق توفر حلاً شاملاً يقوم على وجود دولتين، وهو النوع الوحيد من السلام الذي يمكن أن يكتب له الاستمرار: فهو يرتكز على قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، ديمقراطية، وقابلة للحياة، وضمانات أمنية لإسرائيل؛ وعملية تقود إلى تسوية شاملة تبحث المسارين السوري واللبناني. وتدعو خارطة الطريق إلى تحقيق العدالة والأمن، جامعةً المنطقة بأسرها، من المغرب إلى اليمن، في إطار عملية تعافي عمادها المصالحة والأمل. (....)

إن عملية السلام العربية- الإسرائيلية تشكل بالطبع أحد المجالات الرئيسية التي نحتاج إليها بصورة ملحّة لتعزيز الشراكة القائمة بيننا؛ فالأردن وفرنسا لهما اهتمام مشترك في دعم مستقبل لبنان السلمي الديمقراطي. كما نعمل معاً أيضاً على مساعدة العراق لتحقيق الأمن وإعادة الأمور إلى طبيعتها، وإعادة إعمار البلاد. وكان نجاح الانتخابات التي جرت أخيراً في العراق خطوة هامة، ولكن علينا تشجيع استمرار المشاركة في صياغة الدستور والانتخابات التي ستجرى في نهاية هذا العام.
والأردن مصمم أيضاً على دعم فرنسا في معالجة همومها. ونعتزّ بأننا قمنا بدور في تأمين الإفراج عن الرهائن الفرنسيين خلال العام الماضي، ونقوم ثانيةً ببذل أقصى ما لدينا من جهد للإفراج عن الصحفية الفرنسية الأسيرة حالياً.

وثيقة رقم ٢١:

نص كلمة خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في افتتاح المؤتمر التأسيسي للحملة العالمية لمقاومة العدوان(٢١) [مقتطفات]

الدوحة، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥

(....) سؤال يتبادر إلى الذهن في استهلال هذا الحديث، خاصة حينما يصدر من رجل مثلي في قيادة حركة تقاوم مقاومة عسكرية للاحتلال وهو: هل ثمّة مجال أو جدوى للمقاومة السلمية في مواجهة عدوان مسلح؟

أجيب على ذلك بوضوح بالتأكيد على حقّ الشعوب، التي تتعرّض للاحتلال المباشر العسكري، في مقاومة المحتل مقاومة عسكرية لا التباس ولا شكّ فيها، كما يجري في فلسطين والعراق وأفغانستان وغيرها، لكن مع ذلك، أقول: نعم هناك مجال، وهناك جدوى للمقاومة السلمية، على الرغم من أن قعقعة السلاح الأميركي والصهيوني تملأ الأفق وتملأ العالم ضجيجاً: لماذا ذلك؟

أسوّق أسباباً أربعة:

السبب الأول: هو أنّ كل عدوان عسكري، مهما بلغت صورته العسكرية الوقحة، يستصحب معه أشكالاً أخرى لابدّ منها من العدوان، من أجل مزيد من تجذيره، وفرض الهزيمة على الشعوب المستهدفة. (....)

السبب الثاني: قد ينحصر العدوان في بلد محدد، لكن أجنحة العدوان وامتداداته تطال بلاداً أخرى وشعوباً أرى بالضرورة إما للجوار، أو أن البلد المستهدف جزء من أمة، كما هو الحال في فلسطين والعراق، وبالتالي هناك شعوب مستهدفة بالاحتلال، ولكن ليس بالوجه العسكري، فماذا تفعل؟! أين دورها في المعركة؟ وفي ظلّ ظرفنا المعقد قد لا يتاح لكل الشعوب، حتى وإن كانت جزءاً من الأمة الواحدة، أن تمارس المقاومة المسلحة إلى جانب إخوانها، فماذا يفعلون؟ هل يجلسون ينتظرون؟! أم أن واجباً عليهم أن يقاوموا العدوان بأشكال متعددة، فكما يستصحب العدوان أشكالاً أخرى، فعلى الأمة أن تستصحب أشكالاً من المقاومة. (....)

السبب الثالث: المقاومة حالة شاملة وحياة متكاملة، كما أن الهزيمة تنعكس على الجوانب الأخرى للحياة، لذلك ينبغي أن تتجلّى على جوانب الحياة كلها، ينبغي للأمة والشعوب أن تعيش حالة المقاومة والممانعة، ولذلك نحن لسنا أمام الشكل العسكري للمقاومة فحسب، بل نحن أمام حياة كاملة. (....)

السبب الرابع: قد يهزم شعب، أو أمة في المعركة العسكرية، ولكن الأخطر أن تهزم الأمة هزيمة معنوية، أن تهزم في إرادتها، وفي نفسها، وفي ثقافتها. (....)

ملاحظات مهمة في طبيعة العدوان الأمريكي الصهيوني على الأمة (....)

الملاحظة الأولى: المشروع الصهيوني يشكل خطراً على الأمّة كلها وليس على أهل فلسطين، والعراق احتل بأجندة صهيونية، وضعت على رأس الأجندة الأميركية، وإيران إن ضربت ستضرب بأجندة صهيونية تحولت إلى أجندة أمريكية، لا تستخفّوا بالخطر الصهيوني، لأنه لا يهدد فلسطين، ولا لبنان، ولا دول الطوق إنه يهددكم جميعاً، والمشروع الاستعماري الغربي يجد في الاستعمار الأمريكي أداة لضرب أمتنا وتدمير وحدتها ومنع حضورها الحضاري.

الملاحظة الثانية: اليمين المحافظ الأميركي والذي يعيش الآن ولايته الثانية في عهد بوش، ينبغي أن ندرك أن معظم الأجندة الأميركية في عهد هذه الولاية هي مطالب صهيونية.(....)

الملاحظة الثالثة: هناك أولويات أربع في الأجندة الأميركية المختلطة بالأجندة الصهيونية، أولها السيطرة على مقدرات الأمة وخاصة النفط، وثانيها الوجود العسكري المباشر، (....) ثالثها الحرب على الإسلام، هذا عنوان وأولوية مطروحة بقوة،(....) رابعها أولوية الإدارة الأميركية في إبقاء "إسرائيل" هذا الكيان الصهيوني الغاصب هو السيد الوحيد في المنطقة، وغير مسموح لأي دولة في المنطقة أن يكون لها دور إقليمي أو دور دولي، أميركا تريدنا أقزاما وبيننا سيد واحد هو الكيان الصهيوني، ومن يريد خدمة أميركا فليدخل عبر البوابة الصهيونية.

الملاحظة الرابعة: هذه بالغة الأهمية، إن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أطلقه بوش، والذي يعني الديمقراطية والإصلاح، أهم ما في خطورته أنه ورقة ابتزاز للأنظمة، أميركا لا تبالي لا بإصلاحنا ولا بديمقراطيتنا، أميركا لا تبالي أن تركب صهوة الديمقراطية أو الدكتاتورية، بشرط أن تحافظ على مصالحها، تسكت على الدكتاتورية إن كانت معها، وتغضب على الديمقراطية، إن كانت ضدها، لكنها ورقة ابتزاز للأنظمة. وهي تعلم أن معظم أنظمتنا لا تريد تغييراً، ولا إصلاحاً، ولا ديمقراطية، وكانت النتيجة للأسف ونحن نلمسه في فلسطين أن الأنظمة حتى تتّقي شرّ أميركا ولا تتجاوب مع التغيير والإصلاح والديمقراطية، دفعت من الكيس، أو من الجيب الفلسطيني، أو العراقي، حتى تدفع الضر عنها، أو تدفع الضغط عليها باتجاه الإصلاح في بلادها.

محطات سريعة في مقاومة هذا العدوان، وكيف نقاومه

أولاً: لابدّ من حملة شاملة للمقاومة، لأننا في حملة شاملة للعدوان، ولذلك إنني مسرور للعنوان، وهو الحملة العالمية لمقاومة العدوان.. إذاً هي حملة عالمية، لأن العدوان عالمي. (....)

ثانياً: على الأمة أن تتوزّع على جميع ميادين المقاومة الشاملة كلّ في مجاله، هذا في السياسة، وهذا في الدبلوماسية وهذا في الجماهير، ولا عذر لأحد، فالمقاومة المسلحة ليست هي الخيار الوحيد، وإن كانت هي الخيار الاستراتيجي.

ثالثاً: إن أعداءنا عاجزون أو مرتبكون أمام فتح جبهات متعددة، ظنوا أن المعركة سهلة.. (....) دعونا نواجه هذا العدوان بجبهات متعددة، حتى نستنزفهم ونشغلهم ونربكهم. (....)

رابعاً: دعونا نركّز محاولين قدر الإمكان على دعوة العالم الغربي إلى فكّ ارتباطه بالمشروع الصهيوني. (....)

وثيقة رقم ٢٢:

نص الكلمة الافتتاحية التي ألقاها رئيس الوزراء البريطاني، توني بلير في مؤتمر لندن[٢٢]

[مقتطفات]

لندن، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥

(....) نجتمع هنا جميعا اليوم لهدف واحد، ألا وهو محاولة تحقيق رؤية حلّ الدولتين في عملية السلام في الشرق الأوسط الذي يعني وجود دولة إسرائيل واثقة من أمنها ودولة فلسطين مستقلة وقادرة على البقاء. (....)

ربما تجدر الإشارة منذ البداية إلى أن أهمية ما نناقشه اليوم، إلى جانب أهمية عملية السلام في الشرق الأوسط، أو لنقل صراحة انعدامها خلال السنوات القليلة الماضية، لا ينحصر فقط بإسرائيل أو بفلسطين أو بالشرق الأوسط. بل أنه يعني جميع الدول الممثلة هنا اليوم. وربما ليس هناك تحدٍّ أكثر أهمية وإلحاحاً من إحراز تقدم في هذه العملية لأنها تعني الشارع البريطاني، وكذلك في الدول الأوروبية إلى جانب كونها تعني الشرق الأوسط بحدّ ذاته. وهذه العملية ربما تكون أكثر موضوع يستغله، أو يسيء استغلاله، من يحاولون حشد التأييد للتطرف.(....)

ويمكن إدراك أهمية ذلك بشكل جلي في استمرار محاولات الجماعات الإرهابية لعرقلة العملية السلمية والتقدم الذي يمكن إحرازه. فالتفجير الذي حصل في تل أبيب يوم الجمعة الماضي يبين بوضوح هدف هذه الجماعات: هدفهم تحويل مسار هذه العملية، وهدفهم إيقافها، وهدفهم ضمان أن من لديهم النية الحسنة لا يستطيعون إحراز أي تقدم. (....)

بالطبع يأتي ذلك في خلفية التقدم الذي تمّ إحرازه بالفعل. فانتخاب الرئيس عباس كان حدثاً هاماً جداً. وقد حشد تأييد الشعب الفلسطيني لفكرة إحياء عملية السلام. وهناك الاقتراحات الداعية للانسحاب التي حملها رئيس الوزراء شارون بكل شجاعة. وهناك اجتماع شرم الشيخ. لكنني أعتقد بأننا نعلم جميعا بأنه رغم هذه المؤشرات الإيجابية للتقدم الذي تمّ إحرازه، فإن هذه العملية ما زالت تعتبر هشة ويمكن أن تنتكس بكل سهولة مثلما انتكست في مناسبات سابقة. حين التقيت مع الرئيس بوش في البيت الأبيض في شهر تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي، وضعنا خمس خطوات مؤدية لحلٍّ عادل وسياسي ودائم.

كانت أولى تلك النقاط هي إجراء انتخابات ناجحة في السلطة الفلسطينية، والتي حدثت بالفعل. والثانية



كانت ضمان أن يجري ذلك في سياق رؤية شاملة حيث يفهم الجميع بأن الغاية النهائية هي وجود دولتين مثلما أشار الرئيس بوش نفسه، والذي صادقنا عليه جميعا. والنقطة الرابعة كانت عملية الانسحاب التي يجري العمل بها، والنقطة الخامسة هي العودة للعمل بخارطة الطريق، وإحيائها لكي يمكن عقد المؤتمرات اللازمة للتوصل للتسوية الدائمة.

ونحن هنا نناقش النقطة الثالثة التي وضعناها، ألا وهي ما يتعين علينا عمله لمساعدة ودعم السلطة الفلسطينية في رغبتها لضمان أن بإمكانها، في مجالات الحكم والأمن والاقتصاد، أن تؤسس دولة فلسطين القادرة على البقاء. نعلم جميعا بأن إحدى نقاط القدرة على البقاء تكمن في الأراضي، ومن الواضح أن هذا موضوع يجب التفاوض عليه في المرحلة المؤدية للتسوية النهائية. لكن هناك نواحٍ أخرى في القدرة على بقاء أية دولة، ألا وهي مؤسسات تلك الدولة وكيفية عملها وديمقراطيتها واقتصادها وقدرتها على النهوض بمهام أمنها على نحو صحيح وملائم.

أعتقد أن المجتمع الدولي بأسره يريد أن يساهم بالمساندة والمساعدة. ففي المباحثات المؤدية للقاء اليوم ناقشنا الكثير من التفاصيل حول خطط السلطة الفلسطينية، وأعتقد بأن الناس سيشعرون بالدهشة نوعاً ما حين يحدد الرئيس عباس هذه الخطط وحين نرى النص النهائي للاتفاق، ومدى التفصيل الذي يتناول به هذه الخطط. فلديهم خطط واضحة لدولة فلسطينية في المستقبل من حيث مؤسسات هذه الدولة. وما نحتاج أن نراه من المجتمع الدولي هو كيف بإمكاننا المساعدة والمساندة في هذا المجال، وكيف يمكننا تدعيم ذلك. لأنه من خلال عمل ذلك فإننا نعمل على تشجيع ودعم عملية السلام بحدّ ذاتها.

هناك مساعدات مالية متوفرة، فقد أشارت أوروبا في الأسبوع الماضي إلى أنه يمكن تخصيص حوالي مئتين وخمسين مليون يورو خلال العام القادم لهذه العملية. ونحن في الحكومة البريطانية ساهمنا بعشرة ملايين جنيه إسترليني أخرى، مما يرفع إجمالي مساهماتنا إلى ثلاثين مليون جنيه إسترليني. وهناك أيضا العديد من الجهات المانحة متواجدة هنا. لكن ما يريد الجميع رؤيته هو أن الدعم الذي يقدمونه هو دعم سيستغل فعلياً في تحسين ظروف الشعب الفلسطيني، ويؤدي إلى حيث يشعرون بالثقة تجاه مستقبلهم في دولة فلسطين.

لذا آمل أن ما سيتيح لنا اليوم عمله هو توضيح خطط السلطة الفلسطينية في مجالات الحكم والأمن والاقتصاد؛ وتوضيح ما يستطيع المجتمع الدولي عمله في كل من هذه المجالات لدعم السلطة الفلسطينية؛ وتوضيح المسؤوليات حول كيفية مساعدتنا في ذلك. حيث أنني أرى، وكذلك يرى من يتابع ذلك من الخارج، بأن هناك العديد من المبادرات والعديد من المجالات التي يريدون المساعدة بها. فليس هناك قصور بالنوايا الحسنة، ولكن نريد توضيح الإطار العام للدعم. وأعتقد أنه إذا استطعنا توضيح ذلك اليوم فإنه سيكون عاملاً مساعداً على نحو كبير.

ويحتل فريق العمل حول الإصلاح الفلسطيني، ولجنة التنسيق الآنية، والعمل الذي قامت به دول مثل النرويج أهمية كبيرة في هذه العملية بمجملها، وليس هناك شكّ أبداً حول ذلك. لكنني آمل أن ما نستطيع الخروج به اليوم هو حسّ حقيقي للعزم الذي أعلم أنه موجود لدى السلطة الفلسطينية لإحداث التغييرات اللازمة في النهاية لتأسيس دولة مستقلة قادرة على البقاء، وحسّ حقيقي لدعم وتعاضد المجتمع الدولي لمساعدة السلطة الفلسطينية على تحقيق ذلك، وبالتالي ضمان استطاعتنا العودة للعمل بموجب خارطة الطريق والقضايا المتعلقة بالمفاوضات التي ستؤدي في النهاية إلى حلّ الدولتين الذي يريد الجميع أن يراه حقيقة واقعة. (....)

وثيقة رقم ٢٣:

كلمة محمود عباس في مؤتمر لندن لدعم السلطة الفلسطينية(٢٣) [مقتطفات]

لندن، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥

أودّ أن أتوجه بجزيل الشكر لرئيس الوزراء توني بلير، على ما بذله من جهود لعقد هذا المؤتمر، الذي يشكل حلقة هامة من سلسلة جهوده المتواصلة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط ودعمها.

لقد أحيطت التداعيات لعقد هذا المؤتمر بالعديد من التساؤلات بشأن طبيعته. كما وكثرت التفسيرات في ضوء هذه التساؤلات بشأن ما هو ليس موضوع المؤتمر. إلا أننا، ومنذ البداية، لم يساورنا أدنى شكّ بوجاهة الفكرة الأساسية التي حدت بالصديق توني بلير للدعوة لعقد المؤتمر، والمتمثلة في ضرورة الاستجابة لحاجتنا جميعاً، لإيجاد مناخ ملائم لفتح المسارات السياسية لوضع حدٍّ لاستمرار حالة العنف والعنف المضادّ، والتي لم تفضِ إلا إلى مزيد من التعقيدات وإعاقة الفرص الحقيقية للسلام. ولذلك، فقد رحبنا بفكرة هذا المؤتمر ونظرنا إليه بجدية بالغة، وكفرصة للتداول مع أشقائنا وأصدقائنا في المجتمع الدولي، بشأن ما هو مطلوب لإيجاد هذا المناخ، بما في ذلك من خلال توفير الدعم الكافي للسلطة الوطنية الفلسطينية سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

بالنسبة لنا، كفلسطينيين، فإننا ماضون قدماً، في ترتيب أوضاعنا، والوفاء بالالتزامات المترتبة علينا في خطة خارطة الطريق، التي نراها الخطة الوحيدة التي تمتلك إمكانيات فعلية للتطبيق، وليس لنا بشأنها سوى مطلب واحد، وهو التبادلية في الالتزام، وفق النصوص الأصلية للخطة، كما وضعتها اللجنة الرباعية.

السيدات والسادة....

خلال فترة وجيزة، أمكن لنا أن نقطع شوطاً مهماً في عملية بالغة التعقيد، وأعني بها عملية الإصلاح الداخلي، فبعد الانتقال الهادئ والدستوري للسلطة، إثر الغياب المؤلم للرئيس الراحل ياسر عرفات،

أنجزنا الانتخابات الرئاسية ونواصل الانتخابات المحلية وأعلنا أن شهر تموز/ يوليو القادم هو موعد للانتخابات التشريعية. (....)

السيد الرئيس:

الأصدقاء الأعزاء:

كما اعتقد، فقد وجه شعبنا الفلسطيني وكذلك سلطته الوطنية، رسائل بالغة الأهمية – للعالم – تجدر قراءتها والتعامل معها بجدية، وهي في ذات الوقت موجهة بشكل خاص لجيراننا الإسرائيليين، وأهم هذه الرسائل استعدادنا الفعلي لبذل مائة بالمائة من الجهد على الصعيد الأمني. وفي هذا الصدد، نشرنا قواتنا على الأرض، واتخذنا قراراً نهائياً بشان توحيد الأجهزة الأمنية، وفق القانون الأساسي، ونواصل تطبيق هذا القرار بالرغم من الصعوبات التي لا تخفى عليكم، بحكم معرفتكم التفصيلية بالأوضاع في بلادنا، بما ينطوي عليه القرار المذكور من تحريم تعدد السلطات وتكريس التعددية السياسية. وتوجنا هذه الجهود الفعلية، بمشاركتنا في مؤتمر شرم الشيخ، الذي جسد محطة هامة على طريق استعادة الحوار السياسي، بعد توقف دام فترة طويلة من الزمن.

قبل أيام اُستهدف المدنيون الإسرائيليون بعملية انتحارية في تل أبيب، إننا نؤكد إدانتنا الشديدة لهذه العملية ولهذا النهج، ونكرر أن القوى المتطرفة لازالت تصرّ على تدمير أي جهد لأي عملية سلام وحلّ المشاكل بالمفاوضات والطرق السلمية، ورفض نهج الديمقراطية الذي نصرّ كفلسطينيين على تكريسه، علماً بأن جميع التنظيمات الفلسطينية نفت مسؤوليتها عن هذه العملية، وأكدت التزامها بالتهدئة. (....)

غير أنها في ذات الوقت تظلّ عرضة للتراجع، وربما الانهيار، إذا لم تحمَ بمسار سياسي جدي لا مبرر لتأخيره بيننا وبين الإسرائيليين. ولقد علمتنا التجربة أن الترتيبات الأمنية المعزولة عن إطار سياسي جدي لا تكفي لترسيخ الأمن وفتح آفاق السلام. وعندما أتحدث عن مسار سياسي جدي، فإنني وبكل تأكيد أعني مساراً يعطي الثقة بإمكانية إنهاء الاحتلال، الذي بدأ في عام ١٩٦٧.(....)

وهنا في لندن، أودّ الإعراب عن أهمية تواصل نظرائنا الإسرائيليين بشأن شتى القضايا المطروحة للبحث في المؤتمر، وإن كانوا غير ممثلين هنا اليوم، مثلما أعرب عن الأهمية القصوى التي يجب أن تولى لتسريع التحرك الإسرائيلي على الأرض، مما يؤثر إيجاباً في إيجاد المناخ الإيجابي الذي نشأ قبل وأثناء قمة شرم الشيخ، والذي تحدثت عنه في بداية كلمتي. (....)

وأخيراً، وبعد سنوات طويلة، وقفنا فيها جميعاً أمام حائط اليأس ... أقول: إن السلام الذي أضحى حاجة فلسطينية وإسرائيلية ودولية، يبدو ممكناً إذا ما أحسنا السعي إليه، وإذا ما نجحنا في تثبيت مفهوم العدالة فيه.

وثيقة رقم ٢٤:

البيان الختامي لمؤتمر لندن حول دعم السلطة الفلسطينية[٢٤] [مقتطفات]

لندن، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥

(....) يجري عقد لقاء لندن ... لتقديم الوعود وإتاحة الفرص للفلسطينيين والإسرائيليين. والغرض منه حشد المجتمع الدولي دعماً لخطط السلطة الفلسطينية لبناء مؤسسات دولة قادرة على البقاء. وبذلك يساعد هذا اللقاء على استمرارية العملية السلمية التي تمّ تجديد العمل بها الآن.

أدان المشاركون الهجوم الذي جرى في تل أبيب في ٢٥ شباط/ فبراير، وعبروا عن عزمهم على وجوب إنهاء العنف، وألا يسمح له تخريب العملية السلمية. ورحبوا بالتزام الرئيس عباس على تقديم المسؤولين عن ذلك الهجوم للمحاكمة.

أكد المشاركون على التزامهم بتحقيق تسوية لهذا الصراع من خلال المفاوضات المباشرة المؤدية لغاية وجود دولتين – دولة إسرائيل تنعم بالسلام والأمن، ودولة فلسطين تنعم بالسيادة والاستقلال، قادرة على البقاء، وديمقراطية، ومتصلة الأراضي – تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. كما أكد المشاركون على التزامهم بالتوصل لتسوية عادلة وشاملة ودائمة تتماشى مع ما تنادي به خارطة الطريق ومبنية على قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و١٥١٥.

وأشار المشاركون إلى الأهمية المستمرة لتصريح الرئيس بوش في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٢. كما أكدوا على أهمية مبادرة ولي العهد الأمير عبد الله بموجب ما تشير إليه خارطة الطريق – والتي أقرتها قمة جامعة الدول العربية في بيروت. وناشد المشاركون جميع المعنيين على تحقيق هذه المبادرة.

وأكد المشاركون بالاجتماع على التزامهم بخارطة الطريق، وناشدوا جميع الأطراف في الصراع على احترام الالتزامات المبينة بخارطة الطريق والتمسك بها. ويساعد لقاء لندن السلطة الفلسطينية في هذا السياق.

رحّب المشاركون بالخطوات الهامة التي اتخذها كلا الطرفين خلال الأسابيع الماضية، بما فيها التطور الهام الذي تمّ الإعلان عنه في شرم الشيخ، في مصر، في ٨ شباط/ فبراير. وبينما أشار المشاركون إلى أن الوضع على أرض الواقع يبقى هشاً، شددوا على أهمية العمل تجاه تأسيس دائرة من الخير وتجديد التطور الحاصل تجاه السلام من خلال تطبيق كامل لخارطة الطريق.

ورحّب المشاركون بحسٍّ الوعود التي قطعتها السلطة الفلسطينية التي تتمتع بقوة أكبر تحت قيادتها الجديدة. كما رحب المشاركون بخطة إسرائيل للانسحاب كخطوة نحو تحقيق رؤية الدولتين بموجب تصورات خارطة الطريق. وأيدوا موقف اللجنة الرباعية الداعي إلى أن الانسحاب من غزة يجب أن يكون كاملاً وتاماً، وأن يتمّ بطريقة تتماشي مع ما تنادي به خارطة الطريق. كما ناشدت

اللجنة الرباعية كلاً من إسرائيل والسلطة الفلسطينية على التنسيق عن قرب حول الاستعداد لمبادرة الانسحاب وتنفيذها. وأكد المشاركون على أن الانسحاب يجب أن يتمّ دون أن يؤثر سلباً على مفاوضات الوضع النهائي، وبالتماشي مع القانون الدولي.

رحب المشاركون بلقاء أعضاء اللجنة الرباعية في الأول من آذار/ مارس. وقد أكد المشاركون على الدور المحوري الذي تلعبه اللجنة الرباعية في إحداث نقلة في عملية السلام من خلال الاتصالات المباشرة مع الطرفين، وطالبوا اللجنة الرباعية بأن تعكس نتائج لقاء لندن في اتصالاتها مستقبلاً مع كلا الطرفين بالتعاون مع الجهات الدولية الأخرى التي تلعب أدوار رئيسة بعملية السلام.

حدّد الرئيس عباس خطط السلطة الفلسطينية لتعزيز فعاليتها وقدراتها. وقد رحّب المشاركون بهذه الخطط.

الهدف المحوري للقاء لندن هو مساعدة السلطة الفلسطينية على تعزيز المؤسسات الفلسطينية، وبالتالي توفير أساس صلبٍ لبناء مؤسسات دولة فلسطين مستقبلاً. وقد لاحظ المشاركون التقدم الكبير الذي أحرزته السلطة الفلسطينية بهذا الصدد. ومن شأن القيام بالمزيد لبناء جهاز أمني أكثر فعالية وحكم أفضل وتعزيز الاقتصاد الفلسطيني، بوجود دعم دولي ملائم وموجّه على نحو فعال، أن يحسن من قدرات السلطة الفلسطينية لتقديم فوائد حقيقية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة، وأن يؤدي للنجاح بتولي إدارة الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل.

ومن شأن التزام السلطة الفلسطينية الصادق بتطبيق خطة قابلة للاستمرارية للإيفاء بمعايير الحكومة الصالحة أن يفتح الطريق للحكومات المانحة لتقديم دعم متجدد في فلسطين. وتمت الإشارة إلى أن أي دعم ناشئ عن هذا اللقاء سيكون تماشياً مع أولويات الفلسطينيين، وأن المساعدات المالية ستكون بالتماشي مع خطة التنمية الفلسطينية على المدى المتوسط. وقد أشار المشاركون إلى أن لدى السلطة الفلسطينية عدداً من الاحتياجات العاجلة للتمويل على المدى القصير، وشجعوا المجتمع الدولي بشدة على المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

وأدرك المشاركون في لقاء لندن بأن تطبيق الالتزامات التي قطعتها السلطة الفلسطينية على نفسها يشكل خطوة كبيرة في تطبيق الالتزامات بموجب خارطة الطريق. وفي ذات الوقت، ناشد المشاركون إسرائيل لاتخاذ إجراءات، ويتوقعون منها ذلك، فيما يتعلق بالتزاماتها بموجب خارطة الطريق.

أيد وشجع لقاء لندن عدداً من الخطوات التي حددتها السلطة الفلسطينية، ووافق على خطوات لتقديم الدعم الدولي في مجالات:

- الحكم
- الأمن
- التنمية الاقتصادية

وأيّد اللقاء نية فرقة العمل حول الإصلاح الفلسطيني ولجنة التنسيق الآنية لوضع آليات للمتابعة لإعطاء زخم أكبر لنشاطاتهما في مجالات الحكم والتنمية الاقتصادية. وسوف ترأس الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة توجيهية فيما يتعلق بموضوع الأمن.

وقد التزم المشاركون بالمتابعة في جميع المجالات الثلاث – الحكم والأمن والتنمية الاقتصادية، وبشكل خاص:

١. مراجعة والإعلان عن التقدم الذي تحرزه السلطة الفلسطينية في مقابل الرؤية المحددة في لقاء لندن وفي مناسبات سابقة.

٢. تحريك المساعدات الدولية لجهود السلطة الفلسطينية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأولويات على المدى القصير، بموجب ما تمّ تحديده في لقاء لندن، وكذلك استجابة للتطورات الأخرى.

أشار المشاركون إلى أن الإجراءات التي تتخذها السلطة الفلسطينية في بعض المجالات المحددة تتطلب تعاوناً وتسهيلات من قبل إسرائيل. وبشكل خاص، يعتمد إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، بموجب ما أشارت لجنة التنسيق الآنية، على تفكيكٍ على نحو واسع لأنظمة إغلاق الطرق والمدن وغير ذلك من القيود التي تفرضها إسرائيل على تحركات الأفراد والبضائع. ستعمل آليات المتابعة على التنسيق مع الحكومة الإسرائيلية للمساعدة على توفير ظروف مؤدية (على المدَيينّ الطويل والقصير) لتدعيم السلطة الفلسطينية، مع الأخذ بعين الاعتبار بالأولويات الفلسطينية واحتياجات الأمن الإسرائيلية. يجب أن تتماشى هذه الآليات، وكذلك الدعم الدولي بمجمله، تماماً مع القانون الدولي. ويجب أن يتضمن ذلك مؤشرات، أو معايير، بالنسبة لظروف التنمية الاقتصادية يضعها البنك الدولي بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية. (....)

وثيقة رقم ٢٥:

نص كلمة رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع للمجلس التشريعي لنيل الثقة بالحكومة[٢٥]

٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥

الأخ رئيس المجلس التشريعي

الأخوات والأخوة أعضاء المجلس

الضيوف الكرام

السلام عليكم ورحمة الله

أحييكم أفضل تحية، وأشكر لكم تعاونكم ودعمكم، وأرجو أن يتواصل تعاوننا ودعمكم لنا في هذه الظروف لنتمكن من تحمل المسؤولية الصعبة، التي أُلقيت مجدداً علينا، وراجياً أن تنال الحكومة

التي أتقدم بها إليكم اليوم على ثقة مجلسكم الكريم، للعمل معكم كل في نطاق واجباته، لاجتياز هذه المرحلة الدقيقة والصعبة من حياة شعبنا الصامد الصابر، وبلوغ الأهداف التي نتطلع إليها، وفي المقدمة منها إنهاء الاحتلال والاستيطان والجدار، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف على خطّ الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، وحلّ قضية اللاجئين حلاً عادلاً على أساس قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤.

لقد كانت الأسابيع القليلة الماضية، منذ رحيل القائد الخالد ياسر عرفات رحمه الله، وحتى انتخاب الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، وحتى بعد ذلك، أسابيع فلسطينية بامتياز، حافلة بالوقائع والتطورات التي تبعث على الاعتزاز بهذا الشعب، وبمؤسساته وقواه السياسية، عرفنا خلالها كيف نعبر عن احترامنا وإجلالنا وحزننا على رحيل قائدنا الخالد الشهيد ياسر عرفات، وعرفنا خلالها كذلك كيف نواصل المسيرة ونفعل مؤسساتنا، ونرصّ صفوفنا، فاجتزنا جميعاً، وبنجاح غبطنا عليه الأشقاء والأصدقاء، تجربة ملء الفراغ ونقل السلطة بتصميم ويسر شديدين بدءاً بتنصيب رئيس المجلس التشريعي رئيساً مؤقتاً للسلطة، وإجراء المرحلة الأولى من الانتخابات المحلية بتاريخ ٢٣-١٢-٢٠٠٤، و٢٨-١-٢٠٠٥، وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٩-١-٢٠٠٥ وانتخاب الأخ الرئيس محمود عباس "أبو مازن" رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية، كان ذلك كله في إطار مشهد ديمقراطي تعددي شقيق، خيّب فأل كل الذين راهنوا على وقوع فراغ دستوري، واقتتال داخلي، الأمر الذي يدعونا حقاً إلى الفخر بهذه التجربة الديمقراطية التي منحتنا مزيداً من المنعة والقوة والمضاء والفعالية، على طريق استكمال مشروعنا الوطني الكبير.

وإذ أهنئ شعبنا الفلسطيني كله بنجاحه الذي تحقق خلال هذه المرحلة الصعبة برصّ صفوفه، ووضع القانون الأساسي كله موضع التنفيذ ونجاح الأخ الرئيس أبو مازن بثقة شعبنا نؤكد أمامكم أننا سنعمل معكم ومع الأخ الرئيس أبو مازن لاستكمال هذه المسيرة الصعبة، من أجل بلوغ أهدافنا الوطنية الكبرى بالحرية والاستقلال، وتعزيز التقاليد الديمقراطية، وإعادة تعمير الوطن، وفرض سيادة الأمن والقانون، وتحقيق الحياة الحرة الكريمة لأبناء شعبنا المناضل.

وليس لدي شكّ في أنكم تتفقون معي على أن المهمة التي تنتظرنا جميعاً مهمة ثقيلة وصعبة، وأن الآمال التي يعلقها علينا أبناء شعبنا آمال كبيرة وعريضة، وأن التحديات التي تقف في وجوهنا تحديات صعبةٌ وشاقةٌ، وفي المقدمة منها التحدي الذي يواجهنا كل ساعة وكل يوم والذي يتمثل في الاحتلال والاستيطان وجدار الفصل العنصري والحصار والإغلاق، إلا أن لدينا، دون أدنى ريب، الثقة الكاملة بقدرتنا على النهوض بمسؤولياتنا كاملة غير منقوصة، ومواجهة التحديات والمصاعب والمعيقات، بروح وثابة وعزم لا يلين، تماماً على نحو ما تحكيه فصول ملحمة البقاء والصمود والانبعاث الفلسطينية على مدار العقود الطويلة الماضية.

ودون أن نقلل من وزن كل تلك المعيقات والمصاعب التي يعيد الاحتلال الإسرائيلي إنتاجها على نحو يومي، ومن غير أن نهون من أمر الظروف غير المواتية التي تحيط بنا وبمسيرة عملنا الوطني، فإننا ندرك في الوقت ذاته عمق مسؤولياتنا الذاتية إزاء ما أصاب هذه المسيرة من خلل وإخفاقات، ليست كلها من صنع الاحتلال البغيض، خصوصاً ما اتصل منها بالإدارة الوطنية، وتعلق منها بالرؤية الذاتية، (لا سيما مفردات إعادة البناء والإصلاح، وتحقيق أمن المواطن، وتجويد أداء الأجهزة والإدارات والمؤسسات).

ومن هنا، فإن هذه الحكومة التي أعرضها عليكم اليوم، وبالتعديلات المقترحة لنيل ثقة مجلسكم الكريم، تؤكد على كل تلك الثوابت والمبادئ والمهام التي سبق لحكومتي السابقة أن تعهدت الالتزام بها، لدى تقديم فريقها الوزاري السابق لمجلسكم الموقر، وما زلت مع إعطاء الأولوية والتركيز على القضايا الأساسية الثلاث التي ركز عليها الأخ الرئيس أبو مازن وهي الأمن– والإصلاح.والتحضير للانتخابات القادمة: التشريعية والمحلية. وتجدد هذه الحكومة أمامكم العهد بمواصلة العمل لتحقيق هذه المهام، بالتعاون الكامل مع الأخ الرئيس ومع مجلسكم الكريم.

وندرك أن المهام التي تنتظرنا جسيمة، وأن طريقنا لبلوغها طويل وشاقّ، وأن ما في أيدينا من مقومات وإمكانيات لهو شحيح، إلا أننا ندرك في الوقت ذاته أن قدرة شعبنا على العطاء كبيرة وبلا حدود، وأن السنوات الطويلة القاسية التي مرّت بنا علمتنا فنّ البقاء والتكيف والصمود، وزادت من صلابة المعدن الفلسطيني النبيل، ومن قدرتنا على الابتكار والإبداع، الأمر الذي يزيدنا اليوم ثقة، وعلى نحو أعمق من أي وقت مضى، بأننا سوف نجتاز الاختبارات المتبقية أمامنا بنجاح واقتدار، ونحقق الآمال التي اختمرت في صدورنا طويلاً، وألهمتنا كل هذا الصمود الأسطوري، ووضعت أقدامنا على أول الطريق الطويل.

وبناء على ما ورد في خطاب الأخ الرئيس أبو مازن في حفل التنصيب أمام مجلسكم الكريم، لا سيما ما تعلق بتجديد الثقة وتكليفه لي برئاسة الحكومة التي حدد مهامها في ثلاث [ثلاثة] محاور رئيسة هي: الأمن والإصلاح والتحضير للانتخابات، فإنني أودّ أن أعرب عن شكري للأخ أبو مازن على ثقته الغالية، وأعبر له ولكم ولأبناء شعبنا عن تصميمنا على العمل بكل جهد ممكن لتحقيق مصالح شعبنا مع التركيز على:

أولاً: تحقيق أمن المواطن، بكل ما يشتمل عليه هذا المفهوم من متطلبات عملية وتدابير وإجراءات قانونية محددة، من منطلق الإدراك التامّ أنه من غير توفر هذا الشرط الأساسي، وأعني به تحقيق الأمن، فإنه لا سبيل أمامنا لمعالجة كل ما يعتور [يعتري] واقعنا الداخلي من مخاطر وأخطاء إلا بتحقيق الأمن وفرض النظام وسيادة القانون.

من هذا المنطلق، فإن الحكومة ممثلة بوزير داخليتها تتعهد أمامكم، أن تولي الأمن كل اهتمام مخلص

وجادّ، وأنها ستتعهد [ستولي] القوى الأمنية الفلسطينية كل رعاية مستطاعة، سواء من ناحية التدريب والتأهيل وإعادة الهيكلة، أو من ناحية تحديد واعتماد الإطار القانوني لعملها، ليصبح عمل المؤسسة الأمنية وعمل كبار قادتها قائماً ومنتظماً وفق قانون واضح، يحدد نطاق المهام والواجبات بكل شفافية، ويوجب المساءلة أمام الأطر التنفيذية المسؤولة وأمام مجلسكم الموقر دون تردد.

وعليه، فإننا نجدد التزام الحكومة أمامكم بالعمل، بكل جهد ممكن، على تحقيق الأمن دون إبطاء، مع التزامنا التامّ بالحفاظ على حرية الرأي والفكر والاجتهاد، وبتجنب أي قتال داخلي أو احتراب، مؤكدين أن الدم الفلسطيني حرامٌ وخطٌ أحمر، ومتمسكين من أول الأمر إلى منتهاه، بوحدانية السلطة وبوحدانية واحترام القانون ومركز اتخاذ القرار الوطني.

ثانياً: إن هذه الحكومة تتعهد أمامكم بأنها ستمضي بخطى أسرع من سابقتها، وبالتعاون معكم ومع الرئاسة ومع القضاء لتفعيل جهاز القضاء ووزارة العدل والنائب العام، وتوفير كل متطلبات قيام هذا المرفق الحيوي، بكل ما هو منوط به من واجبات، وكل ما هو معلق عليه من آمال، [لا] سيما ونحن ندرك جميعاً أنه بدون سلطة قضائية فعالة ومؤهلة، فإنه يستحيل معالجة بواطن الخلل والفساد والفوضى وكل أشكال التعديات، وأنه من غير ذلك لا مجال لفرض القانون والنظام العام، ولا مكان لتنمية اقتصادية أو استقرار اجتماعي، الأمر الذي يدفعنا إلى العمل بكل قوة لتعزيز سلطة القضاء وتوفير الانسجام التام والتنسيق بين وزارة العدل والنائب العام والمجلس الأعلى للقضاء حسب القانون، وتحديد المهام بوضوح دون لبس، بإزالة الغموض من النصوص القانونية، وكذلك بإصدار القوانين اللازمة واعتمادها في أقرب وقت ممكن.

ثالثاً: مواصلة عملية الإصلاح الشامل في كافة المجالات، خاصة منها (المجالات الاقتصادية والمالية والأمنية والإدارة العامة، باعتبارها عملية متواصلة دون انقطاع، بدأتها الحكومات السابقة، وستستمر فيها هذه الحكومة والحكومات اللاحقة بالتعاون التامّ معكم ومع مؤسسات المجتمع المدني).

ونحن اليوم عازمون على المضي قدماً في مسيرة الإصلاح وتنفيذ برنامج الإصلاح الوطني، انطلاقاً من المحاور التي سبق أن حددها الراحل الكبير ياسر عرفات في آخر خطاب له أمام مجلسكم الكريم، واستناداً إلى وثيقة الإصلاح التي كان مجلسكم التشريعي قد صادق عليها عام ٢٠٠٢ وبالمضي قدماً كذلك في تنفيذ الخطة التي أقرتها الحكومة السابقة، وذلك باعتبار أن الإصلاح هو حاجة داخلية فلسطينية ملحة، ومتطلباً أساسياً من متطلبات تعزيز الصمود الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وشرطاً لا بدّ منه لإعادة البناء والإعمار.

رابعاً: التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية واستكمال الانتخابات البلدية في مواعيدها المحددة، والإعداد الجيد لها، مع الاستفادة من تجربة الانتخابات الرئاسية والبلدية التي تمت، وبالعمل على

تلافي أية أخطاء حدثت خلالها. وذلك بالتعاون معكم ومع الرئاسة ولجنة الانتخابات المركزية. من هنا فإننا ماضون دون ريب لاستكمال هذه العملية الديمقراطية إلى نهاياتها، واتخاذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة لإنجاز هذا الاستحقاق البالغ الحيوية، بكل متطلباته وشروطه، وفي طليعتها عناصر الشفافية والنزاهة، كي نجدد للمؤسسة التشريعية شرعيتها، وكي نفتح طريق المشاركة واسعاً أمام الأجيال الشابة، وإرساء تقاليد تداول السلطة والمسؤولية، على النحو الذي يلبي آمال هذا الشعب ويلامس تطلعاته في تكريس تجربة ديمقراطية فلسطينية تحاكي أرفع ما لدى المجتمعات الديمقراطية من أعراف.

الأخوات والأخوة

واليوم، ونحن نقف على أعتاب مرحلة هامة وخطيرة تتطلب منا جميعاً بذل الجهود المضاعفة، وإظهار الإرادة القوية، وتحمل المسؤوليات الوطنية بكل أمانة وإخلاص وجدية، فإن هذه الحكومة التي نأمل أن تحظى بثقتكم ومساندتكم، تجدد العهد أمامكم وأمام أبناء شعبنا، أنها ستلتزم بتحقيق المهام المحددة لها، وخاصة في مجال الأمن والإصلاح، وبالاهتمام كذلك بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبطالة المستشرية، والتحضير للانتخابات التشريعية المقبلة، لإجرائها في أجواء من الحرية والنزاهة والشفافية.

ولا يفوتني وأنا أعرض على مجلسكم الكريم أعضاء الفريق الوزاري لنيل ثقة مجلسكم الكريم، أن أنوه عالياً بالجهود الحثيثة التي بذلها الأخ الرئيس أبو مازن وما يزال يبذلها بحرص ودأب شديدين، وفي مقدمتها الحرص على الحوار مع مختلف القوى والفصائل والفعاليات الوطنية، لتصليب جبهتنا الداخلية من جهة، وتعزيز قدرة السلطة الوطنية من جهة ثانية على النهوض بمسؤولياتها الجسيمة في هذه المرحلة بقوة واقتدار، وأنوه على وجه خاص بإصرار الأخ أبو مازن على إنجاح الحوار الداخلي، وتمكينه من توحيد الموقف الوطني في مواجهة أهمّ استحقاقات هذه المرحلة، وأعني بذلك تحقيق التهدئة التي فتحت الطريق أمام إعلان وقف متبادل لإطلاق النار، وكف يد إسرائيل عن مواصلة العدوان علينا، مع ما لحق ذلك من إجراءات بناء ثقة، تقوم بموجبها الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن أسرانا جميعاً وتشكيل لجنة مشتركة فلسطينية إسرائيلية لتحديد المعايير الواجبة الإتباع بالإفراج عن أسرانا الأبطال، والانسحاب من المناطق السيادية الفلسطينية، ورفع الحواجز وتسليم رفات عدد من الشهداء الأبرار، ووقف المطاردات ضدّ إخوتنا المناضلين وعودة المبعدين.

أيها الأخوة أشكركم جميعاً، وأتوجه من على منبر مجلسنا التشريعي بالتحية والتقدير والوفاء لأبناء شعبنا الفلسطيني البطل في داخل الوطن وخارجه، كما أتوجه بالتحية والتقدير إلى أسرانا الأبطال ونعاهدهم أن تظلّ قضية حريتهم وعودتهم إلينا سالمين غانمين، تحتل الأولوية في سلم اهتماماتنا الوطنية.

وكل التحية وكل التقدير والإجلال إلى شهدائنا الأبرار، أبطال الحرية والاستقلال، يتقدمهم القائد الخالد الرمز الشهيد ياسر عرفات أبو عمار الذي سنظلّ أوفياء له وللمبادئ التي ضحى من أجلها.

الأخوة والأخوات، فيما يلي أسماء الحكومة التي أعرضها على مجلسكم الكريم للثقة والدعم:

١. د. نبيل شعث، نائب لرئيس الوزراء.
٢. د. سلام فياض، وزيراً للمالية.
٣. د. صائب عريقات وزيراً للشؤون المدنية وملف المفاوضات.
٤. اللواء نصر يوسف، وزيراً للداخلية والأمن الوطني.
٥. د. ناصر القدوة، وزيراً للشؤون الخارجية.
٦. ناهض الريس، وزيراً للعدل.
٧. رفيق النتشة، وزيراً للعمل.
٨. نعيم أبو الحمص، وزيراً للتربية والتعليم العالي.
٩. عزام الأحمد، وزيراً للاتصالات والتكنولوجيا.
١٠. هشام عبدالرازق، وزيراً لشؤون الأسرى والمحررين.
١١. جمال الشوبكي، وزيراً للحكم المحلي.
١٢. إبراهيم أبو النجا، وزيراً للزراعة.
١٣. حكمت زيد، وزيراً للنقل والمواصلات.
١٤. جواد الطيبي، وزيراً للصحة.
١٥. غسان الخطيب، وزيراً للتخطيط.
١٦. نبيل عمرو، وزيراً للإعلام.
١٧. محمد دحلان، وزيراً لدى رئاسة الوزراء.
١٨. يحيى يخلف، وزيراً للثقافة.
١٩. سعدي الكرنز، وزيراً للاقتصاد والتجارة والصناعة.
٢٠. عبد الرحمن حمد، وزيراً للأشغال العامة والإسكان.
٢١. زهيرة كمال، وزيراً لشؤون المرأة.
٢٢. د. جاد إسحق، وزيراً للسياحة والآثار.
٢٣. دلال سلامة، وزيراً للشؤون الاجتماعية.

وثيقة رقم ٢٦:

كلمة الرئيس السوري بشار الأسد أمام مجلس الشعب السوري[٢٦] [مقتطفات]

٥ آذار/ مارس ٢٠٠٥

أيها السيدات والسادة أعضاء مجلس الشعب أيها الأخوات والإخوة المواطنون.. أخاطبكم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ سورية، والمنطقة بأحداثها الكبرى التي تعيشونها بفيض مشاعركم وغيرتكم على وطنكم وتثبتون مرة تلو المرة صدق ولائكم لقيمه وحرصكم على كبريائه وكرامته، ولعل لقائي بكم اليوم في هذا الظرف الذي نمرّ فيه ينبعث من حرصي على أن تكونوا في صورة التطورات الأخيرة، وعلى أن تطلعوا بصورة مباشرة على موقع بلدكم منها.. وعلى رغبتي في أن أقدم لكم إجابة عن تساؤلات عديدة تدور في أذهانكم.. وفاء لهذه العلاقة الحميمة.. الشفافة معكم.. وتوكيداً على حقيقة أساسية هي أن ما نقوم به من أعمال وما نتخذه من مواقف.. أنتم مصدر إلهامنا الأساسي فيه. لقد عاشت سورية خلال العامين الماضيين في قلب مجموعة متشابكة من الإحداث والتطورات.. الإقليمية والدولية التي تسارعت بصورة عاصفة.. وفرضت ضرورة التعامل معها بقدر كبير من الاهتمام والحرص.. وكان تسارع الأحداث بحدّ ذاته يفرض واقعاً معقداً من ردود الأفعال والآراء لدى قطاعات واسعة من المعنيين بالشأن السياسي، يتوازى مع حملات إعلامية مكثفة ومنسقة وغير بريئة في كثير من الأحيان.. خلقت تشويشاً واسعاً لدى الرأي العام العربي والمحلي.. وطرحت تساؤلات كثيرة عن طبيعة التحديات واتجاهاتها وموقفنا منها. وكانت أبرز القضايا التي تشغل بال العالم الراهن.. أو تدخل في مخططات بعض قواه الكبرى.. أو تحدد خياراتها السياسية.. تمرّ عبر سورية بصورة مباشرة أم غير مباشرة.. سواء قضية السلام في الشرق الأوسط أو الإرهاب أو القضية العراقية أم تداعيات الوضع اللبناني. وكنت قدمت في مناسبات مختلفة شرحاً مفصلاً لموقفنا ورؤيتنا لهذه الأمور المتداخلة.. لذلك فإنني لست بصدد استعراض ما حدث.. على ما فيه من معانٍ ودلالات.. ولكنني سأقف عند آخر التطورات فيها وأبين مواقفنا منها وتصوراتنا المستقبلية حيالها.. وذلك من أجل أن يكون الجميع على بينة منها، وأن يطلعوا على الجهود التي بذلناها للوصول إلى نتائج مرضية. وفى هذا الاطار.. يمكن التأكيد على أن نهجنا السياسي ومواقفنا من الأحداث وتطوراتها.. يقوم على قاعدتين أساسيتين.. الأولى.. حماية مصالحنا الوطنية والقومية.. من خلال التمسك بهويتنا واستقلالنا ووفائنا لمبادئنا وقناعاتنا.. وكذلك توفير الظروف الملائمة لصيانة استقرارنا السياسي والاجتماعي باعتباره جزءاً من استقرار المنطقة ككل.. وتكريس ذلك لاستعادة أراضينا المحتلة. الثانية.. حرصنا في إطار العمل على تحقيق المسائل أنفة الذكر.. على التعامل مع الأطراف المعنية بعقل مفتوح بعيداً عن الأحكام

المسبقة.. وبقدر كبير من الواقعية والمرونة والمسؤولية.. مدركين طبيعة الظروف الدولية الراهنة خاصة في السنوات الأخيرة.. ومعادلة الممكن والمأمول في سياق كل ذلك.. أي التمسك بالحقوق وفى نفس الوقت التعامل بواقعية مع التحديات والتطورات الطارئة. لقد كانت قضية السلام في قلب هذه الاحداث.. وأرخت بظلالها على القضايا الاخرى.. وشهدت هذه العملية تراجعاً من حيث مناخها العام.. خطوات إلى الوراء.. ليس بسبب تعنت إسرائيل ورفضها الاستجابة لاستحقاقات السلام فحسب.. بل بسبب افتقاد الإرادة المسؤولة عن تطبيق القرارات الدولية عندما يتعلق الأمر بإسرائيل.. وعدم جدية الأطراف المعنية في المجتمع الدولي.. بالنهوض بمسؤولياتها في هذا الاتجاه. وفيما يتصل بنا.. أكدنا في مناسبات كثيرة.. على أن السلام في منطقتنا لن يتحقق ما لم تتمّ استعادة أرضنا المحتلة.. وعلى أن كثيراً من المشكلات التي تظهر في الوقت الراهن.. تجد بعضاً من حلولها في إيجاد فرص سلام عادل يلغي أسباب التوتر والصراع وعوامل الإحباط والخيبة. وطرحت سورية استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة.. ولكن في المقابل أكدنا أن عدم وجود شروط على استئناف المفاوضات لا يعنى إهدار المرجعيات والقواعد والقرارات التي يجب الالتزام بها وتطبيقها. ومرجعيتنا التي نستند إليها هي مرجعية مدريد المتضمنة لقرارات الشرعية الدولية ولم يكن مفاجئاً لنا أن ترفض إسرائيل استئناف المفاوضات.. وأن تضع هي الشروط تحت ذرائع مختلفة.. وذلك تهرباً من استحقاقات السلام. بكل بساطة.. لو بسطنا الأمور.. عملية السلام بحاجة إلى متطلبات.. أولها نية الأطراف المتصارعة بالوصول إلى السلام.. ثانيها وجود راعٍ نزيه وحيادي.. ثالثها متطلبات تقنية كالمفاوضات والمرجعيات والمعايير.. ما الذي ينقصنا اليوم.. تنقصنا نية الطرف الإسرائيلي وهي غير موجودة على الإطلاق.. ينقصنا اهتمام الراعي، بشكل أساسي الولايات المتحدة.. وهذا الكلام هم يعلنونه وليس توقعات البعض. وأيضا المعايير غير موجودة. باعتقادنا فإن عملية السلام ستبقى متوقفة في المدى المنظور. ولكن حتى ذلك الوقت لا يجوز أن نتوقف عن الحديث عن عملية السلام وعن إبداء رغبتنا المستمرة بالتوصل إلى السلام.. لذلك نحن مع أصدقائنا الأوروبيين وغيرهم من الدول في هذا العالم المعنية والمهتمة بعملية السلام نتابع معهم الحوار بهدف معرفة أخطاء الماضي.. ووضع تصورات المستقبل.. وعندما تتغير كل هذه الظروف نستطيع أن ننطلق باتجاه عملية السلام. طبعاً إسرائيل طرحت أو دائما تطرح بأنها مستعدة للعودة إلى المفاوضات من دون شروط. الكثير من الوفود الأجنبية التي تأتي إلينا في سورية.. تقول ما هي الشروط السورية.. وعندما نقول لا توجد شروط فهم يفاجؤون.. يقولون لكن إسرائيل تقول بأن لديكم شروطاً. الهدف هو أن يكون العالم في تصور بالنسبة لإسرائيل أنها مستعدة لعملية السلام.. لكن المشكلة هي في الشروط التي تضعها سورية وهي العائق. الحقيقة أن هذه الشروط هي ما تقوله إسرائيل أي العودة إلى نقطة الصفر، نحن نتحدث عن استئناف المفاوضات.. والاستئناف

يعني أن نتابع من حيث انتهينا.. هم يريدون العودة إلى نقطة الصفر. نقول لهذه الدول وهذه القوى الدولية التي تأتي وهذه الشخصيات الدولية. كيف يمكن أن تقولوا أنكم تريدون السلام وبنفس الوقت تقولون لنا اختلفوا على ما اتفقتم عليه.. إذا أردنا أن نصل للسلام لابدّ من أن نتفق على النقاط المختلف عليها.. والإسرائيليون يريدون العودة إلى الصفر. وهذا يعني عدم جدية من قبل الإسرائيليين وعدم مصداقية لأن كل حكومة في إسرائيل تأتي فتقول إنه لا علاقة لها بالحكومة التي سبقتها. فأكدنا نحن أننا مستعدون للمفاوضات من دون شروط وبحسب قرارات مرجعية مدريد وهذا يعني أننا نبدأ من حيث انتهت المفاوضات الأخيرة في التسعينيات. كما أكدنا فيما يتصل بالساحة الفلسطينية على الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال حصول الفلسطينيين على حقوقهم المشروعة في إطار الحلّ الشامل.(....)

وثيقة رقم ٢٧:

قرار وزاري بإعادة تشكيل لجنة القدس الوزارية الدائمة[٢٧]

رام الله، ٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥

بعد الاطلاع على اللائحة الداخلية لمجلس الوزراء لسنة ٢٠٠٣ لا سيما المادة (٢٥) منها، وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٤، بشأن تشكيل اللجان الوزارية الدائمة، وبناءً على مداولات مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في مدينة رام الله بتاريخ ٩ -٣- ٢٠٠٥، قرر ما يلي: مادة (١) إعادة تشكيل اللجنة الوزارية الدائمة من: وزيرة الدولة هند خوري (مقرراً)، وزير التخطيط، وزير السياحة والآثار، وزير المالية، وزير الأوقاف والشؤون الدينية، وزير الاقتصاد الوطني، وزير الأشغال العامة والإسكان، وزير الصحة ووزير الحكم المحلي. مادة (٢) على جميع الجهات المختصة- كلٌّ فيما يخصّه- تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية. صدر بمدينة رام الله بتاريخ: ٩ -٣-٢٠٠٥.

أحمد قريع رئيس مجلس الوزراء

وثيقة رقم ٢٨:

بيان حركة حماس بشأن المشاركة في الانتخابات التشريعية[٢٨]

غزة، ١٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥

حرصاً منا في حركة المقاومة الإسلامية حماس على تعزيز نهجنا في خدمة شعبنا الفلسطيني في كل

المجالات والميادين، ورعاية شؤونه ومصالحه، وحماية حقوقه ومكتسباته، وإسهاماً منا في بناء مؤسسات المجتمع الفلسطيني على أسس سليمة، ومعالجة كل جوانب الفساد والخلل، وتحقيق الإصلاح الوطني الشامل والحقيقي، ليكون شعبنا أقدر على الصمود في مواجهة الاحتلال والعدوان، واستجابة لنبض شعبنا ورغبته، وحرصه على مشاركة جميع القوى والفصائل في الحياة السياسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فقد قررت حركة المقاومة الإسلامية حماس وبعد مداولات ومشاورات مستفيضة شملت مختلف مؤسساتها وهيئاتها القيادية في الداخل والخارج، بما في ذلك أسرى الحركة في سجون الاحتلال الصهيوني، المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني القادمة، وذلك على قاعدة التمسك بالحقوق المشروعة لشعبنا، وحماية برنامج المقاومة كخيار استراتيجي حتى زوال الاحتلال، بإذن الله.

وثيقة رقم ٢٩:

البيان الختامي لمؤتمر الحوار الفلسطيني في القاهرة[٢٩]

القاهرة، ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥

تلبيةً لدعوة كريمة من جمهورية مصر العربية الشقيقة، وبرعاية مشكورة منها، عقد في القاهرة مؤتمر للحوار الفلسطيني خلال الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥ بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبحضور اثني عشر تنظيماً وفصيلاً.

١ – أكد المجتمعون على التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط، وحقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان حقّ عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم.

٢ – وافق المجتمعون على برنامج للعام ٢٠٠٥ يرتكز على الالتزام باستمرار المناخ الحالي للتهدئة، مقابل التزام إسرائيلي متبادل بوقف كافة أشكال العدوان على أرضنا وشعبنا الفلسطيني أينما وُجد، وكذلك الإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين.

٣ – أكد المجتمعون أن استمرار الاستيطان وبناء الجدار وتهويد القدس الشرقية هي عوامل تفجير.

٤ – بحث المجتمعون الوضع الفلسطيني الداخلي، واتفقوا على ضرورة استكمال الإصلاحات الشاملة في كافة المجالات، ودعم العملية الديمقراطية بجوانبها المختلفة، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة وفقاً لقانون انتخابي يتمّ التوافق عليه. ويوصي المؤتمر المجلس التشريعي باتخاذ الإجراءات لتعديل قانون الانتخابات التشريعية باعتماد المناصفة في النظام

المختلط، كما يوصي بتعديل قانون الانتخابات للمجالس المحلية باعتماد التمثيل النسبي.

٥ – وافق المجتمعون على تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وفق أسس يتمّ التراضي عليها بحيث تضمّ جميع القوى والفصائل الفلسطينية بصفة المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ومن أجل ذلك تمّ التوافق على تشكيل لجنة تتولى تحديد هذه الأسس وتتشكل اللجنة من رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة والأمناء العامين لجميع الفصائل الفلسطينية وشخصيات وطنية مستقلة، ويدعو رئيس اللجنة التنفيذية لهذه الاجتماعات.

٦ – أجمع المشاركون على أن الحوار هو الوسيلة الوحيدة للتعامل بين كافة القوى، دعماً للوحدة الوطنية ووحدة الصفّ الفلسطيني، وعلى تحريم الاحتكام للسلاح في الخلافات الداخلية، واحترام حقوق المواطن الفلسطيني وعدم المساس بها، وأن استكمال الحوار خلال المرحلة المقبلة يعدّ ضرورة أساسية نحو جمع الكلمة وصيانة الحقوق الفلسطينية.

وثيقة رقم ٣٠:

رسالة الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات إلى المتحاورين في القاهرة (٣٠) [مقتطفات]

١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥

الإخوة والرفاق والأمناء العامون وقيادة القوى الوطنية والإسلامية

تحية القدس والعودة والوحدة

أحييكم وأنتم تجتمعون اليوم في هذه اللحظة التاريخية الصعبة التي تعيشها ويعيشها شعبنا وقضيته وأمتنا العربية، وآمل أن يتوج لقائكم بهذا الزخم القيادي وفي هذه اللحظة التاريخية كما تأمل جماهير شعبنا وأمتنا بإنجاز اتفاقٍ تاريخيٍّ يتناسب مع هذا الزخم، ويتناسب مع منسوب الصمود الشعبي الفلسطيني العظيم ويشكل أساس لمشروعنا الوطني.

إن أبسط بديهيات حماية هذا المشروع تقضي بالخروج بنضال شعبنا من مأزق الاتفاقات الجزئية والانتقالية، ووضع قطار قضيتنا على الطريق التي تقود إلى تحقيق أهداف نضالنا الوطني بالعودة وتقرير المصير، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وحماية وحدتنا الوطنية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي على أسس وطنية ديمقراطية تفتح الباب لجميع قوى شعبنا السياسية والمجتمعية للمشاركة في القرار السياسي الوطني، وتؤدي إلى انخراط الجميع في النظام السياسي الفلسطيني وعلى وجه الخصوص منظمة التحرير الفلسطينية أداة حماية وحدة شعبنا ووحدة أهدافه الوطنية. (....)

واسمحوا وآمل أن يتسع صدور الأخوة في السلطة الفلسطينية حين أقول إن الجدية في التعاطي

مع أي اتفاق أو توافق وطني يتمّ إنجازه إنما يعتمد بدرجة أساسية على تقديم السلطة لالتزامها تجاه الوضع الفلسطيني الداخلي على أي التزامات وإملاءات خارجية إسرائيلية أو أمريكية، فليس من الطبيعي أن أخاطبكم برسالة، فيما يجب أن أكون بينكم أساهم معكم جنباً إلى جنب لتحقيق أسس وحدتنا الوطنية.

وهنا اسمحوا لي أن أوضح العديد من المسائل حتى يتمّ تناول الموضوع بجلاء ووضوح، مشدداً على التالي:

أولاً: لقد تعاملت الجبهة مع اعتقال أمينها العام ورفاقها الأبطال على مدار أكثر من ثلاث سنوات بروح وطنية مسؤولة؛ فغلبت الاعتبارات الوطنية العليا على أي اعتبار فئوي مع أن هذا الموضوع لا يخرج عن صلب وجوهر الموضوع الوطني العام.

ثانياً: إننا في حقيقة الأمر معتقلون، وليس ضيوف كما يشاع، ونعيش في ظروف تمسّ بكرامتنا الحزبية والوطنية، ولا استثني من ذلك الأخ المناضل العميد فؤاد الشوبكي.

ثالثاً: ليس من المألوف أو المنطقي أن يوجد في فلسطين سجن تحت إشراف وحراسة أمنية أمريكية بريطانية، وسيطرة إسرائيلية مطلقة، وولاية فلسطينية شكلية، وبهذا فإن المسألة أكثر من بُعد اعتقال ستة مناضلين وقادة فلسطينيين وهي تمسّ كرامتنا الوطنية بشكل عام.

رابعاً: يجب أن يوضح الأخوة المسؤولين في قيادة السلطة حقيقة ما وقعوا عليه، وشكل إطار صفقة أريحا، فحتى الآن نحن لا نعرف مضمون هذا الاتفاق، ومن الغريب أن يتحدث موفاز أن الأخ أبو مازن لا يملك حرية إطلاق سراح من هو مشمول في الاتفاق؛ لأن ذلك يتعارض معه، أو أن يصرح المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين أن مرجعية اعتقالنا هو اتفاق رام الله، ويدعي المسؤولين في السلطة عكس ذلك، أو عدم علمهم بفحوى ومضمون الاتفاق؛ فالصراحة هنا مطلوبة.

خامساً: ليس صحيحاً أيضاً أن يجري الحديث عن تفاهمات أبرمت بشأن المطلوبين، ويجري محاكمة أربعة من مجاهدي الجهاد الإسلامي وحركة حماس بعد هذه التفاهمات بأيام، الأمر الذي يعني أن الأجندة الإسرائيلية الأمنية هي التي تحكم هذه التفاهمات.

سادساً: أتساءل ومن واقع مسؤوليتي الوطنية التي أشارككم بها كيف سنستطيع أن نحقق الإفراج عن أسرانا وأسيراتنا البواسل، ونحن عاجزون عن الإفراج عن معتقلين في سجون السلطة الفلسطينية ولهم أوضاعهم الاعتبارية.

سابعاً: على ضوء ما تقدم وأضيف عليها بالسؤال إذا كانت السلطة الفلسطينية لا تستطيع أن تزيل جهاز تشويش على أجهزة الهاتف أو أن تطبّق فهمها وقانونها على مسؤولين فلسطينيين، سأفترض جدلاً أنها لا تستطيع خوفاً عليهم الإفراج عنهم، فكيف ستستطيع تحريك طوبة واحدة من الجدار الفاصل.

ثامناً: إن وضع الحماية الذي يوصف به اعتقالنا، لم يمنع من اعتقال أكثر من ثلاثين رفيقاً على خلفية زياراتهم لنا، فأي حماية يجري الحديث عنها؟

الإخوة والرفاق الأعزاء:

إن منطق الأمور يقضي ونحن نعمل معاً لصياغة أسس وحدتنا الوطنية، متراس الدفاع عن مشروعنا السياسي الوطني ودائرة تعزيز صمود شعبنا، هذا المنطق يقضي حلّ كافة المعضلات التي تعترض إنجاز هذه الوحدة.

فلا يعقل أن تطالب السلطة فصائل العمل الوطني والإسلامي بالتزاماتٍ كالتهدئة مثلاً؛ لتسهيل مفاوضاتها على أساس مشروع سياسي لا يشكل نقطة توافق وطني أو إجماع عليه، في الوقت الذي سنكتشف فيه عن القيام بالتزامات نحو هذه الفصائل ونحو شعبنا. (....)

وثيقة رقم ٣١:

نص كلمة الملك عبد الله الثاني (ملك الأردن) إلى قمة الجزائر[٣١] [مقتطفات]

٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والسيادة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فإن جدول أعمال هذه القمة حافل بالقضايا والتحديات الكبيرة التي تواجه أمتنا في مرحلة من أدقّ وأخطر المراحل التي تمرّ بها هذه المنطقة، والتي تهدد الأمن والاستقرار فيها. ونحن في المملكة الأردنية الهاشمية ننطلق في رؤيتنا لهذه القضايا والتحديات وكيفية تجاوزها والتغلب عليها من حرصنا على أداء واجبنا نحو أمتنا وقضاياها العادلة. ومن هنا فإن الأردن يرى أن خارطة الطريق هي السبيل الوحيد المتاح لتسوية القضية الفلسطينية، ويؤكد على ضرورة التزام الطرفين بهذه الخارطة والإسراع في تنفيذ بنودها وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة والاستمرار على التراب الفلسطيني، وعلى ضرورة التطبيق الفوري الكامل لما تمّ الاتفاق عليه في قمة شرم الشيخ الأخيرة. ونحن نؤكد هنا أهمية المشاركة الفعالة للجنة الرباعية وجهود الولايات المتحدة في هذا المجال.

وانطلاقا من إدراكنا لحجم التحديات التي تواجه السلطة الفلسطينية . فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى توفير الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لهذه السلطة حتى تتمكن من النهوض بمسؤولياتها في بناء مؤسسات الدولة وعملية الإصلاح والتغيير، وقد كان مؤتمر لندن خطوة إيجابية في هذا المجال. ونحن في الأردن حريصون على الاستمرار في تقديم كافة أشكال الدعم للأشقاء الفلسطينيين في

مختلف المجالات وبخاصة في عملية الإصلاح وبناء مؤسسات الدولة وتدريب الكوادر البشرية. ولا بدّ من التأكيد هنا على ضرورة شمولية التسوية للصراع العربي الإسرائيلي على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومؤتمر مدريد والمبادرة العربية التي ينبغي إعادة تقديمها للعالم بالصورة الحقيقية لها، كما أرادها سمو الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وعلى ذلك فلا بدّ من إحياء المسارين السوري واللبناني والعمل فيهما بشكل متوازٍ مع المسار الفلسطيني.

ونذكر هنا أن الأمة العربية قد التزمت بجميع قرارات مجلس الأمن وهي تدعو إلى تنفيذ جميع هذه القرارات وفي مقدمتها القرار ٢٤٢ بعيداً عن الانتقائية أو التركيز على قرارات المجلس الأخيرة دون غيرها. (....)

وثيقة رقم ٣٢:

نص بيان القادة العرب في قمة الجزائر في دورة الانعقاد العادية السابعة عشر[٣٢] [مقتطفات]

٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٥

نحن قادة الدول العربية المجتمعين كمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته العادية السابعة عشرة في الجزائر عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ٢٢ و٢٣ آذار (مارس) ٢٠٠٥: (....)

ـ تأكيداً على مركزية قضية فلسطين وضرورة استعادة الحقوق العربية وإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة،

ـ وتجسيداً لإرادتنا المشتركة على تطوير منظومة العمل العربي المشترك،

وبعد أن قمنا بتقييم شامل للوضع العربي العام والظروف المحيطة به وللعلاقات العربية وما يواجه أوطاننا وأمتنا من تحديات تحمل في طياتها العديد من المخاطر التي ينبغي أن نعمل جميعاً على درء أخطارها بعمل جماعي ناجع، وإرادة مشتركة فاعلة،

نعلن:

ـ تمسكنا بالتضامن العربي ممارسة ومنهجاً، بما يكفل صون الأمن القومي العربي، واحترام سلامة كل دولة عربية وسيادتها وحقها في الدفاع عن مواردها ومقدراتها وحقوقها، ومنع التدخل في شؤونها الداخلية أو استخدام القوة أو التلويح بها. (....)

ـ التأكيد مجدداً على التمسك بالسلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط كخيار استراتيجي لحلّ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، مؤكدين في هذا السياق على المبادرة العربية للسلام التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢، وقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد القائمة على

أساس الأرض مقابل السلام، وخريطة الطريق، واستغلال الأجواء المستجدة التي أنعشت الآمال باستئناف العملية السلمية، وما يمثله ذلك من فرصة لإعادة قوة الدفع لها من أجل التوصل إلى السلام العادل والشامل الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان العربي السوري ومزارع شبعا إلى خطّ الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وحلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً يتفق عليه طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨، ورفض كل أشكال التوطين الفلسطيني والذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

- التشديد على أن عملية السلام كل لا يتجزأ، وأن السلام العادل والشامل الذي تتطلع إليه شعوب المنطقة لن يتحقق إلا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة إلى أصحابها.

- إعلان الدعم الكامل والمساندة التامة، للشعب الفلسطيني في تعزيز وحدته الوطنية وصلابة جبهته الداخلية، والإعراب عن التأييد لجهود الحوار الوطني الفلسطيني، ودعم صموده في مواجهة ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

- تثمين دور صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس في دعم الاقتصاد الفلسطيني، ومساعدة مختلف فئات الشعب الفلسطيني، والدعوة لتوسيع قاعدة مواردهما ودعوة أعضاء البنك الإسلامي للتنمية للانضمام للصندوقين، وإتاحة الفرصة للمؤسسات الطوعية لتمويل برامج ومشاريع تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني.

- الإشادة بالأجواء التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية الفلسطينية والتي تعكس الخيار الديمقراطي والتأكيد على مواصلة الدعم للسلطة الوطنية الفلسطينية وتعزيز مواردها والتضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الشرعية في إطار الثوابت والمبادئ التي أرستها القمم العربية.

- الإعراب عن تضامننا المطلق مع سورية الشقيقة إزاء ما يسمى قانون محاسبة سورية واعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والتأكيد على ضرورة تغليب منطق الحوار والتفاهم لحلّ الخلافات بين الدول. (....)

وثيقة رقم ٣٣:

مقابلة محمود عباس مع فضائية العربية بعد عودته من القمة العربية في الجزائر (٣٣)

[مقتطفات]

٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥

جيزال خوري: السيد الرئيس أنا قلت إنه القمة عربية.. القمة العربية هي عادية في ظروف غير عادية، بس يمكن إنتو كنتوا هاي [لكن ربما بالنسبة لكم هذه] أول قمة من فترة طويلة مرتاحين؟

محمود عباس: الحقيقة نعم يعني من القمم العربية الجيدة التي يعني اتسمت بالهدوء واتسمت بالعقلانية واتسمت بالإيجابية نحو القضية الفلسطينية بالذات.(....)

جيزال خوري: مبادرة السلام العربية اللي صارت [التي تمت] بقمة بيروت بسموها [يسمونها] مبادرة الأمير عبد الله وتفعيلها ولكن حتى اليوم إسرائيل رافضة هذه المبادرة، طيب هي معمولة لمين [مُعدّة لمن] هالمبادرة؟

محمود عباس: يعني لو نترك الأمر لإسرائيل إسرائيل تريد السلام.. الأمن مقابل الأمن، السلام مقابل السلام، لا تريد تبادل الأراضي، لا تريد الاعتراف، لا تريد أن تتراجع، لكن هذا لا أعتقد أنه سيدوم طويلاً هناك الكثير من الإسرائيليين وافقوا، هناك شريحة كبيرة توافق على هذه المبادرة وبالتالي علينا أن نعمل من أجل إقناع الرأي العام الإسرائيلي، ومن أجل إقناع الرأي العام العالمي بأهمية هذه المبادرة، هذه مبادرة ثمينة جداً لو فهمها الإسرائيليون، يعني عندما يعرفون أنهم ستطبع علاقاتهم مع كل العالم العربي والإسلامي مقابل أن ينسحبوا، لا أعتقد أن هناك عاقلاً ممكن أن يرفض هذه المبادرة، ولكن بطبيعة الحال هذا الرفض هو نوع من المساومات ونوع لقبض أثمان كثيرة، يعني يقولون لماذا لا تطبعون العلاقات معنا الآن وبعدين بنحكي [ومن ثم نتحدث] في الانسحاب.(....)

جيزال خوري: نعم، سيدي الرئيس كنت عم تحكي [تتحدث] عن إعلان القاهرة، يعني اتفاقكم مع الفصائل اللي [التي] بنعتبر إنه يعني كان إنجاز.. إنجاز كبير، بس الإسرائيليون انتقدوك بإنّو استعملتوا كلمة تهدئة مش [وليس] هدنة، ...، طيب ليش [لماذا] استعملتوا تهدئة مش [وليس] هدنة؟

محمود عباس: هو في الحقيقة في البداية من شهرين أو ثلاثة بدأنا نتكلم عن تهدئة أو هدنة فتوافقنا إنه الآن بدنا نهدّي [نريد أن نهدئ] الأمور، ففعلاً هُدّئت من شهر لكن لم نصل لاتفاق، الاتفاق تمّ في القاهرة والسبب إنه في القاهرة إنه القاهرة رعت الحوارات من ثلاث سنوات فاستكمل وتوّج بالقاهرة، الآن شو [ما هو] الفرق بين التهدئة والهدنة؟ لا يوجد فرق، لا يوجد فرق إطلاقاً.(....)

هو ما ورد في شرم الشيخ أيضاً تهدئة والإسرائيليون قالوا نحن سوف نتوقف عن جميع الأعمال ضدّ الفلسطينيين أينما كانوا، بالمناسبة إلى الآن لم يعلنوا.. لم يعلن الإسرائيليون هذا وأرجو أن يكونوا أعلنوا اليوم أو مبارح [البارحة]، ذلك أني لم أسمع الأخبار. ولكن يجب أن يعلنوا أيضاً لأنه هذا اتفاق بيننا وبينهم، نحن نهدّئ وهم يهدّئون، نحن نتوقف وهم يتوقفون..

جيزال خوري: يعني ما فيه [ألا يوجد] تجريد سلاح بين الناس؟

محمود عباس: لأ إحنا [لا نحن] لا نتكلم عن شيء الآن، نحن نتكلم عن خطوات، خطوات التهدئة ثم يأتي بعد ذلك في عندنا [لدينا] خطوات أخرى؛ انسحابات من المدن ثم المطاردين، المطاردون هم العنصر الأساسي في موضوع السلاح لأنهم هم الذين يحملون السلاح وفي كل مكان، الآن هؤلاء اتفقنا مع الإسرائيليين في الضفة وغزة أن يستوعَبوا من قبلنا وأن لا يلاحقوا من قبلهم، وهذا سيمنع.. سيتيح لنا أن هذه فوضى السلاح تنتهي والشوارع تصبح خالية وهادئة. (....)

جيزال خوري: يعني تحوّل حماس إلى حزب سياسي، وليس إلى حزب مسلح يشبه شوي [قليلاً] ما يحاول اللبنانيون عمله [فعله] مع حزب الله؟ ويعني كأنه المنطقة داخل المناخ أنه ما بقى رح يكون فيه [أي لن يبقى في المنطقة] سلاح غير السلاح الشرعي؟

محمود عباس: ولازم [يجب]، أنا من رأيي يحب أن لا يكون سلاح.. أصلاً لا يجوز في أي بلد في الدنيا أن يكون هناك سلاح شرعي وسلاح غير شرعي، يمكن موضوع حزب الله موضوع آخر ومتميّز لأن الحكومة والشعب والحزب متوافقون على هذا، لكن مثلاً هل يمكن أن نجد في أي دولة سلاحَينْ؟ لأ، سلاح واحد، الدولة تقرر أن تقاوم فتقاوم، يعني اللي قصدي [الذي أقصد أن] أقوله أن القرار السياسي والعسكري والمالي والاستراتيجي بدّو [يجب أن] يكون واحداً بتوافق الجميع. (....)

جيزال خوري: شو [ما هو] مستقبل الفلسطينيين في المخيمات اللبنانية؟ اللي [الذي] يتناوله القرار ١٥٥٩ ويطرح وجودهم المسلح؟

محمود عباس: أولاً من ناحية مستقبلهم العام هم موجودون في لبنان إلى أن يعودوا إلى وطنهم، وهم بالتالي ضيوف على لبنان، (....) ونحن نقول بكل وضوح، الفلسطيني في لبنان هو تحت القانون وليس فوق القانون، ما تسنه الحكومة اللبنانية من قوانين تلزم الجميع وفي أولهم الفلسطينيين..

جيزال خوري: يعني إذا الحكومة اللبنانية قررت دخول المخيمات وتجريد السلاح..

محمود عباس: الأرض أرض لبنانية والسيادة سيادة لبنانية والمشيئة مشيئة لبنانية.

وثيقة رقم ٣٤:

تصريح من رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن توسيع مستوطنة معالي أدوميم في الضفة الغربية[٣٤]

٥ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥

يشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق العميق تجاه إعلان السلطات الإسرائيلية عن خططها لبناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في معالي أدوميم، وخطط لتوسعة مستوطنتين في الضفة الغربية.

يستنكر الاتحاد الأوروبي التأثير السلبي الذي يمكن أن يسببه هذا الإعلان على الثقة ما بين الطرفين، في الوقت الذي هناك فيه نافذة لفرصة حقيقية لإعادة إطلاق عملية السلام.

الاستمرار في بناء المستوطنات من قبل إسرائيل فيه خرق للقانون الإنساني الدولي، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، وكذلك الالتزامات الإسرائيلية ضمن خارطة الطريق.

ورغم ترحيب الاتحاد الأوروبي بإمكانية إزالة مستوطنات في غزة وأجزاء من الضفة الغربية، فإنه يطالب إسرائيل بالإيفاء بالتزاماتها، وتجميد جميع أعمال بناء المستوطنات، وإزالة المساكن العشوائية.

لا يجوز لأي من الطرفين اتخاذ خطوات أحادية الطرف من شأنها أن تحكم مسبقاً على مفاوضات الوضع النهائي. يشجع الاتحاد الأوروبي بشدة الإسرائيليين والفلسطينيين على الاستمرار على درب الحوار والمفاوضات السياسية. يلتزم الاتحاد الأوروبي باستمرار تقديم الدعم لجهود الطرفين لأجل إحراز تقدم في عملية السلام، وتحقيق هدف وجود دولتين تتعايشان مع بعضهما البعض عن طريق خلق دولة فلسطين مستقلة ديمقراطية قادرة على البقاء ومتصلة الأراضي تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل ودول الجوار الأخرى.

وثيقة رقم ٣٥:

مذكرة من منظمة التحرير الفلسطينية إلى السلطات اللبنانية حول مطالب اللاجئين [٣٥]

[مقتطفات]

١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥

(....)

التزاماً بروح ونصّ الدستور اللبناني عموماً، ومقدمته خصوصاً التي نصت على أن لا توطين، واعترافاً لا لبس فيه بالسيادة اللبنانية وحقّ الحكومة اللبنانية فيها على جميع أراضيها. وإدراكاً

بأن دولة القانون والمؤسسات هي دولة الحقّ والعدالة.

وتأكيداً على حقوقنا وثوابتنا الوطنية الفلسطينية، فإن لبنان الذي نحب لن يكون بالنسبة لنا أكثر من خيمة مؤقتة، فلا وطن للفلسطيني إلا في أرضه مهما طال الزمن ولن يكون لنا دولة إلا فلسطين.

وعملاً بتصريحات فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد إميل لحود الذي نقل حقّ العودة وفق القرار ١٩٤ (من شعار سياسي) إلى مطلب حقوقي وقانوني بالتذكير الدائم والمتوالي بوجوب تطبيقه ومن على منبر الشرعية الدولية بالذات مصدرة القرار في ١١ كانون الأول عام ١٩٤٨.

وتأكيداً على الامتنان والعرفان بالجميل لعهده بإعادة الاعتبار لوثيقة السفر الفلسطينية التي تصدرها السلطات اللبنانية من خلال إلغائه القرار رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢٢ أيلول ١٩٩٥ الذي فرض على حامليها الحصول على تأشيرة خروج وعودة من وإلى لبنان.

وتحصيناً لوحدة المسار وواجب مثلث الصمود العربي السوري الفلسطيني اللبناني، وتعزيزاً للعلاقة الحتمية تاريخياً وجغرافياً وسياسياً، وإقراراً بأن القانون حقّ وواجب وتذكيراً بالقول المأثور: "حالما ينتهي القانون يبدأ الطغيان".

الأسباب الموجبة لإعادة تنظيم العلاقة الأخوية اللبنانية الفلسطينية:

استناداً واستفادة من تجربة الماضي في العلاقة الأحادية الجانب ما بين الحكومات اللبنانية المتعاقبة واللاجئين الفلسطينيين، وبعد أن ثبت بالدليل وجوب تعميم سيادة القانون على سائر الأراضي اللبنانية بما فيها المخيمات الفلسطينية على أساس "لا عودة إلى ما قبل العام ١٩٨٢ ولا إلى قبل العام ١٩٦٩"، فتحاشياً للممارسات الخاطئة التي أساءت إلى العلاقات الأخوية بين لبنان والفلسطينيين لابدّ من إعادة تنظيم هذه العلاقة وفق إحكام القوانين اللبنانية والاتفاقات الدولية.

الأسس القانونية للمطالب الفلسطينية:

١- حق الإقامة والحماية القانونية لهذا الحق:

لما كان اللاجئ الفلسطيني منذ الأيام الأولى للنكبة قد منح الإقامة المؤقتة، والتي نظمت بالقانون والقرارات الوزارية فيما بعد، حيث تمّ استثناؤهم من شروط الإقامة المطبقة على سائر الأجانب نظراً لخصوصية وضعهم في لبنان، إلى حين عودتهم إلى أراضيهم ووطنهم فلسطين. ولما كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمأساوية التي يعيش فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان قد فرضت على العديد منهم مغادرة لبنان كسباً للرزق وسعياً لتأمين حياة أفضل لأبنائهم. ولما كانت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين (سابقاً) الشؤون السياسية واللاجئين (حالياً) وفي إجراء إداري لا يستند إلى قانون، تعمّد إلى شطب قيود المهاجرين الفلسطينيين وبالتالي فقدانهم لحقّ الإقامة في لبنان.

ولما كان هذا الإجراء يزيد الشتات الفلسطيني تشتيتاً من خلال فكّ ارتباطهم بأسرهم بشكل مناقض لمهام مديرية الشؤون وفق مرسوم تحديد مهامها رقم ٩٢٧ تاريخ ٣٠ آذار ١٩٥٩ المادة الأولى البند

الرابع "جمع شمل الأسر المشتتة وفقاً لنصوص مقررات الجامعة العربية، وهذا ما يشكل خطراً على الهوية الفلسطينية حاضراً ومستقبلاً".

٢- حقّ العمل:

لما كانت سائر الدول الحديثة تمنح لأصحاب الإقامة الشرعية من غير مواطنيها حقّ العمل كل وفق مؤهلاته، وهذا الحقّ بالعمل يمنح ليس لأسباب اقتصادية وقانونية فقط بل أيضا لأسباب نفسية وإنسانية تجعل للأجنبي المقيم قيمة إنسانية واجتماعية يطمئن بها لغده وقوت أطفاله. ولما كان قانون العمل اللبناني يعطي لمن يحصل على موافقة مسبقة بالعمل حقّ الإقامة فهل يعقل أن يحرم من العمل صاحب إقامة قانونية حتى ولو كانت إقامة مؤقتة؟ ولما كانت قوانين العمل اللبنانية تشترط على العامل الأجنبي الحصول على إجازة عمل، مع مراعاة مبدأ المعاملة التشريعية بالمثل.

ولما كان الفلسطيني المقيم في لبنان قد صنفه القانون اللبناني كأجنبي وبالتالي ينطبق عليه قانون عمل الأجانب لجهة إجازة العمل والمعاملة بالمثل بالرغم من عدم وجود دولة فلسطينية مستقلة تعامل [العامل] اللبناني كالعامل الفلسطيني، وأيضا رغم انطباق الاستثناءات التي نصّ عليها قرار وزارة العمل بجهة حصر بعض المهن والأعمال باللبنانيين دون غيرهم وهذه الاستثناءات هي التالية: مقيم في لبنان منذ الولادة. من أصل لبناني أو مولود من أم لبنانية. متأهلاً من لبنانية منذ أكثر من سنة.

ولما كان اللاجئ الفلسطيني مقيم في لبنان ليس له من سبيل في العمل إلا كعامل يومي، ومهما كانت درجته ومؤهلاته العلمية فهو محكوم بالأشغال الشاقة المؤبدة، مما يسبب انتشار الإحباط في أوساط الطلبة الفلسطينيين من جهة التحصيل العلمي وهذا ما يضعف المناعة الفلسطينية في مواجهة مخططات التوطين المشبوهة.

ولما كانت مداخيل وعوائد ومدخرات اللاجئين الفلسطينيين تنفق أصلاً في لبنان؛ فهم بذلك يشكلون رافداً من روافد الاقتصاد اللبناني إذا تمّ استثمار هذه الطاقات المهدورة لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين ولمصلحة الناتج القومي في لبنان على عكس باقي العمال الأجانب الذين ينقلون مداخليهم وأموالهم وأجورهم إلى بلدانهم الأصلية.

وإن اتفاقية جنيف المتعلقة باللاجئين وفي الفقرة ٢٤ منها نصت على حقّ اللاجئين الاستفادة من الامتيازات التي يستفيد منها المواطنون كالضمان الاجتماعي والأجور والتعويضات العائلية ومدة ساعات العمل، كذلك فإن اتفاقية جنيف حول اللاجئين ليست هي الوحيدة التي تعطي الفلسطينيين حقّ العمل فحسب، وإنما أيضا بروتوكول الدار البيضاء الذي صدر عن مؤتمر وزراء الخارجية العرب في العام ١٩٦٥ في الفقرة الأولى الذي ينص على أن يعامل الفلسطيني في الدول العربية التي يقيم فيها معاملة رعايا الدول العربية سواءً في سفرهم أو إقامتهم وتيسير فرص العمل لهم مع احتفاظهم بجنسيتهم.

٣- حقّ التملك:

لما كان قانون تملك الأجانب رقم ١١٦١٤ تاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٩ قد نصّ على حقّ تملك الحقوق العينية العقارية للأجانب كافة، ومنهم من لا يعرف لبنان أصلاً في حدود مساحات معينة.

ولما كانت العديد من العائلات الفلسطينية التي ضاقت عليها أكواخها وحياة المخيمات وواقعها المأساوي قد اشترت شققاً سكنية وسددت أقساطها للتسجيل بناءً على القانون القديم.

ولما كان تعديل قانون تملك الأجانب بالمرسوم رقم ٢٩٦ تاريخ ٢٠ آذار ٢٠٠١ والذي خصّ الفلسطيني بعدم تملك أي حقّ عيني عقاري في لبنان، وهذا ما أدى إلى ظلم وإجحاف بحقّ من أدوا موجباتهم العقدية بدفع ثمن الشقة من دون أن يكون لهم حقّ التسجيل أو حتى استعادة الثمن وبالتالي فقدان حقّ تملك مسكن فأصبحوا homeless [دون سكن].

فبناءً على ذلك من حقّ الإنسان الفلسطيني التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره. لبنان عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربية ويلتزم مواثيقها كما أنه عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

قانون منع اللاجئ الفلسطيني من التملك يشكل انتهاكاً للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع إشكال التمييز العنصري الذي ينصّ في المادة الثانية منه، ويحظر على أي دولة أو مؤسسة أو جماعة أو أي فرد إجراء أي تمييز عنصري كان في ميدان حقوق الإنسان والحريات الأساسية في معاملة الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات بسبب العرق أو اللون أو الأصل الإثني.

٤- حقّ الاحتفاظ بالجنسية الفلسطينية:

لما كانت الجنسية الفلسطينية من الحقوق الملازمة للإنسان الفلسطيني طيلة فترة حياته وتنتقل بحكم رابطة الدم إلى أبنائه.

ولما كانت الجنسية الفلسطينية ليست هبة أو منحة فهي حقّ ثابت من حقوق الإنسان، وبالتالي فقد نصت سائر القوانين في دول العالم على عدم تجريد أي إنسان من جنسيته تعسفاً.

ولما كان المرسوم رقم ٤٠٢٨ الصادر في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٠ والذي أعاد تنظيم وزارة الداخلية والبلديات قد سحب الاعتراف بالجنسية الفلسطينية بإدماج اللاجئين الفلسطينيين بالمديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين بأن ألغى المديرية الخاصة بشؤون اللاجئين ليصبح بعدها الفلسطينيون في لبنان stateless [دون جنسية] خصوصا أن خانة الجنسية الفلسطينية قد أسقطت من وثيقة السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وكذلك فإن قانون تملك الأجانب اعتبر الفلسطينيين لا يحملون بطاقة هوية من دولة معترف بها. بناءً على ما تقدم ولأسباب قومية وسياسية وإنسانية، ونظراً للحاجة الملحة والماسة نرجو من حضرتكم كل من موقعه مراجعة وإعادة النظر في الإجراءات الأمنية والإدارية والسياسية وتعديل المطبق بالقوانين منها والتي يمكن إيجازها في الآتي:

- السماح بإدخال مواد الاعمار إلى مخيمات الجنوب لترميم مساكن اللاجئين المتهالكة أصلاً بالإضافة إلى أضرار الحروب السابقة.
- تخفيف الإجراءات الأمنية على مداخل مخيمات الجنوب.
- منع الملاحقات القضائية لأسباب سياسية، ووصم العمل النضالي الفلسطيني بالإرهاب من خلال ملاحقة أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية أمام المحاكم العسكرية وفق قانون ١٩٥٨/١١.
- شمول مخيمات اللاجئين بالخدمات الهاتفية والاتصالات.
- إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت كمرجعية سياسية موحدة للفلسطينيين في لبنان.
- إعادة تسجيل الفلسطينيين حاملي رقم بيان إحصائي ورقم ملف من الذين شطبت قيودهم من مديرية اللاجئين.
- إعادة خانة الجنسية الفلسطينية إلى وثيقة السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين.
- تعديل المرسوم ٤٠٢٨ وإعادة تسمية مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين.

واستطراداً...

الاعتراف بجواز السفر الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية لتسهيل دخول بعض حامليه إلى لبنان لزيارة أقاربهم.

لكل ما تقدم فإننا نرجو:

١- إما المساواة بسائر الأجانب من حيث الحقوق والواجبات والإعفاء من شرط المعاملة التشريعية بالمثل.

٢- أو الاستثناء من قوانين الأجانب وإصدار تشريع خاص بالفلسطينيين أصحاب الإقامة الشرعية بسبب خصوصية وضعهم وتمييزهم عن سائر الأجانب واللاجئين الآخرين، كما هو الحال بالنسبة للاجئين المقيمين في الجمهورية العربية السورية.

ونقترح البدء بحلّ القضايا التالية:

أ. السماح للفلسطيني بتملك شقة وإلغاء قانون منع التملك للفلسطيني.

ب. تسهيل عمل الفلسطينيين المقيمين في لبنان أسوة بالدولة العربية الشقيقة المضيفة للفلسطينيين مثل "سوريا".

ت. حلّ المشكلة القضائية للأخ العميد سلطان أبو العينين أمين سرّ فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وكافة القضايا الخاصة بالفلسطينيين الذين حكم عليهم لأسباب وخلفيات سياسية.

ث. إعادة تسجيل الفلسطينيين حاملي رقم بيان إحصائي ورقم ملف من الذين شطبت قيودهم من مديرية اللاجئين، وخاصة الذين حصلوا على جوازات سفر أجنبية وأوروبية.

ج .شمول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالخدمات الهاتفية والاتصالات.
ح . السماح بإدخال مواد البناء والإعمار إلى مخيمات الجنوب.
خ . فتح سفارة أو ممثلية أو إعادة فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية.
في النهاية ندعو إلى تطوير العلاقة الأخوية الفلسطينية اللبنانية السورية وفي هذه المرحلة الدقيقة والحرجة التي تتعرض لها منطقتنا العربية لأبشع هجمة استعمارية صهيونية أمريكية، وبالأخصّ محور الصمود الفلسطيني السوري اللبناني.

وثيقة رقم ٣٦:

تصريح محمد دحلان في مقابلة مع القناة الثانية التجارية الإسرائيلية[٣٦]

١٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥
قال وزير الشؤون المدنية في الحكومة الفلسطينية محمد دحلان، إن السلطة الوطنية الفلسطينية اتخذت كافة الاحتياطات والتدابير لتسهيل عملية إخلاء المستوطنات من قطاع غزة ومن شمال الضفة الغربية المحتلة. وأضاف دحلان، الذي كان يتحدث في مقابلة أدلى بها للقناة الثانية التجارية في التلفزيون الإسرائيلي، أن الأجهزة الأمنية لن تسمح للتنظيمات الفلسطينية المختلفة لاستغلال الانسحاب من أجل القيام بأعمال قد تخلّ بالأمن والنظام العام.
وأضاف موجها كلامه للإسرائيليين أن فكّ الارتباط سيتم بهدوء تامّ من قطاع غزة، مشدداً على أن الفلسطينيين سيودعون الجنود الإسرائيليين بالورود، خلال الانسحاب من غزة.

وثيقة رقم ٣٧:

بيان حركة فتح حول الطعن في نتائج الانتخابات البلدية في المرحلة الثانية[٣٧]

٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥
"حركة فتح تتقدم بالتهاني للفائزين في الانتخابات المحلية وتؤكد حرصها على حماية الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية"
يا جماهير شعبنا العظيم.
حركة "فتح" تتقدم بأحرّ التهاني وأطيب التبريكات لجميع الأخوات والأخوة الفائزين في جميع المجالس البلدية في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، وخاصة أبناء حركة "فتح" الذين فازوا بغالبية مقاعد المجالس البلدية وبنسبة تتجاوز الـ٥٥٪، وتشكر كل من ساهم وشارك في إنجاح هذه



الانتخابات، وكما تتوجه بعظيم الشكر والتقدير لجماهير شعبنا على هذه الثقة الغالية وتعاهدها أن تعمل كل ما بوسعها لإعمال وتكريس الديمقراطية كمنهجية وطنية في الممارسة العملية، والاختيار الشعبي الحرّ، واحترام نتائجها وإنجاح مهام الهيئات والمجالس المنتخبة.

إن حركة "فتح" إذ تلتزم بالديمقراطية نهجاً وممارسة وتحترم نتائجها، وتثمن عالياً هذه الروح الوطنية والمسؤولية العالية في الاختيار وهذا الالتفاف الجماهيري حول حركة "فتح" في المرحلة الثانية من الانتخابات المحلية، فإنها تحتفظ لنفسها بالحقّ القانوني في الطعن في نتائج الانتخابات في بعض الدوائر، والمبني على أساس من الدلائل والقرائن والمعلومات، وإنها سوف تتقدم بهذا الطعن إلى جهات الاختصاص الوطنية، والرسمية، والقانونية، خاصة أن هناك جهات محايدة أفادت بوجود تزوير وتلاعب في قسائم ونتائج الانتخابات.

وفي الوقت ذاته تستغرب حركة "فتح" مما يلجأ إليه الأخوة في حركة "حماس" من محاولات لإيهام الرأي العام وشعبنا المناضل بأن فوزهم في بعض الدوائر مثل رفح هو فوز بكل أصوات أصحاب حقّ الاقتراع، وكأن جماهير رفح البطلة هي جماهير حركة "حماس"، بينما الفائز الأول من قائمة "حماس" والحاصل على أعلى الأصوات بواقع (٢١١٣٤) صوتاً من أصل (٧٤٦١١) ناخباً، بنسبة ٢٨٪، والفائز الأول من قائمة حماس في بيت لاهيا والحاصل على أعلى الأصوات بواقع (٨٢٨٥) صوتاً من أصل (٢٢٥١٥) ناخباً، بنسبة ٣٦٪، والفائز الأول من قائمة "حماس" في مخيم البريج والحاصل على أعلى الأصوات بواقع (٦٥٠٤) صوتاً من أصل (١٥٥٨١) ناخباً، بنسبة ٤١٪، فهذه وغيرها مؤشرات ودلائل بأن حركة "حماس" وإن فازت بغالبية مقاعد مجالس هذه المناطق المذكورة أعلاه، فإنه لا يعني بأي حال من الأحوال بأن الجماهير هي جماهيرها، وحقيقة الحال والواقع تقدم مؤشرات ومعطيات تدلل على عكس ذلك تماماً، علماً بأن هناك خلافاً قانونياً حول ذلك.

إن حركة "فتح" تؤكد حرصها الكامل بالحفاظ على الوحدة والتلاحم والاصطفاف الوطني في هذه اللحظات التاريخية، ولن تسمح بانشغال الساحة الفلسطينية في تناقضات ثانوية أو حرف الجهود الوطنية المبذولة عن مسارها الصحيح لتحقيق الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا، وتجسيد الاستقلال الوطني الكامل، وتهيب بالجميع من أبنائها وأبناء شعبنا الصامد الحفاظ على صلابة وسلامة الجبهة الداخلية، وتعزيز سيادة القانون والنظام العام، وإنها سوف تتوجه لمعالجة الإشكاليات الناجمة عن الانتخابات في بعض الدوائر الانتخابية بالطرق والوسائل القانونية، وإنها سوف تلتزم بحكم القضاء وتحترم قرار محكمة الانتخابات.

معاً وسوياً حتى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وثيقة رقم ٣٨:

مقابلة فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع صحيفة الشعب المصرية(٣٨)

١٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥

الشعب: كثرت هذه الأيام بياناتكم حول صلاحيات معينة في السلطة الفلسطينية وتضاربها مع لوائح منظمة التحرير الفلسطينية، كرفضكم لتعيين محمود عباس رئيساً لدولة فلسطين، وسط أنباء عن خلافات بينكم وبين محمود عبّاس، فما هو سبب هذا الخلاف وهذه البيانات؟

القدومي: الخلاف ليس خلافاً شخصياً بل هو خلاف قانوني يتعلق بمنصب رئيس دولة فلسطين الذي يعينه المجلس الوطني، وليس اللجنة التنفيذية التي عفا عليها الزمن، وبالتالي لا يحقّ لأبي مازن تعيين نفسه رئيساً لدولة فلسطين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه من الأفضل عدم الجمع بين منصب رئيس السلطة ورئيس دولة فلسطين، فهذا يؤدي إلى التفرد بالقرار الفلسطيني وهو ما سئمناه.

الشعب: لكن الرئيس عرفات كان يجمع بين المنصبين ولم تكن لديكم مشكلة في ذلك!

القدومي: أيام الأخ أبو عمار كانت وضع خاص، أبو عمار كان عملاق ويملك بعد نظر وتعودنا عليه، لكن هذا لا يمنع أنني كنت أعارضه في كثير من الأحيان، ولا يمكن أن يحلّ شخص محله الآن، أبو مازن هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وليس رئيساً لدولة فلسطين.

الشعب: ذكرتم أن اللجنة التنفيذية عفا عليها الزمن؟

القدومي: اللجنة التنفيذية فقدت صلاحيتها بفقدان سبعة أعضاء إما بالموت أو بالسجن أو بالاستقالة، ولا يمكن أن تكون قراراتها شرعية، وليس من حقها تعيين رئيس دولة فلسطين فهذا من صلاحيات المجلس الوطني

الشعب: اتهمتم في لقاء نشر مؤخراً أبا مازن بأنه لم يحقق شيئاً إلا بإملاءات أمريكية وإسرائيلية، فإن كان هذا ما ترونه فلماذا دعمتم ترشيحه لمنصب رئيس السلطة؟

القدومي: أؤكد من جديد أنه لا يوجد خلاف شخصي، ولكن خلاف على المواقف السياسية التي نرى فيها إملاءات غير مقبولة، ودعمنا لأبي مازن كان حفاظاً على حركة فتح ومنعاً للفتنة.

الشعب: ما المقصود بالإملاءات هل لكم أن تعطونا مثالاً؟

القدومي: نحن حركة تحرر وطني، والاحتلال لم يرحل بعد، فكيف نقبل بالتفاوض على الأمور الأمنية فقط ونقبل بإحالة آلاف العسكريين الذين خدموا في صفوف الثورة لسنوات طويلة، هذا غير مقبول. (....)

الشعب: رغم رفضك لأوسلو قبلت خارطة الطريق، أليست خارطة الطريق امتداد لأوسلو وربما أسوأ منها؟

القدومي: لا، خارطة الطريق عليها إجماع دولي من اللجنة الرباعية والدول العربية، وهي تدعو للانسحاب إلى حدود ٢٨/٠٩/٢٠٠٠، وهذه تختلف عن أوسلو.

الشعب: لكن نفس عيوب أوسلو نجدها في خارطة الطريق من تأجيل للمواضيع الأساسية كقضية اللاجئين والحدود والقدس والمستوطنات وتركها للمرحلة الأخيرة.

القدومي: نعم، لكنها تختلف عن اتفاقية أوسلو وفيها إيجابيات.

الشعب: سمعنا جميعاً بالخلاف حول صلاحيات تعيين ونقل السفراء في الخارج، ومعارضتكم لإجتماع رام الله الذي دعا إليه ناصر القدوة، فما هي حقيقة الأمر؟

القدومي: لا يحق للقدوة أن يقيل أو يعين طبقاً للصلاحيات التي قبلتها السلطة، دعني أذكرك أن السلطة الفلسطينية وطبقاً لاتفاقية أوسلو، المادة السادسة لا صلاحيات لها في مجال العلاقات الخارجية والفقرة ٢ أ من المادة السادسة تقول: "طبقاً لإعلان المبادئ لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسؤوليات في مجال العلاقات الخارجية التي تشمل في إطارها إقامة سفارات في الخارج وقنصليات أو أنواع أخرى من المفوضيات والمراكز الأجنبية أو السماح بإقامتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتعيين هيئات قنصلية ودبلوماسية أو اعتمادها وممارسة الوظائف الدبلوماسية"، ولهذا لا يحقّ للقدوة أو غيره القيام بأي تغييرات. (....)

الشعب: هل تعتقد أن الحل في إنهاء اتفاق أوسلو؟

القدومي: أوسلو ماتت وانتهت.

بالأمس وُجه لكم سؤال: هل تريدون تسيير الأمور والحكم بالتحكم عن بعد، أي بالريموت كونترول؟

لا يستطيع أحد أن يتحكم بالشعب الفلسطيني، كل ما أطلبه هو تطبيق اللوائح والقوانين ووقف التجاوزات، وتفعيل المؤسسات التي تمثل المرجعية للجميع

الشعب: إذاً ما الحل في نظركم؟

القدومي: في شهر آذار الماضي قمت بتعميم برنامج عمل سياسي يشكل أساساً لجبهة وطنية وأهم مبادئ هذا البرنامج:

- التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.
- تفعيل جميع دوائر منظمة التحرير الفلسطينية.
- العمل على عقد المجلس الوطني الفلسطيني قبل نهاية عام ٢٠٠٥.
- تعزيز الوحدة الوطنية طبقاً لقرارات المجلس الوطني.

– تعزيز التضامن والعمل العربي المشترك لمواجهة التحديات الخارجية، وللحفاظ على الأمن القومي العربي.
– تعزيز التعاون وتقوية الأواصر بين مجموعة الدول الإسلامية لدعم قضية فلسطين؛ لإيجاد حلٍّ عادلٍ للقضية الفلسطينية، وللحفاظ على المقدسات وإنقاذها من عبث الاحتلال الإسرائيلي.
– دعوة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بقضية فلسطين، وفي مقدمتها القرار ٤٦٥ الذي ينصّ على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية ويدعو إلى تفكيكها.
– تنشيط المبادرة العربية في الأوساط الدولية بكل بنودها.
– مشروع التسوية السياسية يقوم على أساس النقاط العشرة التي اتخذها المجلس الوطني في دورته عام ١٩٧٤.
– تنمية الوعي الوطني في أوساط الشتات الفلسطيني بحقّ العودة للديار والممتلكات الفلسطينية طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر عام ١٩٤٩.
– دعم المقاومة الشعبية ما دام الاحتلال قائماً والتسوية السياسية معطلة.
– حثّ المجتمع الدولي عل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة لإزالة الجدار العنصري الفاصل واتخاذ الإجراءات اللازمة.
– مشاركة الفصائل الفلسطينية بالسلطة الوطنية في إدارة شؤون الأرض المحتلة بصفتها سلطة فلسطينية مؤقتة بعيداً عن التفرد ولمنع الفساد.
– العمل على الإفراج عن أعضاء اللجنة التنفيذية وأمناء سرّ الفصائل الفلسطينية المعتقلين في السجون الإسرائيلية.
– العناية بالشؤون الاجتماعية والصحية والثقافية للمخيمات الفلسطينية في الشتات.
– التحقيق في قضايا الفساد، واتخاذ إجراءات حاسمة ضدّ من يثبت عليهم ذلك، ومن خلال القضاء.

(....)

وثيقة رقم ٣٩:

بيان حماس حول قرار المحكمة بإعادة الانتخابات بعدد من المدن(٣٩)

رفح، ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥

نداء مهم إلى مواطنينا في مدينة رفح

لأننا كنا– ولا زلنا – عند حسن ظنّ أبناء شعبنا بنا، طهارة وخلقاً وسلوكاً، في كل المواقف و المحن،



ولأننا نحرص دوماً على قيم الحقّ واحترام القانون ، حفاظاً على تماسك شعبنا ووحدته، فقد قبلنا الاحتكام إلى القضاء والقبول بأحكامه، رغم قناعتنا العميقة بأن الذين هرولوا إلى المحاكم وبحثوا عن ثغرات هنا وهناك، إنما هو هدفهم الأساسي سدّ الطريق أمام فوز حركة حماس الذي حققته بفضل الله أوّلاً ثم بفضل ثقة الجمهور العريض في مدينة رفح وببرنامجها وطهارة يدها وكفاءة رجالها ومرشحيها، وللأسف الشديد وجدنا هؤلاء يستغلون حكم المحكمة لترويج الأكاذيب والادعاءات الباطلة بوجود تزوير و تلاعب في الانتخابات، وهذا مناقض تماماً لما كانت عليه مداولات وحكم المحكمة، إذ إنه لم يثبت أية عملية تزوير أو تلاعب سواء في الصناديق أو الأوراق أو الأختام، وإنما انصبت المشكلة الأساسية على السجل المدني وما به من خروقات وعيوب وهو ما لا ننكره، وسبق أن حذرنا من المشاكل المترتبة على السجل المدني، ومن هنا فإننا نؤكد بأن مشكلة السجل المدني ليست مشكلة رفح وحدها، وإنما في سائر محافظات الوطن، وكانت أيضا في عبسان وفي حجر الديك، فلماذا لم يحتجوا عليه أو يقدموا طعونات ضدّه؟؟ أم إنها الرغبة في احتكار الفوز وسدّ الطريق أمام من وثقت بهم الجماهير ومنحتهم صوتها ودعمها؟

إن حماس سلمت للبعض في فوزه في بعض المناطق ولم تلجأ في هذه الأساليب السيئة رغم أن لديها الكثير [من] الإثباتات على حدوث خروقات من قِبلهم حفاظاً على سير العملية الانتخابية، ثم لماذا هذا الهجوم على المعلمين الذين عملوا بكل تفانٍ وإخلاص طوال يوم الانتخابات؛ فيتهموا باتهامات نابية ويطعنوا في صدق مواقفهم ونزاهة عملهم ؟إن فئة المعلمين التي لها دور عظيم في تربية الأجيال كان ينبغي أن يحفظ لها احترامها وتصان حقوقها بعيداً عن التهم الباطلة والمبتذلة.

ثم إننا فوجئنا بالموقف المتخاذل للجنة العليا للانتخابات ومكتبها التنفيذي وبعض أعضائها الذين أصبح ضميرهم في حكم الغائب، فقدموا شهادات غير صحيحة ومتناقضة، وحاولوا الإيحاء في كل أقوالهم بوجود تزوير وتلاعب رغم أن المحامين فندوا كل ادعاءاتهم، والغريب أن هذه اللجنة – التي عينت من قبل السلطة الفلسطينية وغالبية أعضائها من حركة فتح– أقيمت عليها الدعوى من قبل حركة فتح بالتلاعب والتزوير والإهمال، ومع ذلك لم تدافع عن نفسها ولا عن الآلاف من الموظفين – وخصوصا المعلمين– بل تساوقت مع الاتهامات وأظهرت نفسها بصورة المدان المتخاذل الذي يثبت على نفسه التهم، وهو ما أثار استغراب المحامين والقضاة، لقد ظهر من خلال مداولات المحكمة أن هذه اللجنة غير حيادية ولا نزيهة على الإطلاق، ولم تقل كلمة الحقّ في المواطن الذي يجب أن تقال فيه، بل قدمت شهادات كاذبة وادعاءات مضللة، وإذا كان بعض أعضاء اللجنة قد وصلوا إلى هذا الحدّ من انعدام الأخلاق والضمير وغياب المصداقية فالأولى بهم ألا يكونوا مؤتمنين على أصوات المواطنين، ثم ثبت لدينا بالدليل القاطع أن عدداً من الشهود– ممن لهم تأثير كبير على مداولات المحكمة وقراراتها – جرى تهديدهم بعدم الحضور من غزة للإدلاء بشهاداتهم في سلوك ينمّ عن

عربدة وضرب القانون بعرض الحائط.

إنه رغم قناعتنا المطلقة بنزاهة القضاء الفلسطيني وصدقيته وثقتنا به، إلا أننا ومن خلال متابعتنا الدقيقة لمداولات المحكمة – وجدنا أن البعض حاول أن يؤثر على مجريات الأمور بطريقة غير مباشرة من خلال الضغوط والممارسات غير المقبولة.

يا أبناء رفح الصمود

إنه وبالرغم مما حدث فإننا في حركة المقاومة الإسلامية حماس سنواصل عملنا وجهدنا – ومن ورائنا الجماهير العريضة التي منحتنا ثقتها – كي نحقّ الحقّ ونبطل الباطل، وسنظل بإذن الله على قناعة أكيدة بأننا الأقدر على تحمل المسؤولية وصون الأمانة وردّ الحقوق.

لقد كنا – ومازلنا– نعمل بقلوبٍ نظيفة وأيدٍ طاهرة، فلم نلجأ إلى شراء الذمم ولا إلى توزيع الطحين أو المواد الغذائية أو الملابس لشراء الأصوات، ولم نسجّل على أنفسنا أننا حجزنا هوية مواطن طمعا في الحصول على صوته.

إن حركة حماس لن تلجأ إلى مثل هذه الأساليب التي تفتقر إلى القيم والأخلاق فنحن ما نافسنا في الانتخابات إلا لكي نضع حداً للرشوة والمحسوبية وشراء الذمم وما خططنا لنكسب أصوات المواطنين إلا بصدقنا وإخلاصنا وطهارة أيدينا وكفاءة مرشحينا.

إن شعبنا لديه من الحكمة والوعي ما يمكنه من التمييز بين الغثّ والسمين، وبين من يحمل الأمانة بصدق ومن يرسخ لأساليب الرشوة وشراء الأصوات، لقد أغاظ فوز حماس في البلديات الكبرى الكثيرين من الذين اعتقدوا أن الوطن حكر لهم لا ينبغي أن يقاسمهم فيه أحد، وصعقوا من هذه الثقة الكبيرة التي أولاها لها شعبنا فبادرونا بالهتافات النابية والشتائم والبيانات القذرة وإطلاق الرصاص أمام بيوت المرشحين والتهديد بأن لا تمرّ هذه الانتخابات إلا على أجسادهم !!! ومع ذلك حافظنا على ضبط النفس ولم ننجر إلى هذه السفاسف والسقطات وفضلنا العمل بهدوء وروية ليس من منطلق ضعف، وإنما حرصاً على وحدة شعبنا وصون دمه وحرماته.

إننا نطمئن مواطنينا الأحباء في مدينة رفح أننا على عهدنا من الوفاء والإخلاص والحفاظ على القانون إلى تجديد ثقتهم بهذه الحركة المباركة ودعمها انتصاراً لقيم الحقّ والعدل والطهارة ودحراً لنهج الرشوة والفساد وشراء الأصوات.

سنظل بإذن الله تعالى الأمناء الأقوياء

سنبقى على عهدنا من الوفاء والبذل والإخلاص النصر بإذن الله حليف الصادقين الأخيار والصالحين الأبرار.

وثيقة رقم ٤٠:

مرسوم رئاسي بشأن تأجيل موعد الانتخابات التشريعية(٤٠)

٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. بعد الإطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، وعلى قانون الانتخابات العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، وعلى المرسوم الرئاسي رقم ٥ بتاريخ ٨-١-٢٠٠٥، وعلى كتاب لجنة الانتخابات المركزية رقم م.ت ٩٣٩-٢٠٠٥ بتاريخ ٢٣-٥-٢٠٠٥.

وبالاستناد إلى التوافق الوطني حول تعديل قانون الانتخابات العامة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ المقرّ بالقراءة الثالثة، واستناداً لملاحظاتنا المنسجمة مع التوافق الوطني في القاهرة والمتعلقة بالقراءة الثالثة لمشروع هذا القانون. وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا؛ وتحقيقاً للمصلحة العامة؛ رسمنا بما هو آتٍ:

مادة (١) يلغى الموعد المحدد للانتخابات التشريعية بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم ٥ بتاريخ ٨-١-٢٠٠٥.

مادة (٢) يحدد موعد الانتخابات التشريعية بمرسوم رئاسي يصدر بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة والمشاورات الوطنية.

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم ٤١:

تصريح صحفي لحركة حماس حول تأجيل موعد الانتخابات التشريعية(٤١)

٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

إننا في حركة حماس وفي الوقت الذي نرفض فيه قيام السيد محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية بتوجيه لطمة للديمقراطية الفلسطينية عبر تأجيل انتخابات المجلس التشريعي، فإنّه يهمّنا التأكيد على التالي:

١. إنّ القرار الذي اتخذه السيد محمود عباس يلقي بظلال الشكّ على مصداقية الاتفاقات التي عقدها مع الفصائل الفلسطينية في إعلان القاهرة، الذي نصّ على "عقد الانتخابات المحلية والتشريعية في توقيتاتها المحددة.."، [لا] سيّما وأنّ الاتفاق على إجراء الانتخابات التشريعية اتخذ بإجماع الفصائل



الفلسطينية، في حين أنّ قرار التأجيل اتخذه السيد عباس منفرداً بشكلٍ يناقض الأصول والروح الديمقراطية.

٢. إنّ إجراء الانتخابات التشريعية حقّ مكتسب لأبناء الشعب الفلسطيني، ولا يحقّ لطرفٍ أنْ يصادر هذا الحقّ أياً كان، [لا] سيّما وأن الشعب الفلسطيني يدرك أنّ السبب الحقيقي للتأجيل هو خوف فئةٍ بعينها من نتائج الديمقراطية التي تجلّت في انتخابات البلديات في مرحلتيها، وإنّ الذرائع التي قدمت لتبرير التأجيل هي مجرد غطاء على مشاكل داخلية تعاني منها هذه الفئة.

٣. إنّنا في حركة حماس نستنكر قيام البعض المتاجرة بالقضايا الوطنية (كالانتخابات التشريعية) التي يأمل شعبنا أنْ تساهم في التخفيف من الفساد والترهّل في الحياة السياسية الفلسطينية، من أجل معالجة مشاكل داخلية تخصّ طرفاً بعينه.

٤. إنّ قرار تأجيل الانتخابات ودون تحديد موعد جديد لها، فضلاً عن عدم إقرار قانون للانتخابات، يدفع أبناء الشعب الفلسطيني إلى وضع علامات استفهام كبيرة حول جدية رئيس السلطة الفلسطينية في إقامة حياة ديمقراطية شفافة، تشكّل سداً منيعاً أمام الفساد والإفساد المستشري في الحياة السياسية، والتي كانت انتخابات المجلس التشريعي ستشكل عاملاً مهماً في القضاء عليها.

وثيقة رقم ٤٢:

بيان اللجنة الرباعية بشأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة[٤٢]

٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

اجتمعت اللجنة الرباعية اليوم في لندن وأكدت على دعمها للانسحاب الإسرائيلي من غزة وأجزاء من الضفة الغربية، واستلام الفلسطينيين لمسؤولياتهم هناك بشكل منظم. وتكرر اللجنة الرباعية اعتقادها بأن هذه هي لحظة الأمل سعياً للسلام في الشرق الأوسط، وفرصة يجب ألا تفوّت لإحياء خارطة الطريق. تشجع اللجنة الرباعية الإسرائيليين والفلسطينيين على الاستفادة لأقصى حدّ من هذه الفرصة لكي يقتربوا من هدف وجود دولتين ديموقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. وتؤكد اللجنة الرباعية بأن الدولة الفلسطينية الجديدة يجب أن تكون قادرة على البقاء حقاً، مع كون أراضيها متصلة في الضفة الغربية.

ترحب اللجنة الرباعية بالاجتماع الذي عقد في ٢١ حزيران/ يونيو بين رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس. يجب العمل الآن على تكثيف الاتصالات بين الطرفين على جميع المستويات.

تشير اللجنة الرباعية بأنه بقي أقل من شهرين لحين حلول بداية الانسحاب التي جرى الإعلان

عنها، وتشدد على الحاجة الماسة لكل من إسرائيل والفلسطينيين للعمل مباشرة وعلى نحو متعاون مع بعضهما البعض بمساعدة من جيمس ولفنسون، مبعوث اللجنة الرباعية الخاص لشؤون الانسحاب من غزة. وتؤكد اللجنة الرباعية على أن الدعم المنسّق من الجهات المانحة في المجتمع الدولي يعدّ حيوياً لنجاح مهمة السيد ولفنسون، وتناشد الدول العربية المشاركة تماماً بهذا الصدد.

يكرر أعضاء اللجنة الرباعية دعمهم التام للسيد ولفنسون وجهوده التي يبذلها للمساعدة في النواحي غير الأمنية المتعلقة بالانسحاب وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. تتضمن هذه الجهود تعزيز القدرات العامة للسلطة الفلسطينية؛ وتسهيل عملية الإصلاح القانوني والقضائي؛ وإتمام الإصلاح في النظام المالي لتأسيس نظام سليم وشفاف وخاضع للتنظيم؛ وتطبيق الجهود الرامية لمكافحة الفساد، ووضع إستراتيجية شاملة للميزانية، والإصلاح في مجال الأجور والمعاشات التقاعدية. كما أن خلق الوظائف في القطاع الخاص يعد أمراً حيوياً لأجل إنعاش الاقتصاد، تماماً كما هو الحال بالنسبة لوجود قطاع حكومي نابض بالنشاط. كما تناشد اللجنة الرباعية إسرائيل اتخاذ خطوات فورية، دون تعريض أمن إسرائيل للخطر، لتخفيف الشدة الاقتصادية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، وتيسير عمليات إعادة التأهيل والإعمار عن طريق تيسير انسياب البضائع وتحركات الأفراد دخولاً إلى غزة والضفة الغربية وخروجاً منهما وفيما بينهما.

تدرك اللجنة الرباعية بأن السلام والأمن يعدان عنصرين ضروريين للانتعاش السياسي والاقتصادي؛ وتشدد على أنه يتعين على الفلسطينيين مواجهة العنف والإرهاب لكي تزدهر الحياة السياسية والاقتصادية. وتناشد كلا الطرفين تجنب ومنع أي تصعيد في أعمال العنف لكي يتمّ الانسحاب بشكل سلمي. وتشجع اللجنة الرباعية التعاون الأمني المستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين لهذا الغرض. وتدين اللجنة الرباعية الارتفاع المفاجئ مؤخراً في أعمال العنف في غزة، بما في ذلك إطلاق قذائف الهاون وصواريخ القسام على مدن وبيوت إسرائيلية، والتي نجم عنها وقوع ضحايا على الجانبين. وبهذا الصدد، تشير اللجنة الرباعية للتعاون التامّ من قبل السلطة الفلسطينية مع مهمة الجنرال وليام وورد، المنسّق الأمني الأمريكي، وترحب بهذا التعاون الذي يرمي لمساعدة الفلسطينيين في إصلاح وإعادة هيكلة قواتهم الأمنية، ولتنسيق المساعدات الدولية المقدمة لدعم هذه الجهود. الإصلاح العاجل في الخدمات الأمنية وتعزيز حكم القانون هما عنصرين ضروريين من شأنهما تحسين الأمن للفلسطينيين والإسرائيليين على حدٍّ سواء.

وبينما نعمل لكي يحالف عملية الانسحاب النجاح، يجب ألا يغيب نظرنا عن السبيل أمامنا. تؤكد اللجنة الرباعية بأن رؤية وجود دولتين وخارطة الطريق هما أفضل سبيل لتحقيق سلام دائم وإنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧. تعبرّ اللجنة الرباعية عن قلقها تجاه عمليات بناء المستوطنات. وبهذا الصدد، تذكّر اللجنة الرباعية كلا الطرفين بأنه ما زال أمامهما التزامات بموجب خارطة الطريق ما

زالت مستمرة؛ وتؤكد على الحاجة لتجنب أي عمل يتعارض مع خارطة الطريق أو يضرّ بمفاوضات الوضع النهائي. ويجب التوصل لأي اتفاق أخير من خلال التفاوض بين الطرفين.

تكرر اللجنة الرباعية التزامها بالمبادئ الواردة في بياناتها السابقة، بما في ذلك في ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥ والأول من آذار/ مارس ٢٠٠٥ و٤ أيار/ مايو ٢٠٠٤؛ وتؤكد بأن رؤية وجود دولتين وخارطة الطريق هما أفضل سبيل لتحقيق تسوية متفق عليها بين الطرفين؛ وتكرر التزامها بالتوصل لتسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني.

وثيقة رقم ٤٣:

مقابلة خالد البطش أحد قيادي حركة الجهاد الإسلامي مع صحيفة الوطن القطرية حول الأوضاع الفلسطينية(٤٣)

٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

الوطن: ما موقفكم من الانتخابات التشريعية وما رؤيتكم لعملية التأجيل التي حصلت؟

البطش: موقفنا هو إننا لن نشارك في الانتخابات التشريعية القادمة لقناعتنا بأن الأسباب التي منعت الجهاد من المشاركة في انتخابات ١٩٩٦ قائمة، وهي المرجعية السياسية والقانونية هو اتفاق أوسلو، الذي يقضي بقيام سلطة وليس دولة، ولموقفنا الرافض له الذي شرع للصهاينة الحقّ في فلسطين، والثاني هو بقاء الاحتلال على صدر شعبنا ومقدساتنا وبالتالي تعطي الأولوية لمشروع المقاومة والجهاد وطرد الاحتلال وعندما يزول الاحتلال فنحن جاهزون لخوض كل أشكال الانتخابات ولكن بعد قيام الدولة وزوال الاحتلال.

الوطن: كيف تنظرون إلى القرار الإسرائيلي بالانسحاب من قطاع غزة، ومناطق الضفة الغربية واحتمالات تأجيل هذه الخطوة؟

البطش: قرار الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية لم يأتِ ترفاً أو رحمة بالشعب الفلسطيني وأطفاله رفاق محمد الدرة وإيمان حجو، بل جاء القرار بسبب الخسائر التي منيت بها قوات الاحتلال في الانتفاضة المباركة، وبسبب الداخل الصهيوني الذي أحدثته العمليات الاستشهادية، وكذلك الضغط الإنساني الدولي على الكيان لوقف عنفه ضدّ شعبنا، فأراد بفكّ الارتباط تخفيف الضغط عن جيشه وتقليل خسائره والظهور بمظهر وكأنه أعطى شيئا للشعب الفلسطيني، ووعود أميركية من بوش بدعم شارون في خطته وعدم العودة إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧.(....)

الوطن: تصرّ إسرائيل على التمسك ببعض الكتل الاستيطانية في الضفة، وتوسيع بعضها، فيما

أعلنت واشنطن عدم واقعية العودة إلى حدود الهدنة في عام ١٩٤٩، كيف تقرأ مستقبل الوضع في الأراضي الفلسطينية على ضوء ذلك؟

البطش: إصرار إسرائيل على التمسك بالكتل الاستيطانية في الضفة، وتوسيع بعضها يأتي في سياق رغبة إسرائيلية جامحة لمنع قيام دولة فلسطينية بناء على وعد بوش الذي يذكرنا بوعد بلفور القديم، وهي محاولة لتسهيل نقل المستوطنات من غزة إلى الضفة الغربية، ولضمان توسيع منطقة القدس المحتلة إدارياً بعد ضمّ عدة مستوطنات كبيرة إليها، حتى إذا ما جاءت لحظة تفكر إسرائيل فيها بتقسيم القدس وتبقى في يديها النسبة الكبرى من الأراضي في الضفة الغربية، وبالتالي المستقبل هو استمرار الصراع والصدام مع الاحتلال وإطالة عمر الصراع وهذا بقدر الله سيكون إطالة الأمد من مصلحتنا حتى نتجاوز لحظة الضعف التي تعيشها أمتنا، لعل ساعة النصر تأتي بعد تغيير حال الأمة من الضعف إلى القوة، ومن هنا نرى أهمية البعد الإسلامي والعربي في الصراع مع العدو الصهيوني لأن وحدة الأمة شرط لانتصارها بعون الله.

الوطن: وصفت إسرائيل السلطة الفلسطينية بالميليشيات الإرهابية ودعت إلى محاربة ما أسمتهم بالإرهابيين فيما أعلنت السلطة أنها أحبطت عشرات العمليات وجمعت أسلحة من مقاومين، هل تعتقدون أن السلطة بدأت تخضع للضغوط الإسرائيلية، أم أن هدف هذا الكلام تقطيع الوقت؟

البطش: الاتهامات الإسرائيلية للشعب الفلسطيني بالإرهاب لم تتوقف في محاولة لتشويه جهاد ومقاومة شعبنا، وهي محاولة خبيثة من عدونا لنصبح ندافع عن انسفنا [انفسنا] أمام العالم والمجتمع الدولي، ولكي يصبح اهتمام السلطة وشغلها الشاغل الدفاع عن شرعية النضال والجهاد الفلسطيني وتحسين صورتها بدلاً من المطالبة برحيل الاحتلال، وإذا عجزت عن الدفاع عن القضية فسيرتد جهدها إلى الداخل الفلسطيني، وبالتالي تحصل الخلافات والمشاكل الداخلية فتفرّق الصفّ الفلسطيني وتنعم إسرائيل بالهدوء والأمن وترتاح على المستوى الدولي والأممي، وأعتقد أن أي استجابة من السلطة للضغوط الأميركية والإسرائيلية كما يريدون يعني فشلاً داخلياً وإرباكاً سيضرّ بوحدة شعبنا ولحمته الداخلية، ومن هنا نناشد إخواننا في السلطة التمسك بالثوابت الوطنية والإجماع الفلسطيني وحماية المقاومة فالمعركة مستمرة بسبب وجود الاحتلال فما دام بقي الاحتلال [الاحتلال باقياً] بقيت المقاومة على حالها.

الوطن: كيف تقرؤون القرار ١٥٥٩ لجهة سحب سلاح المخيمات الفلسطينية في لبنان، وكيف ستتعاملون مع هذا البند عندما يحين وقته؟

البطش: القرار ١٥٥٩ الذي تمت صياغته وفقاً لحاجة إسرائيل السياسية والمستقبلية لضمان سيطرة الكيان الصهيوني على المنطقة، وعدم مسّ مصالحه التي تلتقي مباشرة مع التطلعات الأميركية، والتي اعتقدت أن احتلالها للعراق سيمنحها القدرة على احتلال المنطقة كلها بقوة

الدبابات والشبح الأميركي، ولكن بعدما تورطت أمريكا في العراق وعجزت عن الخروج منه بسرعة وبالضوابط التي تريدها بدأت تبحث عن وسائل أخرى تخدم إسرائيل، بعد أن لم يعد بمقدورها التدخل العسكري في لبنان وسوريا، وبالتالي تمت صياغة القرار الدولي لسحب سلاح المقاومة وسلاح المخيمات وحزب الله وهذا القرار لن يمرّ ما دام الاحتلال الصهيوني في فلسطين ومزارع شبعا اللبنانية، فالسلاح هو الضمان لحماية أمن شعبنا وطرد الاحتلال لا سيما أنه لا يوجد من يدافع عنا لا سلاح دولة عربية ومدرعاتها ولا سلاح إخواننا في السلطة بسبب ظروفها السياسية الصعبة، وبالتالي من سيحمي شعبنا؟ المستوطنون أم حركة ريفافا الصهيونية التي تريد هدم المسجد الأقصى المبارك؟!!

الوطن: البعض يدعو إلى الدخول في مفاوضات الوضع النهائي وفق خريطة الطريق هل أنتم موافقون على ذلك؟

البطش: نحن نعتقد أن الدعوات يجب أن تنطلق لإنهاء الاحتلال بشكل كامل ولإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وعدم تجزئة الانسحابات والتعامل مع خريطة الطريق على أنها أقصى آمال الشعب الفلسطيني، فالشعب الفلسطيني من حقه أن يتمتع بدولة ذات سيادة على الأرض والمعابر والجو والبحر، وسيادة كاملة على كل الأرض الفلسطينية، نقول إن هذه الدعوات لن تقدم للقضية خدمة بل هي تقدم للاحتلال خدمة ولحلفاء الاحتلال خدمة والمستفيد منها إسرائيل.

وعلى الذين يحاولون إقناع الشعب بهذه الدعوات لفتح الطريق أمام شارون لفتح التطبيع مع العواصم العربية، عليه أن يبذل الجهد لحلّ معاناة الشعب الفلسطيني. (....)

الوطن: هل تتوقعون بدء المفاوضات العربية-الإسرائيلية هذا العام لإرساء قواعد تسوية في المنطقة، أم أن كل ذلك مؤجل حتى الانتهاء من الملف الفلسطيني؟

البطش: المفاوضات بين العدو الصهيوني المحتل لفلسطين، وبين الأشقاء العرب، لم تتوقف، سواء بانتهاء الملف الفلسطيني وانسحاب إسرائيل واعترافها بحقوقنا أو بدون ذلك، فهم في سرعة من أمرهم لا تسمح لهم بقياس الأرباح والخسائر التي تلحق بهم في بلادهم أو على الخسائر التي تلحق بقضيتنا العادلة في فلسطين.

ومن هنا نناشد الحكام والأشقاء العرب والمسلمين أن يوقفوا هذه العلاقات وأن يطردوا سفراء إسرائيل من بلادهم، وإغلاق مكاتبهم التجارية، فهذا العدو يخدعهم ويحاول أن يقنعهم بأن وجودهم في السلطة مرتبط بالعلاقات الجيدة مع الكيان.

وثيقة رقم ٤٤:

البيان الختامي لاجتماعات اللجنة المركزية لحركة فتح للنهوض بالحركة وتفعيل مؤسساتها ووضوح موقفها السياسي(٤٤)

عمّان، ٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

يا جماهير شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات.

يا أبناء أمتنا العربية.

يا أحرار العالم أينما كنتم.

عقدت اللجنة المركزية العليا لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" دورة اجتماعات في العاصمة الأردنية برئاسة الأخ/ فاروق القدومي "أبو اللطف" أمين سرّ حركة فتح في ٣٠-٦-٢٠٠٥ وفي نهاية اجتماعاتها في ٢-٧-٢٠٠٥ أصدرت البيان التالي:

بدأ الاجتماع بتلاوة الفاتحة على روح الشهيد القائد ياسر عرفات ولأرواح شهدائنا الأبرار، كما استهلت اجتماعها مباشرة بتسجيل الاعتزاز والتقدير للملكة الأردنية الهاشمية على هذه الاستضافة والاحتضان الدافئ، ونوهت في كثير من الاحترام والوفاء لجلالة الملك عبد الله الثاني وزيارته الكريمة إلى مقرّ المجلس الوطني الفلسطيني حيث يعقد الاجتماع للتعبير عن الإخلاص والدعم والمساندة المطلقة للشعب الفلسطيني ومسيرته الوطنية واستعداد الأردن والشعب الأردني للوفاء الدائم لهذا الموقف الأخوي الشقيق، وأكد جلالته بشكل مباشر الترحيب باللجنة المركزية واجتماعها وحيا أعضاءها بمودة ومسؤولية عبر عنها في التجاوب الأخوي طيلة الفترة التي أمضاها مع قيادة حركة فتح، وتثمينه العالي لدورها الرائد رغم كل الصعوبات. وقد عبر أعضاء اللجنة المركزية لجلالته وكذلك لدولة الأخ الدكتور عدنان بدران، رئيس مجلس الوزراء، الذي قام بزيارة لأعضاء اللجنة المركزية في مقرّ انعقادها عن عظيم الامتنان والثقة لدور الأردن الشقيق والشعب الأردني على هذه المساندة الواثقة والمستمرة، والإشادة بالعلاقات المميزة التي تربط بين القيادتين الأردنية والفلسطينية وبين الشعبين الشقيقين.

يا أبناء شعبنا البطل.

ها نحن نقف اليوم أمامكم لنجدد العهد والقسم لمن هم أكرم منا جميعاً، للشهداء الذين قضوا على درب الحرية والاستقلال عظماء واهبين أرواحهم لتستمر الحياة الحرة الكريمة، وللأسرى الذين قدموا حريتهم لكي يستعيد شعبنا حريته، ولكل من ضحى من أجل أن يحيا الوطن ونجدد العهد لحركتنا المناضلة فتح التي لا يمكن لها إلا أن تكون العنوان الحقيقي للمسيرة الوطنية ولشعبنا الصامد الذي ينبض بالحياة، وعلى مدار أكثر من أربعين عاماً من الكفاح والمعاناة والتحدي

الأسطوري المتواصل لشعبنا، واصلت فتح مشوارها الوطني لتؤكد للعالم أجمع صحة منطلقاتها وتوجيهاتها بأنها حركة الشعب التي وجدت لتبقى تحافظ على الأمانة والثوابت الوطنية برغم المآسي والصعوبات والسنين العجاف، وكل ما واجهته من أحداث تثبت قدرتها الدائمة على اجتياز المشاق باقتدار وإبداع، والانطلاق المتجدد للتصدي لكافة الأخطار والمخططات المعادية نحو تحقيق الأهداف الوطنية، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وحلّ مشكلة اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية والقمم العربية.

إن هذه السنوات الطويلة شكلت فيها حركتكم بتضحياتها وإبداعاتها وإنجازاتها قاموساً واضح المفردات الأمينة والقوية، وصدراً رحباً دافئاً لجموع الشعب في الوطن والشتات لتحقيق حرية الوطن والكرامة بشموخ وإباء، مما راكم الأعباء والمسؤوليات مؤكدة بأمانة ومسؤولية بأنها ستبقى رمز النضال ورمز الشعب ورمز الصمود والتضحيات.

يجب أن نعترف بشجاعة أن مظاهر غير مقبولة علقت بجسم الحركة، وإن الجرأة التي تتوفر في مسيرة حركة فتح كافية أن تعلن لجماهير شعبنا بأن المسيرة الديمقراطية داخل حركتنا، تلك المسيرة التي يتوجها عقد مؤتمر الحركة العام على أساس الانتخاب من القاعدة إلى القمة هي وحدها الأسلوب السليم في إنهاء كل المظاهر السلبية وتعزيز النقد البناء والموضوعية والسلوك الإداري والتنظيمي المنظم.

يا أبناء شعبنا البطل.

إن طموح الشعب بكل أطيافه يضع قضيتنا وحقوقنا كافة أمام اختبار لا يقبل التكهن أو الاحتمال، وإن اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماعها المنعقد في الأردن بتاريخ ٣٠-٦-٢٠٠٥ تؤكد أن فتح ملتزمة بمصلحة الشعب الفلسطيني وبأهدافه الوطنية، وأن الشعب الفلسطيني كل لا يتجزأ في الوطن والشتات حقوقاً وواجبات، وأن اللجنة المركزية لحركة فتح واحدة موحدة في الموقف والقرار والمرجعية، ولن يستمر تحت أي ظرف كان كل ما شاب الساحة الوطنية والمرجعية، وستبقى حركتنا الرائدة مستمرة في حمل راية المشروع الوطني الفلسطيني على قاعدة حقوقنا الوطنية الثابتة، وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والاتفاقات المبرمة والسعي الجادّ لترسيخ العلاقات الإيجابية مع الأطراف الدولية ذات التأثير وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن خلال نسج وبناء علاقات خارجية سليمة ومنسجمة مع الذات والأهداف، والقدرة على مواكبة الأحداث والتطورات الدولية، والتأثير في موازين القوى وخاصة موقف أعضاء اللجنة الرباعية والأمم المتحدة إلى جانب كافة الأشقاء العرب والأصدقاء والأحرار في العالم، بل وقوى السلام داخل إسرائيل التي يجب أن تضاعف جهودها وفاعليتها لتحقيق السلام العادل القائم على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات المبرمة بما في ذلك الالتزام بتنفيذ خارطة الطريق.

إن اللجنة المركزية لحركة فتح ومن واقع مسؤولياتها تتحمل المسؤولية في إيقاف التردي في الحالة الراهنة، وكذلك العمل المسؤول الشجاع للنهوض بالحياة التنظيمية والمؤسسة الفلسطينية بكل مسمياتها، واتخاذ القرارات الحاسمة لتخليص المواطن الفلسطيني من الحالة الصعبة التي وصل إليها وفرض النظام وسيادة القانون وتوفير الأمن للمواطن والوطن بحزم، كما تؤكد تكريس وترسيخ النهج الديمقراطي وتفعيله وتطبيقه في كافة مستويات الحركة من أصغر الحلقات وحتى قمة القيادة؛ لأنه السبيل الأمثل لإعادة الحياة الحرة في الحركة ومؤسساتها وتجديد الدماء القيادية فيها وفي مختلف مؤسسات السلطة الوطنية.

يا أبناء شعبنا العظيم.

إن الموقف الجادّ المسؤول يحتم علينا أن نتحمل مسؤولياتنا لحماية مشروعنا الوطني وإيقاف معاول الهدم الموجهة لإفشاله، ويجب التمسك بالشرعية والمؤسسة الوطنية وتحديد الموقف السياسي الملتزم والواضح للحركة من خلال الرؤية السياسية الوطنية، وعدم التردد في اتخاذ القرارات المسؤولة وفي طليعة ذلك الاستمرار بالإعداد السليم في الوطن والشتات لعقد المؤتمر السادس للحركة، ولذلك اتخذت قراراً بتشكيل اللجنة العليا للمتابعة والإعداد المنظم في الوطن والشتات، وعقد المؤتمر السادس بعد إجراء الانتخابات الشرعية في أقرب فرصة وكذلك تحديد موعد الانتخابات التشريعية بما لا يتجاوز يناير ٢٠٠٦ تكريساً للديمقراطية والحيوية، والدعوة إلى انعقاد كافة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها المجلس الوطني الفلسطيني لبحث كافة المواضيع بما يحقق اتخاذ كافة الإجراءات لإعادة الفاعلية والتطوير له ولبقية مؤسساتها، ولابدّ من اتخاذ كافة السبل والوسائل لإعادة الثقة لهذه المؤسسة الوطنية مرجعية المسيرة والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني انطلاقاً من الحرص على تعزيز الوحدة الوطنية وانطلاقاً من إعلان القاهرة الذي وفر مناخاً سليماً لمسيرة العمل الوطني وتحديد المهمات والمؤسسات التي تشكل ضرورة وطنية.

يا أبناء شعبنا الصامد.

إن ما تواجهه قضيتنا الفلسطينية على صعيد الاستحقاقات السياسية في الوقت الحالي وخاصة في ظلّ خطة شارون للانفصال وفكّ الارتباط في غزة وبعض مناطق في شمال الضفة يتضمن في طياته عناصر تهديد حقيقية لمستقبل المشروع الوطني برمته من خلال محاولات الحكومة الإسرائيلية وعلى كافة الصعد سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً نحو جعل هذه الخطة الهدف النهائي لمسيرة السلام، وإحالة غزة إلى سجن كبير والتهام الضفة الغربية من خلال جدار الفصل العنصري، ومحاولات وإجراءات ضمّ وتهويد القدس، والاستيطان المتواصل، وتقطيع الأوصال عبر الحواجز والمعابر المتحركة، وخلق واقع الكانتونات المغلقة مما يحتم علينا تحمل مسؤولياتنا بكل أمانة وجدية نحو إحباط وإفشال هذا المخطط الخطير، واستثمار كافة الجهود والإمكانات للضغط على

المجتمع الدولي واللجنة الرباعية والإدارة الأمريكية خصوصاً لإلزام إسرائيل بتنفيذ الاستحقاقات والتعهدات بشكل أمين ودقيق، والانطلاق في مفاوضات الحلّ النهائي على قاعدة قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن وخطة خارطة الطريق وذلك لتحقيق الهدف الوطني لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ورحيله إلى خطّ الهدنة عام ١٩٤٩، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف والتوصل إلى حلٍّ عادلٍ لمشكلة اللاجئين وفق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ وفي هذا الصدد تطالب اللجنة المركزية اللجنة الرباعية بوجوب إلزام حكومة إسرائيل بتنفيذ الالتزامات؛ لأن هذه الحكومة الإسرائيلية المتطرفة لا زالت تضرب بعرض الحائط كل الاتفاقيات، وآخرها ما تّم في شرم الشيخ، بل إنها توغل في ممارساتها التعسفية ضدّ شعبنا اعتقالاً واغتيالاً وخنقاً لاقتصاده ومصادرة الأراضي وهدم البيوت، واستمرارها في الاستيطان وإقامة جدار الفصل العنصري مما يشكل اغتيالاً كاملاً لرؤية الرئيس الأمريكي بوش وقرار مجلس الأمن الدولي وقرارات الشرعية الدولية لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي بشكل كامل بما في ذلك القدس الشريف عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن اللجنة المركزية لحركة فتح تؤكد وفاءها المطلق لمسيرة النضال الوطني الفلسطيني واستعدادها الكامل لتحمل المسؤوليات الوطنية والاعتزاز بقدرات وصمود شعبنا، وتحرص بكل أمانة ومسؤولية على الالتزام بالمواضيع الحركية مؤكدة ما يلي:

أولا: تنفيذ كافة القرارات الصادرة عن اللجنة المركزية والمجلس الثوري بشكل يحقق النهوض بالوضع الفتحاوي في الوطن والشتات وتعزيز مكانة الحركة واستعادة ثقة أبناء شعبنا الفلسطيني وضبط الحالة الفتحاوية والفلسطينية على قاعدة الجدارة والاستحقاق وخدمة المصلحة العليا.

ثانياً: اتخاذ كافة الإجراءات الحركية للنهوض بالحركة نهجاً وسلوكاً وتفعيل مؤسساتها ووضوح موقفها السياسي والالتزام بقواعد ومنطق هذا المنهج، والتأكيد على عقد المؤتمر الحركي العام وتكريس الانتخابات الديمقراطية في كافة المواقع، وتحديد العناوين التنظيمية في الحركة وفقاً لآلياتٍ وصلاحيات محددة.

ثالثاً: مواصلة نهج تعزيز الحوار الوطني الشامل والاتفاق على ثوابت ومنطلقات موحدة على قاعدة الالتزام بوحدانية السلطة وسيادة القانون والنظام، وإستراتيجية مسيرة السلام الضامنة لاستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية، وعدم السماح بمعالجة أي موضوع بعيداً عن الديمقراطية وسلطة النظام والقانون.

رابعاً: الاستمرار بتطبيق الإصلاحات الشاملة على كافة الصعد سواء في السلطة الوطنية الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وملاحقة ومحاسبة كل من أساء لمقدرات وتاريخ شعبنا وتقديمه للمحاكمة والقضاء العادل.

خامساً: مطالبة كافة الجهات المعنية بوجوب القيام بمسؤولياتها نحو إنهاء حالة الانفلات والفوضى التي تربك أبناء شعبنا والحياة الوطنية، وضرورة معاقبة الخارجين عن القانون والنظام بحزم كحقٍ لشعبنا على سلطته ومؤسساته المختصة، وخاصة المؤسسة القضائية التي تتطلب منا الحرص على المزيد من تفعيلها وتطويرها ومساندتها وبما يتيح المجال لإنهاء حالة الفوضى والتحشيد العشائري بعيداً عن سلطة القانون التي يجب أن تفرض النظام وتوفر السلام الاجتماعي والوطني.

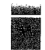
سادساً: العمل على دعم السلطة الوطنية والحكومة الفلسطينية وعبر كافة الوسائل لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن شعبنا، وتقديم الدعم المادي وخصوصاً للفئات الأكثر معاناة وكذلك خلق فرص العمل ومواجهة البطالة.

سابعاً: التأكيد على أن حرية الوطن والشعب مرتبطة بحرية أسرانا الأبطال حيث تؤكد اللجنة المركزية على جهودها في كل المجالات والميادين، وتطالب العناوين السياسية والمجتمع الدولي وجمعيات حقوق الإنسان للمشاركة في الضغط على الحكومة الإسرائيلية بإيقاف العذاب والقهر والتعذيب متنوع الأشكال تجاه أسيراتنا وأسرانا الأبطال، كما أنه يجب إطلاق سراحهم جميعاً باعتبار ذلك من الشروط الأساسية لدى الحركة ولدى السلطة الوطنية ولأبناء شعبنا في تحقيق السلام العادل والاستقرار.

ثامناً: تحيي اللجنة المركزية الصمود البطولي لأبناء شعبنا الفلسطيني، وتؤكد على الجدية والمصداقية لتوفير كل الإمكانيات لدعم هذا الصمود. كما تؤكد للاجئين من أبناء شعبنا في مخيمات الإباء والكرامة والصمود بأن موضوعهم هو جوهر القضية الفلسطينية، وأن الحلّ العادل لهذه القضية يكمن في أن يتمّ وفق القرارات الشرعية الدولية بالأخص قرار الأمم المتحدة رقم (١٩٤)، فضلاً عن تأكيد اللجنة المركزية قيامها بمسؤولياتها في توفير المناخ المناسب لهم في كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية وممارسة حياتهم بحرية وإباء وكرامة.

تاسعاً: تؤكد الحركة على حرصها على الانتخابات التشريعية والتشاور مع الفصائل لتحديد الموعد لإجرائها باعتبارها استحقاقاً يجري الوفاء به، كما تحرص أن تكون حرة وديمقراطية وشفافة، وأن تكون خطوة على صعيد تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتثبيت ودعم النظام السياسي الفلسطيني، وفي هذا السياق فإن اللجنة المركزية تطلب من أبناء الحركة العظيمة الالتزام بقرار الحركة سواء على صعيد الدوائر أو القوائم، وأن تجري عملية الاختيار لمرشحي الحركة وفق الآليات المناسبة. كما أن اللجنة المركزية تؤكد على حرصها التامّ في دعم مشاركة المرأة في الانتخابات السياسية، وألا تقل مشاركتها عن ٢٠٪، وأيضاً مساندتها على المشاركة في صنع القرار السياسي في كل المستويات والمجالات الوطنية.

عاشراً: تؤكد اللجنة المركزية على توفير الدعم الكافي وتعديل مخصصات عائلات الشهداء والجرحى



بما يكفل لهم حياة حرة كريمة.
أحد عشر: التأكيد على المواقف السياسية الثابتة لحركة فتح من حيث قرارها بخيار السلام كخيار استراتيجي يستند إلى قاعدة قرارات الشرعية الدولية والاتفاقات والتعهدات المبرمة، ورؤية الرئيس بوش بشأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، واعتبار عملية الانسحاب من غزة وشمال الضفة جزءاً من خطة خارطة الطريق وخطوة في مسيرة عملية السلام، ورفض أية مواقف أو إجراءات إسرائيلية قد تمسّ هذا الموقف الاستراتيجي مما يحمل الجانب الإسرائيلي والأطراف الدولية المعنية كامل المسؤولية عن أية تجاوزات، والتأكيد على أن مسيرة السلام تعني إنهاء الاحتلال بشكل كامل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لأن تحقيق ذلك يؤدي إلى السلام والأمن والازدهار في المنطقة كلها، ويوفر لشعبنا حياة وطنية كريمة وحرة ويساهم بثقافته وأصالته في نسيج الحياة البشرية وكرامتها وحريتها.
ثاني عشر: اتخذت اللجنة المركزية قرارات واضحة ومحددة لتفعيل منظمة التحرير سواء المجلس الوطني والمجلس المركزي وغيرها، مستندة إلى إعلان القاهرة وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وقد حددت برنامجاً للتحرك العاجل بخصوص ذلك، واعتماد لجنة المتابعة لدعم خطة المسار الوطني، وفي هذا السياق ترحب اللجنة المركزية بإعلان الفصائل عن رغبتها المشاركة في الحكومة الفلسطينية.
كما اتخذت اللجنة المركزية جملة من القرارات الإدارية والتنظيمية تنسجم مع الأنظمة المرعية وتطوير السلوك الإداري والتحركات الوطنية الدولية والداخلية للنهوض واستمرار الاجتماعات، بما يوفر المناخ الوطني السليم للارتقاء بالحياة التنظيمية والوطنية، وفي طليعة ذلك قرار بتشكيل لجنة لتخليد ذكرى الرئيس الراحل البطل الأخ الشهيد القائد ياسر عرفات مؤسس الحركة الوطنية ورمز النضال والصمود والسلام..

وثيقة رقم ٤٥:

تصريح صحفي لحركة حماس حول عدم المشاركة في حكومة وحدة وطنية(٤٥)

٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وقد تلقينا عرضاً للمشاركة في إطار حكومة للسلطة الفلسطينية تحت عنوان (حكومة وحدة وطنية) نعتبر أن هذه الدعوة ملتبسة، ولا تفي بالحاجة الملحة لتشكيل مرجعية وطنية عليا للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتتولى مسؤولية القضية الفلسطينية بمجملها. كما أن التعامل مع ملف الانسحاب من قطاع غزة يحتاج إلى آلية وطنية جادة وفق توافق فلسطيني وطني عام، وليس كما هو جارٍ من قبل السلطة الفلسطينية.

وكان من الأجدر التحرك العملي لإنجاز إعادة بناء (م.ت.ف) وفق أسس سياسية وتنظيمية ديمقراطية الأمر الذي اتفقت عليه جميع الفصائل والقوى الفلسطينية، وأعلن في حوار القاهرة في آذار من العام الجاري، والالتزام بعقد الانتخابات التشريعية في موعدها، أو على الأقل الآن الإسراع في تحديد موعد قريب لها، فذلك هو الذي يحقق ترتيب البيت الفلسطيني ويعزز الجبهة الداخلية الفلسطينية.

إننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وقد أبلغنا الإخوة في حركة فتح بردّنا، نعلن عن موقفنا بعدم المشاركة في الحكومة، ونؤكد أن المصلحة الفلسطينية تستدعي العمل من أجل تحقيق المرجعية الوطنية. أما ما يتعلق بالتعامل مع الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة فنؤكد ما سبق أن دعت إليه الحركة بتشكيل صيغة وطنية تتعامل مع مسألة الانسحاب من قطاع غزة، والترتيبات المختلفة التي يستدعيها رحيل الاحتلال، على قاعدة أن هذا الانسحاب الصهيوني هو إنجاز وطني حققته مقاومة شعبنا وتضحياته الجسيمة.

كما أننا في حركة حماس نعتبر أن قرار اللجنة المركزية لحركة فتح بتمديد تأجيل انتخابات المجلس التشريعي يؤكد الاستمرار في عقلية التفرد، وصياغة القرارات لمصالح فئوية محددة، ونؤكد على ضرورة الاتفاق على موعد قريب لانتخابات المجلس التشريعي بالتفاهم والاتفاق بين كل الفصائل والقوى الفلسطينية.

حركة المقاومة الإسلامية – حماس

وثيقة رقم ٤٦:

مقابلة فاروق القدومي مع فضائية الجزيرة حول إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي٦٧ (٤٦)

[مقتطفات]

١٥ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

الجزيرة: هل تعتقد أن الدولة الفلسطينية التي يجري الحديث عنها هي الدولة التي حلم الفلسطينيون بها وناضلوا من أجلها؟

القدومي: عندما بدأ الشعب الفلسطيني ثورته بدأها من الضفة والقطاع، وكان يهدف إلى تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، ولكن بعد التطورات التي حصلت وبعد احتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية عام ٦٧، انتقل الهدف الفلسطيني لإزالة آثار العدوان. ومنذ ذلك التاريخ يسعى الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة على كامل أراضي الـ ٦٧، بعد أن ظلمتنا الشرعية الدولية من خلال إصدارها قرارات مجحفة بحقّ شعبنا، وأولها قرار التقسيم وبعده قرارا ٢٤٢ و٣٣٨.

ورغم ذلك ونتيجة الضعف العربي والانحياز الغربي للكيان الصهيوني، قررنا القبول بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أراضي ٦٧. وهذا هو الهدف الذي نسعى إليه في هذه المرحلة.

وأي دولة ستقام على أقل من أراضي الـ٦٧ والقدس عاصمة لها وبسيادة كاملة وحقّ العودة، تعتبر دولة لا يمكن أن تعيش. وكما يعرف الجميع، هناك في الشتات ستة ملايين فلسطيني من حقهم العودة إلى ديارهم حسب القرار ١٩٤.

وفي رأينا فإن عودة اللاجئين أهم من إقامة الدولة، ونعتقد أنه إذا كان العالم يسعى لإقامة الدولة المؤقتة منقوصة السيادة ومن دون حقّ العودة، فإن تسوية كهذه لن تستمر وقابلة للانهيار في كل هزة.

الجزيرة: (...) هل تعتقد أن الواقع العربي والدولي قادر على تحقيق دولة فلسطينية؟

القدومي: الواقع العربي يمتلك كل مؤهلات وأوراق القوة، ولكنه للأسف الشديد لا يستخدمها. وهنا تقع المسؤولية على الأنظمة العربية التي مقابل الحفاظ على ذاتها تتخلى عن عوامل قوتها، ولكن إذا كان هناك موقف عربي موحد فلا ريب أن بوسع العرب تحقيق الحلم العربي والفلسطيني، بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، غير أننا الآن في مرحلة بات واضحاً فيها أن هدف أميركا وإسرائيل هو فكّ ارتباط العرب بالقضية الفلسطينية، وتحويل هذه القضية إلى نزاع إسرائيلي فلسطيني. وللأسف نقولها: إنهم نجحوا في ذلك.

الجزيرة: من خلال ميزان القوى والواقع العالمي القائم هل يمكن إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؟ وهل هذه الدولة قابلة للحياة في ظلّ التباعد الجغرافي والقيود الإسرائيلية؟

القدومي: منذ الانتفاضة الثانية فكك النظام الرسمي العربي ارتباطه الفعلي بالقضية الفلسطينية، وصار يتعاطف مع القضية على شاكلة تعاطف دول بعيدة عنا. ويمكن القول إن إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي ٦٧ هو أمر ممكن، شرط أن تكون القدس عاصمة لهذه الدولة، ويكون هناك حقّ العودة. فحقّ العودة هو ما يضمن بقاء الدولة، ومن دونه تغدو معرضة للخطر في كل لحظة؛ لأنه لا يمكن أن نعتبر أن الشعب الفلسطيني هو من يعيش في الضفة والقطاع. وعندما يشعر الشعب الفلسطيني في المهاجر والشتات أنه ظلم وانتزع من أراضيه، وهو خارج هذه الدولة ولا يملك حقوقاً بما فيها حقّ العودة إلى دياره، فإنه سيقوم بثورة جديدة. ويجب الإدراك بأن أي سلام منقوص سيكون أشدّ خطورة مما لو لم يقم هذا السلام.

الجزيرة: هل يمكن لدولة تقام في الظروف السائدة وفي ظلّ هذا الاختلال أن تسهم في إعادة اللحمة للإرادة العربية أم ستزيد في إضعاف هذه الإرادة؟

القدومي: أي سلام منقوص سيكون أشدّ خطورة مما لو لم يقم هذا السلام، في كل الأحوال فإن إقامة الدولة الفلسطينية ستزيد اللحمة العربية، إن أقيمت هذه الدولة في شروط مناسبة. وهذا سوف

يتقرر وفق الأسس التي تقام عليها الدولة.

فإن أقيمت وفق الشرعية الدولية التي نقرّ بها، فلا ريب أنها ستساعد على تعزيز الموقف العربي. أما إذا أقيمت الدولة تحت إملاءات وشروط مجحفة بحقّ شعبنا، فإن هذا سيزيد الوضع العربي ضعفاً وانهياراً. ووضع الرضوخ العربي لهذه الإملاءات لن يدوم طويلاً. (....)

وثيقة رقم ٤٧:

قانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٥ بشأن الانتخابات(٤٧) [مقتطفات]

غزة، ١٣آب/ أغسطس ٢٠٠٥

(....)

مادة(٣)

النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد

١- يقوم قانون الانتخابات الفلسطيني على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (٥٠٪- ٥٠٪) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر)، و (نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.

٢-عدد نواب المجلس (١٣٢) مئة واثنين وثلاثين نائباً موزعة على الوجه التالي:

أ- ٦٦ ستة وستون نائباً يتمّ انتخابهم على أساس نظام (تعدد الدوائر) موزعين على الدوائر الانتخابية الستة عشر حسب عدد السكان في كل دائرة، وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، ويخصص منها ستة نواب للمسيحيين من دوائر عدة يتمّ تحديدها بمرسوم رئاسي.

ب-٦٦ستة وستون نائباً يتمّ انتخابيهم [انتخابهم] على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.

ت-تشكل القائمة الانتخابية من حزب أو ائتلاف أحزاب أو مجموعة من الأشخاص تتشكل لغرض الانتخابات على أن تستوفي شروط الترشيح وفقاً لأحكام هذا القانون.

مادة(٤)

تمثيل المرأة

يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقلّ عن امرأة واحدة من بين كل من:

١- الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة.

٢- الأربعة أسماء التي تلي ذلك.

٣- كل خمسة أسماء تلي ذلك.

مادة(٥)

التوزيع النسبي للمقاعد

١- يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على ٢٪ أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين في الانتخابات على أساس نظام القوائم، عدد من مقاعد المجلس بنسبة مجموع ما حصلت عليه من الأصوات.

٢- تودع كل قائمة انتخابية قائمة بأسماء مرشحيها لدى لجنة الانتخابات قبل إغلاق باب الترشيح.

٣- تعتبر قائمة مرشحي القائمة مغلقة من حيث ترتيب الأسماء، وتوزع المقاعد التي تفوز بها كل قائمة على مرشحيها حسب تسلسل أسمائهم في القائمة، الأول فالذي يليه وهكذا.

مادة(٦)

الدوائر الانتخابية

١- تكون الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة لغرض:

أ-انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

ب-الانتخابات على أساس نظام (القوائم).

٢- لأغراض انتخاب أعضاء المجلس في الدوائر الانتخابية على أساس نظام (تعدد الدوائر) تكون الدوائر الانتخابية ست عشر دائرة مقسمة على الوجه الآتي:

دائرة القدس، دائرة أريحا، دائرة الخليل، دائرة بيت لحم، دائرة جنين، دائرة خان يونس، دائرة دير البلح، دائرة رفح، دائرة سلفيت، دائرة شمال غزة، دائرة طوباس، دائرة طولكرم، دائرة قلقيلية، دائرة مدينة رام الله والبيرة، دائرة مدينة غزة، دائرة نابلس.

٣- تضع لجنة الانتخابات بالتشاور مع مجلس التنظيم الأعلى نظاماً يعين حدود كل دائرة انتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها، ويتمّ إصداره من قبل مجلس الوزراء.

وثيقة رقم ٤٨:

مقابلة رمضان شلح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، مع فضائية العربية[٤٨]

[مقتطفات]

١٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

جيزال خوري: نعم دكتور رمضان من يتحمل مسؤولية عملية ناتانيا بالقرار؟ هل القيادة في الخارج؟

د. رمضان شلّح: الذي يتحمل مسؤولية هذه العملية بشكل مباشر هو رئيس الحكومة الإسرائيلية أرييل شارون؛ لأن هذه العملية جاءت في ظلّ مناخ التهدئة صحيح، لكن كردّ فعل على الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية للتهدئة المعلنة، أما حول تفاصيل وآلية القرار اللي [الذي] ورد في سؤالك، أولاً أطمئنك أنه ليس هناك خلاف بين الجهاد لا في الضفة ولا في غزة ولا في الداخل ولا في الخارج. (....)

جيزال خوري: كيف بيصير [يحدث ذلك]؟ يعني بتقولوا [أي تقولون] اليوم لازم [يجب أن] نعمل شيء؟

د. رمضان شلّح: أنا أشرح لك، نحن نثبّت مبدأ، المبدأ مثلاً يقول: نحن الآن نعيش حالة مقاومة، هناك جهاز اختصاصي يمارس هذه المقاومة، الآن نقول هناك حالة تهدئة، التزام كامل وشامل بالتهدئة، لكن التهدئة فُهمت خطأ من الجميع، التهدئة يصاحبها احتفاظ الشعب الفلسطيني وقوى المقاومة بالردّ على خروقات إسرائيل.(....)

جيزال خوري: طيب شو أمّنت لكم [حسناً، ماذا حققت] عملية ناتانيا من مكسب ضدّ إسرائيل؟

د. رمضان شلّح: قبل التهدئة كان الشعب الفلسطيني بكل قواه يتحدث عن توازن الرعب الذي حدث بيننا وبين دولة الاحتلال في هذه الانتفاضة، نحن أوقعنا بهم خسائر ووضعناهم في مأزق ونحن تحملنا خسائر وتحملنا تضحيات كبيرة، جاءت التهدئة وأعطينا فرصة للأخ أبو مازن أن يحقق لنا هذه المكاسب التي تسألينني عنها الآن، ما لا يعرفه الجميع أن هذه التهدئة التي أُعطيت في القاهرة لم يسقط من اتفاق القاهرة حقنا في المقاومة، لذلك أول بند كان في إعلان القاهرة وأنا أقرأ نصّ إعلان القاهرة الآن: "التمسك بالثوابت الفلسطينية دون أي تفريط أو حقّ الشعب الفلسطيني في المقاومة من أجل إنهاء الاحتلال، التهدئة".(....)

جيزال خوري: أنتو [أنتم] كيف [تقيّمون] علاقتكم بحماس؟

د. رمضان شلّح: علاقتنا ممتازة جيدة وحوار ونقاش وتبادل رأي، (....)

جيزال خوري: ليش [لماذا]؟ قول لي: ليش؟ كلمتين باختصار، ليش الجهاد الإسلامي ما [لا] ينضم لحماس؟ شو [ما هو] الفرق بينه وبين حماس؟

د. رمضان شلّح: التعقيدات الموجودة الآن في الواقع الفلسطيني وفي واقع الحركتين وفي كثير من الأمور السياسية والميدانية تجعل الوحدة الاندماجية مسألة ليست هيّنة ولكن نحن حريصون..

جيزال خوري: نفس الإستراتيجية؟

د. رمضان شلّح: على إستراتيجية المقاومة نفترق [نختلف] مثلاً الآن في اجتهاد في السياسة، الإخوان يدخلوا المجلس التشريعي نحن نقول: لا، هذا فيه فرق صار.(....)

جيزال خوري: دكتور رمضان نحنا بعد معنا بس [ما زال معنا] عشر دقائق يعني بدنا [نريد] نكون

بسرعة، شو علاقتكم بسوريا اليوم؟ أديش [بأي مقدار] تؤثر على قراركم؟
د. رمضان شلّح: علاقتنا بسوريا اليوم كعلاقتنا بالأمس وقبل سنة وقبل عشر سنوات، لا جديد في الموضوع، وهذا الموضوع تحدثنا فيه.
جيزال خوري: إنو ما بيعملوا [ألا يمارسون] ضغط عليكم؟
د. رمضان شلّح: ما فيه أي ضغط قرارنا مستقل.(....)
جيزال خوري: معلش [لا بأس] بدي آخذ منك شوي [أريد أن آخذ منك قليلاً] في غير السياسة وعقائد إذا بتسمح، شو[ماذا] بتقول لأمهات الفتيات اللي [اللواتي] ماتوا بعملية ناتانيا؟
د. رمضان شلّح: شو هم بيقولوا؟ أنا يوم ما [في اليوم الذي] اغتالت إسرائيل في طولكرم شفيق عبد الغني من قادة سرايا القدس أنا شفت [شاهدت] طفلته على الجزيرة وهي تبكي، طفلة في عمر الزهور شو أنا [ماذا علي] كقائد جهاد إسلامي [أن] بقول لها: أنا مشارك ومغطي بالتهدئة على جريمة قتل أبوك؟ كيف بقابل أنا شعبي وأمتي وبقابل العالم في التاريخ كله، عشان شو[من أجل ماذا]؟ عشان [لأن] شارون بدو [يريد أن] ينسحب؟ ينسحب، أصل الجريمة نحن ما رحنا غزيناهم في آخر الأرض، العالم بدّو[يريد أن] ينسى شو صار [ما الذي حدث] قبل خمسين سنة، شو صار قبل عشرين سنة، شو صار قبل عشر سنوات، قبل يومين، نحن الضحية. (....)

وثيقة رقم ٤٩:

مقابلة ممثل حركة حماس في لبنان أسامة حمدان مع صحيفة البلد اللبنانية حول الانسحاب من غزة(٤٩) [مقتطفات]

٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

البلد: ما هي الاتفاقات التي توصلتم إليها خلال المباحثات مع الجانب المصري الذي قام بوساطة بينكم وبين السلطة الفلسطينية على خلفية الاشتباكات التي حصلت؟!
حمدان: لقد توصلنا إلى تأكيد التزامنا بالوحدة الوطنية وحرمة الدم الفلسطيني وأكدنا تمسكنا بالتهدئة المشروطة وإصرارنا على الردّ عند أي خرق يقوم به الاحتلال الإسرائيلي.. وإذا كان البعض يتحدث عن تهدئة وفق اتفاق القاهرة فهناك أمور كثيرة لم تطبق من هذا الاتفاق، ويجب ألا يفسر وفق ما يريده البعض خصوصاً وأن البعض يحاول تفسير التهدئة وكأنه استسلام للرغبات والإملاءات الأميركية والإسرائيلية هذا ما لا يمكن أن نقبله في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، كما لا يقبله أي فلسطيني.
البلد: البعض يتّهم بأن المقاومة وفّرت ذريعة للعدوان من خلال إطلاق صواريخ القسّام على أبواب

الانسحاب من غزة ما هو قولكم؟!

حمدان: هذا كلام باطل ومردود، الاعتداءات الإسرائيلية تواصلت على الشعب الفلسطيني منذ إعلان التهدئة وحتى الآن، هناك أكثر من ٦٠ شهيداً وأكثر من ١٢٠٠ معتقل وأكثر من ١٠٠٠ خرق، الاعتداءات لم تتوقف والمقاومة كانت تردّ على بعضها.. ومحاولة تحميل المقاومة عبء ما يجري هو مغالطة كبيرة وأيضا رضوخ لما تريده "إسرائيل"، والأولى أن يتمّ الحديث عمن يتحمل المسؤولية الكاملة وهو الاحتلال ويجب أن يدرك الجميع أنه لا مخرج في العلاقة مع الاحتلال سوى المواجهة ولا يمكن للعدو أن يتراجع خطوة إلى الوراء طالما كانت قناعاته أن الطرف الفلسطيني يقدم التنازلات.. هو يراهن على ذلك.

البلد: ما هو المطلوب من السلطة الفلسطينية إذا لم تلتزم إسرائيل بالتهدئة التي تمّ التأكيد عليها مع الوفد المصري؟

حمدان: المطلوب من السلطة أن تنحاز إلى خيار الشعب الفلسطيني وهو خيار المقاومة، وأن تبذل جهداً في الدفاع عن الشعب الذي يتساءل أين كانت كل تلك الآليات المصفحة العسكرية عندما كان يعتدى عليه؟! وأين كانت هذه القوات عندما كان هناك فلتان أمني من قبل بعض عناصر الأجهزة الأمنية وعناصر حركة "فتح"، لماذا لم تظهر هذه الآليات إلا بعد أن بدأ الاحتلال هجوماً على المقاومة، وهل هناك تنسيق بين السلطة والاحتلال لتصفية المقاومة أدى إلى ظهور هذه الآليات والقوات أم أن هناك سراً آخر.

البلد: هل تعتقد أن إسرائيل ستنفذ انسحابها من غزة مع هذه التطورات الأمنية؟!

حمدان: نعم، إن الانسحاب الإسرائيلي سيكون ناجزاً والإسرائيليون ليس أمامهم خيار سوى الانسحاب من قطاع غزة حتى لو تأخر الأمر قليلاً، لكنهم سينسحبون خصوصاً وأن المقاومة أثبتت قدرتها في الردّ على الاعتداء والضغط الإسرائيلي وما يشيعه الإسرائيليون من عمليات، وربما تقع عملية عسكرية ضدّ قطاع غزة أو إعادة احتلال لبعض المناطق في القطاع وهو جزء من عملية نفسية تهدف في جانب منها إلى رفع معنويات الكيان الصهيوني وجيش الاحتلال من جهة، وللضغط على السلطة كي تدفعها إلى المواجهة مع المقاومة في فلسطين من جهة أخرى.

البلد: كيف ترى صورة الوضع لقطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي هل لديكم خطة لإدارة هذا القطاع مع الفصائل أو السلطة؟!

حمدان: نحن في حركة "حماس" لدينا خطط وأفكار ومشاريع وقلنا أن هذا يجب أن يتمّ بالتوافق بين الجميع؛ سلطة وفصائل مقاومة وبعمل فلسطيني مشترك، ولذلك دعونا وأكدنا مراراً على تشكيل لجنة وطنية فلسطينية عليا للتعاون مع الانسحاب وتداعياته ونعتقد أنه يجب أن يتمّ التعامل مع قطاع غزة على قاعدة أساسية وهي أنه منطقة محررة لا تخضع للشروط والاملاءات الإسرائيلية، ومؤسف اليوم ما دار على لسان بعض وزراء السلطة حول شروط إسرائيلية في ما يتعلق بالميناء

والمطار أو غيرهما حتى لو اعتبرنا أنه أرض محررة فهذا لا ينهي المقاومة لأن قطاع غزة يمثل ١,٥ في المئة ولدعاة إعادة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فهو لا يمثل سوى ٥ في المئة لذلك تبقى فلسطين أرضاً محتلة ومشروع المقاومة يجب أن يستمر. (....)

وثيقة رقم ٥٠:

تصريح صحفي لحركة حماس تستنكر فيه اعتداء شرم الشيخ(٥٠)

٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

تعرب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن استنكارها للاعتداء الذي وقع بعد منتصف ليل أمس في "شرم الشيخ"، والذي استهدف الأماكن المكتظة بالمدنيين من السياح والمواطنين المصريين.

وإنّنا إذ نجدد رفضنا لمثل هذه الأعمال، فإنّنا نؤكد على أنها أعمال تسيء إلى أمن بلادنا واستقرارها وتضرّ بالمصالح والقضايا الوطنية والقومية والإسلامية، لاسيما منها القضية الفلسطينية، كما نؤكد على أن المعركة الحقيقية هي مع الكيان الصهيوني الغاصب، وهو المستفيد الوحيد من إثارة القلاقل والمشاكل على أرضنا وفي منطقتنا.

وثيقة رقم ٥١:

توصيات المؤتمر العام الثالث للاتحاد الإسلامي الدولي للعمل(٥١) [مقتطفات]

كوالالمبور، ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

اختتم "الاتحاد الإسلامي الدولي للعمل" الأربعاء ٢٧-٧-٢٠٠٥ جلسات مؤتمره العام الذي افتتح أعماله في العاصمة الماليزية كوالالمبور يوم ٢٥-٧-٢٠٠٥.

وحضر المؤتمر ٦٠ مندوباً يمثلون ٣٥ من النقابات والهيئات الأهلية من ١٥ دولة عربية وآسيوية وأفريقية وأوربية.

توصيات المؤتمر:

(....) دعا المؤتمر إلى بذل كل الجهود وتضافرها من أجل التأطير الدولي لمواقف الأمة الإسلامية، ممثلةً في النقابات والمنظمات التمثيلية والاتحادات المهنية داخل العالم الإسلامي وخارجه؛ سواء في ذلك تلك المواقف المعبرة من جهة عن تمسك الأمة بالهوية الحضارية العربية الإسلامية لقدسها الشريف، وعن رفضها الجازم لسياسة الاستيطان والتهويد والاحتلال في القدس الشريف وأرضه المباركة، أم تلك المواقف المتعلقة من جهة أخرى بقضية فلسطين عموماً، والداعمة والمدافعة عن

الحقوق غير القابلة للتصرف لعرب فلسطين من مسلمين ومسيحيين في أرض فلسطين المباركة، والمعبرة عن استنكارها وغضبها للمواقف الدولية التي تعادي هذه الحقوق أو تتنكر لها أو تتجاهل شرعيتها الدولية.

وأعرب المؤتمر عن تقديره لقرار الدكتور "طراد حمادة" وزير العمل اللبناني بتسهيل عمل قطاعات مهمة من الفلسطينيين في لبنان، ويناشد الحكومات المضيفة لحاملي التابعية الفلسطينية عدم تقييد حريتهم في ممارسة كافة حقوقهم المدنية والإنسانية، وأن يعاملوا كأشقاء لا كأجانب، واتخاذ كافة الخطوات القانونية اللازمة لتمكينهم من العمل والحياة الكريمة، وتعبئتهم لطاقاتهم من أجل عودتهم إلى ديارهم وإفشال توطينهم خارجها.

كما دعا المؤتمر إلى الانخراط في أنشطة اللجان التحضيرية والمساندة للمؤتمر العام لنصرة القدس، والذي سيعقد في إندونيسيا في الربيع القادم. (....)

وثيقة رقم ٥٢:

محضر اجتماع لجنة إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني مع قادة الفصائل[٥٢]

[مقتطفات]

٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

بدأ محمود الخالدي الإجتماع مرحباً بوفد الزعنون، وقال إن الهدف من هذا اللقاء هو التحضير لإعادة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وفقاً لاتفاق القاهرة.

الزعنون: هذا الوفد مكلف بمتابعة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، والدكتور غوشة مكلف بنقل نتائج اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في غزة للفصائل.

نريد تشكيل مجلس وطني فلسطيني جديد حسب النسب، ليمثل الفلسطينيين كافة، في إطار عملية تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية. والمجلس الوطني مؤسسة عريقة ساهم في تأسيسها المرحومان جمال عبد الناصر وأحمد الشقيري.

كما تعلمون فإن التشكيلة الحالية للمجلس الوطني قائمة على أساس ربع الأعضاء يمثلون الرعيل الأول، والربع الثاني يمثلون الفصائل، والربع الثالث يمثلون الاتحادات الشعبية، أما الربع الرابع فهو يتشكل من الذين أضيفت عضويتهم للمجلس سنة ١٩٩٦. توجد سجلات متباينة ومتفاوتة لأعضاء المجلس الوطني؛ سجل غزة يختلف عن سجل رام الله، وكلاهما يختلفان عن السجل الموجود في رئاسة المجلس الوطني بعمان.

المجلس التشريعي كما تعلمون هو جزء من المجلس الوطني. وقد كان عدد أعضاء المجلس الوطني من الداخل سابقاً ١٨٦ عضواً، فأصبحوا ٨٨ عضواً هم عدد أعضاء المجلس التشريعي. أما المجلس الوطني المقبل فسوف يشكل مناصفة بين الداخل والخارج.

جرت مؤخراً عملية تهميش لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وقد طلب نقلها للداخل في هذا الإطار، لكننا في رئاسة المجلس الوطني أكدنا على أهمية تواجدنا في الخارج، وخاصة في عمان. ومؤسسات المنظمة الموجودة في الخارج حتى الآن هي الدائرة السياسية ومقرّها تونس، الدائرة العسكرية ومقرّها صنعاء، إضافة إلى رئاسة المجلس الوطني ومقرّها عمان، في حين أن مقرّ اللجنة التنفيذية هو رام الله.

اتصلنا بالفصائل، وتلقينا الكثير من الاقتراحات، والكل مجمع على تشكيل مجلس وطني من ثلاثمائة عضو، وذلك من خلال انتخابات تجرى في الداخل (انتخابات المجلس التشريعي)، وحين يمكن إجراء انتخابات في الخارج، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الساحة الأردنية.

وقد أبلغنا الأعضاء الحاليين في الداخل أن عضويتهم تنتهي إن لم ينجحوا في انتخابات المجلس التشريعي. في مجلس غزة تمّ شطب الكثير من الأعضاء الذين تخلفوا عن حضور الاجتماع، غير أننا لم نشطب أحداً من ممثلي سوريا. نبارك اتفاق وقف إطلاق النار بين "فتح" و"حماس" في قطاع غزة، الذي يهدف الى حقن الدم الفلسطيني، ويجب أن يؤكد اجتماعنا هذا على ذلك.

نحن مهمتنا تتعلق بالبند الخامس من النظام الأساسي، وهو يتعلق بتفعيل منظمة التحرير، وأسس تشكيل مجلس وطني جديد.

سبق أن شكلت لجنة من سبعة أعضاء لوضع تصورها في هذا الخصوص، (لم تفعل شيئاً)، وعلينا الآن تجاوز الوضع، وعدم إثارة إجراء انتخابات لعضوية المجلس الوطني في الأردن. يجب تفعيل آلية عمل اتفاق القاهرة وكذلك يجب التحضير لاجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير. والواقع إن لقاءنا هذا هو من أجل التحضير للاجتماع الذي يجب أن يضمّ الجميع. (....)

طلال ناجي: عقد هذا الإجتماع هو نتيجة لاتفاق القاهرة.

اللجنة التحضيرية التي نلتقي بها الآن، وما تمّ الإتفاق عليه في القاهرة هي رزمة متكاملة مع التهدئة. التهدئة لا تشكل اتفاقاً منفصلاً عن هذه الرزمة. وما حصل في غزة من اشتباكات وتوترات بين السلطة و"حماس" نجم عن عدم الإلتزام بهذه الرزمة الواحدة المتعلقة بترتيب البيت الفلسطيني.

البرنامج المرحلي.. تشكيل المجلس الوطني.. مؤسسات منظمة التحرير.. الداخل الخارج.. الجاليات الفلسطينية.. هذه كلها عناوين لا بدّ من بحثها، ووضع صيغ لها قبل الإجتماع الشامل للجنة التفعيل.

يجب أن تكون هناك دورات حوار لمناقشة كل هذه المواضيع.

هناك أخوة لنا غير حاضرين لهذا الإجتماع (فتح/الإنتفاضة) علينا وعليكم مناقشة وضعهم وحلّ المشكلة، وبدونهم لا تستوي الأمور.

نحن كنا نتوقع أن يكون أبو اللطف معكم في هذا الإجتماع، وهو أمين سرّ حركة "فتح"، ويجب أن يشارك، مع احترامي للإخوة المشاركين من "فتح".

كل تنظيم لا بدّ أن يرسل وجهة نظره خطياً لرئاسة المجلس الوطني. (....)

خالد مشعل: أرحب بالإخوة أعضاء الوفد. التقيت الأخ أبو الأديب صباحا لوحده، وطلبت منه أن يكون الاجتماع مع الفصائل مجتمعة، ووافق مشكوراً. وهذه هي الأصول التي يجب أن تتمّ.

مشاركتنا في هذا الاجتماع، وحرصي على الحضور ينبع من جدية "حماس" بالمشاركة في منظمة التحرير. قرار "حماس" والجهاد الإسلامي بدخول منظمة التحرير هو قرار جدي.

لا بدّ من بحث المستجدات السياسية والصعوبات التي تواجهنا في الداخل والخارج، والمطلوب ترتيب البيت الفلسطيني استناداً لما جرى في القاهرة.

إعلان القاهرة كان محطة مفصلية علينا استكمالها، ولكننا لم نشعر أن هناك جدية في التعامل مع ذلك. وإن عدم حضور المستوى الأول من حركة "فتح" تعبير عن عدم الجدية.

نحن لن نحضر الاجتماع المقبل للجنة التفعيل، مع احترامي للإخوة الموجودين، إن لم يحضره محمود عباس وفاروق القدومي، كما اتفقنا سابقاً. غيابهما غير مبرر، ولا يستطيع أحد أن يفهمه.

نحن مع تشكيل مرجعية لكل الشعب الفلسطيني، ومستعدون لأن نشارك بإعادة بناء منظمة التحرير لتشكل مرجعية لكل الشعب الفلسطيني.

هناك استهدافات كبيرة واستحقاقات كبيرة قادمة، ولا بدّ من ربط الداخل والخارج عبر مرجعية موحدة.

التعامل مع ملف منظمة التحرير بشكل صحيح وطبيعي وليس بشكل ترميمي. نحن لسنا مع الترميم، نحن مع إعادة البناء بشراكة حقيقية. وعلى ذلك، يجب أن تضمّ منظمة التحرير جميع القوى والفصائل بعد الاتفاق على العنوان السياسي والتنظيمي، ولهذا أهمية قصوى.

الانتخابات يجب أن نكرسها في الداخل والخارج، ونحن مع الانتخابات، وقد يكون هناك استثناء للوضع في الأردن.

يجب أن تكون هناك شراكة حقيقية في صنع القرار السياسي الفلسطيني، وفي المرجعية الوطنية الفلسطينية، ولا نقبل التفرد.

مكونات القوى الفلسطينية جميعها يجب أن تشارك في الاجتماعات وفي مؤسسات منظمة التحرير.

لا بدّ من حلّ هذه المسألة بالنسبة للفصائل التي لديها إشكاليات. "فتح/ الانتفاضة" يجب أن يحلّ

موضوعها هي الأخرى، وأن يشاركوا.
نحن نؤكد على ضرورة أن يحضر الاجتماع المقبل أبو مازن، وأبو اللطف والإخوة في "فتح/ الانتفاضة".
نحن مع تحديد موعد مناسب وواقعي لاجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير، ومع تقديم تصورات مكتوبة من الفصائل، ومع حوارات ثنائية.
محمد نزال: لدي سؤال: سمعنا أن هناك طلباً قدمه أبو مازن للمصريين يقضي بعقد اجتماع لجنة تفعيل منظمة التحرير في الدوحة، هل هذا صحيح يا أخ أبو الأديب..؟
الزعنون: لا أعرف.
اقترح انعقاد لجنة تفعيل منظمة التحرير بعد شهرين بحضور الجميع، وأن يدعو له أبو مازن، وأن تقدم الفصائل تصورات مكتوبة خلال أقل من شهر، وتشكل لجنة لصياغة مشروع واحد من مجموع الصياغات، وأن تعقد ورشات عمل في الداخل والخارج.. نابلس.. رام الله.. غزة.. عمان.. دمشق.. بيروت.. الخ.. لمناقشة التصورات والآلية.
وافق الحضور على اقتراح الزعنون، رغم أن غالبيتهم، كما تؤكد المصادر، خرجت محبطة، وبانطباعات سلبية جراء التسويفات وأجواء المشاركة الواسعة لحضور كبير لا يستند لأي أساس، بل إنه كان يسمح للصحفيين بدخول مكان الإجتماع بين وقت وآخر.

وثيقة رقم ٥٣:

بيان حماس السياسي بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة[٥٣] [مقتطفات]

١٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

(...) إن حركة المقاومة الإسلامية حماس إذ تفتخر بهذا الإنجاز الوطني فإنها تودّ التأكيد على نهجها السياسي والميداني المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي وما يعقبه من تطورات، وذلك على النحو التالي:

١. إن الفضل في هذا الإنجاز أولاً وأخيراً هو لله تعالى، فهو سبحانه صاحب الفضل والمنة، والناصر والمعين. هو الذي ثبّت الأقدام وربط على القلوب، وأعان على الصمود وبارك في الجهود، وقوى عزم المجاهدين. (....)

٢. إن اندحار الاحتلال من غزة وشمال الضفة إنجازاً للمقاومة وثمرة لتضحيات شعبنا وصموده وآلامه ومعاناته، وهو دليل على قدرة المقاومة على الإنجاز وتحقيق الأهداف، خاصة في مواجهة عدو كعدونا الصهيوني الذي لا تُجدي معه إلاّ القوة.

٣. إن هذا الإنجاز خطوة أولى على طريق تحرير أرضنا واستعادة قدسنا وجميع حقوقنا، وليست

الخطوة الأولى والأخيرة كما يريد ذلك شارون، فغزة لن تكون أولاً وأخيراً ولن نقبل أن تتحول إلى سجن لشعبنا، من هنا فيجب أن يكون الانسحاب من قطاع غزة وشمال الضفة شاملاً وكاملاً، بما في ذلك المعابر والبحر والأجواء.

٤. إن هذا الإنجاز المبارك يحسب لصالح شعبنا جميعاً، بمجاهديه وأبطاله وفصائله وقواه في الداخل والخارج، وأجياله كافة التي صمدت وجاهدت وناضلت طوال العقود الماضية، فجاء هذا الإنجاز ثمرة لنضالاتها المتعاقبة وتضحياتها المتراكمة. بل يشاركنا في هذا الشرف والإنجاز كل الذين ناصرونا ودعمونا ووقفوا إلى جانبنا من شعوب أمتنا العربية والإسلامية.

٥. إنه ومن أجل حماية هذا الإنجاز الوطني، وبهدف قطع الطريق على المخطط الشاروني؛ فإن حركة حماس تسعى للشراكة مع أبناء شعبنا في القرار، انطلاقاً من المسؤولية المشتركة تجاه الوطن والشعب. وفي الوقت الذي تؤكد فيه حماس أنها ليست بديلاً لأحد، ولا تسعى للتفرد والاستفراد، فإنها ترفض استفراد الآخرين في القرار تحت أي مبرر كان. (....)

٦. إن الحركة حريصة على إتمام هذا الانسحاب، وعلى خروج الاحتلال كاملاً من القطاع وشمال الضفة وسوف تتعاون مع جميع أبناء شعبنا في إظهار الصورة الحضارية في التعبير عن الفرحة والابتهاج.(....)

٧. إن حركة حماس ليست سلطة داخل السلطة ولا هي في مواجهتها ولا هي فوق القانون، ولا تنازع أحداً في ذلك، لكن في نفس الوقت لابدّ من مرجعية وطنية للقرار الفلسطيني يشارك فيها الجميع، ومن هنا أكدنا على ضرورة إعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة.

٨. إن حركة حماس تؤكد على تمسكها بالمقاومة خياراً استراتيجياً حتى رحيل الاحتلال بإذن الله عن أرضنا ومقدساتنا وإنجاز أهدافنا وحقوقنا الوطنية. (....)

كما وتؤكد الحركة على تمسكها بسلاح المقاومة وحماية جهازها العسكري كتائب الشهيد عز الدين القسام المظفرة في جميع الأحوال، دفاعاً عن أرضنا وشعبنا واستكمالاً لمسيرة التحرير والنصر بإذن الله.

٩. إن حركة حماس تؤكد على ثوابتها المعروفة في الحرص على الوحدة الوطنية وحمايتها وصيانتها، وتحريم الدم الفلسطيني، وحصر المعركة ضدّ الاحتلال. ونطمئن شعبنا وأمتنا أننا لن ندخل أو نستدرج إلى أية صراعات داخلية، وستظلّ معركتنا الوحيدة ضدّ الاحتلال الصهيوني بإذن الله.

١٠. إن حركة حماس تؤكد على تمسكها بثوابت القضية وبالحقوق الوطنية لشعبنا، وفي مقدمتها الأرض والقدس وحقّ العودة ورفض كل أشكال الاحتلال والاستيطان، والتصدي لمحاولات المساس بالمسجد الأقصى المبارك. وهذه الحقوق ليست منّة من أحد ولا ننتظر أن يعطيها لنا أحد، وإنما

ننتزعها انتزاعاً بعون الله تعالى ثم بجهادنا وتضحيات شعبنا ودعم أمتنا المباركة.

١١. إن قضية الأسرى والمعتقلين كقضية وطنية أولى، تحرص حركة حماس وجميع القوى على العمل بكل اجتهاد من أجل ضمان الإفراج عنهم بإذن الله، ونطالب بالإفراج العاجل عن أسرى شعبنا الذين يسكنون في الأرض المحررة كخطوة على طريق تحرير بقية أسرانا الميامين. (....)

وثيقة رقم ٥٤:

مقابلة خالد مشعل، مع صحيفة الغد الأردنية حول العلاقات مع الأردن، واللقاءات مع الأوروبيين والأمريكيين(٥٤) [مقتطفات]

١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

الغد: كيف تنظرون إلى خطوة الانسحاب الإسرائيلي الأحادي من قطاع غزة عشية التنفيذ، وما هي الاستعدادات المتخذة من قبل الحركة في هذا الخصوص؟

مشعل: إن استعداداتنا لمحطة الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة متعلقة باستيعاب هذا التطور المهم على طريق تحرير الأرض الفلسطينية واستعادة الحقوق، من خلال إدارة الوضع الفلسطيني الداخلي بطريقة سليمة ومتوازنة تظهر الإنجاز بصورته الايجابية، وتقدم الشعب الفلسطيني كشعب حضاري يستحق الحرية والحياة والدولة المستقلة.

وقد جرى قبل أيام الاتفاق على تشكيل هيئة وطنية فلسطينية تنبثق عن لجنة المتابعة العليا للفصائل الوطنية الإسلامية لتتولى بصورة مشتركة، وقرار وطني عام ملف الانسحاب من غزة بكل مفرداته. (....)

إننا نرى في هذا الانسحاب هزيمة للعدو ومستحقاً طبيعياً لشعبنا جراء التضحيات العظيمة التي قدمها ونتاج المقاومة والانتفاضة، وهي تشكل خطوة أولى على طريق استكمال مسيرة التحرير واستعادة الحقوق الفلسطينية.(....)

الغد: إذا تعرضت عناصر الحركة لأي استفزازات من قبل قوات الاحتلال فهل ستحتكمون إلى الهدوء أم ستلتزمون بالرد؟

مشعل: لقد أكدت حماس بالموقف الإعلامي السياسي وبالأداء الفعلي الميداني التزامها بالتهدئة وفقاً لإعلان القاهرة، مع حقها في الردّ على أي عدوان إسرائيلي؛ لأن التهدئة التي أعلناها في القاهرة مشروطة ومتبادلة، وبالتالي التزامنا مرتبط بالتزام العدو الصهيوني.

إن حماس ستتصرف بناءً على هذه القاعدة في الوقت المناسب بالتصرف المناسب وفق ما يجري على الأرض من تطورات ومستجدات، مع التأكيد على أن الأولوية تتمثل في إندحار العدو سريعاً عن

القطاع كمقدمة للإنسحاب من كامل الأرض الفلسطينية. إلاّ أن الحركة لن تقف مكتوفة الأيدي حيال أية جرائم أو مجازر قد يقترفها جيش الاحتلال أثناء خروجه من غزة دون أن يعني ذلك أن أحداً يريد إعادة الأمور إلى الوراء أو دفع الجيش إلى البقاء في القطاع.

الغد: في هذا السياق حذر كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات قبل أيام من تعدد السلطات، ومن نشر عناصر القسام المسلحة في شوارع غزة أثناء تنفيذ عملية الانسحاب بما قد يؤدي إلى احتكاك يؤدي إلى التصادم مع جيش الاحتلال؟.

مشعل: إن حماس تتصرف بقدر من المسؤولية تجاه القضية والشعب الفلسطيني، وهي لا تطرح نفسها كسلطة مقابل السلطة ولا داخل السلطة ولا فوقها ولا تنازع أحداً في السلطة. ولا ندعو إلى تعدد السلطات إذ أن تطبيق القانون والسلطة لا بدّ أن يكون شيئاً واحداً في أي بقعة جغرافية ولكن ثمة فرق بين موضوع السلطة وبين من الذي يملك القرار السياسي الفلسطيني، وقد دعونا مراراً إلى تشكيل مرجعية للقرار الفلسطيني مع التأكيد على أن القانون واحد والسلطة واحدة. لا أحد ينازع السلطة وإلا ستكون فوضى، ولكن لا بدّ من شراكة في القرار الفلسطيني فهذه مسؤولية مشتركة في كل المراحل؛ فنحن شركاء في الدم فمن الطبيعي أن نكون شركاء في القرار.(....)

الغد: أعلنت الكثير من القيادات الفلسطينية في الخارج عزمها العودة إلى القطاع [قطاع] غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي الكامل عنه، ماذا عنكم؟.

مشعل: إن العودة تعتبر حقاً طبيعياً لكل فلسطيني ندعو إليها وتشكل جزءاً من ثوابتنا. هذا من حيث المبدأ العام أما من حيث الممارسة والتطبيق فإنها مرتبطة بالظرف وبالتوقيت المتعلقين بحقيقة الانسحاب وحجمه وماهيته ومدى شموليته خاصة وأن ثمة جوانب لا تزال غامضة تتعلق بمصير المعابر والحدود، وبالتالي توقيت العودة وممارستها فعلياً متعلق بجملة اعتبارات وظروف سوف تتضح لاحقاً وعلى ضوئها سيتخذ قرار العودة.

الغد: هل طرأ جديد بشأن علاقة الحركة مع الحكومة الأردنية؟

مشعل: إن حماس ستظلّ حريصة على المصلحة العربية والإسلامية، وستظلّ تتعامل مع الدول العربية والإسلامية ومنها الأردن بمسؤولية وطنية وقومية عالية، ولن تغير من سياستها في الحرص على الأمن العربي وعدم التدخل في شؤون الآخرين، وحصر المعركة ضدّ الاحتلال الصهيوني فقط، وستظلّ أيديها ممدودة إلى الجميع. لقد بادرنا بالاتصال سابقاً مع الحكومة وأوصلنا موقفنا بجلاء ووضوح إليها ولكن ليس هناك جديد.

الغد: هل لا تزال الاتصالات واللقاءات مع الجانبين الأوروبي والأميركي مستمرة؟.

مشعل: اتصالاتنا مع الجانب الأوروبي مستمرة وعلى مستويات رسمية وغير رسمية قبل وبعد

وضعنا على قائمة الإرهاب، وذلك انطلاقاً من إدراكهم بأن لا شيء يمكن أن يتمّ في الساحة بعيداً عن حماس باعتبارها مكوناً أساسياً لا بدّ من الحوار والتفاهم معها، ونحن لا مانع لدينا من الحوار مع أي طرف من هذه الأطراف لأننا نحب أن يسمع الآخرون منا وليس عنا، ولدينا ثقة برؤيتنا التي يمكن أن نعرضها على الجميع فنحن أصحاب قضية عادلة ولدينا رؤيتنا الواضحة التي تنطلق من مصلحة شعبنا وحقوقه المشروعة ونستطيع أن ندافع عن هذه الرؤية أمام الجميع.

أما بالنسبة للجانب الأمريكي تجري هناك حوارات مع شخصيات أمريكية ليس لها مواقع رسمية داخل الإدارة الأمريكية ولكن لها مواقع سابقة، وقد أخذوا ضوءاً أخضر من الإدارة الأمريكية قبل الالتقاء بوفد من حركة حماس. إن الاتصالات مستمرة حتى الآن مع كلا الجانبين.

الغد: هل تطرقتم إلى موضوع إغلاق بعض الجمعيات الإسلامية في الخارج وتجميد أرصدتها بحجة دعمها للإرهاب؟.

مشعل: لم نبحث هذا الأمر لأن تلك الجمعيات مستقلة، وليست تابعة لحماس وهم أغلقوا بعض المؤسسات الخيرية في أوروبا وبعض الدول العربية والإسلامية نتيجة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية بحجة دعمها لحماس، وهو أمر غير صحيح بدليل أن بعض الأطراف الأوروبية ذاتها حققت في تلك المسألة ووجدت بعد التدقيق المالي والتفصيلي أن كل التهم باطلة.

إن الموضوع الأساسي الذي جرى الحديث عنه هو مستقبل الصراع العربي الصهيوني ورؤية حماس لنهايات الصراع وما الذي تريده وكنا نعرض رؤيتنا وتصورنا، ونطالب المجتمع الدولي وكل هذه الأطراف إنصافَ شعبنا وأن ترى الوضع وتعترف بالحقيقة، إن وجود الاحتلال هو الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار والأمن في المنطقة.

وثيقة رقم ٥٥:

قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية لسنة ٢٠٠٥(٥٥) [مقتطفات]

١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

الفصل الأول

مادة (٢)

١-وفقاً لأحكام هذا القانون، تناط وظيفة الإدارة والإشراف على الانتخابات المحلية بلجنة الانتخابات المركزية.

٢-يكون للجنة الانتخابات المركزية الصلاحيات المنصوص عليها في قانون الانتخابات العامة، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون.

الفصل الثاني

إدارة الانتخابات

مادة (٣)

١-إعمالاً لأحكام هذا القانون بما يحقق الغاية المقصودة منه، تعتبر لجنة الانتخابات المركزية الهيئة العليا التي تتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وتكون مسؤولة عن التحضير لها وتنظيمها واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها. وفي سبيل تحقيق ذلك، يناط بلجنة الانتخابات المركزية ما يلي:

أ. اتخاذ الإجراءات اللازمة لإجراء الانتخابات إعداداً وتنظيماً وإشرافاً، بما يضمن نزاهتها وحريتها.

ب. تعيين طواقم الدوائر الانتخابية والتسجيل والاقتراع والفرز.

ج. الإشراف على إدارة وعمل الطواقم ومكاتب الدوائر الانتخابية، والعمل على تطبيق أحكام هذا القانون.

د. إصدار بطاقات اعتماد للمراقبين على الانتخابات وتسهيل عملهم.

هـ. تحديد مراكز الاقتراع.

و. إعداد سجلات الناخبين وتحديثها، وفقاً لأحكام القانون.

ز. ممارسة أية صلاحيات تناط بها بموجب أحكام القانون.

٢- يعمل تحت إشراف لجنة الانتخابات المركزية مكتب الانتخابات المركزي، الذي يعتبر الأداة التنفيذية للجنة.

مادة (٤)

١-تجري الانتخابات المحلية في جميع المجالس في يوم واحد، كل أربع سنوات بقرار يصدر من مجلس الوزراء.

٢-إذا كان هناك موجب قانوني لإجراء الانتخابات في مجلس من المجالس في غير اليوم المحدد لإجراء الانتخابات المحلية حسب الفقرة (١) من هذه المادة، تكون ولاية المجلس المنتخب وفق ما يلي:

أ- إذا كانت الفترة المتبقية من مدة ولاية المجلس من تاريخ تحقق الموجب القانوني أكثر من عام، تعتبر فترة المجلس الجديد هي ما تبقى من مدة الولاية المحددة قانوناً.

ب- إذا كانت الفترة المتبقية من مدة ولاية المجلس أقل من عام من تاريخ تحقق الموجب القانوني، تعتبر فترة المجلس الجديد هي عن الفترة المتبقية من الولاية السابقة، ولفترة جديدة لمدة أربع سنوات.

مادة (٥)

للجنة الانتخابات المركزية أن تطلب تأجيل موعد الانتخابات في مجلس أو أكثر من المجالس المحلية لمدة لا تزيد على أربعة أسابيع، إذا اقتضت ذلك الضرورات الفنية وسلامة الانتخابات، ويصدر قرار التأجيل عن مجلس الوزراء.

وثيقة رقم ٥٦:

مرسوم رئاسي لسنة ٢٠٠٥ بشأن المناطق التي ستنسحب منها قوات الاحتلال الإسرائيلي(٥٦)

٢٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، وعلى قانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٦، بشأن إزالة التعديات على الأراضي الحكومية بمحافظات غزة، وعلى المرسوم الرئاسي رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٢، بإنشاء سلطة الأراضي، وعلى قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥-٣-٢٠٠٥، وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، وتحقيقاً للمصلحة العامة رسمنا بما هو آتٍ:

مادة (١)

تبسط السلطة الوطنية سيطرتها فوراً على المناطق التي تنسحب منها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وتضع يدها مؤقتاً على جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة في هذه المناطق، إلى حين البتّ في أمرها بموجب القانون.

مادة (٢)

يحظر على أي شخص طبيعي أو اعتباري التعرض أو التعدي على أي جزء من الأموال المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم.

مادة (٣)

تتولى اللجنة الوزارية المشكلة بموجب قرار رئيس الوزراء الصادر بتاريخ ١٥-٣-٢٠٠٥ المهام التالية:

١- إجراء كافة التحضيرات اللازمة لاستلام المسؤوليات والمهام في كافة القطاعات والمجالات بعد الانسحاب من محافظات غزة وشمال الضفة.

٢- التنسيق بين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا الشأن.

٣- تقدم اللجنة تقارير دورية عن أعمالها لمجلس الوزراء لاتخاذ القرارات المناسبة.

مادة (٤)

على كل من يدعى [يدعي] بأي حقّ على الأموال المنقولة وغير المنقولة المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم، أن يتقدم لرئيس سلطة الأراضي مؤيداً بالمستندات والوثائق الثبوتية، وتقوم لجنة مشكلة من رئيس سلطة الأراضي ووزير الداخلية والأمن العام ووزير المالية ووزير الأشغال العامة

والإسكان والمحافظ في منطقته، بالبتّ في تلك الطلبات وعلى المتضرر اللجوء إلى المحكمة المختصة.

مادة (٥)

تناط إدارة الأموال المنقولة وغير المنقولة المشار إليها في المادة الأولى من هذا المرسوم إلى لجنة متخصصة تشكل بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بناءً على تنسيب من مجلس الوزراء ويبين في هذا القرار مهام وصلاحيات هذه اللجنة في كيفية إدارة هذه الأموال.

مادة (٦)

كل من يخالف المادة الثانية من هذا المرسوم، يعرض نفسه للمسؤولية الجزائية وفقاً لأحكام قانون العقوبات والقوانين الأخرى ذات العلاقة.

مادة (٧)

على جميع الجهات المختصة كلٌ فيما يخصّه تنفيذ أحكام هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

وثيقة رقم ٥٧:

تصريح رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة[٥٧]

٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم التاريخي الذي جرى إحرازه بانسحاب إسرائيل من غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، ويشيد بالحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على التزامهما بالتغلب على التحديات الصعبة التي يواجهانها.

ويشيد الاتحاد الأوروبي أيضا بشجاعة رئيس الوزراء شارون، والحكومة الإسرائيلية، على تنفيذ خطة الانسحاب، وكذلك بقوات الأمن الإسرائيلية على أدائها. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالتزام السلطة الفلسطينية في المساعدة على أن يكون هذا الانسحاب سلمياً، ويرحب بالتعاون الوثيق ما بين الجانبين ويشجعهما على الاستمرار على هذا السبيل. وكذلك يرحب الاتحاد الأوروبي بضبط النفس الذي أبداه غالبية الإسرائيليين والفلسطينيين، ويناشد الاستمرار بذلك.

يؤمن الاتحاد الأوروبي بأن من شأن الانسحاب أن يكون بمثابة خطوة كبيرة نحو تطبيق خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية. ويشجع كلا الطرفين على الاستمرار في تعاونهما فيما يتعلق بباقي الخطوات لإتمام الانسحاب، بما في ذلك عملهما الوثيق مع المبعوث الخاص للجنة الرباعية بشأن الانسحاب، جيمس ولفنسون، فيما يتعلق بالمجالات الأساسية التي حددها.

يؤكد الاتحاد الأوروبي على تعهده بمساعدة كلا الطرفين على إحراز تقدم في عملية السلام، وتحقيق

غاية وجود دولتين تتعايشان جنباً إلى جنب من خلال تأسيس دولة فلسطين قادرة على البقاء تعيش إلى جانب إسرائيل بسلام وأمن، وذلك ضمن إطار تسوية عادلة ودائمة وشاملة للصراع بينهما.

وثيقة رقم ٥٨:

قانون السلك الدبلوماسي لسنة ٢٠٠٥(٥٨) [مقتطفات]

٢٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

(....) الفصل الأول

مادة (٢)

يتمّ استحداث البعثات الفلسطينية أو إغلاقها بقرار من الرئيس بناء على تنسيب من الوزير.(....)

الفصل الثاني

مادة (٣)

تتولى الوزارة المهام التالية:

١- الإسهام في وضع السياسة الخارجية الفلسطينية وتنفيذها بما يخدم المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.

٢- تمثيل فلسطين خارجياً وتعزيز العلاقات الفلسطينية مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية عربياً وإسلامياً ودولياً.

٣- الإشراف على جميع البعثات سياسياً وإدارياً ومالياً، بما في ذلك التعيينات والتنقلات وفقاً للقانون.

٤- تنمية وتطوير التعاون الدولي مع فلسطين وتمثيل فلسطين لدى الجهات الخارجية.

٥- رعاية مصالح الفلسطينيين في الخارج وتعزيز العلاقة معهم وتواصلهم مع شعبهم ووطنهم.

٦- اعتماد جواز السفر الدبلوماسي وفقاً لنظام يصدر عن مجلس الوزراء.

مادة(٤)

تكون هيكلية الوزارة على النحو التالي:

١- تكون لوزارة الخارجية هيكلية خاصة تتكون من قطاعات وإدارات، ويصدر بها نظام عن مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير.

٢- يُعتَمد هيكل وظيفي لكل بعثة من بعثات فلسطين في الخارج يحدد فيه عدد الوظائف الدبلوماسية والقنصلية والإدارية والملحقين الفنيين والوظائف المحلية بقرارٍ من الوزير.

جدول الرواتب الأساسية وعلاوة طبيعة العمل وعلاوة التمثيل والعلاوة الدورية لموظفي السلك الدبلوماسي

الدرجة الوظيفية	الكادر المالي بالدولار الأمريكي		
	الراتب الأساسي	علاوة طبيعة عمل	الإجمالي
سفير	١٣٥٠	١١٤٨	٢٤٩٨
مستشار أول	١٠٥٠	٨٤٠	١٨٩٠
مستشار	٩٥٠	٦٨٤	١٦٣٤
سكرتير أول	٨٥٠	٥١٩	١٣٦٩
سكرتير ثاني	٧٨٠	٤٤٥	١٢٢٥
سكرتير ثالث	٧٠٠	٣٩٩	١٠٩٩
ملحق	٦٢٠	٢٦٧	٨٨٧

١. الأرقام أعلاه بالدولار الأمريكي إلى أن يتمّ استبدالها إلى أرقام تستند إلى الجنيه الفلسطيني.
٢. علاوة التمثيل: ٥٠٪ من الراتب الأساسي لموظفي السلك.
٣. علاوة دورية: ١,٢٥٪ لكل سنة من سنوات الخدمة على الدرجة باستثناء درجة سفير.

وثيقة رقم ٥٩:

رسالة محمد ضيف قائد كتائب القسام التي وجهها بمناسبة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وشمال الضفة(٥٩)

٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

(أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُم ظُلِمُوا وإِنَّ اللهَ عَلَى نَصْرِهِم لَقَدِير)

الحمد لله رب العالمين المعز المذل القاهر فوق عباده جاعل الأيام دُوَلاً، والصلاة والسلام على خير خلق الله قائد المجاهدين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين... أما بعد:

يا أبناء شعبنا الصابر المرابط المظفر بإذن الله...

أتحدث إليكم اليوم شاكراً الله عز وجل على تأييده لجهاد شعبنا وتحرير قطاعنا الحبيب، سائلاً

إياه أن يعيننا وإياكم على تحرير بيت المقدس والضفة الغربية وعكا وحيفا ويافا وصفد والناصرة وعسقلان وكل أرجاء فلسطين إنه على ذلك قدير، أتحدث إليكم اليوم وأنا فخور بكم وبجهادكم ونتذكر الشهداء والجرحى والمعتقلين البواسل، فلولا فضل الله تعالى ثم تضحياتكم ما كان تحرير غزة ولما واصلنا مشوار المقاومة، فمن ذا الذي ينسى تضحياتكم بالنفس والأهل والمال والولد يوم طلبت كتائب القسام دعمها فرأينا ما توقعنا وزيادة، حتى دفعت النساء أبناءها للشهادة في سبيل الله، وحتى استقبل الآباء نبأ استشهاد أبنائهم بالتهليل والتكبير.

إخواننا المجاهدين في كتائب القسام...

بارك الله لكم في جهادكم ودمكم وعرقكم وسهركم ومعاناتكم، فلولا هذا الجهاد والمجاهدة والمصابرة والمرابطة لما كان تحرير قطاع غزة. ولقد علم القاصي والداني أن عملياتكم النوعية المظفرة ما كان لها أن تتحقق لولا تأييد الله عز وجل أولاً، وعزمكم وثباتكم ومثابرتكم وحبكم للشهادة ثانيا، حتى أصبحتم مثالاً يُحتذى به في درب المقاومة بحمد الله تعالى. وأوصيكم وإياي بتقوى الله وإخلاص العمل لله وحده (وَمَا أُمِرُوا إلاَّ لِيَعْبُدُوا اللهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّين)

الإخوة في فصائل المقاومة...

نبارك لكم هذا النصر والتحرير لقطاع غزة من دنس الصهاينة، ونشهد أنه بمقاومتكم ومشاركتكم لنا وتكاتفنا جميعاً وعملياتنا المشتركة والتنسيق فيما بيننا كان هذا النصر، فبارك الله فيكم وأثابكم أجر المجاهدين الصابرين المرابطين، وتذكروا قول الله تعالى (إِنْ تَنْصُرُوا اللهَ يَنْصُرْكُم وَيُثَبِّت أَقْدَامَكُم).

أهلنا في بيت المقدس والضفة الغربية...

حياكم الله وثبت على الحقّ خطاكم، أتحدث إليكم اليوم وكلي يقين أن غزة بداية المشوار، وما تضحيات أهلنا في جنين ونابلس والخليل ورام الله والقدس وبيت لحم وطولكرم وقلقيلية، وكل مدننا وقرانا ومخيماتنا في الضفة إلا مبشر بأن المرحلة القادمة بعون الله ستكون دحر الاحتلال من عندكم، فشمروا، ولنشمر جميعا، ولا نقول لكم إلا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الدم الدم، والهدم الهدم، فصبراً وثباتاً على درب المقاومة وطريق النصر.

يا أهلنا في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨م...

أتوجه إليكم باسمي وباسم أهلكم في قطاع غزة، بالتحية والشكر على دعمكم، ومؤازرتكم لنا ولجهادنا، فأنتم في قلوبنا، ولن نقيل ولن نستقيل حتى تحرير كامل ترابنا المقدس في أرضنا الحبيبة الكثيرة العطاء ومثلها عطاؤنا يواصل الطريق ولا يوقف المسير، فنحن لكم وبكم نسير بإذن الله.

إخواننا وأخواتنا المعتقلين في سجون الاحتلال البغيض:

ثبّتكم الله، وأعانكم، ها نحن اليوم نجني ثمرة من ثمرات جهادكم، وتضحياتكم، ونعاهد الله تعالى

أولاً، ثم أنتم وجماهير شعبنا ثانياً أن لا ندخر جهداً لتحريركم من ظلمة السجن وقهر السجان، فإن أشدّ ساعات الليل حلكة هي تلك الساعة التي تسبق بزوغ الفجر.

إلى الإخوة في السلطة الفلسطينية:

إن تحرير غزة لنا جميعا درس هامّ، فها هو جزء من وطننا يتحرر بفضل الله تعالى ثم بضربات المجاهدين المخلصين من جميع أبناء شعبنا الفلسطيني المقدام، فلنعي جميعاً هذا الدرس، ولنُبقي سلاح المقاومة مشْرعاً، إلى جانب العمل السياسي، ونحذر من المساس بهذا السلاح الذي حرر غزة، ولنتركه عاملاً فاعلاً لتحرير باقي وطننا، ولنحتكم إلى العقل والحوار لحلّ أي إشكالية حفاظاً على الدم الفلسطيني وإنجازاتنا الوطنية.

أهلنا وأحبابنا في الشتات:

صبراً أيها الإخوة والأخوات، فإن النصر مع الصبر، ولن يهدأ لنا بال، ولن يقرّ لنا قرار حتى يعود جميع أبناء شعبنا ويلتم شملنا بإذن الله، وما غزة إلا أولى بشائر النصر والتمكين.

أبناء الأمتين العربية والإسلامية...

نشكر لكم وقوفكم معنا، ومؤازرتكم لنا في جهادنا، وبذلكم وعطاءكم في دعم الجهاد والمقاومة في فلسطين، ونسأل الله أن يكتب لكم أجر جهادنا ومقارعتنا للصهاينة الغزاة المدحورين بإذن الله.

أهلنا الأحباب في العراق الصابر المحتسب..

شاء الله عز وجل أن تُبتَلوا كما ابتُلينا، إن تحرير غزة لنا ولكم ولكل الأحرار في العالم درس وعبرة، فلا تتركوا سلاحكم، وقاوموا أعداءكم حتى تمريغ أنوفهم في التراب، وما ذلك على الله بعزيز، أعانكم الله وقواكم ووحد صفوفكم، وثبت عزائمكم، وسدد رأيكم ورميكم.

إلى الصهاينة الذين اغتصبوا أرضنا...

يا من تزعمون بهيكل سليمان ونجمة داوود، فنحن أحقّ منكم بسليمان وداود عليهما السلام، ونقول لكم ما قال سليمان بن داوود عليهما السلام (ارجِع إِلَيهِم فَلَنَأتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لاَ قِبَلَ لَهُم بِها وَلَنُخرِجَنَّهُم مِنهَا أَذِلَّةً وَهُم صَاغِرُون) فلقد احتللتم أرضنا، وها أنتم تخرجون من غزة خزايا، أليس في قاموس لغتكم المسخ (ليخ لعزة) تعني عندكم: اذهب إلى الجحيم، اليوم تخرجون من الجحيم، لكننا نعدكم غداً أن تكون كل فلسطين عليكم جحيما بإذن الله.

وختاماً... نقول معاً وسوياً حتى تحرير المسجد الأقصى المبارك (وَيَقُولُونَ مَتَى هُوَ، قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً). الله أكبر الله أعظم الله أعز وأجل، ونحمد الله حمداً كثيراً ونسبّحه بكرة وأصيلاً، ونصلّي على سيّدنا محمد صلى الله عليه وسلم قائد المجاهدين ورسولنا وقدوتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

أخوكم... محمد الضيف (أبو خالد)

وثيقة رقم ٦٠:

تصريح صحفي لحركة حماس تدين فيه اللقاء الباكستاني الإسرائيلي(٦٠)

١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

١. في الوقت الذي نستغرب فيه إقدام السلطات الباكستانية على هذه الخطوة التي تساهم في فكّ العزلة عن الكيان الصهيوني وتقويته، بينما يواصل هذا الكيان الغاصب اعتداءاته على أبناء شعبنا الفلسطيني، ويصادر أراضيه ويعتقل الآلاف من أبنائه، فإننا نعبّر عن استنكارنا وإدانتنا الشديدتين لهذه الخطوة التي نعتبرها طعنة موجهة إلى الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

٢. ندعو إلى عدم التجاوب مع كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني التي يمهّد لها وزير خارجية هذا الكيان مع الدول العربية، ونؤكد على أن الانسحاب من غزة يجب أن لا يكون مبرراً لأي خطوات تطبيعية مع الكيان الصهيوني. فما زالت أرضنا محتلة، والقدس كذلك، والاستيطان في الضفة الغربية يستشري، واللاجئون لم يعودوا إلى وطنهم، وإننا نعتبر أن الدول العربية والإسلامية والقوى الداعمة لحقوقنا معنية بالمزيد من الضغط على الكيان الصهيوني لاستعادة هذه الحقوق.

٣. ندعو الشعب الباكستاني المسلم إلى رفض هذه الخطوة التي أقدمت عليها سلطات بلاده، كما ندعو الشعوب العربية والإسلامية إلى التحرّك بكل الوسائل المتاحة لمواجهة أي خطوات تقود للتطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب، دون أي اعتبار لإرادة الشعوب ومصالحها.

٤. نستنكر ما تردد عن قيام رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس بتشجيع هذه الخطوة، ما يعني تقديم غطاء فلسطيني للتطبيع مع العدو الصهيوني، وهو أمر يرفضه شعبنا الفلسطيني وقواه المخلصة، وليس من حقّ أحد أن يعطي هذا الغطاء لأي طرف كان.

وثيقة رقم ٦١:

تصريح للرئيس الباكستاني برويز مشرف حول لقاء وزير خارجيته مع وزير خارجية "إسرائيل"(٦١)

١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

قال مشرف "استشرنا الملك عبد الله والزعيم الفلسطيني محمود عباس وثمن كلاهما تحركنا وأعطيانا الموافقة على إتمامه". وأضاف "لا يمكننا العيش في عزلة. الدول التي تتطلع إلى المستقبل تتلمس التغيرات مسبقاً. إنها تضع سياساتها تمشياً مع المتغيرات العالمية". وقال مشرف "هذا لا يعني أننا نعترف بإسرائيل". مضيفا "لن نعترف بإسرائيل حتى يحصل الفلسطينيون على دولتهم أو نلمس بوادر اتفاق في هذا الاتجاه".

وثيقة رقم ٦٢:

مقابلة رمضان عبد الله شلح مع فضائية العربية، حول سلاح المقاومة(٦٢) [مقتطفات]

٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

(....) محمد نون: دكتور رمضان يقال اليوم بأن الحكومة الإيرانية الجديدة في غالبها تنتمي إلى الحرس الثوري الذي تربطكم به علاقات قوية وقوية جداً، هل يمكن القول إن علاقتكم المستقبلية مع إيران ستبقى تحالفيه أو قد يصفها البعض بأنها قد تكون إملائية؟

د. رمضان عبد الله شلح: (....) علاقتنا بالجمهورية الإسلامية علاقة قائمة على أساس أن إيران بلد إسلامي وسواء كانت القيادة في إيران تنتمي إلى هذا الطرف أو ذاك، فلسطين بالنسبة لشعب إيران المسلم قضية مركزية للأمة كلها، فلسطين من ثوابت السياسية الإيرانية سواء كان الموجود هذا الرئيس أو ذاك. (....)

محمد نون: (....) هناك الآن لغم كبير يسمى بالسلاح، والبعض يصف الوضع في غزة بأنه أشبه بغابة من الأسلحة، كيف سوف تتعاطون مع هذا الأمر بما لا يؤدي إلى أزمة فلسطينية داخلية أو حتى اقتتال فلسطيني داخلي؟

د. رمضان عبد الله شلح: يعني موضوع السلاح، أنا في الحقيقة أرى أن هناك نوعاً من التضخيم في الإعلام لقضية السلاح، وإذا أردنا أن نتعامل معها بشكل موضوعي وهادئ؛ أولاً السلاح الفلسطيني الموجود في يد المقاومة هو سلاح نظيف ومشروع مهمته الدفاع عن الشعب الفلسطيني، السلطة عندما تتحدث عن نزع السلاح ووحدانية السلاح؛ نحن نسأل بكل بساطة يعني في الدول الحديثة الدولة التي تمارس سلطة ولها سيادة على أرضها وتحتكر السلاح، تحتكر أسباب القوة: الجيش الشرطة الأمن، هذه الدولة مهمتها الدفاع عن شعبها أمام أي خطر أو عدوان خارجي، هل السلطة الفلسطينية في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة تستطيع أن تمارس هذا الدور؟ وهل سلاح السلطة قادر على تأمين حماية الشعب الفلسطيني في مواجهة العدوان؟ ما رأيناه خلال الانتفاضة، السلطة لم تستطع الدفاع عن نفسها، لم تحمي مقراتها، لم تحمي عناصرها الذين قتلتهم إسرائيل، سلاح المقاومة موجود إلى جانب السلطة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، سلاح المقاومة ليس سلاحاً غير مشروع، والحديث عن شرعية سلاح المقاومة، يعني أنا أتوجه بنصيحة لإخواني في السلطة يجب أن لا ننزلق إلى الحديث عن الشرعيات لأن هذا قد يترتب عليه [ما] ليس في مصلحة السلطة، لأننا إذا فتحنا باب الشرعية ما هو مصدر الشرعية؟ من أين جاء سلاح المقاومة ومن أين جاء سلاح السلطة؟ سلاح المقاومة الناس باعت قوت أطفالها حتى تمتلك هذا السلاح، لذلك

سلاح المقاومة، سلاح مشروع يجب أن يبقى لكن للسلطة أن تطمئن إلينا بأننا لا نريد أن نهدد وحدانيتها، أو أن ننازعها سلطتها في فرض القانون داخلياً، هذا السلاح، لها أن لا يكون فيه أي مظاهر استفزازية أو استعراضية، لها أن لا يُستخدم في أي نزاع داخلي، هذه ضوابط يمكن أن تسهم في حفظ مسألة السلاح. (....)

محمد نون: لكن هناك معادلة قد يطرحها البعض وتقول بأن سلاح حماس والجهاد الإسلامي قد يكون سلاح سلطة داخل السلطة خاصة وأن لديكم قواعد شعبية عريضة.

د. رمضان عبد الله شلح: لا، أنا قلت في هذه المسألة داخلياً نحن ضدّ ازدواجية السلطة، في الشأن الداخلي يجب أن يكون هناك سلطة واحدة وإلا تحول المجتمع إلى حالة من الفوضى وفعلاً إلى غابة من السلاح، السلاح موجود ضمن ضوابط أخلاقية ونضالية حتى يبقى طاهراً نظيفاً فقط لردّ العدوان الإسرائيلي عن الشعب الفلسطيني، فيما عدا ذلك يجب أن لا يكون هناك مظاهر مسلحة، يجب أن لا يستخدم السلاح في أي معارك داخلية أو احتكاكات أو أي نزاعات على أي أمر كان، يجب تجنيب سلاح المقاومة من التورط في أي شأن داخلي أو أي نزاع داخلي. (....)

محمد نون: رغم الاختلاف في التوصيفات لكن هناك الآن واقع هناك انتخابات مجلس تشريعي، هناك انتخابات بلديات، هناك سلطة قائمة على الأرض، لماذا لا تعرضون أنفسكم على الرأي العام في الانتخابات لنرى حجمكم الواقعي على الساحة الفلسطينية وعندها تصبح كلمتكم أقوى حتى لدى الرأي العام الأميركي والأوروبي؟

د. رمضان عبد الله شلح: نحن حاضرون بالمقاومة بالدماء بالتضحيات لكن فيما يتعلق بالانتخابات وغيرها نحن ليس لدينا موقف مبدئي، بمعنى أنه الانتخابات كوسيلة لإدارة شؤون الحياة غير مشروعة أو حرام لا ننطلق هذا المنطلق، نقول هل مصلحة الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة أن ينخرط بكامله في مشروع سياسي أو عملية سياسية سقفها أوسلو، الآن أنت ترى أعضاء في المجلس التشريعي دخلوا في الانتخابات من عشر سنوات، تنقلاتهم حركتهم على الحواجز الإسرائيلية كل هذه الأمور بيد الإسرائيلي، أنا أسأل كل الذين يريدون أن ينخرطوا في المجلس التشريعي أو في الانتخابات السياسية في ظلّ أوسلو، لماذا لم يستطع المجلس التشريعي في السنوات الماضية أداء دوره كوسيلة رقابية وسلطة تشريعية تمارس دورها في الرقابة على السلطة التنفيذية؟ هناك كوابح لها علاقة بالمرحلة أكبر من السلطة كحكومة فلسطينية وأكبر من إمكانات الشعب الفلسطيني، لهذا السبب أنا أقول حتى الآن نحن لا جديد في موقفنا بأننا لن ندخل الانتخابات السياسية كحركة مقاومة وحركة جهاد إسلامي وإن كنا أيضاً أوضحنا بأنه بسبب الشق المدني في المسألة من انتخاب ناس يعني غير فاسدين كما يشكو البعض من الفساد في السلطة وفي المؤسسة، بما في ذلك المجلس التشريعي قلنا لن نغلق الباب في وجه إخواننا إذا أرادوا أن يقترعوا وأن يذهبوا إلى صناديق الاقتراع،

أما أن ندخل نحن بمرشحين حتى هذه اللحظة لا جديد في موقفنا. (....)

محمد نون: (....) هل يمكن أن تتفاوضوا أو تتحاورا [تتحاوروا] مع الإدارة الأميركية أو بعض الأطراف المرتبطة بتلك الإدارة؟

د. رمضان عبد الله شلح: نحن قلنا سابقاً وأعيدها عبر العربية في هذه المقابلة، نحن لا نرى أي جدوى من الحوار مع الولايات المتحدة أو الإدارة الأميركية بالنسبة لنا كحركات مقاومة، الإدارة الأميركية الحالية أكثر صهيونية من الليكود، ولا نعتبر أننا يمكن أن نخرج بأي نتيجة، الولايات المتحدة لديها برنامج كامل بالنسبة للمنطقة بأسرها، تحتل العراق تأتي إلى الساحة الفلسطينية هي بحاجة على [إلى] تهدئة وإلى تبريد في الساحة الفلسطينية حتى تخفف آثار ووقع الهزيمة النكراء والمستنقع الذي تغرق فيه في العراق، وهي تحاول الآن يعني بسرعة ومبكرة تريد أن تقطف ثمار هذا الاندحار الإسرائيلي من غزة وتحوله إلى إنجاز إسرائيلي، تريد أن تقدم هدية لإسرائيل ولشارون بأن تفتح أبواب العواصم والمنطقة مشرعة في وجه إسرائيل. (....)

وثيقة رقم ٦٣:

تصريح صحفي لحركة حماس ترفض فيه الاغتيال السياسي(٦٣)

٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

تعليقاً على اغتيال السيد موسى عرفات المستشار العسكري لرئيس السلطة الفلسطينية فجر هذا اليوم، واختطاف نجله، صرّح مصدر مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية حماس بما يلي:

١. إنّنا في حركة حماس ندين ونستنكر عملية الاغتيال التي تعرض لها السيد موسى عرفات، كما نجدد رفضنا لأي شكل من أشكال الاغتيال السياسي، أياً كانت مبرراته ودوافعه بصرف النظر عن طبيعة الشخص المستهدف والجهة التي تقف وراءه.

٢. نؤكد على تحريم استخدام السلاح في الخلافات الداخلية الفلسطينية، لما يترتب على ذلك من آثار وتداعيات خطيرة. خاصة في هذه المرحلة الحساسة والحرجة التي يمرّ بها شعبنا.

٣. إن السلاح الفلسطيني يجب أن يبقى مصوّباً نحو العدو الصهيوني المحتل، فمعركتنا معه ما زالت طويلة.

٤. ندعو الخاطفين الذين قاموا باختطاف نجل السيد موسى عرفات إلى المسارعة لإطلاق سراحه.

وثيقة رقم ٦٤:

تصريح صحفي لحركة حماس حول إبقاء الكنس في قطاع غزة[٦٤]

١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

إن الإبقاء على هذه الكنس بمثابة (مسمار جحا)، وذريعة لبقاء الاحتلال، وتوفير الحجج لزيارة الصهاينة لها في المستقبل، والاعتكاف فيها، والضغط على السلطة لحمايتها وحماية زائريها!

إننا ننظر لهذه الكنس على أنها ذات طابع سياسي لا طابع ديني، وإن إبقاءها لأسباب سياسية لا دينية، وعلى هذا الأساس يأتي رفضنا لبقاء هذه الكنس، والتي بناها الاحتلال بصورة غير شريعة، ووجبت إزالتها مع رحيل الاحتلال من قطاع غزة.

إننا نطالب السلطة برفض هذه الخطوة مطلقاً، وحشد المواقف الإقليمية والدولية لإزالة هذه الكنس التي ستبقى بؤر توتر، وقد يستغلها الاحتلال لتهديد مقدساتنا وخاصة المسجد الأقصى، بأن يدفع بعض المشبوهين للإضرار بتلك الكنس لتبرير اعتداء المتطرفين الصهاينة على مقدساتنا.

وثيقة رقم ٦٥:

خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلي، أرييل شارون، أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة[٦٥]

١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

أصدقائي وزملائي رؤساء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وممثلوها

لقد جئتُ من أورشليم القدس، عاصمة الشعب اليهودي منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة وهي العاصمة الموحدة لدولة إسرائيل إلى أبد الآبدين.

في مستهل خطابي، بودي التعبير عن عميق مشاعر التضامن التي يشعر بها الشعب الإسرائيلي مع الأمة الأمريكية، وعن تعازينا الصادقة للعائلات التي فقدت أعزاءها. كما أشدّ على أيدي صديقي، الرئيس جورج بوش، وأيدي الأمة الأمريكية في مساعيهم الحثيثة لتقديم يد العون للمنكوبين ضحايا الإعصار ولترميم الأنقاض. دولة إسرائيل، التي وقفت الولايات المتحدة إلى جانبها في أوقات الامتحان، مستعدة لتقديم كل ما في وسعها لمساعدة الولايات المتحدة في هذه المهمة الإنسانية.

سيداتي وسادتي

أقف هنا أمامكم وأمام جميع أمم المعمورة كيهودي وكمواطن في دولة إسرائيل، الديمقراطية، الحرة

وذات السيادة، إنني ممثلٌ فخور لشعبٍ مغروس في أعماق التاريخ، شعب قليل من حيث العدد، ولكن مساهمته في الحضارة الإنسانية والقيم الأخلاقية، العدالة والإيمان تمتدّ إلى أنحاء العالم وتغطي التاريخ.

إن ذاكرة الشعب اليهودي طويلة المدى، وقد وحّدت الشتات اليهودي طيلة آلاف السنين، وهي الذاكرة التي ابتدأت بالأمر الإلهي، عندما قال الله تعالى لوالدنا إبراهيم عليه السلام: اذهب !!!، مروراً بتلقي التوراة في جبل الطور ومراوحة بني إسرائيل في الصحراء تحت إمرة موسى عليه السلام وهم في طريقهم إلى الأرض الموعودة، أرض إسرائيل.

لقد وُلِدتُ في أرض إسرائيل، وأنا ابن لفلاحين طلائعيين من العاملين في الأرض، واللذان لم يريدا الصراع، ولم يأتيا إلى هذه الأرض من أجل انتزاعها من الساكنين فيها. ولولا الظروف التي اقتضت هذا ما كان لي أن أصير جندياً ولبقيت فلاحاً ومزارعاً. وما يزال حبي الأول للعمل اليدوي: الزراعة والحصاد، المراعي، الماشية والبقر.

وبعد أن اقتادني درب حياتي إلى أن أكون جندياً، ضابطاً وقائداً في جميع الحروب، ها أنا أمدّ يدي إلى جيراننا الفلسطينيين منادياً بالمصالحة والتسوية، ووضع حدّ للصراع الدموي، والارتقاء معاً فوق المسار الذي يؤدي إلى السلام والتفاهم بين شعبينا. إنني أعتبر هذا رسالتي الأولى ومهمتي الأكثر أهمية في السنوات القريبة القادمة.

إن أرض إسرائيل هي أغلى ما أملكه ونملكه نحن اليهود، وأي تنازل عن أي جزء من إرث أجدادنا عسير علينا، دونه خرط القتاد، لأن كل حفنة تراب، وكل جبل وغور، وكل وادٍ وصخرة في هذه الأرض مشبعة بالتاريخ اليهودي، الكنوز والذكريات. إن التواصل اليهودي الاستيطاني في أرض إسرائيل لم ينقطع مطلقاً. حتى هؤلاء اليهود الذين هاجروا من أرضنا، غصباً عنهم، إلى أطراف الدنيا، بقيت نفوسهم على مدار الأجيال مرتبطة بأرض إسرائيل بآلاف الخيوط الخفية من الحب والحنين التي كانوا يعبرون عنها بالصلوات اليومية الثلاث وفي شعر الأفراح ورثاء الأتراح.

إن أرض إسرائيل هي الكتاب المقدس المفتوح أمام الجميع، شهادة الملكية والهوية والحقّ للشعب اليهودي. تحت سماء هذه الأرض نادى أنبياء إسرائيل بالعدالة الاجتماعية ووحيهم الأبدي لعالم من التآلف الذي لا يعلم المزيد من الحروب بين الشعوب. أرض إسرائيل، مدنها، قراها، مناظرها، جبالها وصحاريها ومروجها شاهدة وفية على أسمائها العبرية القديمة.

صفحة بعد صفحة، تروى رواية الأرض الوحيدة التي نملكها، وقلبها النابض أورشليم الموحدة، مدينة الهيكل المقدس على جبل موريا، مركز حياة الشعب اليهودي على مرّ أجياله وعنوان حنينه وصلواته منذ ثلاثة آلاف سنة. هذه المدينة التي نذرنا لها الوفاء وأقسمنا بيمين الخلد النابض للأبد في فؤاد كل يهودي: إنْ نسيتُكِ يا أورشليم تنسى يميني!

وها أنا اليوم أسمعكم هذه الأقوال لأنها خلاصة وعيي اليهودي وإيماني بالحقّ الأبدي الذي لا جدال فيه للشعب الإسرائيلي على أرض إسرائيل. ولكن أقولها هنا أيضاً، لأؤكد أمامكم عظم الألم الذي أشعر به في أعماقي، إدراكاً مني أنه من واجبنا أن نقدم التنازلات من أجل إحلال السلام بيننا وبين جيراننا الفلسطينيين. إن حقّ ملكية الشعب اليهودي على أرض إسرائيل لا يعني تجاهل حقّ الآخرين في الأرض، لأن الفلسطينيين سيبقون جيراننا إلى الأبد. ونحن نحترمهم ولا يوجد لدينا أي طموح للسيطرة عليهم. من حقهم أيضاً أن يعيشوا بحرية وفي كيان قومي ذي سيادة في دولة خاصة بهم.

هذا الأسبوع خرج آخر الجنود الإسرائيليين من قطاع غزة، وانتهى الحكم العسكري في هذه المنطقة. لقد أثبتت دولة إسرائيل أنها على استعداد لتقديم التنازلات المؤلمة من أجل حلّ النزاع بيننا وبين الفلسطينيين. لقد كان قرار الانفصال عسيراً جداً عليّ، وهو مرتبط بالنسبة لي بثمن شخصي لا يستهان به، ولكن الوعي المطلق بأن هذا هو الطريق الصحيح للحفاظ على مستقبل دولة إسرائيل هو الذي هدى خطاياي [خُطاي]. إن المجتمع الإسرائيلي يمرّ بأزمة عميقة نتيجة عملية الانفصال وهو بحاجة الآن إلى رأب الصدوع.

أما الآن فحان الوقت للفلسطينيين لأن يثبتوا رغبتهم في السلام. إن انتهاء سيطرة إسرائيل ومسؤوليتها عن قطاع غزة يمكّن الفلسطينيين، إذا كانوا يرغبون في ذلك، من تطوير اقتصادهم وبناء مجتمع يصبو للسلام، متطور، حرّ، قائم على القانون والنظام، ويتسم بالشفافية ويقوم على مبادئ الديمقراطية.

أما أهم امتحان ستواجهه القيادة الفلسطينية فهو الوفاء بالتزاماتها ووضع حدٍّ للإرهاب ولبنيته التحتية، والقضاء على فوضى العصابات المسلحة والكفّ عن التحريض وعن تربية الأجيال على كراهية إسرائيل واليهود.

والى أن يفعلوا ذلك – ستعرف إسرائيل كيف تدافع عن نفسها من فظائع الإرهاب.

ولهذا السبب أقمنا الجدار الأمني وسنتابع بنائه حتى إتمامه، كما كانت ستفعل كل دولة دفاعاً عن مواطنيها.

إن الجدار الأمني يحول يوماً بعد يوم دون وصول الإرهابيين والقتلة إلى مراكز المدن واستهداف المواطنين الآمنين في طريقهم إلى العمل، وإصابة الأولاد في طريقهم إلى المدرسة والمسّ بعائلات بأسرها وهي تنعم في المطعم.

هذا الجدار حيوي بصورة لا نظير لها.

هذا الجدار ينقذ الحياة.

إن تنفيذ خطة الانفصال بنجاح يمنح الفرصة للمضيّ قدماً في اتجاه السلام حسب المبادئ المرسومة في خارطة الطريق. إن دولة إسرائيل ملتزمة بخارطة الطريق وبتطبيق تفاهمات شرم الشيخ. آمل أن

يكون من المُتاح بواسطتها تجديد العملية السياسية.

أنا واحد ممن يؤمن بإمكانية التوصل إلى تسوية عادلة وتعايش من خلال حسن الجوار بين اليهود والعرب، ولكن عليّ أن أؤكد على حقيقة واحدة: سوف لن تكون أية تسوية فيما يتعلق بحقّ دولة إسرائيل في العيش كدولة يهودية، ضمن حدود قابلة للحماية، وبأمن تامّ، بلا تهديدات أو إرهاب.

إنني أدعو القيادة الفلسطينية أن تظهر الحزم والقدرة القيادية، وإزالة الإرهاب، والعنف وثقافة الكراهية من منظومة العلاقات بيننا. إنني واثق في قدرتنا، الطرفين على بناء أفق جديد وواعد بالأمل للشعبين.

أيها الحضور الكريم

كما قلت لكم، فإن الشعب اليهودي يتمتع بذاكرة طويلة المدى، وهو يتذكر أحداثاً وقعت قبل آلاف السنين، ومن باب أولى أن يتذكر ما حدث في نفس هذا البيت خلال الستين عاماً الماضية. إن الشعب اليهودي يتذكر جيداً التصويت الدرامي في الجمعية العمومية في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ حين اعترف ممثلو الأمم بحقنا في إقامة دولتنا في وطننا التاريخي، ولكن الشعب اليهودي يذكر أيضاً عشرات القرارات القاسية وغير المنصفة التي اتخذت في هذا البيت على مدار السنين، والشعب اليهودي يعلم أيضاً أنه يوجد في هذا البيت، ولغاية اليوم، ممثلون لدولة يدعو زعماؤها إلى إزالة إسرائيل من الوجود ولا ينبس أحد ببنت شفه. إن محاولات هذه الدولة التسلح بالسلاح النووي يجب أن يقضّ مضاجع كل من يريد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط خاصة، وفي العالم برمته. إن الدمج ما بين الأصولية الدينية المُظلمة مع تقديم الدعم لمنظمات الإرهاب، يوجد تهديداً خطيراً يفرض على جميع الأمم، أعضاء الأمم المتحدة، واجب مواجهته.

آمل أن تتضمن الإصلاحات الشاملة التي تمرّ بها منظمة الأمم المتحدة في عامها الستين تغييراً وتحسيناً جذرياً في أسلوب تعامل المنظمة، بفروعها ومؤسساتها، مع دولة إسرائيل.

أيها الزملاء وممثلو الأمم،

إن السلام قيمة عليا في التراث اليهودي وهو الهدف المنشود لسياستنا. فبعد رحلات النفي والمشاقّ التي مرّ بها الشعب اليهودي، وبعد الكارثة التي أودت بحياة ثلث أبنائه، وبعد صراع طويل وصعب من أجل التحرر والاستقلال، وبعد أكثر من سبع وخمسين عاماً متلاحقة من الحروب والإرهاب التي لم توقف دولة إسرائيل عن المضي في مسيرة التطور، بعد كل ذلك ما زلنا نتمنى السلام مع جيراننا وإرادتنا في السلام قوية بما يكفي للتوصل إليه، لو كان جيراننا شركاء حقيقيين في نفس الهدف المنشود. فإذا علمنا كيف نعمل سوياً سنتمكن من تحويل قطعة أرضنا، الغالية على الشعبين، من أرض صراع إلى واحة سلام من أجل أولادنا وأحفادنا.

بعد أيام قليلة سيبدأ العام الجديد حسب التقويم العبري، العام رقم ٥٧٦٦ للتكوين، وطبقاً للمعتقد

اليهودي فإن مصائر الناس والأمم تُحسم بيد الخالق في عيد رأس السنة، خيراً أم شراً. نتمنى على الله تبارك وتعالى أن يحسم مصيرنا ومصير جيراننا في هذه السنة باتجاه السلام والاحترام المتبادل وحسن الجوار. من فوق هذا المنبر المحترم أتمنى باسمي وباسم الشعب الإسرائيلي، عاماً سعيداً لجميع شعوب المعمورة.

كل عام وأنتم بخير.

وثيقة رقم ٦٦:

كلمة المملكة العربية السعودية في الجمعية العامة للأمم المتحدة(٦٦)

١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ..

السادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ... يسرني أن أنقل لكم تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وتمنياته بأن تكلل مساعيكم بالتوفيق والنجاح .

كما أتقدم بالشكر لفخامة الرئيس ولمعالي رئيس الجمعية العامة ولمعالي الأمين العام ولكل من أسهم في الإعداد لعقد هذا اللقاء الدولي المتميز .

إن المملكة العربية السعودية وبحكم دورها في الساحة الدولية وكونها حاضنة للحرمين الشريفين موئل أفئدة المسلمين حريصة كل الحرص على الإسهام في نجاح هذا التجمع التاريخي .

السيد الرئيس .. تجتمع هذه القمة العالمية بعد خمس سنوات من قمة الألفية وما زالت الأهداف التى سبق الاتفاق عليها تستدعي المزيد من العمل لتحقيقها . فنحن اليوم أحوج ما نكون إلى أمم متحدة فعالة وقادرة على النهوض بمهامها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين والتنمية المستدامة في العالم وضمان حقوق الإنسان في إطار احترام الخصائص الذاتية للمجتمعات والثقافات المتعددة .

السيد الرئيس .. تولي المملكة العربية السعودية أهمية كبرى لقضايا التنمية المستدامة وقد حظيت التنمية البشرية فيها بالجانب الأكبر من الإنفاق مما مكن المملكة من بلوغ مستويات متقدمة في تحقيق الأهداف التنموية للألفية .

كما أسهمت المملكة في دعم جهود التنمية في الدول النامية إذ بلغ معدل ما قدمته سنوياً من عون إنمائي خلال العقود الثلاثة الماضية أربعة بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي السنوي استفادت منه ثلاث وثمانون دول نامية، واحتلت المملكة بذلك المرتبة الأولى عالمياً. كما دأبت المملكة على تقديم

الدعم المادي والمعنوي لهيئات ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف سواء العربية أو الإقليمية أو الدولية بالمساهمة في رؤوس أموالها وفي دعمها إدارياً وفنياً، وتلعب هذه المؤسسات دوراً فاعلاً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

وتفوق مساهمة المملكة في العديد من هذه الهيئات (وبخاصة الإقليمية منها) مساهمات الدول الأخرى ويبلغ إجمالي مساهمة المملكة في هذه المؤسسات أكثر من أربعة وعشرين مليار دولار أمريكي.

ومن جانب آخر تأتي المملكة في المرتبة الثانية عالمياً في حجم تحويلات العمالة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولا تخفى أهمية هذه التحويلات باعتبارها مصادر مهمة للنقد الأجنبي وللموارد المالية في الدول المصدرة للعمالة.

وفي مجال تخفيف أعباء الديون عن الدول المثقلة بها فقد بادرت المملكة بإلغاء أكثر من ستة بلايين دولار أمريكي من الديون المستحقة لها على عدد من الدول النامية الأقل نمواً كما قدمت إعفاءات للدول المؤهلة للمبادرة الدولية الخاصة بخفض الديون.

ومن هذا المنبر ندعو الدول المتقدمة للوفاء بتعهداتها بتخصيص نسبة سبعة من عشرة بالمئة من دخلها القومي للمساعدات التنموية.

وفي هذا الخصوص نؤكد على أهمية أن تحظى الجهود المبذولة لتحديد مصادر مبتكرة لتمويل التنمية على إجماع دولي حيالها، وألا تكون متحيزة ضدّ موارد بلدان نامية أخرى.

كما ندعو إلى فتح أسواق الدول المتقدمة لصادرات الدول النامية وتمكين الدول الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ومنها بلادي، ومنحها المرونات الكافية التي تتناسب وظروفها التنموية.

السيد الرئيس .. إن خطر الإرهاب يهدد العالم أجمع مما يوجب تضافر الجهود لمكافحته، وقد أكدت المملكة العربية السعودية رفضها وشجبها للإرهاب بصوره وأشكاله كافة وقد عانت المملكة من الإرهاب وتصدت له بكل قوة؛ لأن هذا هو ما تمليه علينا عقيدتنا وتراثنا وأخلاقنا فالإسلام دين أمن وسلام ودين تعاون بين البشر والإسلام بكل مبادئه يحرم الاعتداء على الإنسان ويقول الله عز وجل (وَلاَ تَعْتَدُوا إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِين) كما يقول في محكم كتابه (إِنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَو فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً).

ومن أجل تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال فقد نظمت المملكة في شهر فبراير الماضي مؤتمراً دولياً لمكافحة الإرهاب، وأكد (إعلان الرياض) الصادر عن ذلك المؤتمر على وحدة الإرادة الدولية في مواجهة الإرهاب والتطرف، وخرج بتوصيات عملية لمكافحته وتجفيف مصادر تمويله ومنها دعم مقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب والذي لقي تأييداً دولياً واسعاً.

وفي هذا الإطار يسرّ المملكة أن تتقدم بمشروع قرار للجمعية العامة يدعو لتشكيل فريق عمل لدراسة

توصيات ذلك المؤتمر بما في ذلك إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب وأملنا كبير في أن تتم الموافقة عليه من أجل تعاون دولي أكبر في محاربة الإرهاب الذي لا جنسية له ولا قومية ولا دين.

السيد الرئيس .. إن المملكة تقدر الدور الحيوي للمنظمات التابعة للأمم المتحدة وتأمل أن تؤدي الجهود المبذولة لإصلاح الأمم المتحدة إلى تقوية هذه المنظمات وزيادة فعاليتها بما يتوافق مع تطلعات شعوبنا، كما أنها تؤيد تحقيق توافق دولي بشأن توسيع مجلس الأمن بالإضافة إلى تقييد حقّ النقض في المجلس بألا يسمح به في القرارات المتعلقة بتنفيذ قرارات سابقة صادرة عنه.

كما تدعو إلى أن تستعيد الجمعية العامة صلاحيتها المقررة لها باعتبارها الجهاز الرئيس للأمم المتحدة.

السيد الرئيس.. إن تحقيق الأمن والسلام يتطلب الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتجنب ازدواجية المعايير في القرارات. وتجدد المملكة دعوتها لجعل منطقتي الشرق الأوسط والخليج خاليتين من أسلحة الدمار الشامل.

كما تؤكد المملكة أن احترام قرارات الشرعية الدولية هو السبيل لحلّ النزاعات الدولية ومن هنا تأتي أهمية دعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط.

ولقد أكدت الدول العربية التزامها بالسلام العادل من خلال إقرارها لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ونأمل أن يؤدي تضافر الجهود الدولية إلى تحقيق آمال الشعب الفلسطيني المشروعة في إنهاء الاحتلال وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفيما يتعلق بالوضع في العراق فإن المملكة العربية السعودية تؤكد على وحدة العراق وعروبته آملين أن يتمكن مواطنو هذا البلد الشقيق من تجاوز الخلافات للوصول إلى هذه الغايات المنشودة، وليستعيد العراق مكانته اللائقة به في الأمتين العربية والإسلامية. وفي الختام أدعو المولى أن يكلل جهودنا بالتوفيق لبناء عالم تسوده المحبة والسلام.

وثيقة رقم ٦٧:

مقابلة ولي العهد السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز مع الأسوشيتد برس حول الانسحاب الإسرائيلي(٦٧)

١٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

سؤال: تقدمت المملكة العربية السعودية بمبادرات سلام لحلّ النزاع العربي الإسرائيلي فما هي الفرص المتاحة لتوسيع مبادرة السلام الآن وقد استكملت إسرائيل انسحابها من قطاع غزة؟

جواب: تابعنا باهتمام بالغ الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ويجب أن يكون هذا الانسحاب

خطوة تتلوها خطوات للانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧ ليتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، لقد أكد العرب على التزامهم بالسلام العادل والدائم من خلال مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبداالله بن عبد العزيز التي أقرتها القمة العربية في بيروت، وأصبحت تعرف بمبادرة السلام العربية وهي تعدّ مكملة لخارطة الطريق ومرسخة لمبادئ الشرعية الدولية، لذلك فإن القضية لا تكمن في طبيعة المبادرات القائمة أو عدم شموليتها بقدر ما يعود إلى عدم وفاء الجانب الإسرائيلي بالاستحقاقات التي نصت عليها هذه المبادرات والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية وقراراتها. (....)

وثيقة رقم ٦٨:

بيان حركة حماس بخصوص القهر الوظيفي ضد أعضائها(٦٨)

٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

بعد الانتشار الواسع لممارسات القهر الوظيفي التي تمارسها مؤسسات ووزارات في السلطة الفلسطينية بحقّ أبناء الحركة ومناصريها، ولوضع شعبنا في صورة ما يجري وما يمكن أن تؤول إليه الأمور جرّاء هذه الممارسات التعسفية التي تتهدد الوحدة الوطنية وتنذر بإشاعة الفوضى والظلم صرّح مصدر مسؤول في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بما يلي:-

بعد ترقية مجموعة من أبناء الحركة لوظائف متقدمة في وزارة التربية والتعليم نظراً لعوامل الخبرة والكفاءة واجتياز الاختبارات اللازمة بتفوق، يتفاجأ الجميع بحجب تلك الترقيات عنهم وتقديم من هم أقل خبرة وكفاءة، لا لشيء إلا استجابة لتوصيات جهاز أمن المؤسسات القائمة على حسابات فئوية ضيقة وترصد مبيت لأبناء الحركة ومناصريها.

كما قامت الوزارة بإخلاء مدراء المدارس من مناصري الحركة من وظائفهم كمدراء لصالح مدرسين من جهات سياسية أخرى، وقيام الوزارة بنقل تعسفي لبعض المدرسين من مناصري الحركة دون إبداء الأسباب!

ويكاد ينسحب هذا السلوك القهري على بقية الوزارات، كوزارة العمل التي كلفت إقليم فتح في محافظة جنين بتوزيع خمسة آلاف فرصة عمل في المحافظة، مما قصر هذه الوظائف على أعضاء فتح ومناصريها وحرم الآخرين منها، وحين تمت مراجعة الوزارة حول هذا التصرف الظالم طالبت الوزارة حركة (حماس) بتقديم عشرة أسماء لتوظيفها!

ووزارة الحكم المحلي التي تكيل بمكاييل مختلة في توزيع المشاريع على المجالس البلدية، وكأن هوية الاتجاه السياسي الفائز بالبلدية هي معيار التوزيع عندهم!

إن ما ذكر من أمثلة هي مجرد نماذج للتدليل على هذا السلوك الفئوي الظالم، وإلا فإن المظالم التي تصلنا كثيرة، ولم نكن لنصدر مثل هذا البيان واضعين الرأي العام في صورة هذا المنهج الفئوي الضيق المسيطر على العقلية المتنفذة في السلطة الفلسطينية إلا بعد امتناع الجهات المسؤولة في السلطة الفلسطينية عن التجاوب مع مراجعاتنا العادلة لها.

إن الذين يطالبون بوحدانية السلطة يحيلون هذه السلطة إلى مكتب تنظيمي لخدمة جهة سياسية معينة من أبناء الشعب الفلسطيني، وكأنهم سلطة وحكومة لجهة دون أخرى، أو كأن الدعم المقدم لهذا الشعب عبر السلطة ومؤسساتها يأتي لطرف معين دون بقية شرائح وفصائل وتيارات الشعب الفلسطيني المرابط!

إن الاستمرار السافر في هذه الممارسات هو إخلال بتعهدات أبي مازن بإلغاء إجراءات التوظيف على أساس الانتماء السياسي، فضلاً عن خلوها من المعايير الأخلاقية العادلة، وتجييرها سياسياً لخدمة أهداف حزبية خاصة.

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) لا يمكن لها إلا القيام بواجبها تجاه شعبنا لوضع حدٍّ لهذا الظلم الفاضح عبر الفعاليات المتاحة على الأرض لثني هؤلاء المتنفذين عن سلوكهم المرفوض.

كما أننا نطالب عبر هذا البيان كما طالبنا في كل اللقاءات الخاصة والحوارات الثنائية والجماعية المتنفذين في السلطة الفلسطينية، وضع حدٍّ لكل أشكال القهر الوظيفي والقيود الأمنية القائمة على الفئوية والمحسوبية والحزبية، خاصة في وزارات التربية والتعليم والعمل والحكم المحلي.

وسنعمل مع كل الخيرين من أبناء شعبنا الصابر لقطع دابر الفساد المالي والإداري، وإنهاء ظاهرة القهر الوظيفي والحسابات الفئوية والحزبية الحاكمة لأداء وسلوك السلطة الفلسطينية، وتصليب الجبهة الفلسطينية في مواجهة الأخطار المحدقة بنا داخلياً ومن ثم خارجياً.

وثيقة رقم ٦٩:

بيان لحركة حماس ترفض فيه تدخل الرباعية في الشؤون الفلسطينية الداخلية(٦٩)

٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

إننا في حركة حماس نرفض تدخل "اللجنة الرباعية" بالشؤون الداخلية الفلسطينية، عبر إصدار تعليمات للسلطة الفلسطينية، وتحريضها لاتخاذ إجراءات قمعية بحقّ أبناء شعبنا الفلسطيني وقواه الحية، ومعاملة السلطة الفلسطينية وكأنها مازالت قاصرة عن إدارة شؤونها.

إننا نعتبر بيان "اللجنة الرباعية" دعوة مكشوفة لزرع الفتنة والدفع باتجاه الاقتتال بين أبناء الشعب الفلسطيني.



إننا ندعو السلطة الفلسطينية إلى رفض هذا التحريض وإعلان موقف واضح ترباً بنفسها عن المعاملة الفوقية التي يعاملونها بها، وتحول دون المزيد من التدخلات الدولية في الشؤون الداخلية الفلسطينية.

وكان حرياً باللجنة الرباعية دعوة رئيس وزراء العدو إلى الانسحاب من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، والإفراج عن الأسرى والمعتقلين في سجونه، عوضاً عن توجيه "تحية تقدير" له على "الشجاعة السياسية التي يتحلى بها" كما جاء في بيان اللجنة.

وثيقة رقم ٧٠:

مقابلة خالد مشعل مع صحيفة عكاظ السعودية، حول الاقتتال الداخلي[٧٠] [مقتطفات]

٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

(....)

عكاظ: هل نجح شارون في إيجاد اقتتال فلسطيني – فلسطيني؟

مشعل: للأسف إن شارون بما فعله في غزة كان يهدف إلى هدفين؛ الأول هو الضغط على المقاومة الفلسطينية وملاحقتها بالقتل والاغتيالات حتى يضعفها وينزع سلاحها، والهدف الثاني هو تحريض السلطة على حماس بشكل أساسي، وبالتالي خلق فتنة داخلية في الوسط الفلسطيني ومن يتجاوب مع هذا المخطط كأنما يخدم مخطط شارون في خلق الفتنة الداخلية.

عكاظ: ما هي خطوتكم القادمة لتهدئة الوضع وإطلاق سراح قيادات حماس الذين اعتقلوا منهم حسن يوسف ومحمد غزال والخ؟

مشعل: نحن نسير في مواجهة هذه الحملة الواسعة ضدّ حركة حماس بشكل خاص، وضدّ المقاومة الفلسطينية وضدّ شعبنا بشكل عام، ونواجهها بمسارات متعددة، المسار الأول؛ هو الصبر والصمود أمام هذه الهجمة خاصة التي تشمل اعتقالات واسعة لقادة رموزنا وكوادرنا على رأسهم الشيخ حسن يوسف، والدكتور محمد غزال، وفتحي القرعاوي في طولكرم، وأكثر من ٢٠٠ خلال ليلة واحدة، إضافة إلى التدمير المنهج لقطاع غزة الذي لم يستثنِ أحداً بما فيها مدرسة دار الأرقم التي بناها الشيخ أحمد ياسين رحمه الله قبل استشهاده والتي أصابت الأطفال والنساء والرجال. المسار الثاني؛ في مواجهة العدوان لا بدّ من الصمود ولا بدّ أيضا من الردّ على العدوان، وهذا حقّ مشروع للدفاع عن النفس. المسار الثاني [الثالث]؛ هو تفويت الفرصة على العدو في خلق فتنة داخلية ومهما عتبنا على بعض إخواننا في السلطة خاصة في وزارة الداخلية فلن تنصرف جهودنا إلا في مواجهة العدو الصهيوني وسنبقى حريصين على تعزيز الوحدة الوطنية والحفاظ على سلامة وصلابة

جبهتنا الداخلية. والمسار الثالث [الرابع]؛ هو دعوة الأمة العربية والإسلامية على كل المستويات أن تتحمل مسؤولياتها.

وثيقة رقم ٧١:

كلمة لشارون موجهة إلى أعضاء الليكود حول الانسحاب من قطاع غزة(٧١)

٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

نحن نعيش في دولة يلحق فيها حدث أمني حدثاً سياسياً، وأحياناً يجري الخلط بين الأحداث التي لا يتصل بعضها ببعض. أقترح علينا جميعاً أن نهدأ، قوات الأمن لدينا حصلت على توجيهات واضحة لكيفية العمل، وعلى أمر صريح لفعل كل ما يُحتاج إليه، لمنع إطلاق النار على النقب. إذا لم يكن لدينا هدوء فلن يكون هدوء في غزة. كل ما يُحتاج إليه سينفّذ.

أنا أقترح على الجميع المحافظة على برودة الأعصاب، هذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها المنظمات الإرهابية المسّ بنا. لا يتعيّن منح ذلك سياقات سياسية ومغازٍ سياسية. في هذه اللحظات يتعيّن التقليل من الكلام والإكثار من العمل. هكذا تصرّفت في الماضي، وهكذا سأتصرف في المستقبل.

الانتقال من المباحثات الأمنية إلى أحداث المساء حادّ قليلاً بالنسبة إليّ، لكن هذه هي الحياة السياسية، وهذا هو الواقع الذي فرضوه علينا.

التصويت غداً ليس تصويتاً تقنياً، إنه إجراء لإقالتي وللتعبير عن عدم الثقة بالطريقة التي قاد بها الليكود الدولة. وكل شيء بسبب غريزة الانتقام والدافع الذاتي الذي لا يعرف حداً. سيكون هذا انتحاراً سيحطم الليكود ويقوده إلى مكان واحد فقط، إلى المعارضة.

سنضطر غداً إلى أن نقرر الطريقة التي نختارها، وأي ليكود نريده. سنقرر هل سيكون هذا ليكوداً في قلب الإجماع الوطني أم ليكوداً متطرفاً يُدفع إلى الهامش. أيكون حزباً حاكماً كبيراً ومؤثراً أم حزباً صغيراً بلا تأثير في المعارضة، مثل ذاك الذي تلقيته قبل ست سنين.

أنا من أقام الليكود الحقيقي، تحت زعامة مناحيم بيغن. لقد خدمت في حكومته عندما أقام ائتلافاً مع داش وضمّ موشيه ديان للحكومة، وعندما حارب حرباً جريئة لا هوادة فيها الإرهاب والتعاظم النووي للعدو، وعندما وقّع على اتفاق السلام مع مصر، وعندما اتخذ القرار الأليم لإخلاء وتدمير جميع المستوطنات اليهودية في سيناء.

مسؤولية ورجاحة التفكير، هذا هو الليكود الحقيقي. حركة كبيرة، رئيسة، قومية - ليبرالية، تعمل من أجل وحدة الشعب، ولا تُحجم عن قرارات صعبة وعن تنازلات أليمة، ولا تخضع لضغوط

سياسية، وتتصرف دائماً بمسؤولية، برجاحة تفكير، ومن أجل المصلحة الوطنية دائماً.
هكذا فقط يمكن إدارة شؤون الدولة، والحفاظ على الأمن، وهزيمة الإرهاب والتقدم الى السلام. لا بالصراخ ولا بالشعارات. هذا ما يريده المليون ناخب الذين صوّتوا لليكود. هذا ما تحتاج إليه إسرائيل ـ الزعامة، والاستقرار، والمسؤولية ورجاحة التفكير.
بدل إضاعة الوقت على ألعاب القوة السياسية، يجب علينا أن نستغل اللحظة المناسبة في العالم والمنطقة لتقديم أمن إسرائيل واقتصادها. لدينا اليوم فرصة لم تكن لنا قط. لقد قَبِلَ العالم موقفنا، وهو أنه من دون أمن إسرائيل لن يكون هناك تقدم سياسي. هذا ما تقوله خارطة الطريق، التي قبلتها الحكومة بتأييد أكثر وزراء الليكود.
بحسب خارطة الطريق على الفلسطينيين أن يقضوا على البنى التحتية للإرهاب، وأن يجرّدوا المنظمات الإرهابية من سلاحها، وأن يُنفذوا إصلاحات شاملة، وأن يوقفوا التحريض. إذا ما فعلوا ذلك فقط سيكون في الإمكان الصعود على طريق التفاوض. يضغط العالم اليوم على الفلسطينيين لفعل كل هذا لأن إسرائيل برهنت على جدية نواياها السلمية. الآن جاء دور الطرف الثاني ليعمل.
يجب أن نقول الحقيقة التي يعرفها كل واحد: عندما نصل إلى هذا، فلن يبقى كل شيء في أيدينا. لدينا حُلم، وهو جيد ومُحق، لكن يوجد واقع أيضاً، وهو صعب. لا يمكن إقامة دولة يهودية وديمقراطية والسيطرة في الوقت نفسه على كل أجزاء أرض إسرائيل. إذا ما أصرّرنا على تحقيق الحُلم كله، فقد نخسر كل شيء، كل شيء ببساطة. إلى هناك يقود الطريق المتطرّف.

القدس إلى الأبد

علينا اليوم أن نبذل جهودنا قدر الإمكان، وفيما هو ضروري. قبل كل شيء وفوق كل شيء أن لا نكف عن تعزيز سيطرتنا على القدس ـ العاصمة الموحدة غير المقسمة لدولة إسرائيل إلى الأبد. واستكمال بناء جدار الأمن، الذي سيحبط كل محاولات ضربنا في قلب البلاد. وتعزيز الكتل الاستيطانية الكبيرة، وغور الأردن والمناطق الأمنية، والنقب، والجليل وهضبة الجولان.
توجد لنا أمور كثيرة أخرى علينا أن نقوم بها من أجل شعب إسرائيل. مثل تعميق وتحسين التربية، ومحاربة لا هوادة فيها للعنف الذي تفشى في المجتمع، وفوق كل شيء مكافحة الفقر وتقليص الفجوات الاجتماعية.
هذه هي الأمور التي تقف أمامنا. هذه هي طريق الليكود الحقيقية. هذا ما تحتاجه إسرائيل اليوم. هذا ما أنوي فعله. وبهذه الطريقة أنوي مواصلة قيادة الليكود.
القرار قراركم، يا أعضاء المركز، في أي طريق سيمضي الليكود: ليكود صغير، متطرّف في المعارضة، أم ليكود كبير، قوي، رئيس، يقود الدولة بمسؤولية وبرجاحة تفكير.
أدعوكم إلى التقرير تقريراً صحيحاً. أن تأتوا غداً، للتصويت ولرفض اقتراح العزل والانتحار. لمصلحة الليكود، ولمصلحة الشعب، ولمصلحة دولة إسرائيل.



وثيقة رقم ٧٢:

مقابلة عمرو موسى، أمين عام الجامعة العربية، مع صحيفة الشرق الأوسط، حول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والاتصالات العربية الإسرائيلية(٧٢)

٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

الشرق الأوسط: أصدرت اللجنة الرباعية مؤخراً بياناً أشادت فيه بشجاعة رئيس الوزراء الإسرائيلي فيما اكتفت بالتعبير عن تقديرها للسلوك المسؤول الذي أبداه الفلسطينيون. إلى أي مدى تدلّ هذه الإشادة المفرطة بالقوة المحتلة إلى انحياز واضح للموقف الإسرائيلي؟

عمرو موسى: وصفت هذه المبالغة المفرطة بأنها شيء سخيف، وجملة تخرج باللجنة الرباعية عن الرصانة السياسية. فالشكر على ماذا؟ الشكر على انسحاب غير كامل؟! وعلى انسحاب يُقتضى ثمنه يومياً ويُقتضى ثمنه مضاعفاً مئات المرات؟ وأنا مندهش من هذا. أنا قرأت، ولم أسمع مباشرة، أن وزير الخارجية الإسرائيلي قال ها قد انسحبنا من الأراضي الفلسطينية.. على الدول العربية والإسلامية أن تأتي إلينا الآن. فإذا كان هذا هو مفهومهم من الانسحاب، أي أن هذا هو الانسحاب وليس مجرد انسحاب، فأنا لست أفهم على ماذا يُشكرون. ثم يُشكرون على انسحاب علماً بأن وجودهم في هذه الأراضي، أساساً، غير شرعي. فالحقيقة، لم أرَ إلا أن أصفه بالسخافة المفرطة. هذا من جهة. أما بالنسبة للجزء الثاني الخاص بالمسؤولية الفلسطينية لإعداد الساحة الفلسطينية للأحداث القادمة ومنها قيام الدولة، فهذا هو أمر طبيعي وهو أمر مطلوب. وهنا أرى أن موقف الرباعية هو موقف مسؤول، وكذلك حين تحدثت الرباعية عن المستوطنات وعن ضرورة وقفها، وهذا أيضاً هو موقف مسؤول. ولذلك، إذا أخذنا البيان ككل أراه بياناً بدأت بذور التوازن فيه تتضح.

الشرق الأوسط: لكن اللجنة الرباعية تضع العبء الأساسي، مرة أخرى، على السلطة الفلسطينية، من خلال مطالبتها بالعمل كدولة حرة ومستقلة وذات سيادة، رغم استمرار احتلال أراضيها. ما مدى واقعية هذه المطالب وقابليتها للتنفيذ؟

عمرو موسى: ما أفهمه من حديثي مع بعض الأطراف المشاركة في هذا الاجتماع، هو أن المناقشات كانت بناءة للغاية، وهم يفهمون الحدود التي يمكن أن تحدد الموقف الفلسطيني، وصعوبة وضع الموقف الفلسطيني. وناقشوا أيضاً موضوع الموقف الإسرائيلي من الانتخابات الفلسطينية، ولم يكن هناك رضىً عام في الرباعية على هذا الموقف المعوّق للمسار الديمقراطي الفلسطيني، وفيه تدخل كثير في الشؤون الفلسطينية، مع ادعاء إسرائيل أنها دولة ديمقراطية، إنما تعوِّق الديمقراطية. والمهم أن يكون هناك نقاش بناء. فعندما تسألينني عن رأيي في البيان، آخذ في اعتباري ما أعلمه عن

المناقشات التي جرت في الداخل وليس فقط البيان الذي صدر. وبالتالي، نحن العرب، أيضاً نتمنى وحدة الصف الفلسطيني وأن تكون هناك سياسة فلسطينية واحدة إزاء التحديات القائمة حالياً، وأن تكون الساحة الفلسطينية مستعدة بالفعل، في أي لحظة، لتحكم كدولة. ولذلك، نعم لوحدة الصف الفلسطيني وتوحد الفصائل الفلسطينية وراء خطٍّ سياسي واضح. يعني لا يصحّ أبداً أن تواجه إسرائيل ثلاثة أو أربعة خطوط فلسطينية فتلعب عليها، ونلعب على اختلاف المواقف الفلسطينية. والرصانة في هذا الموقف الدقيق أن يأخذ الفلسطينيون موقفاً واحداً. نحن نريد الأرض، والدولة، والقدس. وبناء عليه، هذه هي اقتراحاتنا السياسية. وموضوع العنف والعنف المتبادل، والعدوان والمقاومة، كل ذلك موجود لأن هناك احتلالاً وهناك حقٌّ للمقاومة، إنما اليوم عندما نريد أن نعطي للسلام أو للعملية السياسية فرصة، فيجب أن تكون على قاعدة وحدة الصف الفلسطيني، سياسياً، في مواجهة ذلك. وطالما أن الرئيس أبو مازن يقود هذه العملية، فلنعطه فرصة ولنؤيده.

الشرق الأوسط: هل معنى ذلك أنكم تؤيدون الدعوات والضغوطات الرامية إلى إزالة سلاح حماس؟

عمرو موسى: الآن، تقوم مصر بقيادة عملية سياسية في هذا الإطار. دعونا نناقش هذه المرحلة وكيف نتصرف، وهذا جزء من المسعى الخاص لتوحيد الصفّ الفلسطيني.

الشرق الأوسط: إذن، كيف تنظرون إلى دور حماس في المرحلة المقبلة؟

عمرو موسى: حماس، مثلها مثل فتح والمنظمات الأخرى، كلها تتفق على خطّ، وجذور هذا الاتفاق قائمة، ومساعٍ [والمساعي] لتحقيق ذلك قائمة. كيف نتعامل مع السلاح وغيره؟ هناك أكثر من وسيلة لذلك، فلنجعل الفلسطينيين أنفسهم يتفقون على هذا، أو كما ذكر وزير الخارجية المصري، أحمد أبو الغيط ، أن يتفقوا على مكان لها أو يأخذوا تجربة ايرلندة أو أي تجربة أخرى، أو إذا كانت هناك تجربة فلسطينية فليتبعوها. فالمهم أن نسير في إطار وحدة الخطّ السياسي الفلسطيني وراء أبو مازن، ونرى ما الذي يمكن أن نتبينه مناسباً. أما إذا ثبت أن إسرائيل تلعب كما يرى الكثيرون، أو يتوقعه الكثيرون، فيكون لكل حادث حديث، أو ربما أكثر من حديث، أو غير حديث.

الشرق الأوسط: لكن التحدي الأكبر يبقى الاستيطان الإسرائيلي. اللجنة الرباعية أكدت على أن التوسع الاستيطاني يجب أن يتوقف وأن إسرائيل عليها أن تزيل البؤر الاستيطانية غير المرخص بها. لكن، هل هناك أي بؤر استيطانية مرخص بها؟ كيف يمكن تفسير موقف الرباعية هذا، وهل أثرتم هذه المسألة معهم؟

عمرو موسى: قلنا هذا الكلام لهم، طبعاً. أولاً، لا يوجد مرخص أو غير مرخص، فكله غير مشروع ومبني على غير أرض إسرائيلية ومن ثم باطلة وما يُبنى على الباطل باطل. هذا موقف قانوني واضح، وأي محكمة عالمية أو دولية أو وطنية أو إقليمية، عليها أن تتعامل مع هذا المبدأ، إنما فلتزل إسرائيل ما تسميه بغير المرخص. فلتزلها فوراً، إنما هذا لا يغير أن المستوطنات الأخرى التي تقول

الحكومة الإسرائيلية أنها رخّصت بها. فهي رخصت بها وليست لها سلطة هذا الترخيص، وتُبنى على أرض ليست عليها سلطة لهذا الترخيص.

الشرق الأوسط: رغم الحقوق المشروعة للفلسطينيين، حسب القانون الدولي، إلا أن الجانب العربي يبدو عاجزاً عن تحقيق المكاسب المطلوبة في العلاقات العامة على الساحة الدولية، وهو ما يفعله الإسرائيليون بنجاح. هل بات هناك تفهم أكبر للمواقف الفلسطينية من مسألة الاستيطان؟

عمرو موسى: قراءتك للبيان الصادر عن اللجنة الرباعية يؤكد لك أن الموقف نفسه تبلور دولياً في موضوع المستوطنات. أصبحوا، بصريح العبارة وبوجود الولايات المتحدة في الرباعية يقولون هذا الكلام. ولا أستطيع أن أقول إننا نجحنا في العلاقات العامة، دولياً. ولكن سلوك إسرائيل يساعدنا على العلاقات العامة. فهي في الحقيقة أكبر "بي آر" (علاقات عامة) بالنسبة لنا لأنها تقوم بكل شيء مكروه إنسانياً وممنوع قانونياً ومرفوض إقليمياً وخرق للقانون الدولي. هذا يسهل علينا الموقف من العلاقات العامة.

ومع ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية تتمكن من تسجيل بعض الانتصارات الدبلوماسية الهامة، مثلما حدث أخيراً في ما يتعلق بمسألة الانسحاب من غزة.. طبعاً. لكن لماذا؟ ليس لشطارتها وإنما للحماية التي تتمتع بها. فليست السياسة الإسرائيلية هي التي تقوم بذلك من منطلق قوتها الذاتية أو تخطيطها الذاتي، وإنما لأنها تتمتع بحماية غير مسبوقة جعلتها تخرق القانون الدولي دون محاسبة، ولذلك فإن الحديث في هذا ليس مع الحكومة الإسرائيلية وإنما مع صاحبة الحماية عليها، أي واشنطن.

الشرق الأوسط: وهل تمكنت الدول العربية من تحقيق أي نتيجة في التأثير على واشنطن بشكل يصبّ في مصلحة الفلسطينيين؟

عمرو موسى: هناك بعض التقدم وأرجو ألا تكون هذه التمنيات على غير أساس، وأرجو ألا تكون هذه التمنيات في الهواء.

الشرق الأوسط: ما هو الدعم الذي تقدمه الجامعة العربية للسلطة الفلسطينية لمساعدتها على إدارة غزة؟ فمن المعروف أن الاتحاد الأوروبي وعد بتقديم ٢٨٠ مليون يورو. ما هو حجم الدعم الذي تفكر فيه الجامعة؟

عمرو موسى: نحن نقدم دعماً كبيراً جداً. وهو جزء من علاقاتنا العامة الفاشلة. فالإمارات وحدها تقدم ١٥٠ مليون دولار لبناء أحياء للفلسطينيين. والسعودية أكملت كافة التزاماتها. والجزائر دفعت كل سنت هي ملتزمة به تجاه الفلسطينيين. ولتوها سلمتني صكاً بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وأنا سلمته شخصياً إلى الفلسطينيين. ولذلك، فإن الفلسطينيين مرتاحون جداً لتعامل الجامعة العربية لأنها لا تبقي في يديها سنتاً واحداً من هذه الأموال. ولكن، ربما تريدين الحديث عن مشروع أوسع لتنمية

غزة، ولكنني أفضل أن نتحدث عن فلسطين نفسها، وليست غزة فقط، إنما غزة والضفة الغربية.
ولذلك، يجب أن نتابع ونرى مدى الانسحاب الإسرائيلي من مدن وقرى الضفة ومستوطناتها حتى يمكن أن نبدأ برنامجاً للتنمية في غزة والضفة الغربية. وأنا تحدثت عن ذلك مع الأوروبيين والعرب في هذه العملية بالذات، أي دفع عملية التنمية (....).

الشرق الأوسط: يقول المسؤولون الإسرائيليون، منذ فترة، إنهم باشروا باتصالاتٍ سرية مع عشر دول عربية. هل ترجحون أن تكون الحكومة الإسرائيلية قامت، بالفعل، باتصالات مع هذا العدد من الدول العربية أم أنها تحاول المبالغة والمخادعة؟

عمرو موسى: ربما أراد ابن العم شالوم أن يقول إنه فتح جبهة من الجبهات، إنما لم يزره أي وزير عربي أو مسلم إلا وعاد إلينا يقول أولاً ما الذي حصل، ثم لماذا قابله، والسبب هو وجود ضغوط ، وثالثاً أنهم كلهم أصرّوا على أن أي خطوة قادمة يجب أن ترتبط بتقدم على الأرض، سواء بالنسبة للقدس أو بالنسبة للضفة الغربية. وأنا، في رأيي أن السياسة الإسرائيلية لا تستأهل مجاملة عربية. لا تستأهل. وأنا لست أفهم لماذا يحيون شارون؟ بسبب الانسحاب من غزة؟ أولاً، هذا الانسحاب لم يكتمل. ثانياً، ألا يعلم الجميع أنه في اللحظة التي تنسحب فيها إسرائيل من غزة، لا تزال المستوطنات تُبنى أو تُوسع، والحائط يُبنى. ألا يعلم الجميع أن عدداً كبيراً من مستوطني غزة الذين سُحبوا منها وُطنوا في الضفة الغربية؟ فلماذا؟ لماذا هذه المكافأة المجانية؟

الشرق الأوسط: إذن، أنتم لا تشجعون أبداً هذه الاتصالات..

عمرو موسى: أبداً. أنا لا أشجع ولا أقبل ولا أفهم هذا الموضوع.

الشرق الأوسط: لكن هل يمكن لكم التأكيد على أن هذه الاتصالات تشمل عشر دول عربية؟

عمرو موسى: لا، أعتقد أن العدد أقل بكثير.

الشرق الأوسط: دولتان أو ثلاث أو ربما خمس؟

عمرو موسى: اثنتان أو ثلاث من الدول العربية واثنتان أو ثلاث من الدول الإسلامية. أنا رأيت وزير خارجية اندونيسيا الذي ذكر لي أنه فعلاً استقبل وزير خارجية إسرائيل. وهناك فرق لأن هناك مَن ذهب إلى وزير خارجية إسرائيل واحداً بعد الآخر، إنما وزير خارجية اندونيسيا قال لي إنه استقبل وزير خارجية إسرائيل واستمع إليه وذكر له الموقف الإسلامي والعربي المنضبط في ما يتعلق بموضوع إسرائيل. نقطة على السطر.

الشرق الأوسط: وهل تعلمون ما هي الدول العربية التي يُفترض أن تكون أجرت اتصالات سرية مع إسرائيل في الفترة الأخيرة؟

عمرو موسى: لا، ليست لدي أي فكرة وأرجو من جميع المتصلين سراً بإسرائيل أن يبلغوني بذلك، وأن يستمعوا إلى رأينا في هذا الأمر، لعلّ هناك فائدة في ما يمكن أن نقوله لهم.

الشرق الأوسط: ما الذي قد تقولونه لهم؟

عمرو موسى: أقول إنهم يجب أن يعلّقوا أي خطوة قادمة، على وقف الاستيطان ووقف بناء الجدار ووقف التوطين، وليس على انسحاب من غزة لم يتمّ ضبطه بعد.

الشرق الأوسط: إلى أي مدى تؤدي مواقف بعض الدول العربية التي تسعى إلى إقامة علاقات مع إسرائيل خارج التفاهم العربي الذي تمّ التوصل إليه قبل عامين في قمة بيروت، بمبادرة سعودية، إلى تقويض الموقف العربي المشترك وإضعافه؟

عمرو موسى: لا شكّ أنه يتمّ تقويضه، بهذا الشكل. في الحقيقة، إن الالتزام بالمبادرة العربية في بيروت هو المفتاح. نحن مستعدون للتطبيع ولسنا ضدّه، ولكن لكل خطوة خطوة مقابلة ولكل سياسة سياسة، ويجب أن تقوم السياسة العربية على تحقيق مكاسب متوازنة لصالح الفلسطينيين، وهذا هو الالتزام التاريخي للعرب. أما ما أراه الآن فهذا كثير، في الحقيقة، ولا لزوم له. فالسياسة الإسرائيلية لا تستأهل ذلك.

وثيقة رقم ٧٣:

بيان لحركة فتح حول الانتخابات البلدية، المرحلة الثالثة(٧٣)

١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

"حركة فتح تهنئ شعبنا المناضل بنجاح المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية، وتشكره على الثقة الغالية التي منحها إياها ولممثليها في المجالس المحلية"

يا جماهير شعبنا البطل...

تتقدم حركة "فتح" بأحرّ التهاني وأطيب التبريكات لشعبنا الصامد في الضفة الغربية وكافة أنحاء الوطن وفي الشتات، باستكمال الانتخابات المحلية في مائة وأربعة مواقع انتخابية بنجاح ونزاهة، جسدت قدرة الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية وفصائله وقواه السياسية المناضلة على ممارسة الديمقراطية وتكريسها كمنهجية وطنية في الاختيار الشعبي الحرّ واحترام نتائجها، وعبرت عن قدرته المتميزة أن يعيد بناء مؤسساته على أسس ديمقراطية دون وصاية أو تدخل من أحد برغم ما يتعرض له من عدوان إسرائيلي متواصل، وما تقوم به قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي من أعمال قتل واعتقالات وتدمير ومحاولات لإرباك الوضع الفلسطيني الداخلي.

وتعتبر حركة "فتح" أن ما حققته من نجاح كبير ومتميز في المرحلة الثالثة من الانتخابات المحلية في الضفة الغربية، سواءً بفوزها بنسبة فوز حاسمة تزيد عن ٦٠٪ من أصوات الناخبين، أو فوزها بنسبة ٥٤٪ من مجمل مقاعد المجالس المحلية تجديد لثقة الجماهير فيها، وترى في هذا الفوز نجاحاً

للديمقراطية الفلسطينية وإرادة الشعب الفلسطيني بتحقيق المزيد من الانتصارات، تضاف إلى النصر والإنجاز الوطني بخروج وانسحاب قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية، وتهدي حركة "فتح" هذا الفوز إلى روح الشهداء والجرحى والأسرى الأبطال ولكل جماهيرنا الصامدة في الوطن والشتات، وتشكر شعبنا المناضل في كافة المواقع الانتخابية على هذه الثقة الغالية التي منحها لحركة "فتح" وممثليها في المجالس المحلية، وتجدد العهد والقسم بأن تظلّ الحركة القائدة الساهرة على خدمة كافة أبناء شعبنا ومصلحته الوطنية العليا والمضي قدماً في عملية التحرير والبناء الوطني الشامل، وإعادة بناء وإعمار ما دمره الاحتلال والعدوان الإسرائيلي الغاشم، وبناء دولة المؤسسات والقانون، لتجسيد حلم الشهداء الأبطال وحلم الرئيس الخالد الشهيد ياسر عرفات في غدٍ واعد ومشرق ودولة مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

طوبى لشعبنا الصامد في الوطن والشتات

وإنها لثورة حتى النصر

وثيقة رقم ٧٤:

بيان لحركة حماس حول الانتخابات البلدية، المرحلة الثالثة[٧٤]

٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

(إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ) صدق الله العظيم

انتهت بفضل الله تعالى المرحلة الثالثة للانتخابات البلدية والتي عكس شعبنا الفلسطيني من خلالها وجهه الحضاري، وقد جرت الانتخابات في ظلّ تفاعلٍ جماهيري كبير وانضباط عالٍ وحرص شديد على الإصلاح والتغيير، مما يجعل هذه الانتخابات نجاحاً لشعبنا الفلسطيني، قبل أن تكون نجاحاً لهذا الفصيل أو ذاك.

وتأتي هذه الانتخابات لأول مرة وفق نظام التمثيل النسبي الذي وافقت عليه الحركة– رغم ما ينبني عليه من مخاطر أمنية مختلفة لأعضائها–، الأمر الذي أفسح المجال لظهور العديد من القوى السياسية ومشاركتها في المجالس البلدية، مما يزيد من درجة التلون السياسي ومساهمة أكبر عدد ممكن من الطاقات والقوى في خدمة الشعب الفلسطيني، ويساهم في تعزيز الوحدة وتماسك الشعب وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشراكة، ونوضح هنا بأن الحركة قد سجلت تحفظها على سرعة إظهار النتائج من قبل لجنة الانتخابات العامة دون تدقيق، وطالبنا دائما بضرورة التمسك بالشفافية والمصداقية والحيادية، وكذلك في رصد النتائج الحقيقية.

وحول النتائج التي حققتها حركة حماس في هذه الانتخابات فهي على النحو الآتي :

أولا – جرت الانتخابات فقط في ٨٢ دائرة انتخابية، فيما حُسمت النتائج في ٢٢ دائرة انتخابية بالتزكية .

ثانيا – شاركت الحركة بشكل مستقل وبقوائم كاملة في ٦٢ دائرة انتخابية، وحصلت فيها على النتائج الآتية:

١– عدد الأصوات التي حصلت عليه ٣٠٧٤٢ من مجموع ٨٩٠٠٨ أصوات بما نسبته ٣٤,٥٪ .

٢– عدد المقاعد التي حصلت عليها ٢٢٩من مجموع ٦٣٢ مقعداً بما نسبته ٣٦,٢ ٪ .

٣– عدد الدوائر الانتخابية التي فازت فيها الحركة بالأغلبية المطلقة... من بين الدوائر ال٦٢ هي ١٣ دائرة انتخابية ومعظمها من المناطق ذات الكثافة السكانية .

ثالثا – شاركت الحركة إضافة للدوائر الـ ٦٢ في تحالفات مع قوائم أخرى في ١٢ دائرة من بينها حركة فتح والجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي والديمقراطية وحزب الشعب...، وقد فازت معظم هذه التحالفات .

رابعا: لم تشارك الحركة في الدوائر المتبقية لاعتبارات أمنية، فلا يخفى على أحد ما تتعرض له الحركة من استهداف كبير مما جعل من المتعذر مشاركتها فيها، عدا عن بعض المناطق ذات الطابع العشائري كدائرة كوبر قضاء رام الله على سبيل المثال و التي لم تشارك فيها أية قوة سياسية .

إن هذه النجاحات التي حققتها حركة المقاومة الإسلامية حماس جاءت رغم حملات الاعتقال المسعورة، التي شنتها قوات الاحتلال الصهيوني وطالت المئات من قياداتها السياسية والاجتماعية والميدانية، لاسيما من لهم علاقة مباشرة بإدارة الحملة الانتخابية والمشرفين عليها، والمرشحين للانتخابات البلدية .

وتؤكد الحركة على أنها ستسخر هذا الفوز لمصلحة شعبنا الفلسطيني وتعزيز وحدته الداخلية، ومن أجل ذلك فإن الحركة سوف تدرس بجدية التحالف مع فصائل فلسطينية لإدارة المجالس التي يزيد عددها عن الأربعين .

وفي هذا السياق فإننا نتقدم بالشكر الجزيل لشعبنا الذي ساهم في إنجاح هذه الانتخابات وانحيازه باستمرار إلى مشروع التغيير والإصلاح.

وتهدي الحركة هذه النجاحات إلى شهدائنا وجرحانا ومعتقلينا وإلى كل أبناء شعبنا الذين ضحوا بأغلى ما يملكون من أجل أن يصنعوا لنا حياة حرة وكريمة.

وختاماً فإن حركة حماس إذ تهنئ جميع الفائزين في هذه الانتخابات من مختلف القوى والفصائل الوطنية والإسلامية ومرشحي العائلات والعشائر والمستقلين، وتخصّ بالذكر الإخوة المرشحين الذين تمّ اعتقالهم قبل الانتخابات، فإنها لتؤكد على ضرورة استكمال المرحلة الرابعة للانتخابات

البلدية في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة – بما في ذلك انتخابات الإعادة – خاصة وأنها تمثل الجولة الأهم لأنها تشمل كبرى المدن الفلسطينية وكذلك اتخاذ كل الإجراءات للحفاظ على الانتخابات التشريعية في مواعيدها المقررة، ورفض أي ضغوطات إسرائيلية أو أمريكية لعرقلة هذه الانتخابات أو التدخل فيها.

وثيقة رقم ٧٥:

نص القرارات الصادرة عن اجتماع المجلس التشريعي الفلسطيني حول تشكيل الحكومة والأمن والفساد(٧٥)

رام الله، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

أولاً: تعليق إجراءات حجب الثقة عن الحكومة والطلب من السيد الرئيس محمود عباس تشكيل حكومة خلال أسبوعين من تاريخه، قادرة على تحقيق ما يلي وفقاً لتوزيع المهام والصلاحيات الواردة في القانون:

١- توفير الأمن بالمعنى الشامل للمواطن الفلسطيني وإنهاء حالة الفلتان الأمني وفوضى السلاح وتعدد السلطات.

٢- الاستمرار في نهج الإصلاح ومحاربة الفساد وتقديم المتورطين للقضاء.

٣- توفير المناخات اللازمة لإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد بدون إبطاء، أو تأخير، أو مماطلة.

ثانياً: فصل وزارة الداخلية والأمن الوطني إلى وزارتين، وفقاً للاختصاص والقانون.

ثالثاً: العمل من أجل توفير كافة الإمكانيات والتجهيزات اللازمة للمؤسسة الأمنية دون إبطاء أو تأخير لحفظ النظام العام.

رابعاً: العمل على إيجاد سلطة قضائية مستقلة قادرة على جلب الحقوق وصيانتها وتوفير العدالة للبلاد.

خامساً: تحميل كافة القوى السياسية والفصائل المسلحة المسؤولية، ودعوتها إلى العمل الجادّ من أجل إنهاء مظاهر فوضى السلاح والفلتان الأمني وتعدد السلطات وظاهرة أخذ القانون باليد، والتأكيد على أن إنهاء هذه الحالة هي مسؤولية جماعية في ظلّ مفهوم سيادة القانون.

سادساً: إقالة كافة رؤساء الأجهزة الأمنية ونوابهم الذين فشلوا في أداء مهامهم، وذلك بشكل لائق، وتعين كوادر فلسطينية جديدة قادرة على القيام بمسؤولياتهم تجاه السلطة والشعب وفقاً للقانون.

وثيقة رقم ٧٦:

بيان صادر عن القوى الوطنية والإسلامية حول الاشتباكات بين حماس والسلطة الفلسطينية(٧٦)

٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إخماد الفتنة

يا جماهير شعبنا الفلسطيني البطل ....

يا جماهير أمتنا العربية والإسلامية المجيدة....

يا كل الأحرار والشرفاء في العالم ....

يا فرسان الانتفاضة والمقاومة البواسل ...

عقدت قيادة القوى الوطنية والإسلامية اجتماعها الدوري في ظلّ ظروف بالغة التعقيد حيث ما زال شعبنا يتصدى للعدوان وللهجمة الشرسة التي تقوم بها حكومة الاحتلال، بكل إيمان وقوة بعدالة قضيته وثقة بإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس المباركة، رغم استمرار الاغتيالات والاعتقالات التي طالت المئات من أبناء شعبنا الفلسطيني في كافة المناطق. إن هذا التصعيد المستمر الذي تقوم به حكومة شارون يهدف إلى كسر إرادة شعبنا والنيل من صموده لتخفيض سقف توقعاته السياسية والقبول بما يعرض عليه من حلول استسلامية تنتقص من حقوقه المشروعة وفي مقدمتها حقّه في تقرير المصير وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وممتلكاتهم حسب قرار الشرعية الدولية ١٩٤.

إن القوى الوطنية والإسلامية تطالب المجتمع الدولي أن يمارس ضغوطه على حكومة شارون لوقف تدخلها في الشأن الفلسطيني وتهديدها بمنع الانتخابات التشريعية في موعدها ، وكذلك الضغط على حكومة شارون للتوقف عن مواصلة بناء جدار الضمّ والفصل العنصري، وتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية القاضي بعدم قانونية الجدار والمطالب بإزالته ، كما كثفت من مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات القائمة، والمضي في إقامة مستوطنات جديدة في القدس وبيت لحم والخليل، وما يجري في قلب مدينة الخليل وحولها التي تتعرض لعملية تهويد شرسة طالت معظم الإحياء في البلدة القديمة ومنع المصليين من الوصول إلى الحرم الإبراهيمي.

إن القوى الوطنية والإسلامية تجدد رفضها وإدانتها لهرولة بعض الدول العربية والإسلامية بإقامة علاقات سياسية وتجارية مع حكومة شارون الذي ما زال متمسكاً بموقفه الرافض للاعتراف مع الشرعية الدولية ، والذي ما زال يسيطر على المعابر الدولية في قطاع غزة فأصبح القطاع بالفعل سجناً كبيراً، والمواطنون غير قادرون على دخول القطاع أو الخروج منه وكذلك ما زالت إسرائيل تتحكم بالمطار والميناء والأجواء والمياه وتحرم الصيادين من الحصول على رزقهم وقوتهم وتتحكم

في البضائع والمؤن لأهلنا في القطاع هذا عدا عن استمرارها في الاعتداء الأراضي الفلسطينية، وخاصة في المنطقة الشرقية حيث شرعت بإقامة منطقة عازلة بعمق ٦٥٠/متراً على طول الحدود الشرقية بحجة الأمن المزعوم. إن كل هذه الاعتداءات التي لن تنال من صمود شعبنا تأتي بهدف تخلص شارون من أزمته الداخلية.

إن القوى الوطنية والإسلامية تحذر حكومة شارون والمجتمع الدولي بأن شارون يعمل دائماً على خرق التهدئة التي أجمع عليها الشعب الفلسطيني، معتقداً أن تمسكنا بالتهدئة نابع من ضعف قوانا الوطنية والإسلامية ،إلا أننا نحذر شارون بأن لا يقع في الوهم فصبر شعبنا بدأ ينفذ وهو قادر على المواجهة باستخدام بكافة أشكال المقاومة، ولن يقبل شعبنا إلا بتحرير أرضه وإقامة دولته على ترابه الوطني مهما غلت التضحيات.

إن القوى الوطنية والإسلامية تهيب بأبناء شعبنا باستمرارية ومواصلة النضال الوطني من خلال انتفاضته ومقاومته الباسلة التي دخلت عامها السادس بتصميم واقتدار، فما انسحاب قوات الاحتلال من غزة وتفكيك المستوطنات في غزة إلا نتيجة استمرارية المقاومة والانتفاضة ومواصلة العمل الجماهيري الشعبي حتى كنس الاحتلال والوصول إلى الحرية والاستقلال.

وتوقفت القوى الوطنية والإسلامية أمام الأحداث المؤسفة التي حصلت في مدينة غزة ومخيم الشاطئ بين قوات الأمن وحركة حماس، وأكدت أن الخاسر الوحيد هو الشعب الفلسطيني برمته وطالبت الجميع بضبط النفس وعدم زجّ سلاح المقاومة في مثل هذه الأحداث التي لن تخدم إلا الاحتلال، والتأكيد على التزام الجميع بقرارات لجنة التحقيق المشكلة من القوى، ومحاسبة المخلين بالنظام وكشف الحقيقة دون مراعاة أحد، وأكدت القوى الوطنية والإسلامية أن حماية وصيانة وضعنا الداخلي تتطلب الحفاظ وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، ودعوة اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اجتماع القاهرة لإعادة بناء منظمة التحرير، وانضواء الجميع في إطارها، والمضي في سياسة تكريس سيادة القانون، وتفعيل دور القضاء، وترتيب الأوضاع الداخلية، وإنهاء حالة الفلتان الأمني، والالتفاف حول قضايا الإجماع الوطني، والتمسك بخيار الانتفاضة والمقاومة المشروعة لشعبنا ما دام الاحتلال يقبع فوق أرضنا الفلسطينية.

وقد توقفت القوى الوطنية والإسلامية أمام ما يتعرض له أسرانا البواسل في سجون الاحتلال ، حيث أن السجون تزجّ بالمعتقلين وخاصة بعد الحملات الاعتقالية التي قامت بها قوات الاحتلال في الضفة الغربية مؤخراً ، ومنع إدارة السجون الإسرائيلية المحامين من زيارة الأسرى ، لذلك تطالب القوى الوطنية والإسلامية المجتمع الدولي بالضغط على حكومة شارون من أجل الإفراج عن كافة الأسرى والمعتقلين دون تمييز.

وتوقفت القوى الوطنية والإسلامية أمام عملية الانتخابات البلدية في المرحلة الثالثة التي جرت وفق

مبدأ التمثيل النسبي ولأول مرة وهي تثمن عالياً هذا الأداء الرائع من قبل شعبنا، وهذا الإقبال الكبير من قبل المواطنين للإدلاء بأصواتهم، والمشاركة الفاعلة في اختيار إدارات محلية قادرة على تقديم أفضل الخدمات للمواطنين، وإن إجراء الانتخابات بهذه الصيغة أتاح المجال لوجود صيغة من التحالف الوطني في كافة المجالس المحلية ويفتح المجال مستقبلاً لمزيد من التنافس بين كافة القوى السياسية ولمزيد من الخدمة والشفافية والنزاهة في الالتزام ببرامجها الوطنية التي تخدم المصلحة الوطنية العليا، الأمر الذي يتطلب التأكيد على إجراء الانتخابات في مرحلتها الرابعة والأخيرة في موعدها المحدد ورفض أي تأجيل لها. ولا يفوت القوى الوطنية والإسلامية أن تتقدم بالتهنئة إلى كافة الفائزين بهذه الانتخابات متمنين لهم التوفيق، كما تتقدم القوى الوطنية والإسلامية من أبناء شعبنا الفلسطيني في الداخل والشتات وإلى أبناء أمتنا العربية والإسلامية بأحرّ التهاني والتبريكات بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك.

وتدعو القوى الوطنية والإسلامية الجميع للالتزام بما تّم الاتفاق عليه لوقف المظاهر المسلحة وحالات الاستعراض والالتزام بالملكية العامة للأراضي.

وثيقة رقم ٧٧:

مذكرة فلسطينية مقدمة من تحالف القوى الفلسطينية إلى رئيس الحكومة اللبنانية حول الحقوق الفلسطينية وصيغة العلاقة اللبنانية – الفلسطينية(٧٧)

٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا: توطئة

منذ اللجوء الفلسطيني إلى لبنان عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٥، عرف اللاجئون الفلسطينيون أشكالاً عديدة من العلاقة الفلسطينية– اللبنانية، وبغضّ النظر عن هذه الأشكال إلا أنها بالمجمل لم تكن وليدة صياغة مشتركة للمصالح الفلسطينية اللبنانية، بقدر ما كانت علاقات فرض شكلها وإطارها وربما ثباتها أو تغيرها ميزان قوى لم يكن لأي من الطرفين دور فيه.

اليوم وفي ظلّ تحديات كبيرة تواجه القضية الفلسطينية يسعى من خلالها الكيان الصهيوني إلى إسقاط جملة من الحقوق السياسية لشعبنا وفي مقدمتها حقّ العودة وحقّه في القدس، وفي ظلّ إنجاز فلسطيني في غزة يؤكد أن الاحتلال لن يبقى إلى الأبد. وفي ظلّ محاولات الكيد للبنان، يصبح من الضروري إعادة صياغة علاقات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مع الدولة اللبنانية بشكل واضح وصحيح، وهو ما يعني حواراً فلسطينياً– لبنانياً لرسم هذه العلاقة بما يحفظ مصالح وحقوق

الطرفين وبما يعزز العلاقات في مواجهة التحديات.

ثانيا: قواعد لا بدّ منها

بين يدي هذا الحوار لا بدّ من تحديد جملة من القواعد الأساسية التي ترسم حدود هذا الحوار وتوضح ملامح ما نسعى للوصول له.

١- اللاجئون الفلسطينيون في لبنان هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، وهم متمسكون بحقهم في العودة إلى أرضهم وديارهم التي أخرجوا منها، ويرفضون إسقاط هذا الحقّ أو منعهم من ممارسته سواء كان البديل توطيناً أو تجنيساً أو تهجيراً جديداً.

٢- الفلسطينيون في لبنان ليسوا معنيين بالتدخل في شأنه الداخلي، وتجاذباته السياسية، بل هم معنيون بالعمل من أجل قضيتهم، ويتطلعون إلى دعم أشقائهم في لبنان حكومةً وقوىً وأحزاباً ومجتمعاً مدنياً.

٣- الفلسطينيون في لبنان معنيون بأمن واستقرار لبنان لما في ذلك من مصلحة لهم ولقضيتهم، فلبنان القوي الآمن المتماسك قوة لفلسطين وقضية فلسطين.

٤- من حقّ الفلسطينيين في لبنان أن يعيشوا عيشاً كريماً عزيزاً في إطار واضح من الحقوق والواجبات، وفي ظلّ تشريعات وقوانين واضحة وليس مجرد إجراءات إدارية.

٥- قضية اللاجئين في لبنان قضية سياسية، لذلك من غير المنطقي أو المقبول التعاطي معها في إطار أمني، بل لا بدّ أن تبقى في إطار سياسي.

٦- في إطار الحوار: مرجعية الحوار فلسطينياً إطار موحد يضمّ كل القوى الفلسطينية الفاعلة في لبنان، أما مرجعية الحوار لبنانياً فهي الحكومة اللبنانية.

ثالثا: المطالب الفلسطينية

إن هذه المطالب تعني بالنسبة للشعب الفلسطيني في لبنان تحقيقاً للعيش الكريم، وتصويباً لمسار العلاقة اللبنانية الفلسطينية، وصفحة جيدة من شأنها أن تحقق مصالح الطرفين، وفيما يلي عناوين هذه المطالب:

١- حقّ العمل:

السماح للفلسطينيين في لبنان بممارسة جميع المهن، وفي إطار تشريعي وقانوني يحفظ لهم حقوقهم حال القيام بواجباتهم الوظيفية.

٢- حقّ التملك:

إعطاء الفلسطيني حقّ التملك في لبنان، وتعديل قانون التملك الذي استثناه دون ذلك، ومنَعهُ من تسجيل العقارات باسمه.

٣- إعمار المخيمات وخدماتها:

– المساعدة في دفع الأونروا الصيانة وتطوير البنى التحتية للمخيمات وتوفير الخدمات الأساسية لها من شبكات الهاتف والطرق والصرف الصحي، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات الرسمية اللبنانية.

– السماح بإدخال مواد البناء إلى المخيمات لترميم وصيانة وتوسيع البيوت التي تضيق بساكنيها يوماً بعد يوم.

٤– تنظيم الإجراءات الأمنية في محيط المخيمات :

بما يضمن تخفيفها وبالتالي تخفيف التوترات الناشئة عن ذلك، وبما يضمن تحقيق تعاون فلسطيني– لبناني يحمي الأمن في المخيم وخارجه.

٥– حقوق الممارسة السياسية والمدنية لصالح القضية الفلسطينية :

يشمل هذا حقّ اللاجئين في العمل السياسي والإعلامي والثقافي والاجتماعي لصالح القضية الفلسطينية بشكل عام وقضية اللاجئين بشكل خاص. ويقتضي هذا السماح بإنشاء المؤسسات المختلفة وترخيصها.

٦– ترتيبات قانونية:

في ظلّ كثير من الاضطراب والخلل الذي اعترى العلاقة الفلسطينية– اللبنانية وقعت جملة من الإشكالات القانونية التي تقتضي ترتيباً قانونياً ومعالجة على أسس واضحة، وبما يكفل حسن سير العلاقة الثنائية ويندرج في ذلك العناوين التالية:

– إعادة تسجيل اللاجئين المشطوبين من القيود في لبنان.

– وقف الشطب من القيود لأي لاجئ مسجل في لبنان.

– معالجة قضية فاقدي الأوراق الثبوتية.

– بحث وتسوية الوضع القانوني للمحكومين والمطلوبين من اللاجئين الفلسطينيين.

– معالجة مشكلة وثائق السفر للمسجلين في الشؤون وغير المسجلين (NR) في الأونروا.

إننا إذ نشير إلى هذه المطالب فإننا نؤكد أن تحقيقها وانجازها يحتاج إلى حوار مفتوح وصريح بناء ما شأنه أن يؤدي لنظم كامل للعلاقة الفلسطينية– اللبنانية.

رابعا: صيغة العلاقة الفلسطينية اللبنانية:

على الرغم من الاعتراف العربي بمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن التوافق الفلسطيني الداخلي الذي جرى التعبير عنه في إعلان القاهرة آذار ٢٠٠٥، أكد أن م.ت.ف بوضعها الحالي لا تمثل كل الشعب الفلسطيني كونها لا تضمّ جميع الفصائل الفلسطينية، لذا اقتضى الأمر الاتفاق على تطويرها وإعادة بنائها على أسس سياسية وديمقراطية جديدة.

إننا نعتقد أن صيغة العلاقة الأمثل هي تشكيل لجنة فلسطينية لبنانية مشتركة، تضمّ من الجانب اللبناني الوزراء ذوي العلاقة في ملف اللاجئين في لبنان، ومن الجانب الفلسطيني ممثلين عن المرجعية

الفلسطينية في لبنان التي تعمل الفصائل على تشكيلها.

إن مثل هذه الصيغة ستكون قادرة على الحوار والنقاش والوصول إلى الاستنتاجات والقرارات المناسبة، ثم العمل على تنفيذها في الجانبين الفلسطيني واللبناني وهي الوحيدة القادرة على ضمان استقرار العلاقة على الجانبين.

وثيقة رقم ٧٨:

مقابلة أسامة حمدان مع المركز الفلسطيني للإعلام حول الوضع اللبناني الفلسطيني(٧٨)

٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

س: ما هي الظروف برأيك التي أملت على الحكومة اللبنانية دعوة الفصائل بشكل رسمي للحوار معها؟ وما الذي تغير منذ ربع قرن حتى الآن ليحصل هذا اللقاء؟

ج: أعتقد أولاً أن العلاقة الفلسطينية اللبنانية مرّت بكثير من التقلبات خلال العقود الثلاثة الماضية، ولا شكّ أنها لم تكن واضحة المعالم، ولا منتظمة خلال العقد الأخير على الأقل، نحن نعتقد أن هذه بادرة جيدة لإعادة نظم العلاقة الفلسطينية اللبنانية، ونأمل أن تكون منطلقاً حقيقياً في هذا الاتجاه. ولاشكّ أن الذي دفع لهذا اللقاء هو جملة التحديات التي تمرّ بها المنطقة بشكل عام، والقضية الفلسطينية ولبنان على وجه الخصوص، الأمر الذي يستدعي تفاهماً فلسطينياً لبنانياً، خصوصاً أن هناك نقطتيْ التقاء مهمّتين، الأولى: هي حماية حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، والنقطة الثانية: هي الحرص على الأمن والسلم والاستقرار في لبنان.

من هنا أجد أن هذه الدعوة جاءت في وقت مناسب، ولو كانت متأخرة بعض الشيء، فقد سبق أن أطلقنا في حركة حماس دعوة للحوار منذ حوالي ستة أشهر. على كل حال نأمل أن نستفيد من هذه الفرصة، من أجل الوصول إلى بناء علاقة فلسطينية – لبنانية صحيحة وصحية.

س: برزت اختلافات في وجهات النظر الفلسطينية – الفلسطينية خلال تشكيل وفد الحوار مع الرئيس السنيورة، مما أدى إلى تشكيل وفدين منفصلين، الأول يمثل حركة "فتح" ومن يدور في فلكها، والآخر يمثل الفصائل التي صنّفت على أنها موالية لدمشق، هل لكم أن تضعونا في صورة التحضير للقاء، ولماذا لم يتمّ الاتفاق على وفد موحد للحوار؟

ج: ما أودّ الإشارة إليه أولاً أن وفد حركة "فتح" والفصائل الأخرى، وكذلك وفد تحالف القوى الفلسطينية سبق والتقى برئيس الحكومة فؤاد السنيورة في وقت سابق، وعندما وجّه الرئيس السنيورة الدعوة للقاء الأخير، وجّه دعوتيْن للوفديْن بصورة منفصلة، وأعطى موعداً لكل وفد على حدة في ذات اليوم.

جرت محاولة للذهاب بوفد موحّد، قوبلت هذه المحاولة بردٍّ سلبي من قبل الإخوة في حركة "فتح"، إذ أصروا أن يكون الوفد برئاستهم، وأن يكون الحديث من طرفهم، وأن يكون المتحدث في الإعلام مع الرئيس السنيورة من طرفهم أيضاً، وهذا أمر غير مقبول، حين نتحدث عن وفد مشترك يتمّ فيه الاتفاق على كل القضايا وليس وضع شروط. هذه اللغة ينبغي أن تتغير في الساحة الفلسطينية ولم يعد مقبولاً أن يضع أي طرف من الأطراف شروطاً على الآخرين.

كنّا نودّ أن يكون هناك وفد موحّد، وهناك زيارة قريبة للأخ عباس زكي إلى لبنان، آمل خلالها أن يصار إلى إنجاز مرجعية موحّدة للشعب الفلسطيني في لبنان، بحيث أن يكون هذا الأمر من شأنها، وهذا دورها تقوم به وتضطلع به في المرحلة القادمة إن شاء الله تعالى.

س: ما هي أجواء اللقاء الذي دار بينكم وبين رئيس الحكومة اللبناني؟

ج: يمكن القول إن أجواء اللقاء كانت إيجابية بالمجمل، وكان الحوار متّسماً بالوضوح والصراحة والروح الأخوية، الرئيس السنيورة أكّد حرصه على أن تكون العلاقة مع الواقع الفلسطيني في لبنان علاقة إيجابية، مبنية على الحوار، وليست علاقة إشكال أو صدام، وأكد أن الدولة اللبنانية ليست بوارد [بصدد] أن يكون هناك أي مشكلة مع الفلسطينيين، مشيراً بشكل واضح إلى أنه معنيّ بحوار دائم ومتّصل لحلحلة الكثير من الإشكالات والعقد في الواقع الإنساني والاجتماعي للفلسطينيين، وأنا أعتقد أن الخطوة الأهم التي توصلنا إليها من الاجتماع برئيس الحكومة اللبناني هي التوافق على لجنة للحوار الفلسطيني اللبناني تشكل نقطة مهمة وبداية إيجابية لمرحلة قادمة إن شاء الله.

س: صدر بيان عن رئاسة الحكومة عقب اللقاء معكم يشير إلى أن الرئيس السنيورة أكد خلال الحوار على حظر السلاح الفلسطيني خارج المخيمات الفلسطينية، ما هي نظرتكم في حركة حماس حيال هذا الأمر؟

ج: نحن في حركة حماس نعتقد أن المطلوب في هذه المرحلة هو بناء تفاهم فلسطيني لبناني، يوفر حماية سياسية حقيقية لحقّ العودة، ويوفر حماية حقيقية لهذا الحقّ في ظلّ إصرار أمريكي إسرائيلي على شطبه وإلغائه، وفرض بدائل أخرى قد تكون توطيناً أو تهجيراً أو غير ذلك.

النقاش حول السلاح الفلسطيني يمكن أن يتحقق من خلال تفاهم فلسطيني لبناني، في إطار سياسي متكامل، يندرج في هذا التفاهم كل ما يتعلق بالسلاح الفلسطيني، وأنا أعتقد أننا ونحن نتحاور مع أشقائنا في لبنان حول هذه القضية؛ فنحن نتحاور من موقع أننا حريصون على ذات المصالح، وبالتالي فإن هذه التفاهمات لن تكون على حسابنا وإنما لصالحنا كفلسطينيين ولبنانيين.

س: ذكرتم أن نقاط الالتقاء مع الدولة اللبنانية هي التمسك بحقّ العودة وحماية السلم والاستقرار في لبنان، ما هي نقاط الاختلاف إذاً؟

ج: لم أذكر نقاط الالتقاء على قاعدة أن هناك نقاط اختلاف، وإنما ذكرت أن هذه نقاط تتعلق بطبيعة العلاقة الفلسطينية اللبنانية، وهذه هي القاعدة التي منها انطلقت للإشارة إلى الاتفاق على الحرص على حقّ العودة والسلم والاستقرار في لبنان.

س: هل تقرأون التطورات الجارية بشأن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على قاعدة ارتباطه بشكل ما بالقرار ١٥٥٩؟

ج: قد يحاول البعض أن يذهب بهذا الاتجاه، أنا أعتقد أننا كفلسطينيين يقلقنا في القرار ١٥٥٩ الاستهداف السياسي لحقنا في العودة إلى فلسطين، إذا وفّرت نتائج الحوار الفلسطيني اللبناني حماية سياسية لهذ الحقّ وتفاهماً سياسياً يحمي هذا الحقّ، أنا أعتقد أنه ليس هناك إذاً ما يقلقنا كفلسطينيين من هذا القرار.

س: أنتم كفصائل فلسطينية وأيضاً كحركة "حماس"، ما هي الخطوات التالية للحوار مع السلطة اللبنانية؟

ج: الخطوة الأهم ستكون في تحديد الأسماء لمن سيشارك في لجنة الحوار، وبعدها أن ينطلق هذا الحوار ابتداءً من وضع جدول أعماله ثم النقاش الجادّ والصريح حول عناوين جدول الأعمال، وصولاً إلى تفاهمات واستنتاجات تسمح بأن نعمل بصورة واضحة وبشكل مشترك إن شاء الله تعالى.

س: وكحركة حماس، هل لديكم برنامج عمل محدد ومستقل عن باقي الفصائل الفلسطينية؟

ج: أنا أعتقد أن هذا الأمر يحتاج إلى تفاهم فلسطيني، ولهذا نحن دعونا مبكراً إلى تشكيل مرجعية فلسطينية في لبنان، لتقديرنا أنه ستواجهنا قضايا بحاجة إلى تقديم إجابات فلسطينية جامعة، ولا يمكن لطرف مهما ادّعى أنه قوي أو كبير أو أنه مؤثر، أو أن له صفة معينة أن يقول بأنه قادر على فرض وجهة نظره دون أن يكون هناك توافق فلسطيني كامل وقاطع.

وثيقة رقم ٧٩:

بيان لحركة فتح وتشكيلاتها العسكرية حول المقاومة(٧٩)

٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

في الوقت الذي يحتفل فيه شعبنا بانتصار المقاومة على جزء عزيز من أرضنا الفلسطينية باندحار الاحتلال ، وتفكيك المستوطنات في قطاع غزة وشمال الضفة لتبدأ مرحلة جديدة في العمل الوطني تحتاج منا جميعاً العمل بقلب رجل واحد لتعزيز وحدتنا الوطنية ، وبناء ما دمره الاحتلال وإعادة الأمل إلى أبناء شعبنا الذي يتعطش إلى وطن حرّ يسوده الأمن والرخاء لنجعل من الجزء المحرر من

أرضنا نموذجاً للوطن الذي نريد بعد استكمال تحرير باقي أرضنا المحتلة .
وإننا ومن موقع المسؤولية الوطنية والتي لم ولن نتخلى عنها والتي بذلنا على طريقها الدم والعرق، وتقدمنا الصفوف والتحمنا بجموع شعبنا وكافة قواه المقاتلة في مواجهة العدوان الظالم فإننا نعلن :-
أولاً : أن حقّ شعبنا في مقاومة الاحتلال هو حقّ ثابت كفلته لنا كافة الشرائع والمواثيق، وأننا سنبقى أوفياء لهذا الحقّ ومستعدين لبذل الدماء دفاعاً عن أرضنا وشعبنا ومقدساتنا .
ثانياً : أن سلاح المقاومة هو سلاح طاهر عرف دوماً وجهته ولم ينحرف يوماً عن هذه الوجهة ولن ينجرف إلى فتنة داخلية، ولن يستبدل دوره ليكون وسيلة للاستعراض أو الاستقواء الأمر الذي يفقده احترامه وشرعية وجوده .
وحرصاً على طهارة سلاح المقاومة ولأننا امتشقناه بهدف مقاومة الاحتلال ودحره عن أرضنا ، وبعد خروج الاحتلال من قطاعنا الحبيب،ولأنه لم يعد مبرر لوجود هذا السلاح في الشوارع، فإننا نرحب بالاتفاق الوطني على منع المظاهر العسكرية وسنكون أول الملتزمين به.
ثالثاً : أن سيادة القانون والنظام مصلحة وطنية وهي حلم أبناء شعبنا، لذلك فإننا ندعو السلطة الوطنية وأجهزتها المختصة إلى ممارسة دورها في بسط الأمن وملاحقة المخلين بأمن الوطن والمواطن وتفعيل القضاء وتنفيذ أحكامه دون تمييز .
رابعاً : نؤكد اعتزازنا بحركتنا الرائدة فتح، والتزامنا المطلق بخطها السياسي ورؤيتها الوطنية وبرامجها التنظيمية وانضباطها لقراراتها القيادية.
ومن موقع المسؤولية الوطنية نؤكد أننا نراقب بقلق الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق باستكمال الانسحاب من قطاع غزة (حدوده ومياهه وأجوائه)، كما نراقب الخطوات المتعلقة باستكمال الانسحاب من الضفة الفلسطينية بما فيها القدس الشريف.
كما أن تحرير أسرانا من سجون الاحتلال سيبقى المؤشر الحقيقي لتقدم عملية التسوية السياسية وسنجد أنفسنا ملزمون بالنضال من أجل تحريرهم باعتبارهم أصحاب حقّ في المشاركة في بناء الوطن وهم الذين ضحوا بحريتهم من أجل وطن حرّ عزيز ومستقل.
وإن الأيدي التي فرضت إرادة شعبنا في مواجهة كل التحديات قادرة ومستعدة دوماً لتحمل مسؤولياتها لحماية الأرض والشعب ومواجهة كافة التحديات المحدقة بمشروعنا الوطني.
تحية لشهداء شعبنا وأمتنا، تحية لجرحانا الأبطال، تحيه لأسرانا الصامدين في سجون الاحتلال، تحية لشعبنا البطل صانع الانتصارات وإنها لثورة حتى النصر
حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وتشكيلاتها العسكرية.

وثيقة رقم ٨٠:

نص ميثاق الشرف الفلسطيني الخاص بالانتخابات(٨٠)

غزة، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

نحن القوى والأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، حرصاً منا بأن تسير العملية الانتخابية بكافة مراحلها بشفافية ونزاهة، وأن يسودها التنافس الشريف بين المرشحين والقوائم الانتخابية بما يخدم ويعزز المصلحة العامة، وإدراكاً منا لأهمية التزام القانون الانتخابي والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه لتنظيم سير العملية الانتخابية، فإننا نتعهد، التزام ما يلي:

أولاً: التقيد التامّ بأحكام قانون الانتخابات الفلسطيني والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه، وبتوجيهات وقرارات لجنة الانتخابات المركزية في ما يتعلق بسير العملية الانتخابية.

ثانياً: التعاون مع لجنة الانتخابات المركزية في جهودها المبذولة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، واحترام طواقمها.

ثالثاً: احترام دور المراقبين المحليين والدوليين والتعاون معهم في أداء دورهم الرقابي.

رابعاً: التزام الحفاظ على مبدأ سرية التصويت وحق الناخب في اختيار قائمته ومرشحه بحرية.

خامساً: التزام الفترة الزمنية للدعاية الانتخابية المحددة قانوناً.

سادساً: عدم اللجوء في الدعاية الانتخابية إلى كل ما يتضمن أي تحريض أو طعن بالمرشحين الآخرين أو الهيئات الحزبية أو القوائم الحزبية والامتناع عن التشهير والقذف والشتم، والابتعاد عن إثارة النعرات أو استغلال المشاعر الدينية أو الطائفية والقبلية والإقليمية والعائلية أو العنصرية بين فئات المواطنين.

سابعاً: الامتناع عن التعرض المادي للحملة الانتخابية للغير، سواء كان ذلك بالتخريب أو التمزيق أو إلصاق الصور والشعارات فوق صور وشعارات الآخرين، أو أي أعمال أخرى تفسر على أنها اعتداء مادي على الحملة الانتخابية للمرشحين الآخرين.

ثامناً: التزام عدم ممارسة أي شكل من أشكال الضغط أو التخويف أو التخوين أو التكفير أو العنف ضدّ أي من المرشحين و/أو أي من الناخبين.

تاسعاً: التزام عدم حمل السلاح و/أو استخدامه أثناء الاجتماعات العامة والمسيرات وسائر الفعاليات والنشاطات الانتخابية الأخرى.

عاشراً: التزام عدم تقديم هدايا أو تبرعات أو مساعدات نقدية أو غير ذلك من المنافع أو الوعد بتقديمها لشخص طبيعي أو معنوي أثناء العملية الانتخابية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الحادي عشر: عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو على أبواب المحلات

التجارية للمواطنين وجدرانها إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام عدم وضع الملصقات والصور الدعائية على اللوحات الإعلانية التي تعود ملكيتها للشركات التجارية أو للمواطنين إلا بعد الحصول على موافقتهم الصريحة على ذلك، والتزام إزالة جميع مظاهر الدعاية الانتخابية بعد انتهاء العملية الانتخابية.

الثاني عشر: عدم استعمال الشعار الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية و/أو السلطة الفلسطينية أو أي شعار قريب الشبه منه في الاجتماعات والإعلانات والبيانات الانتخابية، وفي سائر أنواع الكتابات والرسوم والصور التي تستخدم في الدعاية الانتخابية.

الثالث عشر: عدم إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد أو الكنائس أو إلى جوار المستشفيات أو في الأبنية والمحلات التي تشغلها الإدارات الحكومية أو المؤسسات العامة، وعدم استخدام المعسكرات والمقرات الأمنية الفلسطينية أو اللوازم العامة وذلك لإغراض الدعاية الانتخابية.

الرابع عشر: الحفاظ على بيئة نظيفة أثناء الحملة الانتخابية، وتجنب اللصق العشوائي للصور والبيانات في الأماكن العامة، وضرورة الاهتمام بمظهر الأمكنة العامة وتنظيفها بعد الانتهاء من المسيرات والمهرجانات الانتخابية.

الخامس عشر: التزام عدم الحصول على أموال لتغطية مصاريف حملتنا الانتخابية من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم الحصول أيضا على أموال من السلطة الفلسطينية لتغطية مصاريف الحملة الانتخابية.

السادس عشر: التزام حدود الصرف على الحملة الانتخابية بحيث لا تتجاوز مليون دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للقائمة الانتخابية ككل، وستون ألف دولار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

السابع عشر: الالتزام بتقديم بيان مالي مفصل للجنة الانتخابات المركزية بجميع مصادر التمويل التي حصلنا عليها، والمبالغ التي أنفقناها أثناء الحملة الانتخابية خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية.

الثامن عشر: تدريب الوكلاء التابعين لنا على قواعد سلوك الوكلاء والمراقبين الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية.

التاسع عشر: تحمل المسؤولية عن نشاطات الدعاية الانتخابية الصادرة عن جميع الوكلاء التابعين لنا، وعن العاملين في حملتنا الانتخابية.

العشرين: تزويد لجنة الانتخابات جميع الصفحات والمواقع الالكترونية التي من خلالها سنقوم بممارسة دعاية انتخابية.

الواحد والعشرون: تحمل المسؤولية عن أي نشرات أو ملصقات أو بيانات صادرة عن حملتنا الانتخابية.

الثاني والعشرون: التزام شراء الأساليب السلمية والقانونية في ما يتعلق بالاعتراضات والطعون ونتائجها في كافة مراحل العملية الانتخابية والتعاون مع الجهات المختصة في شأن التحقيقات في هذه الاعتراضات والطعون والشكاوى.

الثالث والعشرون: التزام قرارات القضاء الفلسطيني في ما يخصّ العملية الانتخابية.

الرابع والعشرون: التزام نتائج الانتخابات الرسمية والنهائية الصادرة عن لجنة الانتخابات المركزية و/أو المحكمة المختصة.

الخامس والعشرون: تشكيل لجنة وطنية لمتابعة التزام أحكام هذا الميثاق وتوعية المجتمع به.

والتزاماً منا بالتقيد بما ورد في هذا الميثاق، فإننا نوقع عليه، والله الموفق.

القوى والفصائل الوطنية والإسلامية المشاركة في العملية الانتخابية التشريعية:

حركة فتح، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وجبهة النضال الشعبي الفلسطينية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية والجبهة العربية الفلسطينية، والجبهة الشعبية – القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة، والمبادرة الوطنية الفلسطينية.

وثيقة رقم ٨١:

رسالة من محمود عباس لرئيس لجنة الانتخابات المركزية حنا ناصر بخصوص موعد الانتخابات(٨١)

٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

الأخ الدكتور حنا ناصر

رئيس لجنة الانتخابات المركزية

تحية طيبة وبعد،

نودّ أن نؤكد لكم على أهمية إجراء انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني المقررة يوم ٢٥ يناير ٢٠٠٦ وفقاً لقانون الانتخابات العامة الفلسطيني، آخذين بعين الاعتبار ما نصت عليه خطة خارطة الطريق، فيما يتعلق بتعهدنا بإجراء إصلاحات سياسية شاملة للتحضير لإقامة الدولة، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة.

كما نودّ التأكيد على أهمية الأخذ بعين الاعتبار التقارير التي قدمها رئيس الوزراء الفرنسي الأسبق السيد ميشيل روكار بخصوص الانتخابات الرئاسية التي جرت في يناير ٢٠٠٥، وذلك عن بعثة

مراقبة الانتخابات التابعة للإتحاد الأوروبي والمعهد الديمقراطي الوطني.
إننا نعي جميعاً بأنه ومن خلال انتخابات حرة نزيهة ومفتوحة سوف نتمكن من البدء في بناء الدولة وفقاً للأسس الديمقراطية التي تعهدنا بتبنيها.
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وثيقة رقم ٨٢:

رسالة من حنا ناصر للرئيس لمحمود عباس حول الانتخابات التشريعية(٨٢)

٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥
سيادة الرئيس محمود عباس "أبو مازن" حفظه الله
رئيس دولة فلسطين
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
تحية طيبة وبعد،
أشير إلى رسالتكم الكريمة المؤرخة ٢٠٠٥/١١/١ والتي وصلتني قبل العيد مباشرة، وتأكيد سيادتكم بأهمية إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.
وإذ أؤكد لسيادتكم أن لجنة الانتخابات المركزية تقوم بجميع الإجراءات الضرورية بحسب القانون، فإنني أرغب أن أضع أمام سيادتكم مشكلتان [مشكلتين] بحاجة إلى معالجة حثيثة من القيادة الفلسطينية:

١. الانتخابات في القدس: لم يتمّ حتى الآن معرفة الإجراءات التي سيتمّ فيها الاقتراع في القدس الشرقية. ولا شكّ أن الإجراءات السابقة – عن طريق صناديق البريد – كان إجراء مهيناً للمقدسيين والفلسطينيين في آنٍ واحد. وقد اقترحت لجنة الانتخابات في تقريرها الذي صدر بعد الانتخابات إلى بعض الحلول لمعالجة هذه القضية. وبطبيعة الحال فإن هذه تبقى اقتراحات ولا بدّ أن يكون للقيادة الفلسطينية تصورات أكثر شمولية. وندرك أيضا أن أية معالجة تحتاج إلى تفاوض بين القيادة الفلسطينية والطرف الإسرائيلي. ونحن لا نقلل من الصعوبات في عملية التفاوض. ولكنه لم يصلنا حتى الآن – ونحن على أبواب عملية الترشيح في ٢٤ من الشهر الحالي، ما يعطينا أية مؤشر حول الاقتراع في القدس، ونحتاج [إلى] مثل هذه المؤشرات من أجل قيامنا بالترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات في القدس بما يمليه علينا قانون الانتخابات الفلسطيني.

٢. اقتراع الأسرى: أما الأمر الآخر الذي يحتاج إلى معالجة فهو اقتراع الأسرى. وقد أبدينا استعدادنا

التام لإجراء عملية الاقتراع للأسرى من خلال طواقم اللجنة وتحت إشراف الصليب الأحمر، وما زلنا نعتقد أن صيغة الصليب الأحمر هي الصيغة المفضلة، ولكن مثل هذا الأمر يحتاج أيضاً إلى تفاوض بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني وموافقة الصليب الأحمر. وكما هي الحال في قضية القدس، فنحن لا نقلل من صعوبات التفاوض، ولكن الوقت بدأ يداهمنا ولا توجد بين أيدينا الحلول المناسبة.

إن لجنة الانتخابات المركزية على اتصال دائم مع الدكتور صائب عريقات لمعرفة أين وصلت عمليات التفاوض حول المواضيع المطروحة أعلاه. ولا شكّ أن تقرير السيد ميشال روكار والمعهد الديمقراطي الوطني الذي أشرتم إليهما في رسالتكم، يساعدان في علمية التفاوض إذ أنهما – أي التقريرين – أشارا إلى المهانة التي واجهت الناخبين في عملية الاقتراع في القدس. وليس لدي أدنى شكّ أن المفاوض الفلسطيني على علم بهذين التقريرين ويستعملهما في عملية التفاوض. وبالتالي كلنا أمل في تذليل الصعاب بما يستحق المرحلة المقبلة والتي تدعو إلى انتخابات حرة ونزيهة في جميع أنحاء الوطن.

وفي الختام أودّ التأكيد لسيادتكم على إجراء انتخابات فلسطينية حرة ونزيهة ومفتوحة، لأغتنم الفرصة لأبعث إلى سيادتكم بالنيابة عني وعن زملائي أعضاء لجنة الانتخابات المركزية والعاملين فيها بأحرّ التهاني بعيد الفطر السعيد.

مع فائق التقدير والاحترام

د. حنا نصار [ناصر]

رئيس اللجنة

وثيقة رقم ٨٣:

تصريح صحفي لحركة حماس تستنكر فيه الاعتداءات في العاصمة الأردنية (٨٣)

١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

تعرب حركة المقاومة الإسلامية "حماس" عن استنكارها وإدانتها للاعتداءات التي وقعت في العاصمة الأردنية عمان مساء أمس الأربعاء ٩/ ١١ والتي استهدفت الفنادق وأسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من المواطنين الأبرياء.

وتتقدم حركة حماس إلى الشعب الأردني الشقيق، وأسر الضحايا بخالص العزاء والمواساة بهذا المصاب الجلل، سائلين الله عز وجل للضحايا الرحمة وللجرحى الشفاء العاجل.

إن حركة حماس إذ ترفض وتدين هذه الاعتداءات التي تستهدف المواطنين، فإنها تؤكد أن مثل هذه الأعمال التي تزعزع الاستقرار وتهدد أمن المواطنين، لا تخدم المصلحة الوطنية ولا مصالح وقضايا الأمة.

وثيقة رقم ٨٤:

بيان لحركة حماس حول تأجيل انتخابات بلدية الخليل(٨٤)

١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

شعبنا الفلسطيني المجاهد.......أهلنا في خليل الرحمن:

إننا ومنذ اللحظة الأولى التي انطلقت فيها حواراتنا الوطنية داخل الوطن الحبيب وخارجه، وخاصة حوارات القاهرة التي كنا في الحركة الإسلامية حريصين كل الحرص على ترتيب بيتنا الداخلي بناءاً على مقومات صلبة تعتمد لغة الحوار والتوافق في تطوير علاقتنا وبناء مجتمعنا، ومن هنا تّم الاتفاق على اعتماد الحرية والانتخاب وسيله رئيسية نبني من خلالها مؤسساتنا المدنية والسياسية.

وبناءاً على ذلك جرت الانتخابات المحلية في عشرات المجالس البلدية على ثلاث مراحل، تخللها بعض التسويف والمماطلة وتجاوزنا ذلك كله تقديراً منا لأهمية وحدة شعبنا وتقديماً للمصلحة العامة التي احتملنا ولا زلنا نحتمل في سبيل تحقيقها الضيم والظلم.

شعبنا الفلسطيني ....أهلنا في خليل الرحمن :

لقد كان من المفترض وحسب قرار مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية أن تعقد الانتخابات للمجلس البلدي في مدينة الخليل يوم ١٥ / ١٢/ ٢٠٠٥ وجرى الإعداد لذلك، واتُخذت كافة الإجراءات الإدارية والقانونية لإتمام عملية التسجيل والترشح والانتخاب وكنا في الحركة الإسلامية على أتّم استعداد لخوض هذه الانتخابات وفق الاجنده والقوانين والشروط المحددة، ومعنا كذلك العديد من القوى الوطنية والقوائم والشخصيات المستقلة.

وقد لاحظنا خلال الأيام الأخيرة انتشار بعض الشائعات التي دارت حول إمكانية تأجيل الانتخابات البلدية في الخليل التي طالما انتظرها أبناء هذه المدينة المعطاءة.

وتناثرت بعض التصريحات لبعض المسؤولين من هنا وهناك، ولم نلتفت لذلك وكنا نعتقد أن الإخوة في السلطة سيشاركوننا الحرص على مصلحة هذه المدينة المستهدفة.،وبالتالي إجراء الانتخابات في موعدها المحدد إلا أن رياح المنافع الفئوية والشخصية الضيقة جرت على غير ما تشتهي سفن المصلحة الوطنية العامة كما وصدر قرار بتأجيل الانتخابات في مدينتنا إلى إشعار آخر .

إننا في الحركة الإسلامية إذ نستغرب الهبوط إلى هذا المستوى من الاستهتار بآراء أبناء شعبنا ومطالبهم وعدم الالتفات إلى المصلحة الوطنية العامة لهذا البلد نؤكد على ما يلي :-

– رفضنا المطلق لقرار تأجيل الانتخابات البلدية في الخليل، واعتباره قراراً غير شرعي يتجاوز حقّ كل مواطن في اختيار من يمثله في مؤسسه مهمة ورئيسه كالبلدية.

– إننا على يقين أن السبب الحقيقي لتأجيل الانتخابات يعود إلى صراعات داخلية داخل حركة فتح،

والتي سمع بها أبناء شعبنا وتناقلها الناس على رؤوس الأشهاد.

– إن الذريعة التي استند إليها القرار بتأجيل الانتخابات وهي مشكلة ما يسمى (H1،H2) ذريعة واهية؛ لأن انتخابات الرئاسة السابقة جرت في الظروف المقيتة والسيئة نفسها والتي أوجدتها اتفاقات السلطة مع الكيان الصهيوني.

– إن هذا القرار بتأجيل الانتخابات تجاوز كل التفاهمات الفصائلية وتجاوز إرادة شعبنا وحريته في ممارسه حقه في الانتخاب .

– إننا لن نقف صامتين ومعنا الكثيرون من الخيرين والأحرار من قوى هذا الشعب وأبنائه، وسنتخذ كل ما نراه مناسباً لرفض هذا القرار وإلزام متخذيه بالرجوع عنه، وسنمارس حقنا ومعنا شعبنا في محاسبة المعتدين على حرياتنا ومكرّسي مبدأ الدكتاتورية والتسلط واحتكار القرار.

– إن هذا القرار يعتبر مِعوَلاً من معاول هدم الإجماع الوطني، وتفاهمات القاهرة التي كان الأخ أبو مازن أول الموقعين عليها كرزمه واحدة.

– نحمل السلطة الفلسطينية وحزبها المتنفّذ (فتح) كل تداعيات التأجيل القانونية والسياسية والأمنية، وكل ما يجري على مرشحينا وكوادرنا من اعتقالات وملاحقات .

– نستهجن سوء النية المبيتة لدى السلطة وذلك بتأخير إعلان قرار تأجيل الانتخابات إلى اللحظات الأخيرة برغم صدور تعليمات من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ / ١١/ ٢٠٠٥

– كنا نتوقع من وزير الحكم المحلي الدكتور خالد فهد القواسمة أن يكون أكثر حرصاً على مصلحة مدينته، وأن لا يكون عقبة في طريق تطلعات أهالي المدينة بإنهاء مرحلة من الفساد والترهل الإداري في المجلس البلدي والعبث بقضاياها ومصالحها.

أبناء شعبنا الصامدين :

إننا ونحن نعلن موقفنا الثابت في رفض تأجيل الانتخابات لمدينة الخليل ،ندعو الأحرار وأصحاب العقول والضمائر الحية للوقوف صفاً واحداً متراصاً حول حقّ شعبنا في التعبير عن إرادته الحرة، واختيار ممثليه في كافة المواقع والميادين التي تجسد طموحه وتطلعاته نحو بناء وطن أبي شامخ ومعطاء للجميع، وفق رؤى الوحدة والمصلحة الحقيقي دون تفرد من أحد أو تهميش لأحد .

ومعاً وسوية لوقف العبث بمصير شعبنا ومصادرة إرادته.

والله اكبر ولله الحمد.

وثيقة رقم ٨٥:

اتفاقية المعابر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل حول فتح معبر رفح(٨٥)

رفح، ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

البند الأول:

رفح: اتفقت الأطراف على المبادئ المرفقة. سيتمّ فتح معبر رفح بمجرد جاهزيته للعمل حسب معايير دولية، وحسبما تقتضي مواد هذه الاتفاقية، وبمجرد أن يصبح الطرف الثالث متواجداً في الموقع مع اتخاذ الخامس والعشرين من هذا الشهر كتاريخ لذلك.

نقاط العبور:

اتفق الأطراف على أن: تعمل المرات بشكل مستمر. وفي حالات الطوارئ تسمح إسرائيل بتصدير كافة المنتجات الزراعية من غزة أثناء موسم الجني لعام ٢٠٠٥. سيجري تركيب جهاز الكشف الإضافي وبشكل يعمل كاملاً بتاريخ ٣١ كانون الأول/ أكتوبر بحيث يصل عند ذلك عدد شاحنات التصدير التي يجري تفتيشها يومياً في معبر كارني إلى ١٥٠ شاحنة والى ٤٠٠ شاحنة في عام ٢٠٠٦. وسيتمّ استخدام نظام إداري شائع من قبل الجانبين. إضافة إلى عدد الشاحنات المذكور أعلاه، ستسمح إسرائيل بتصدير المنتجات الزراعية من غزة وستعمل على تسريع إخراجها مع المحافظة على جودتها [جودتها] وإبقائها طازجة. ستعمل إسرائيل على استمرارية فرص التصدير.

لتحسين عملية التشغيل اتفق الأطراف على:

– حين يتوفر الجيل الجديد من معدات أشعة إكس لفحص الشاحنات سيجري استخدامها مع وصول هذه المعدات إلى البلاد، ويتمّ اختبارها كذلك بمساعدة مبعوث اللجنة الرباعية الخاص.

– سيعمل المنسق الأمني الأمريكي على التأكد من متابعة المشاورات فيما يتعلق بقضايا التنفيذ العالقة كلما تطلب الأمر.

– ستعمل السلطة الفلسطينية على حماية المرات في الجانب الفلسطيني للحدود، وعلى تدريب إدارة المعابر للتأكد من كفاءة وفاعلية العمل.

– ستؤسس السلطة الفلسطينية، وبدون تأجيل، نظاماً موحداً لإدارة المعابر. على النظام الإداري الذي طور لمعبر كارني، وبتنوعات محلية ملائمة أن يكون قابلاً للاستخدام في المرات في إيرز وكيرم شالوم أيضاً.

– وسوف تضع إسرائيل ترتيبات مماثلة وملائمة للتأكد من عمل المرات في الضفة الغربية بشكل كامل وبأسرع وقت ممكن.

– وسوف تطور لجنة ثنائية بمشاركة مبعوث الرباعية الخاص و/أو المنسق الأمني الأمريكي

إجراءات العمل في الممرات كلما اقتضى الأمر.

البند الثاني:

الربط بين غزة والضفة الغربية:

- ستسمح إسرائيل بمرور المبعوثين لتسهيل تحركات البضائع والأشخاص، وبالتحديد: تجهيز قوافل الحافلات بتاريخ ١٥ كانون الأول/ أكتوبر. تجهيز قوافل الشاحنات بتاريخ ١٥ كانون الثاني/ يناير.

- وضع التفاصيل للترتيبات الخاصة بالتنفيذ من خلال لجنة ثنائية مشكلة من الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، وبمشاركة فريق الرباعية والمنسق الأمني الأمريكي كلما احتاج الأمر.

الحركة عبر الضفة الغربية:

بما يتماشى واحتياجات الأمن الإسرائيلي ولتسهيل حركة الناس والبضائع عبر الضفة الغربية، وللحدّ من معاناة الحياة الفلسطينية سيتمّ تسريع العمل المتواصل بين إسرائيل والولايات المتحدة لوضع قائمة بالعوائق التي تحدّ من الحركة ولتطوير خطة للتقليل من هذه العوائق قدر المستطاع، وبحيث تكون جاهزة بتاريخ ٣١ كانون الثاني/ يناير.

البند الثالث:

ميناء غزة:

يمكن البدء ببناء الميناء، ستؤكد الحكومة الإسرائيلية للمولين بأنها لن تتدخل بعمل الميناء. وستشكل الأطراف لجنة ثلاثية تقودها الولايات المتحدة لتطوير الأمن والترتيبات الأخرى المتعلقة بالميناء قبل افتتاحه. وسيجري استخدام نموذج لطرف ثالث في رفح كأساس للعمل.

المطار:

تتفق الأطراف على أهمية المطار. سوف تستأنف المباحثات حول قضايا الترتيبات الأمنية والبناء والعمل.

مبادئ متفق عليها لمعبر رفح:

يتمّ تنفيذها قبل الافتتاح من خلال اتفاقيات حول الأمن والجمارك وإجراءات التطبيق من قبل طرف ثالث.

عام:

- يتمّ تشغيل معبر رفح من قبل السلطة الفلسطينية من جانبها ومن قبل مصر، من جانبها طبقاً للمعايير الدولية وتماشياً مع القانون الفلسطيني بحيث تخضع لبنود هذه الاتفاقية. يتمّ افتتاح معبر رفح بمجرد ما يصبح جاهزاً للتشغيل بناءً على معايير دولية وتماشياً مع مواصفات هذه الاتفاقية وبالوقت الذي يتواجد فيه الطرف الثالث في الموقع، مع تحديد الخامس والعشرين من

تشرين الثاني/ نوفمبر كتاريخ للافتتاح.

– استخدام معبر رفح ينحصر في حاملي بطاقة الهوية الفلسطينية ومع استثناء لغيرهم ضمن الشرائح المتفق عليها، ومع إشعار مسبق للحكومة الإسرائيلية وموافقة الجهات العليا في السلطة الفلسطينية.

– تقوم السلطة الفلسطينية بإعلام الحكومة الإسرائيلية حول عبور شخص من الشرائح المتوقعة

□ دبلوماسيين مستثمرين أجانب، ممثلين أجانب لهيئات دولية معترف بها وحالات إنسانية وذلك قبل ٤٨ ساعة من عبورهم.

– تقوم الحكومة الإسرائيلية بالردّ خلال ٢٤ ساعة في حالة وجود أي اعتراضات مع ذكر أسباب الاعتراض. تقوم السلطة الفلسطينية بإعلام الحكومة الإسرائيلية بقرارها في غضون ٢٤ ساعة متضمنة الأسباب المتعلقة بالقرار.

– يضمن الطرف الثالث إتباع الإجراءات الصحيحة، كما ويعلم الطرفين بأي معلومات في حوزته متعلقة بالأشخاص الذين يتقدمون بطلبات للعبور تحت هذه الاستثناءات.

– تظلّ هذه الإجراءات سارية المفعول لمدة ١٢ شهراً إلا إذا تقدم الطرف الثالث بتقييم سلبي حول إدارة السلطة الفلسطينية لمعبر رفح.

– يتم إنجاز هذا التقييم بتنسيق كامل مع الجانبيين وسيعطي اعتباراً كاملاً لرأي كلٍّ من الطرفين.

– يتم استخدام معبر رفح أيضاً لتصدير البضائع لمصر.

– يتم إنشاء معايير موضوعية لفحص السيارات بالإجماع. وهذه المعايير هي كما يلي:

□ يتم تركيب جهاز الفحص متضمناً ما يلي: أضواء سوداء أدوات تشغيل وضاغط للأدوات(Compressor) ، يتمّ الاتفاق على التكنولوجيا المستخدمة وفي الغالب تتضمن صور سونك، فحص جاما (عربة كاملة أو محمول باليد) و/أو صور موجات مليمتر. مرايا ومعدات بمجالات دقيقة لفحص أماكن الوصول لها.

□ يتم تدريب طاقم الموظفين على تفتيش المركبات وعلى استخدام هذه الأجهزة من قبل طرف ثالث، بناءاً على مواصفات دولية يتمّ تركيب الكاميرات لمراقبة عملية التفتيش.

يقوم الطرف الثالث بتقييم قدرات السلطة الفلسطينية على فحص السيارات بناءاً على هذه المقاييس وعلى المعايير الدولية. وعندما تطور السلطة الفلسطينية قدرتها على فحص السيارات بدرجة يقرها الطرف الثالث، يتمّ السماح للسيارات بالعبور من خلال معبر رفح، وحتى ذلك الوقت يتمّ عبور السيارات على أساس استثنائي، وضمن المواصفات المتفق عليها في البروتوكول الأمني.

– يكون معبر رفح المعبر الوحيد بين قطاع غزة ومصر (باستثناء معبر كيرم شلوم للفترة المتفق عليها). تضع السلطة الفلسطينية إجراءات تشغيل واضحة.

- إلى أن يعمل معبر رفح، ستفتح السلطة الفلسطينية معبر رفح وملحقاته أمام الحجاج والحالات الطبية وأخرى وبالتنسيق مع مكتب الجنرال جيلعاد في الجانب الإسرائيلي.
- تزود إسرائيل السلطة الفلسطينية بالمعلومات المطلوبة لمراجعة عمليات التسجيل السكانية الفلسطينية بما فيه كافة المعلومات حول حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية المقيمين حالياً خارج البلاد.
- يتسلم مكتب تنسيق يديره طرف ثالث شريط فيديو وبيانات حول التحركات على معبر رفح بشكل منتظم لمراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية، ولحلّ أي نزاعات تنجم عنها ولتنفيذ مهام أخرى تحددها هذه الاتفاقية.

البند الرابع:

الأمن:

- تعمل السلطة الفلسطينية على منع عبور السلاح أو المواد المتفجرة عبر رفح.
- تحدد السلطة الوزن الملائم للحقائب الخاصة بالمسافرين كجزء من الإجراءات. وتكون الأوزان مماثلة لتلك التي تستخدمها الحكومة الإسرائيلية وبحيث يتمّ الاتفاق على سياسية خاصة بالحقائب للأشخاص كثيري السفر.
- يمكن للمسافرين بمن فيهم العائدين استخدام نقطة العبور لإحضار أي ممتلكات خاصة والتي يحددها البند (هـ) من الفصل ٧ للملحق الخاص بالتعرفة الجمركية. ويجب أن تخضع أي ممتلكات شخصية أو بضائع أخرى للفحص في نقطة عبور كيرم شالوم.
- تزود السلطة الفلسطينية الطرف الثالث بقائمة بأسماء العاملين في معبر رفح والتي سيطلع عليها الإسرائيليون أيضاً. وتأخذ السلطة الفلسطينية الاهتمامات الإسرائيلية بعين الاعتبار.
- تواصل خدمات التنسيق الأمني العمل من خلال إسرائيل والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة ومصر حول قضايا أمنية وستشارك في مجموعة العمل الخاصة بالأمن. تأخذ السلطة الفلسطينية بعين الاعتبار أي معلومات حول أشخاص معينين تزودها بهم الحكومة الإسرائيلية. وتتشاور السلطة مع الحكومة الإسرائيلية والطرف الثالث قبل أخذها القرار لمنع هؤلاء الأشخاص أو السماح لهم بالسفر. وفي أثناء تلك المشاورات التي لن تأخذ أكثر من ٦ ساعات لن يسمح للشخص محل السؤال بالسفر.

الجمارك:

- تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية تطبيق بروتوكول باريس الموقع بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩٩٤.
- يعمل معبر رفح حسب المعايير الدولية والقوانين الخاصة ببروتوكول باريس.

- تتفق الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على التعاون الأكبر وتبادل المعلومات.
- تتعاون الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية على قضايا التدريب.
- تعقد جمارك الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية اجتماعات منتظمة بحضور الحكومة المصرية كلما أمكن.

□ كيرم شلوم:

- يفرِّغ موظفو الجمارك لدى السلطة الفلسطينية الشاحنات القادمة في معبر كيرم شلوم بإشراف موظفي الجمارك الإسرائيليين.
- يناقش الجانبان إجراءات العمل في مرحلة لاحقاً.
- تقدم العمليات في معبر كيرم شلوم التدريب وبناء القدرات لموظفي الجمارك التابعين للسلطة الفلسطينية.
- يقيّم الطرف الثالث قدرات جمارك السلطة الفلسطينية بعد ١٢ شهر من العمل، ويقدم توصياته للجانبين للتوصل لقرار مشترك يتعلق بمستقبل الترتيبات. وفي حال الاختلاف تعمل الولايات المتحدة بالتشاور مع الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية والطرف الثالث على حلّ القضية بسرعة.

الطرف الثالث:

يخول الطرف الثالث للتأكد من أن السلطة الفلسطينية تمتثل بكافة الأحكام والقواعد الخاصة بمعبر رفح وبشروط هذه الاتفاقية. وفي حالة عدم الامتثال يحقّ للطرف الثالث أن يأمر بإعادة فحص وتفتيش أي مسافر أو حقائب أو وسائل نقل أو بضائع. وبينما يتمّ استكمال الإجراء لن يسمح للمسافر أو الحقائب أو وسيلة النقل أو البضائع بالعبور.

يساعد الطرف الثالث السلطة الفلسطينية في عملية بناء القدرات - التدريب والأجهزة والمساعدة الفنية في إدارة المعبر والجمارك. التفاصيل حول دور الطرف الثالث مرفقة في مذكرة التفاهم (يكون الاتحاد الأوروبي هو الطرف الثالث).

وثيقة رقم ٨٦:

تصريح صحفي لحركة حماس حول اتفاقية المعابر(٨٦)

١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

تعليقاً على الاتفاق الذي تّم إبرامه حول معبر رفح برعاية وزيرة الخارجية الأميركية، والقاضي بفتح المعبر نهاية الشهر الحالي تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

نعبّر عن استهجاننا لقبول السلطة الفلسطينية بهذا الاتفاق الهزيل وتسويقه على أنه إنجاز كبير..
إن هذا الاتفاق لا يلبي الحدّ الأدنى من حقوق ومتطلبات الشعب الفلسطيني، بل إنه يخنق قطاع غزة ويحوله لسجن كبير تتحكم دول الوصاية بمن يدخل عبره ومن ترغب بتفتيشه، ويملك الكيان الصهيوني القدرة على مراقبة مرور أبناء شعبنا وأي زائر من خلال كاميرات المراقبة الدائمة، ومن خلال غرفة عمليات مشتركة صهيونية فلسطينية مع الطرف الثالث، كما يعطي الاتفاق للكيان الصهيوني حقّ التحفظ على دخول أي شخص.
إن هذا الاتفاق يؤكد مجدداً أن الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة لم يكن كاملاً، وأن السيادة الحقيقية ما زالت للعدو الصهيوني.. إننا نؤكد أن رفضنا اتفاق معبر رفح نابع من كونه يكرس انتهاك السيادة الفلسطينية ويمتهن كرامة الشعب الفلسطيني.

وثيقة رقم ٨٧:

كلمة أحمد قريع في الذكرى السنوية العاشرة لاغتيال إسحاق رابين(٨٧)

١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٥

نلتقي اليوم هنا، على بعد مسافة قصيرة من الساحة التي انطلقت فيها، قبل عشر سنوات، ثلاث رصاصات سمع دويها في مختلف أرجاء الشرق الأوسط، بل في العالم كله، حين أقدم أحد المتطرفين من معارضي عملية السلام على اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه المرحوم إسحاق رابين.
وحين تناهى إلى أسمعانا آنذاك رجع ذلك الدوي الكبير، أدركنا على الفور أننا، على الجانب الفلسطيني من دفة النزاع التاريخي، كنا من بين أوائل من خاطبتهم فحوى الرسالة التي انطوت عليها جريمة الاغتيال السياسي تلك، وأننا نحن أيضاً في مقدمة المستهدفين بهذه العملية الإرهابية الوضيعة.
لقد أدركنا منذ اللحظة الأولى أن قوى التطرف قد نجحت في إصابة عملية السلام إصابة بليغة، وأن تلك الرصاصات ليست سوى الهجمة الأولى في معركة طويلة، سوف تواصل تلك القوى المتطرفة شنّها تباعاً، لكبح مسار السلام الذي بدأناه مع رابين، ثم الانقلاب على هذا المسار فيما بعد، وإعادة عقارب الساعة إلى زمن ما قبل التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في ١٣-٩-١٩٩٣.
ومع الأسف، فقد تحقق جزء كبير من هذه النبوءة المشؤومة بعد أشهر معدودة من ذلك الحادث الإجرامي الرهيب، إذ ما إن انتهت صدمة الاغتيال، حتى كانت قوى التطرف من على جانبي النزاع، تعقد تحالفاً غير مكتوب، وغير مقدس، لتقويض العملة السلمية، من خلال بعث كل عوامل الخوف والكراهية والعداء بين شعبين كانا يتلمسان بعد، أول الطريق لطيّ صفحة الحرب والعنف، وفتح صفحة أخرى من علاقات التعايش والسلام والجوار الحسن.

لقد كان إسحاق رابين شريكنا الكبير في عملية السلام، بعد أن وقف بكل ثقله وسيرته الأمنية الصارمة، وراء التحول العميق الذي أجراه حزب العمل في برنامج أولوياته، حين تمّ وضع هدف تحقيق السلام مع الفلسطينيين في مقدمة أهداف حكومته عام ١٩٩٢، ثم وقف وراء مفاوضات أوسلو واعتمد نتائجها المعلنة عام ١٩٩٣.

كان الراحل رجل أمن لا يضاهى، لكنه منذ اتفاق إعلان المبادئ، بدا لنا إسحاق رابين رجل سلام يوثق بكلمته وهو شريكنا الكبير في عملية السلام، فقد كان يقول أنه سيمضي في عملية السلام وكأنه لا يوجد عنف وإرهاب، ويمضي في محاربة الإرهاب كأنه لا توجد عملية سلام، واضعاً بذلك معادلة صحيحة ومتوازنة، كان من شأنها أن تبقي الأبواب مفتوحة أمام العملية السلمية، وتحول دون انغلاق الأفق السياسي أمام الطرفين.

وها نحن نلتقي اليوم هنا، مع هذه النخبة الطيبة، لنحيي ذكرى رئيس الوزراء الإسرائيلي الراحل بكل احترام، وكي نجدد في هذه المناسبة المجللة بالأسى التمسك بمشعل الأمل الذي رفعناه بقبضاتنا عالياً مع إسحاق رابين، ونجدد أيضاً العزم على الاستمرار في التقدم على الطريق المشترك الذي دشنّه، إسحاق رابين وياسر عرفات، من على كلا ضفتي النزاع التاريخي، امتلكا معاً قوة الإرادة، ونفاذ البصيرة، وحكمة الشجاعة السياسية، كي يكتبا فصلاً مختلفاً، أو قل حقيقة جديدة من حقائق الشرق الأوسط.

ومع أن أحداثاً عاصفة هبت خلال السنوات العشر الماضية مراراً على العملية السلمية، أطلقتها قوى التطرف المعادية للسلام، فقد تمكنت سفينتها هذه، التي تأرجحت مرات كثيرة من تجنب الغرق في لجة البحر، وظلت تطفو على السطح، رغم تمزق العديد من أشرعتها القليلة المرفرفة عكس اتجاه الريح.

وما أحوجنا اليوم، ونحن نواجه حالة الاستعصاء الراهنة، ونقف قبالة جبال كبيرة من المصاعب والتحديات، إلى تلك القوة الإيجابية الفعالة، التي مثلها قادة كبار من وزن إسحاق رابين وياسر عرفات وغيرهما، ممن تميزوا بفطرة قيادية سليمة، وتحلوا بالشجاعة والحكمة، الأمر الذي مكنهم من إحداث تلك الانطلاقة التاريخية الكبرى، ووضع حجر الأساس لمرحلة جديدة وواعدة في حياة شعوب هذه المنطقة من العالم.

وليس اجتماعنا اليوم، إلا تكريماً لذكرى الراحل الكبير وتعبيراً عن الشعور بفداحة الخسارة لغيابه، وتعبيراً عن التمسك بمشعل الأمل الذي ساهم في إشعاله، وإصراراً على الحفاظ على خيار المفاوضات والتعايش الذي دشنه رابين رغم كل ما واجهه من حملات تشكيك وترهيب عاتية.

ولعل الدرس الثمين الذي يجدر بنا تمثله اليوم، هو أن خيار السلام الذي أمسك به مع إسحاق رابين وعدد من رفاق دربه الشجعان، كان خياراً صعباً ومحفوفاً بالمخاطر والعراقيل، إلا أنه لم يكن خياراً مستحيلاً، إن لم نقل أنه ظلّ خياراً ممكناً وقابلاً للتحقق في المدى المنظور، وأنه قريب المنال، حين

تتوفر الإرادات، وتصفو النوايا، ويتحقق التعادل بين المصالح، ويتمّ التوافق على أن السلام ثمرة مشتركة وغاية متبادلة لا يمكن التضحية بها.

إن النجاح الذي حققناه معاً في زمن رابين، كان في أساسه محصلة قرار وخيار ثنائي ذاتي لكلا الطرفين، تغلبا خلاله على الشكوك والمرارات، ومنطق الفرض والإملاء، من خلال مفاوضات جادة مكثفة لإيجاد صيغة علاقات جديدة، وحلول عادلة تقوم فلسفتها على تعظيم الأرباح لكلا الجانبين، وتأكيد أجواء الثقة المتبادلة، وفوق ذلك إبداء الفهم والتفهم من كل طرف لحاجات واحتياجات الطرف الآخر.

بمثل هذه الروحية، وبمثل هذه الرؤية التي نتطلع إلى تجديدها اليوم، حققنا معاً نتائج إيجابية بعيدة المدى لقضية تاريخية معقدة، حيث ما تزال تلك النتائج، ورغم كل ما أحيط بها من ظلال كئيبة، بمثابة فاصلة كبرى بين زمنيين مختلفين في الشرق الأوسط، وفاتحة عهد ما فتئ يملي نفسه على حياة الفلسطينيين والإسرائيليين، الذين تغيرت لديهم كثير من المفاهيم والرؤى والاستراتيجيات والأهداف النهائية، بفضل ذلك الاختراق الكبير الذي أنجزناه معاً قبل أكثر من عشر سنوات.

واسمحوا لي، أن استذكر اليوم وكل يوم اتفاق أوسلو التاريخي، وذلك لما ينطوي عليه ذلك من حقائق نسبية ما تزال قائمة رغم كل محاولات التقويض والتبديد والإلغاء، ومن وقائع هامة ما تزال ماثلة للعيان رغم كل محاولات الطمس والتجاهل والتجاوز والحصار. وأكثر من ذلك فقد خلق ذلك الاتفاق أملاً، وقدم وعداً بأن السلام المنشود بات غير بعيد المنال، وأن الطريق إليه قد تمّ شقها بالفعل رغم كل المصاعب والمخاوف والتحديات.

وعليه، فإنه يمكن القول إن زمناً طويلاً قد ضاع، وإن فرصاً عديدة قد هدرت، وإن دماءً غزيرة قد سفكت خلال مرحلة ما بعد إسحاق رابين. ومع أننا لا نخلي طرفنا من المسؤولية عن بعض هذه الخسارات، إلا أننا نعتقد بأن الطرف الأقوى في المعادلة، الجانب الممسك بكلتا يديه على معظم الأوراق، يتحمل القسط الأعظم من المسؤولية، وأن انجرافه الشديد وراء إغراءات منطق القوة قد بدد الكثير من الزمن والفرص والدماء.

وليست هذه ساعة للتلاوم وتبادل التهم والتطهر من كل عيب أو نقيصة، إلا أن المآل الراهن لتلك العملية التي بدأناها مع رابين قبل عقد ونيف، يستحق منا إجراء مراجعة أعمق، وتقويم أشمل لمجرى الأحداث والتطورات التي قادت الجانبين إلى حالة الاستعصاء القائمة، وأفضت بنا جميعاً إلى هذه الأحوال المؤسفة بكل المعايير، [لا] سيما معيار الخسائر التي كان يمكن تلافيها، والآلام التي كان من الممكن تجنبها.

نحن في واقع الأمر متوقفون في منتصف الطريق، ربما في بداياته، بعد أن حلّت الشكوك محلّ جسور الثقة، وتمّ استبدال التفاوض والحوار بإجراءات أحادية الجانب، وعلاقات التعاون والتنسيق



بعلاقات تقوم على أوامر الإغلاق والعزل والحصار، وجرى فوق ذلك كله إغلاق الأفق السياسي، وإنكار وجود الشريك، والعودة إلى سياسة القهر والإذلال، والتنكر للاتفاقات والوعود والتفاهمات الكثيرة بين الجانبين.

لذلك فنحن أحوج ما نكون اليوم إلى ما هو أكثر من تجديد الوفاء بالالتزامات السابقة، والكفّ عن التراشق بالاتهامات المتبادلة، والتخلي عن حالة الارتياب والشكوك، [الذي] لن يقود إلا إلى مزيدٍ [من] العنف وعدم الاستقرار وإضاعة الفرص.

ومع أن الدعم الدولي ومساعدة القوى الكبرى للطرفين مهمة وضرورية في كل الأوقات، إلا أن تجربتنا السابقة في أوسلو، تؤكد أن بإمكان الطرفين تحقيق الانطلاقة المرغوب فيها، على أساس من الاختيار الذاتي وإحياء عملية السلام والشروع في مفاوضات جادة للوصول إلى سلام حقيقي دائم وشامل.

وليس لدي شكّ في أن الغاية المنشودة هي اليوم أقرب منالاً مما كانت عليه عندما بدأنا ذلك المسار السري، وسط جبالٍ من الشكوك وتراث عميق من الكراهية والعداوة المتبادلة، وأن السلام الذي نتطلع إليه معاً باتت له أرضية قائمة، ولديه دليل عمل سبقت المصادقة عليه، وقوىً حقيقة تحتضنه من على كلا الجانبين، ورغبة دولية أعمق إجماعاً وأوسع نطاقاً مما كانت عليه في السابق، لدعم مسار السلام وتحصين خياراته.

لقد أهدرنا معاً ما يكفي من الوقت الذي عبرناه بكثير من الدماء والآلام والتلاوم، وبددنا فرصاً كان بعضها مواتياً لإحداث تحول إيجابي في مجرى العلاقات الثنائية، وتمسكنا بالشكوك والأوهام والعديد من الاستحالات المتقابلة دون طائل، وأغرى منطق القوة بعضنا، فيما انجرف بعضنا الآخر نحو منطق العنف لإعادة صياغة الواقع، أو تبديل حقائقه، وكتبنا معاً فصلاً إضافياً زائداً في رواية هذه المأساة التي تتغذى على سوء الفهم وسوء التقدير وسوء الفطنة معاً.

ولعل ما حدث بعد الإخلاء الإسرائيلي لقطاع غزة، خير شاهد على ما ذهبت إليه آنفاً. فبدلاً من أن تؤدي هذه الخطوة التي تمت بهدوء ونظام، رغم أنها أحادية الجانب، إلى خلق قوة دفع جديدة، وزيادة رقعة الأمل والتفاؤل برؤية نهاية حاسمة لآلام المرحلة الطويلة السابقة، فقد أدت في واقع الأمر إلى عكس ما علقنا عليها من رهانات واقعية، لاستعادة قدر أكبر من الثقة وعلاقات التعاون والتعايش، وما إلى ذلك من متغيرات قد تفضي إلى إحياء عملية السلام والعودة إلى مائدة التفاوض بعد طول انقطاع.

فمع تسريع وتيرة الاستيطان وجدار الفصل العنصري وتطويق القدس، ومع زيادة موجة الاغتيالات والعنف والإغلاقات والاعتقالات، والاندفاع الغريزي وراء أوهام منطق القوة والإرهاب، وتواتر الأحاديث عن دولة غزة، أو عن دولة فلسطينية مؤقتة الحدود، أو غير ذلك من التسويات

الجزئية العرجاء، فقد بدا الأفق السياسي المغلق أشدّ إحكاماً من ذي قبل، وباتت طريق السلام أكثر وعورة مما كانت عليه في السابق، حيث يبدو المشهد الراهن أبعد ما يكون عما بدا عليه من آمال تراءت لنا عشية إخلاء قطاع غزة وتطويقه من كل اتجاه.

واليوم، في ظلال مناسبة الذكرى السنوية العاشرة لواقعة اغتيال إسحاق رابين، نذكر له الإسهامات الكبيرة في قيادة شعبه على طريق التحول نحو خيار التعايش والسلام، بعد أن أنفق ردحاً طويلاً من عمره على دروب الحرب والقتال، ونشير من هذه القاعة بأصابعنا إلى أن الطريق الذي بدأناه مع رابين هو الطريق الوحيد المفضي إلى السلام المنشود في هذه المنطقة من العالم، وأن الخيار الذي اعتمدناه مع شريكنا الراحل هو الخيار الاستراتيجي، الذي سنظلّ نمسك به تحت أقسى الظروف وأصعب الأوقات.

لذلك فإننا نرجو أن يشكل هذا اللقاء الهام، فرصة مواتية لتجديد الأمل الذي قضى من أجله إسحاق رابين، وإحياء عملية السلام التي قامر بحياته وعقد عليها رهاناته، الرجل الذي عرف باسم سيد الأمن في إسرائيل.

كما نأمل أيضاً في أن يحثّ هذا اللقاء المنعقد في ظلال ذكرى أليمة، الجميع على بذل جهود دبلوماسية حثيثة، وتقديم مبادرات خلاقة، تستلهم عظات مرحلة رابين المضيئة، وتفتح الآفاق أمام عمل جدي، لإنهاء واقع الآلام والمعاناة، وكتابة فصل جديد من رواية عملية السلام التي بدأنا كتابة فصلها الأول قبل نحو أكثر من عشر سنوات.

فلنتحد جميعاً من أجل سلام حقيقي، سلام عادل وشامل، ولتتجه جهودكم جميعاً من هنا إلى آرائيل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي، لتقول له: تعال لنعمل ونقول كما عمل وقال إسحاق رابين: "لنعمل معاً وبلا توقف من أجل السلام كأن ليس هناك إرهاب، ولنعمل معاً ضدّ الإرهاب كأن ليس هناك سلام". فهذه هي المعادلة المتوازية التي يجدر بنا أن نروج لها ونعمل من أجلها.

وثيقة رقم ٨٨:

بيان لحركة حماس ترفض فيه أي تعديلات على قانون الانتخابات التشريعية(٨٨)

٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

في الوقت الذي أعلنت فيه حركة المقاومة الإسلامية – حماس موقفها الواضح بخوض الانتخابات التشريعية رافعةً شعار المشاركة خدمةً لقضايا الشعب الفلسطيني فوجئنا مراراً بالعديد من الإجراءات والقرارات المفصلة لمصلحة جهة معينة بطريقة تتعارض مع المصلحة الفلسطينية العليا والتفاهمات الوطنية.

ومن هذه الإجراءات على سبيل المثال تأجيل الانتخابات التشريعية من تموز/ يوليو ٢٠٠٥ إلى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، ثم مضاعفة عدد الجولات الانتخابية البلدية رغم وجود اتفاق وطني على حصرها في جولات ثلاث وألا تتجاوز نهاية العام ٢٠٠٥، وفي هذا السياق تمّ تأجيل انتخابات المدن الكبرى في قطاع غزة إلى أجلٍ غير مسمى، رغم أن المنطق يعطي الأولوية لإجراء الانتخابات في هذه المدن المحررة، وكذلك الإجراءات أيضا بتأجيل الانتخابات مؤخراً في مدينة الخليل، وكل هذه الإجراءات تجاوزت كل الاتفاقات والتفاهمات الوطنية وجرت بعيداً عن أي تشاور مع القوى الفلسطينية.

والقضية الأهم التي نحن بصددها اليوم هي إقدام المجلس التشريعي على طرح مشروع قرار لتعديل قانون الانتخابات العامة في هذا الوقت المتأخر رغم أن الإجراءات الانتخابية قد بدأت فعلاً من خلال إجراءات النشر والاعتراض وحركة المقاومة الإسلامية – حماس تعلن استهجانها وعدم قبولها لأي تعديل في قانون الانتخابات في هذا التوقيت للأسباب التالية:

١- عدم وجود أي مبرر لإقدام المجلس التشريعي على هذه الخطوة في أيامه الأخيرة من دورته الانتخابية وبعد أن بدأت الإجراءات الانتخابية، مما يعني أن هذه التعديلات هي مجرد تفصيل للقوانين، وتسخيرها خدمةً لبعض القوى السياسية وحلاً لمشاكلها الداخلية على حساب الاعتبارات الوطنية.

٢- هذا التعديل المقترح يتعارض مع إعلان القاهرة الذي ينصّ على النظام المختلط في الانتخابات التشريعية (٥٠٪ للنظام الفردي و ٥٠٪ للقوائم النسبية).

٣- إن أي تعديل في القانون الانتخابي في هذا التوقيت سيستغرق وقتاً مما يعني أن ما يجري هو خطوة طبيعية لتأجيل الانتخابات التشريعية، وهو أمر سبق وأن أكدت الحركة على رفضه عدا عن أنه يتقاطع مع الضغوط الخارجية لتأجيل الانتخابات أو تعطيلها.

٤- إن التعديل المقترح يحرم شريحة كبيرة من أبناء شعبنا الذين يرغبون في خوض هذه الانتخابات كمستقلين، عدا عن حالة الإرباك التي ستنشأ لدى القوى السياسية عند تطبيق أي تعديلات جديدة في هذا الوقت المتأخر الذي لا يفصلنا فيه عن موعد الترشيح سوى أيام معدودة.

وبناءً على ما سبق فإن حركة المقاومة الإسلامية – حماس تؤكد على عدم قبولها لأي تعديل في قانون الانتخابات العامة وتدعو أعضاء المجلس التشريعي إلى عدم الاستجابة لأي مطالب أو ضغوط لتمرير هذا التعديل وتحمل الحركة المجلس التشريعي مسئولية كل التداعيات والآثار التي ستنجم عن هذا التعديل.

وثيقة رقم ٨٩:

بيان حقائق صادر عن الخارجية الأميركية حول اتفاق المعابر(٨٩)

٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

نص بيان وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٥

يسعدني أن أتمكن من الإعلان اليوم عن أن إسرائيل والسلطة الفلسطينية قد توصلتا إلى اتفاق حول التنقل ودخول غزة والخروج منها.

ما تزال الولايات المتحدة ملتزمة بثبات بتحقيق تقدم ملموس نحو إنجاز رؤيا الرئيس بوش الخاصة بدولتين هما: إسرائيل وفلسطين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن. ويشكل الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي بفتح معبر حدود دولية في غزة خطوة مهمة ستمنح الشعب الفلسطيني مزيداً من الحرية والكرامة، بالإضافة إلى فرص اقتصادية وتجارية موسعة، وتعالج في نفس الوقت احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة.

وسيحصل الفلسطينيون على السيطرة على الدخول والخروج من غزة لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ لدى فتح معبر رفح الدولي، على الحدود بين غزة ومصر، في التاريخ المحدد لذلك في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر.

– البناء على الانسحاب من غزة:

يحافظ الاتفاق على الزخم الإيجابي في أعقاب قرار إسرائيل الشجاع بالانسحاب من غزة، ويعزز الثقة بين الطرفين، ويخلق مناخاً أكثر مواتاة لتحقيق تقدم منسجم مع خريطة الطريق.

– المساعدة في التفاوض:

تمّ التفاوض بشأن الاتفاقية بمساعدة أساسية من وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، وهي تجسد التزام الولايات المتحدة القوي بالعمل مع الطرفين للمحافظة على زخم فكّ الارتباط في غزة. كما أنها تمثل أيضاً العمل الشاقّ الذي قام به جيمس وولفنسون، مبعوث الرباعية (روسيا والولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) الخاص، والحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، والاتحاد الأوروبي الذي سيلعب دوراً أساسياً في تطبيق الاتفاق. كما قدمت الحكومة المصرية دعماً حاسماً للمساعدة في تحريك الاتفاق قدماً.

ويعالج الاتفاق عدداً من المجالات:

بالإضافة إلى فتح معبر رفح، سيحسن الفلسطينيون والإسرائيليون معابر أخرى ويوسعونها لعبور المواطنين والسلع والبضائع بين إسرائيل وغزة والضفة الغربية. وهذا مهم بشكل خاص لتيسير تصدير محصول هذا الموسم الزراعي من غزة.

سيكون بمقدور الفلسطينيين التنقل بين غزة والضفة الغربية– وبالتحديد، ستبدأ قوافل الأوتوبيسات والشاحنات خلال شهرين.

بحلول نهاية هذا العام، ستستكمل الولايات المتحدة وإسرائيل العمل على تحديد العقبات التي تقف أمام التنقل داخل الضفة الغربية وتضعان خطة لتقليصها.

يمكن البدء بتشييد ميناء فلسطيني. كما اتفق الطرفان على أهمية المطار، وسلمت إسرائيل بأن السلطة الفلسطينية ستريد استئناف عملية تشييد مطار غزة.

– المساعدات المالية الأميركية إلى الفلسطينيين:

تقدم الولايات المتحدة مساعدات مالية كبيرة لدعم هذه الجهود.

أنفقت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أكثر من ١,٧ بليون دولار في الضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٩٣ لمكافحة الفقر، وخلق فرص العمل، وتحسين التعليم، وتشييد الطرق وأنظمة المياه، وبناء العيادات الطبية وتجهيزها، وتشجيع الحكم الرشيد.

منذ عام ١٩٩٣، تبرعت وزارة الخارجية الأميركية بحوالى بليون دولار إلى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا)، للمساعدة في تمويل برامج التعليم والصحة والتوظيف التي تخدم ٤,٢ مليون لاجئ فلسطيني.

منذ انتخاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بلغ مجمل مساعدات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وما طلبته من تمويل لمساندة الفلسطينيين أكثر من ٤٤٠ مليون دولار.

– الأمن:

يجب أن يبقى التركيز منصباً أيضاً على قضية مكافحة الإرهاب حاسمة الأهمية أثناء عمل الولايات المتحدة على خلق الظروف التي ستتيح للاقتصاد الفلسطيني النمو. وسوف تواصل الولايات المتحدة العمل مع الطرفين لضمان الحيلولة دون عبور أي شخص ضالع في نشاطات إجرامية، أو في العنف، معبر رفح أو أي معبر آخر.

وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس

وزارة الخارجية الأميركية، مكتب الشؤون العامة.

وثيقة رقم ٩٠:

كلمة محمود عباس أمام قمة برشلونة الأورومتوسطية(٩٠)

برشلونة، ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

السيد الرئيس ثباتيرو، السيد الرئيس بلير

اسمحوا لي سيادة الرئيس أن أعبر لكم عن بالغ شكرنا وتقديرنا لحسن الاستقبال وكرم الضيافة الذي قوبلنا به، منذ أن وطأت أقدامنا أرض برشلونة الجميلة، تلك المدينة التي شهدت أول قمة للشراكة الأوروبية المتوسطية، والتي كانت ثمرة عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل.

لا شكّ أن عملية برشلونة قد أحدثت بعض المتغيرات الهامة على المسرح الدولي، وفي الجانبين العربي والأوروبي، الأمر الذي يستدعي مواصلة العمل المشترك، ورفد تلك الشراكة بكل الإمكانات المتاحة، كي تظلّ مواكبة لتطورات العصر ومتطلباته، وتتمكن من مواجهة كل أنواع التحديات والمخاطر في المنطقة.

إنها، لمناسبة هامة، أن يتمّ إحياء الذكرى العاشرة هذه وعلى مستوى الرؤساء، برئاسة كل من المملكة المتحدة وإسبانيا. وفي هذا السياق نثمن الدور الهام الذي لعبته أسبانيا في إرساء أسس صرح العلاقات المتوسطية.

ولعل أهمية هذه القمة تكمن في كونها تأتي بعد سنوات من العمل الدؤوب والمتواصل، لترسيخ المبادئ والمفاهيم التي تّم الاتفاق عليها في قمة برشلونة الأولى، حيث تّم ترجمة هذه الاتفاقات والتفاهمات على أرض الواقع، من خلال برامج عمل واضحة على جميع الأصعدة.

إن مشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية الفعالة، منذ بداية عملية برشلونة تنبع من إيماننا العميق والصادق بأهمية المسار الذي يصبّ في خدمة مصالح الأطراف المعنية، وخلق واقع حقيقي إيجابي وفعال من الشراكة، يساهم إلى حدٍّ بعيدٍ في تعزيز التقارب بين شعوب وحكومات الدول الأوروبية والمتوسطية، وكذلك المساهمة في إرساء أسس السلام والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

السلام القائم على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بما فيها حقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. وهو ما يعزز ثقة الشعب الفلسطيني بإرادة المجتمع الدولي الداعم لنضاله وسعيه للحصول على حريته واستقلاله.

السيد الرئيس،

إن الوضع الذي يرزح تحت وطأته الشعب الفلسطيني، يستدعي التأكيد على أهمية وضرورة أن يستمر الجانب الأوروبي بالقيام بدور رئيسي في تطبيق خارطة الطريق، وتحقيق رؤية الرئيس بوش، والعودة إلى المسار السياسي التفاوضي من أجل إيجاد حلٍّ عادلٍ وشاملٍ لجميع قضايا

الوضع النهائي، وصولاً إلى إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

لقد شكل الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية خطوة مهمة نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لتلك الأراضي. غير أن نجاح هذه الخطوة مرتبط بحلٍّ سريع وجدي لكافة القضايا العالقة ما بعد الانسحاب، وفي هذا الإطار فإن الاتفاقية حول الحركة والعبور تشكل خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، وإن الدور الأوروبي بالمشاركة كطرف ثالث مراقب في معبر رفح له أثر كبير في إنجاح هذا الاتفاق. وقد افتتحنا هذا المعبر للجمهور اعتباراً من يوم ٢٥- ١١- ٢٠٠٥.

إننا في السلطة الوطنية الفلسطينية ملتزمون بالحفاظ على التهدئة، وضبط الأمن، وبإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها المحدد، من أجل تجديد الحياة السياسية، وبناء مؤسسات ديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. ونحن نتطلع إلى مساعدة الجانب الأوروبي في هذه المهمة الصعبة، خصوصاً لجهة العملية الانتخابية، والتدخل لدى إسرائيل لتسهيل إجراء هذه الانتخابات في كافة المناطق الفلسطينية بما فيها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

إن القضية الفلسطينية تشكل لبّ الصراع في المنطقة، وتقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كبرى من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية، التي تضمن لشعبنا الفلسطيني حقوقه المشروعة، وإننا على يقين أن المبادرة العربية للسلام تشكل إطاراً يساهم إيجاباً في حلّ الصراع العربي الإسرائيلي والتوصل إلى السلام الشامل.

إن الهجمات الإرهابية التي تعرض لها الأردن الشقيق مؤخراً وراح ضحيتها أناس أبرياء كانت نتيجة لإرهاب أعمى ندينه بكل قوة، وهو يستوجب منا جميعاً التعاون والعمل المشترك لوضع حدٍّ لهذه الظاهرة، بما في ذلك معالجة الأسباب الكامنة التي تغذي هذه الأعمال الإرهابية.

وفي الختام، نتوجه بالشكر الجزيل للاتحاد الأوروبي على دعمه المستمر للشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، ونأمل في استمرار هذا الدعم لما له من أثر إيجابي في تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة الديمقراطية.

إننا نتطلع إلى جارتنا أوروبا أن تساهم بدور فاعل وكبير في دعم السلام والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، على أساس احترام القانون الدولي في كافة المجالات، وإعلاء شأن الحوار وتعزيز التعاون وتفاعل الثقافات واحترام الآخر حتى نتمكن من البناء على ما تمّ إنجازه في السنوات العشر الماضية نحو غدٍ أكثر إشراقاً.

وثيقة رقم ٩١:

مقابلة محمد دحلان مع فضائية العربية حول اتفاقية المعابر والانتخابات الفلسطينية(٩١)

[مقتطفات]

٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

هديل وهدان: (....) سيد محمد، افتتحتم بالأمس معبر رفح وظهر المشهد وكأنه إنجاز عظيم حققتموه على الرغم من أنه استحقاق طبيعي للخطوة الأحادية، التي قامت بها إسرائيل بالانسحاب من غزة، أين الإنجاز؟

محمد دحلان: هو استحقاق طبيعي في نظر الذين لا يعلمون ولا يعرفون تفاصيل ظلم الاحتلال على مدى السنوات الطويلة الماضية، هو إنجاز صغير في نظر الذين يستقلون سياراتهم ويتحركون بين بلد وآخر بحرية دون الاعتداء على كرامتهم، (....) ولكنه استحقاق تاريخي من وجهة نظر المواطن البسيط والكبير الذي له مصلحة في الخروج من هذا السجن الكبير الذي اسمه قطاع غزة.

هديل وهدان: طيب [حسناً] هل من ضمانات فيما يتعلق باستقلالية هذا المعبر، وضمان عدم إغلاقه في حال أي عملية أو أي تفجير حصل سواء في الضفة أو في غزة؟

محمد دحلان: إذا لم يتعطل العمل لأسباب أمنية داخل المعبر، المعبر سيكون مفتوحاً على طول السنة كاملة دون إغلاق، ولكن هذا مرهون بالإجراءات والترتيبات الداخلية والسلطة صاحبة القرار في ذلك.

هديل وهدان: كان هناك الكثير من التخوفات من قبل بعض فصائل المعارضة وتحديداً حركة حماس بأن السلطة تلعب على هذا المعبر دور الشرطي الإسرائيلي لكن بزيٍّ رسميٍّ فلسطينيٍّ؟

محمد دحلان: أنا لا يعني لي رأي المعارضة الفلسطينية بالمطلق حين كنت أمثل الشعب الفلسطيني في هذه المفاوضات، ما كان يعني لي، أولاً: هو مصلحة المواطن الفلسطيني العادي البسيط ومصلحة السلطة ومصلحة كل مواطن فلسطيني بما في ذلك المعارضة الفلسطينية، لذلك حين طلبت إسرائيل أن يكون هناك كشف [لمن] يُمنع من السفر، قاتلنا على طاولة المفاوضات من أجل ألا نوافق على ذلك، وقد أخذنا كل ما طلبناه وقد رفضنا المطلب الإسرائيلي الذي كان مطلباً جدياً تعرضت له وزيرة الخارجية على مدى أربع ساعات، فيما أطلق على تسميته بلاك ليستد أنه مجموعة من الأشخاص لا يُسمح لهم بالخروج، نحن رفضنا ذلك مطلقاً ولم يرد ذلك في الاتفاق ولا يوجد أي اتفاق أو تفاهم يلزم الجانب الفلسطيني بعدم منع أو السماح لأي مواطن فلسطيني من الخروج ممن يحملوا بطاقة هوية فلسطينية، ولكن المنع ربما يكون من قبل السلطة الفلسطينية لأسباب لها علاقة بالقضاء، لها علاقة بالقانون، لها علاقة بالحفاظ على النظام العام، هذه المسألة تتكفل بها السلطة الفلسطينية ولا شأن لإسرائيل بها مطلقاً.

هديل وهدان: طيب [حسناً] ما هي الاستحقاقات التي سيتوجب على السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية القيام بها لضمان استمرار العمل في هذا المعبر على.. كما تمّ؟

محمد دحلان: هي ليست ضمانات تُقدم لإسرائيل بقدر ما هي ضمانات تُقدم للشعب الفلسطيني من قبل السلطة الفلسطينية في أن يكون المعبر آمناً، وأن تتخذ السلطة كل الإجراءات بالتساوي دون تمييز على كل مواطن فلسطيني، ألا نميز بين وزير وبين مواطن، ألا نميز بين شخص ووزير أو ابن مسؤول ومواطن عادي، هذه ترتيبات السلطة كفيلة بها، واليوم وضعنا مجموعة من قواعد العمل ألزمنا بها كل العاملين بأن يلتزموا بها وهي تتعلق بكيفية التعامل مع المواطنين الفلسطينيين، تتعلق بكيفية التعاطي مع نظام الجمارك في ألا يُستثنى أحداً من أن يُسأل أمام الجمارك الفلسطينية عما يحمل من مسموحات أو ممنوعات، يجب أن ينطبق عليه القانون في أن يتعرض لجمرك أو إجراءات جمركية من قبل الجمارك الفلسطينية، ولن يُستثنى من ذلك أي وزير أو أي مسؤول هم سواسية، مثلهم مثل أي مواطن فلسطيني.

هديل وهدان: (...) ألا تعتقد بأن إجراء الانتخابات في شهر يناير المقبل وهذا يعني قبل شهرين فقط من إجراء الانتخابات الإسرائيلية سيضع الانتخابات الفلسطينية ومن يمكن أن تُفرز هذه الانتخابات سواء كانت وصول حماس إلى المجلس التشريعي أو غيرها من الفصائل، أن يضعها على الأجندة الإسرائيلية بحيث تصبح عنوان للدعاية الإسرائيلية خلال الانتخابات العامة، عندهم في شهر مارس؟

محمد دحلان: (....) أنا متأكد أن الانتخابات في الجانبين ستؤثر على الوضع لدى كلا الطرفين، أما من ناحية الجانب الفلسطيني نحن مستعدون لهذه الانتخابات، ويجب أن نكون مستعدين على الرغم من كل العراقيل التي ربما تنشأ؛ إسرائيلية أو بعض الشخصيات السياسية الفلسطينية أو الحزبية التي لا تريد أن تخوض معركة الانتخابات ومعركة الديمقراطية، هم بعض الأشخاص بالنسبة لهم عُينوا قبل ألف سنة وانتهى الموضوع، يجب أن يستمروا من وجهة نظرهم إلى الأبد، وبالتالي الانتخابات هي قرار أصبح خلفنا، انتهى الأمر فيه والنقاش فيه، الآن النقاش حول كيف نستطيع أن نسخّر كل العقبات ونزيلها في طريق الانتخابات.(....)

هديل وهدان: أستاذ محمد هناك تنافس كبير على القرار الداخلي الفلسطيني الآن تحديداً بين مختلف الفصائل التي تحاول أن تثبت نفسها على الخارطة السياسية، فتح على سبيل المثال تخوض انتخابات يمكن القول بأنها انتخابات عنيفة على المستوى الداخلي أيضاً لإفراز مرشحيها نحو المجلس التشريعي، ما موقفك مما يجري في داخل حركة فتح خاصة وأن الانتخابات تقريباً تمت وإن لم تعلن النتائج؟

محمد دحلان: الانتخابات كما تذكرين، أنا من أوائل.. لا أريد أن أقول أول شخص طالب بهذه

الانتخابات علناً مع الرئيس عرفات رحمه الله منذ ثلاث سنوات، أنا مدرك أن الانتخابات الداخلية في فتح هي الحلّ الأقرب لتوحيد وتقوية وتصليب هذه الحركة العملاقة، وإنها حين غابت الديمقراطية عن الحركة أصبحنا قيادة بلا قاعدة وقاعدة بلا قيادة، وبالتالي أنا أرى أن هذا النهج ينتصر أخيراً بعد سنوات طويلة من إبعاد الديمقراطية عن النهج اليومي للحركة، أخذت مجراها بالأمس وبغضّ النظر عمن نجح ومن لم ينجح، وبغضّ النظر عن هذه النتائج، ولكن ما حدث بالأمس هو حدث وتحول استراتيجي في طريقة أداء الحركة في أن يختار أبناء الحركة ممثليهم في المجلس التشريعي، هذه ستقود بالتأكيد إلى انتخابات أخرى داخل الحركة لاختيار قيادة هذه الحركة. (....)

وثيقة رقم ٩٢:

بيان صحفي صادر عن اللجنة الحركية المركزية في حركة فتح للإشراف على الانتخابات التشريعية(٩٢)

٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥

عقدت اللجنة الحركية المركزية للإشراف على الانتخابات التمهيدية في حركة فتح لاختيار مرشحي الحركة لانتخابات المجلس التشريعي المزمع عقدها في ٢٥/ ١/ ٢٠٠٦م جلسة استثنائية وطارئة حيث ناقشت مسار العملية الانتخابية التي بدأت في دوائر قطاع غزة صباح هذا اليوم الاثنين ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ ونظراً لحدوث تجاوزات خطيرة لا يمكن معها استمرار العملية الانتخابية؛ فلقد قررت اللجنة وقف هذه الانتخابات في كافة الدوائر الانتخابية في قطاع غزة.

وإنها لثورة حتى النصر

اللجنة الحركية المركزية للإشراف على الانتخابات التشريعية.

وثيقة رقم ٩٣:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/ ١٠٠: تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين(٩٣)

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (A/ ٦٠/ ٤٧٦)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨ وإلى جميع قراراتها اللاحقة بشأن هذه المسألة، بما فيها القرار ٥٩/ ١١٧ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٩، الذي قامت بموجبه بجملة أمور منها إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وإذ تشير كذلك إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ تدرك أن اللاجئين الفلسطينيين قد عانوا من فقدان ديارهم وأراضيهم وسبل عيشهم منذ ما يربو على خمسة عقود من الزمان.

وإذ تؤكد [على] حتمية حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أجل تحقيق العدل، ولإحلال سلام دائم في المنطقة.

وإذ تسلم بالدور الأساسي الذي ظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تؤديه لما يربو على خمس وخمسين سنة منذ إنشائها لتخفيف محنة اللاجئين الفلسطينيين في مجالات التعليم والصحة والخدمات الغوثية والاجتماعية.

وإذ تحيط علماً بتقرير المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الذي يشمل الفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥.

ووعياً منها بالاحتياجات المستمرة لدى اللاجئين الفلسطينيين في جميع ميادين العمليات، أي الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان والأرض الفلسطينية المحتلة.

وإذ تعرب عن شديد القلق إزاء الحالة العصيبة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون تحت الاحتلال، بما في ذلك ما يتصل بسلامتهم ورفاههم وأحوالهم المعيشية.

وإذ تلاحظ توقيع حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت واتفاقات التنفيذ اللاحقة.

وإذ تدرك أهمية الدور الذي يتعين أن يؤديه في عملية السلام الفريق العامل المتعدد الأطراف المعني باللاجئين التابع لعملية السلام في الشرق الأوسط:

١. تلاحظ مع الأسف أنه لم تتمّ بعد إعادة اللاجئين إلى ديارهم أو تعويضهم، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، ومن ثم ما تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين مدعاة للقلق البالغ.

٢. تلاحظ مع الأسف أيضاً أن لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لم تتمكن من الاهتداء إلى وسيلة لتحقيق تقدم في تنفيذ الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، وتكرر طلبها إلى لجنة التوفيق أن تبذل جهوداً متواصلة من أجل تنفيذ تلك الفقرة، وأن تقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، في موعد أقصاه ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦.

٣. تؤكد ضرورة استمرار أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق

الأدنى، وأهمية عملياتها وخدماتها بالنسبة لرفاه اللاجئين الفلسطينيين ولاستقرار المنطقة، إلى حين التوصل إلى حلّ [مشكلة] اللاجئين الفلسطينيين.

٤. تهيب بجميع الجهات المانحة أن تواصل بذل الجهود بأقصى ما يمكن من السخاء لتلبية الاحتياجات المتوقعة، بما في ذلك الاحتياجات التي ورد ذكرها في نداءات الطوارئ الأخيرة.

وثيقة رقم ٩٤:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٣/٦٠: ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها(٩٤)

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (60/A/476)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ١٩٤ (د–٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، و٣٦/ ١٤٦ جيم المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، وإلى جميع قراراتها اللاحقة بشأن هذه المسألة.

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ٥٩/ ١٢٠ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين عن الفترة من ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥.

وإذ تشير إلى تأييد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي لمبدأ عدم حرمان أي شخص بصورة تعسفية من ممتلكاته الخاصة.

وإذ تشير على وجه الخصوص إلى قرارها ٣٩٤ (د–٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، الذي أوعزت فيه إلى لجنة التوفيق أن تضع، بالتشاور مع الأطراف المعنية، تدابير الحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومصالحهم.

وإذ تلاحظ إنجاز برنامج تحديد وتقييم الممتلكات العربية، على نحو ما أعلنته لجنة التوفيق في تقريرها المرحلي الثاني والعشرين، وأنه كان لدى دائرة الأراضي سجل الملاك العرب وملف الوثائق التي تحدد مواقع الممتلكات العربية ومساحاتها وسائر خصائصها.

وإذ تعرب عن تقديرها للأعمال التي اضطلع بها للحفاظ على السجلات الموجودة لدى لجنة التوفيق والعمل على تحديثها، بما في ذلك سجلات الأراضي، وأهمية هذه السجلات من أجل التوصل إلى حلٍّ عادلٍ لمحنة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار ١٩٤ (د–٣).

وإذ تشير إلى أنه، في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، اتفقت منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، في إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، على بدء مفاوضات بشأن مسائل الوضع الدائم فيها المسألة الهامة المتعلقة باللاجئين:

١. تؤكد من جديد أن للاجئين الفلسطينيين الحقّ في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدل.

٢. تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ كل الخطوات المناسبة، بالتشاور مع لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، لحماية الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية العربية في إسرائيل.

٣. تطلب مرة أخرى إلى إسرائيل أن تقدم إلى الأمين العام كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة في تنفيذ هذا القرار.

٤. تهيب بجميع الأطراف المعنية أن تزود الأمين العام بأي معلومات متصلة بالموضوع تكون في حوزتها بشأن الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية العربية في إسرائيل ويكون من شأنها أن تساعده في تنفيذ هذا القرار.

٥. تحثّ الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وفقاً لما هو متفق عليه بينهما، على معالجة المسألة الهامة المتعلقة بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها في إطار مفاوضات الوضع النهائي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

٦. تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقرياً [تقريراً] عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم ٩٥:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٠٤/٦٠: أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة(٩٥)

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (A/ ٦٠/ ٤٧٧)]

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تسترشد أيضاً بمبادئ القانون الإنساني الدولي، وبخاصة اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، وكذلك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان،

وخصوصاً الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٤٤٣ (د-٢٣) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٨ و٥٩/ ١٢١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وإلى قرارات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ تأخذ في الاعتبار الفتوى الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذ تشير في هذا الصدد إلى قرارا الجمعية العامة دإط - ١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤. واقتناعاً منها بأن الاحتلال يمثل في حدّ ذاته انتهاكاً جسيماً وخطيراً لحقوق الإنسان.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الأثر الضار المستمر للأحداث التي تجري منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، بما فيها الاستعمال المفرط للقوة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية ضدّ المدنيين الفلسطينيين الذي أدى إلى سقوط الآلاف من القتلى والجرحى، وتدمير الممتلكات على نطاق واسع.

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وتقارير الأمين العام ذات الصلة.

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وإلى اتفاقيات التنفيذ اللاحقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وإذ تعرب عن الأمل في أن يتمّ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي في وقت مبكر، وأن يتوقف بذلك انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وإذ تشير في هذا الصدد إلى قرارها ٥٨/ ٢٩٢ المؤرخ ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٤.

١. تثني على اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة لما تبذله من جهود وما تتحلى به من نزاهة في أداء المهام التي أوكلتها إليها الجمعية العامة.

٢. تكرر مطالبتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتعاون مع اللجنة الخاصة في تنفيذ ولايتها.

٣. تشجب السياسات والممارسات التي تتبعها إسرائيل انتهاكاً لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، على النحو المبين في تقرير اللجنة الخاصة الذي يغطي الفترة المشمولة بالتقرير.

٤. تعرب عن القلق الشديد إزاء استمرار الحالة المتأزمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، نتيجة للممارسات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية،

وتدين بشكل خاص جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وتشييد الجدار، فضلاً عن الاستعمال المفرط والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج الإطار القضائي.

٥. تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل، إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربي [العربية] الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وبخاصة انتهاكات إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، وأن تتشاور، حسب الاقتضاء، مع لجنة الصليب الأحمر الدولي وفقا لأنظمتها لضمان حماية حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة ورفاههم، وأن تقدم تقريراً إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن، وكلما دعت الضرورة إلى ذلك فيما بعد.

٦. تطلب أيضا إلى اللجنة الخاصة أن تقدم إلى الأمين العام بانتظام تقارير دورية عن الحالة الراهنة في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٧. تطلب كذلك على [من] اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء والمحتجزين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٨. تطلب إلى [من] الأمين العام:

١. أن يقدم إلى اللجنة الخاصة جميع التسهيلات الضرورية، بما في ذلك التسهيلات اللازمة لزياراتها للأراضي المحتلة، لكي تتمكن من التحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية المشار إليها في هذا القرار.

٢. أن يواصل توفير ما يلزم من موظفين لمساعدة اللجنة الخاصة في أداء مهامها.

٣. أن يعمم، بصورة منتظمة على الدول الأعضاء، التقارير الدورية المذكورة في الفقرة ٦ أعلاه.

٤. أن يكفل توزيع تقارير اللجنة الخاصة والمعلومات المتعلقة بأنشطتها والنتائج التي تخلص إليها، على أوسع نطاق وبكل الوسائل المتاحة، عن طريق إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة، وأن يعمل، عند الاقتضاء، على إعادة طبع تقارير اللجنة الخاصة التي لم تعد متوافر.

٥. أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن المهام الموكلة إليه في هذا القرار.

٦. تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة".

وثيقة رقم ٩٦:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/١٠٥: انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى(٩٦)

الجلسة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/٦٠/٤٧٧)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بما في ذلك قرارها ٥٩/ ١٢٢ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها دإط-١٠/ ١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإذ تشير إلى الأنظمة المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام ١٩٠٧، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، والأحكام ذات الصلة من القانون العرفي، بما في ذلك الأحكام المدونة في البروتوكول الإضافي الأول.

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، وفي تقارير الأمين العام ذات الصلة،

وإذ ترى أن تعزيز احترام الالتزامات الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي وقواعده هو من مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها الأساسية.

وإذ تشير إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولي في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة دإط-١٠/ ١٥.

وإذ تلاحظ على وجه الخصوص الردّ الصادر عن المحكمة الذي جاء فيه أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن إسرائيل تنتهك العديد من أحكام الاتفاقية.

وإذ تلاحظ انعقاد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة للمرة الأولى في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٩٩، كما أوصت بذلك الجمعية العامة في قرارها دإط-١٠/٦ المؤرخ ٩ شباط/ فبراير ١٩٩٩، بشأن تدابير لإنفاذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

ولكفالة احترامها وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، وإذ تعلم بالبيان الذي اعتمده المؤتمر.

وإذ ترحب بإعادة عقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية وفي اتفاقية جنيف الرابعة في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ في جنيف وتشدد على أهمية الإعلان الذي اعتمده المؤتمر، وإذ تؤكد ضرورة متابعة الأطراف لتنفيذ الإعلان.

وإذ ترحب بمبادرة الدول الأطراف في الاتفاقية، فرادى وجماعات على السواء، وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، والرامية إلى كفالة احترام الاتفاقية، وإذ تشجعها على اتخاذ هذه المبادرات.

وإذ تؤكد أنه ينبغي لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تفي بدقة بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي.

١- تؤكد من جديد أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٢- تطالب بأن، تقبل إسرائيل انطباق الاتفاقية بحكم القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وأن تتقيد بدقة بأحكام الاتفاقية.

٣- تهيب بجميع الأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية أن تواصل، وفقاً للمادة ١ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع، وحسبما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، بذل جميع الجهود لضمان احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لأحكام تلك الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

٤- تكرر تأكيد ضرورة التنفيذ السريع للتوصيات ذات الصلة الواردة في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، بما في يذلك القرار دإط -١٠/ ١٥، فيما يتعلق بكفالة احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال لأحكام الاتفاقية.

٥- تطلب إلى [من] الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم ٩٧:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٦٠/١٠٦: المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل(٩٧)

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (A/٦٠/٤٧٧)]

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإذ تؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة،

وإذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة، بما فيها القرار ٥٩/١٢٣ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وكذلك القرارات التي اتخذتها في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، و٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٧٩، و٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/ مارس ١٩٨٠، و٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨، و٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٠، و٤٩٧ (١٩٨١) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١، و٩٠٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٩٤.

وإذ تؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل.

وإذ ترى أن قيام السلطة القائمة بالاحتلال بنقل بعض سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها هو خرق لاتفاقية جنيف الرابعة والأحكام ذات الصلة من القانون العرفي، بما في ذلك الأحكام المدونة في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف.

وإذ تشير إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

وإذ تلاحظ أن محكمة العدل الدولية قد خلصت إلى أن " إقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) تمثل خرقاً للقانون الدولي".

وإذ تحيط علماً بالتقرير الذي قدمه مؤخراً المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، المؤرخ ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وإلى اتفاقات التنفيذ اللاحقة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وإذ تدرك أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية تشمل، في جملة أمور، نقل رعايا السلطة القائمة بالاحتلال إلى الأراضي المحتلة، ومصادرة الأراضي، واستغلال الموارد الطبيعية، واتخاذ إجراءات غير مشروعة ضدّ السكان المدنيين الفلسطينيين.

وإذ تضع في اعتبارها ما للسياسات والقرارات والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية من تأثير ضارٍّ على جهود تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

وإذ تعرب عن شديد القلق إزاء مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أنشطة الاستيطان، منتهكة بذلك القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات التي تمّ التوصل إليها بين الطرفين، بما في ذلك بناء وتوسيع المستوطنات في جبل أبو غنيم ورأس العمود، داخل القدس الشرقية المحتلة وحولها، وما يسمى الخطة هاء-١ الرامية إلى الربط بين مستوطناتها غير الشرعية حول القدس الشرقية المحتلة وزيادة عزلتها.

وإذ تعرب عن شديد القلق أيضاً إزاء استمرار إسرائيل بشكل غير قانوني في تشييد الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها داخل القدس الشرقية وحولها، وإذ تعرب عن قلقها بوجه خاص إزاء امتداد الجدار خروجاً على خط الهدنة لعام ١٩٤٩، مما قد يحكم مسبقاً على أي مفاوضات في المستقبل، ويجعل الحلّ القائم على وجود دولتين مستحيل التنفيذ مادياً، ويتسبب في زيادة المحنة الإنسانية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني.

وإذ يساورها بالغ القلق لأن مسار الجدار قد رسم بطريقة تضمّ الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وإذ تكرر معارضتها لأنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولأي أنشطة تنطوي على مصادرة الأراضي وقطع سبل الرزق للأشخاص المشمولين بالحماية وضمّ الأراضي بحكم الأمر الواقع.

وإذ تشير إلى ضرورة إنهاء جميع أعمال العنف، بما في ذلك أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير.

وإذ يساورها قلق شديد إزاء الحالة الخطيرة الناجمة عن الإجراءات التي يتخذها المستوطنون الإسرائيليون المسلحون غير الشرعيين في الأرض المحتلة.

وإذ تعترف بأهمية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات فيها، باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.

وإذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام ذات الصلة.

١- تؤكد من جديد أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- تطلب إلى إسرائيل أن تقبل انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة

١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، بحكم القانون على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الجولان السوري المحتل، وأن تلتزم بدقة بأحكام الاتفاقية، وخاصة المادة ٤٩ منها.

٣- ترحب بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومن أجزاء من شمال الضفة الغربية وبتفكيك المستوطنات فيها، باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.

٤- تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد في هذا الصدد تقيداً دقيقاً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، إزاء تغيير طابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

٥- تشدد على ضرورة قيام الطرفين بشكل عاجل بتسوية جميع المسائل المتبقية في قطاع غزة، بما في ذلك إزالة الأنقاض.

٦- تكرر مطالبتها بوقف تامّ وفوري لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وتدعو إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً.

٧- تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية المذكورة في الفتوى الصادرة في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية.

٨- تؤكد ضرورة التنفيذ التامّ لقرار مجلس الأمن ٩٠٤ (١٩٩٤)، الذي طلب فيه المجلس، ضمن جملة أمور، إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مواصلة اتخاذ وتنفيذ تدابير تشمل مصادرة الأسلحة، بهدف منع أعمال العنف غير المشروعة التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، ودعا إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وحمايتهم في الأرض المحتلة.

٩- تكرر دعواتها إلى منع جميع أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون الإسرائيليون، ولا سيما ضدّ المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية، وبخاصة في ضوء التطورات الأخيرة.

١٠- تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم ٩٨:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٠٧/٦٠: الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية(٩٨)

الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير (اللجنة الرابعة) (A/٦٠/٤٧٧)]

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة بما في ذلك القرار ٥٩/ ١٢٤ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، فضلاً عن القرارات التي اتخذتها في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة.

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات لجنة حقوق الإنسان ذات الصلة.

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد نظرت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق، في الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وتقرير الأمن العام.

وإذ تحيط علماً بتقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان، وتقارير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الصادرة مؤخراً عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وإذ تشير إلى الفتوى التي صدرت في ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية، وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة دإط – ١٠/ ١٥ المؤرخ ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٤.

وإذ تلاحظ بوجه خاص ردّ المحكمة الذي يتضمن، في جملة أمور، أن تشييد إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، والنظام المرتبط به، يخالفان القانون الدولي.

وإذ تشير إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، وإذ تؤكد وجوب احترام هذه الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وإذ تدرك مسؤولية المجتمع الدولي عن تعزز حقوق الإنسان وكفالة احترام القانون الدولي، وإذ تشير في هذا الصدد إلى قرارها ٢٦٢٥ (د – ٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠.

وإذ تؤكد من جديد مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وإذ تؤكد من جديد أيضاً انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

وإذ تؤكد من جديد كذلك التزام الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة بموجب المواد ١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ فيما يتعلق بفرض عقوبات جزائية، والانتهاكات الجسيمة، ومسؤوليات الأطراف المتعاقدة السامية.

وإذ تؤكد من جديد أن من حقّ وواجب جميع الدول أن، تتخذ إجراءات مطابقة للقانون الدولي والإنساني الدولي لمواجهة أعمال العنف الفتاكة المرتكبة ضدّ سكانها المدنيين من أجل حماية أرواح

مواطنيها، وإذ تؤكد ضرورة الامتثال الكامل للاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية التي تمّ التوصل إليها في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط، بما فيها تفاهمات شرم الشيخ، وتنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية لإيجاد حلٍّ دائمٍ للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين.

وإذ تسلم بأهمية الانسحاب الإسرائيلي من داخل قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات القائمة فيها، باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بلا هوادة، بما في ذلك الانتهاكات الناجمة عن الاستعمال المفرط للقوة، واللجوء إلى العقاب الجماعي، وإعادة احتلال المناطق وإغلاقها، ومصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات وتوسيعها، وتشييد جدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة خروجاً على خطّ الهدنة لعام ١٩٤٩، وتدمير الممتلكات، وجميع الأعمال الأخرى التي تقوم بها من أجل تغيير الوضع القانون للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها الجغرافي وتكوينها الديمغرافي.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الأعمال العسكرية التي ما فتئت تنفيذ [تُنفّذ] منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر، ٢٠٠٠ والتي أدت إلى مقتل آلاف المدنيين الفلسطينيين، ومن ضمنهم مئات الأطفال، وإلى إصابة عشرات الآلاف بجراح.

وإذ تعرب عن القلق الشديد إزاء استمرار الآثار السلبية للتدمير الواسع النطاق الذي قامت به القوات الإسرائيلية المحتلة، والذي شمل المواقع الدينية والثقافية والتاريخية، والهياكل الأساسية والمؤسسات الحيوية للسلطة الفلسطينية، والأراضي الزراعية في سائر المدن والبلدات والقرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين.

وإذ تعرب عن القلق الشديد أيضاً إزاء إمعان إسرائيل في سياسة إغلاق المناطق ومواصلة فرض قيود شديدة، تشمل حظر التجول، على حركة البضائع والأشخاص،بمن فيهم العاملون في المجال الطبي والإنساني، وعلى اللوازم الطبية والإنسانية، في سائر أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإزاء ما خلفته من آثار ضارة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني التي لا تزال تمثل أزمة إنسانية مروعة.

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار إقامة نقاط تفتيش في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحويل العديد من هذه النقاط إلى هياكل شبيهة بمعابر حدودية دائمة داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.

وإذ تعرب عن القلق إزاء استمرار اعتقال آلاف الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أو مراكز الاحتجاز الإسرائيلية في ظروف قاسية تضرّ بسلامتهم، وإذ تعرب عن القلق أيضاً إزاء إساءة معاملة

أي سجين من السجناء الفلسطينيين ومضايقتهم، وإزاء جمعيع الأخبار التي وردت عن تعذيبهم.

واقتناعاً منها بالحاجة إلى وجود دولي لرصد الحالة والإسهام في إنهاء العنف، وفي توفير حماية للمدنيين الفلسطينيين ومساعدة الطرفين على تنفيذ الاتفاقات التي تمّ التوصل إليها، وإذ تشير في هذا الصدد إلى المساهمة الإيجابية للوجود الدولي المؤقت في الخليل.

وإذ تؤكد ضرورة التنفيذ الكامل لجمع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

١. تكرر تأكيد أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تشكل خرقاً للأحكام ذات الصلة من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وفت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وبما يتنافى وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، هي تدابير وإجراءات غير قانونية وغير صحيحة.

٢. تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالامتثال التامّ لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وبالوقف الفوري لجميع التدابير والإجراءات المتخذة انتهاكاً للاتفاقية وخرقاً لها، بما في ذلك جميع أنشطتها الاستيطانية وتشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وكذلك عمليات الإعدام خرج [خارج] الإطار القضائي.

٣. تدين جميع أعمال العنف، بما في ذلك جميع أعمال الإرهاب والاستفزاز والتحريض والتدمير، وبخاصة استعمال قوات الاحتلال الإسرائيلية للقوة المفرطة ضدّ المدنيين الفلسطينيين، مما يؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وارتفاع عدد الإصابات، وتدمير واسع النطاق للبيوت والممتلكات والأراضي الزراعية والهياكل الأساسية الحيوية.

٤. تعرب عن بالغ القلق إزاء شنّ هجمات تفجيرية انتحارية ضدّ مدنيين إسرائيليين مما ينجم عنه خسائر كبيرة في الأرواح وارتفاع عدد الإصابات.

٥. ترحب بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية وتفكيك المستوطنات داخلها، باعتبار ذلك خطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.

٦. تطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد في هذا الصدد تقيداً دقيقاً بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، إزاء تغيري طابع ووضع الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية.

٧. تطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالكفّ عن جميع الممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وأن تحترم قانون حقوق الإنسان وتتقيد بالتزاماتها في هذا الصدد.

٨. تطالب أيضاً إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تمتثل لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي حسبما ورد في الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ من محكمة العدل الدولية وعلى النحو

المطلوب في القرار دإط – ١٠/١٥ و دإط – ١٠/١٣ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وأن، تكفّ فوراً عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة،بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وأن تفكك حالاً البناء القائم هناك، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتصلة به، وأن تعوض عن جميع الأضرار الناتجة عن تشييد الجدار.

٩. تؤكد ضرورة المحافظة على وحدة كامل الأرض الفلسطينية المحتلة وسلامتها الإقليمية وضمان حرية الحركة للأشخاص والبضائع داخل الأرض الفلسطينية، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على حركة القدس الشرقية والخروج منها، وضمان حرية الحركة إلى العالم الخارجي ومنه.

١٠. تؤكد أيضاً ضرورة تنفيذ تفاهمات شرم الشيخ تنفيذاً كاملاً.

١١. تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وثيقة رقم ٩٩:

البيان الختامي الصادر عن الدورة الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي(٩٩) [مقتطفات]

٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....)

في المجال السياسي

أكد المؤتمر أهمية قضية فلسطين، باعتبارها القضية المركزية للأمة الإسلامية، وعليه فإن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري، واستكمال الانسحاب الإسرائيلي من باقي الأراضي اللبنانية المحتلة وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، يعتبر مطلباً حيوياً للأمة الإسلامية قاطبة، ومن شأن هذه القضية توحيد الموقف الإسلامي من الحلّ الشامل لقضية فلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق. كما يجب بذل الجهود من أجل استعادة مدينة القدس والمحافظة على طابعها الإسلامي والتاريخي، وتوفير الموارد الضرورية للحفاظ على المسجد الأقصى وباقي الأماكن المقدسة وحمايتها، والتصدي لسياسة تهويد المدينة المقدسة ودعم المؤسسات الفلسطينية فيها وإنشاء جامعة الأقصى في مدينة القدس. ودعا إلى دعم وقفية صندوق القدس بحيث يسهم فيها كل مسلم بدولار واحد إلى جانب مساهمة الدول الأعضاء، وذلك من أجل الحفاظ على المقدسات في مدينة القدس وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، والمحافظة على المعالم الحضارية والتاريخية في المدينة المقدسة وعلى طابعها العربي الإسلامي، وتعزيز صمود أهلها

لتعود مدينة للتعايش والتسامح، عاصمة لدولة فلسطين. وأكد العمل مع المجتمع الدولي من أجل حمل إسرائيل على وقف الاستيطان وتفكيك المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل. وكذلك وقف بناء الجدار وإزالة الجزء القائم منه، وفقاً للفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية. (....)

وثيقة رقم ١٠٠:

مقابلة خالد مشعل مع صحيفة البيان(١٠٠)

١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....)

البيان: قلتم إنكم تخشون أن تتحول غزة إلى سجن كبير بعد انسحاب الإسرائيليين من القطاع، الآن وبعد الاتفاق على معبر رفح هل تبددت مخاوفكم أم تعززت؟ وهل ما زالت غزة خيار المقاومة مطروحاً من غزة أم أنه سينحصر في الضفة الغربية؟

مشعل: افتتاح معبر رفح بالأمس لا يعني أن غزة لم تعد سجناً، أولاً لأن معبر رفح والاتفاق السيئ الذي عقد مع الطرف الإسرائيلي وبالرعاية الأوروبية والأميركية، هو اتفاق لا يزال يعطي للعدو الصهيوني درجة من التحكم بهذا المعبر (....)، ولا أريد أن أدخل في التفاصيل لأن الجميع مطلع على طبيعة هذا الاتفاق، وعلى الكاميرات التي تنقل له، وعلى ما أعطي للطرف الإسرائيلي من حقٍّ في أن يتحفظ على الأسماء التي تدخل، وعلى وجود قوائم ممنوعة وما إلى ذلك، إضافة إلى معبر كارم شالوم [كيرم شالوم] الذي يدخل منه موضوع البضائع والموضوع الاقتصادي، إضافة إلى غير الفلسطينيين أو غير الذين يحملون الهوية الفلسطينية، إضافة إلى موضوع الميناء والمطار والممر الآمن بين غزة والضفة، بمعنى منافذ الخروج من غزة لا تزال، إما في درجة من الكونترول الإسرائيلي عليها كما في معبر رفح، وبالنسبة للميناء والمطار والممر الآمن لا تزال مشاريع تحت البحث والتفاوض. الأخطر من ذلك أن العدو الصهيوني تكتيكه التفاوضي الآن أن يغرقنا في تفاصيل غزة.

بدل أن يكون المنهج الفلسطيني أن نتحرك ما بعد غزة ونواصل انتزاعنا لحقوقنا الفلسطينية، تكتيك العدو أن يغرقنا في التفاوض على تفاصيل غزة. اليوم معبر رفح فإذا ما أنجزناه يريدون إظهاره وكأنه إنجاز تاريخي، وغداً الميناء وبعد غد المطار وبعد ذلك الممر الآمن. وهكذا، فهم يريدون حصرنا في غزة وبالتالي يصبح الأفق في غزة، وهذا أمر بالغ الخطورة، هذا هو السجن الأكبر، أن يسجنونا سياسياً وأن يختزلوا حقنا السياسي في غزة ويصبح حتى تطلعنا إلى ما بعد غزة بعيد المنال. هذا أمر بالغ الخطورة. أما مسألة المقاومة في غزة فلاشكّ أن انسحاب العدو وتفكيك المستوطنات من غزة أوجد واقعاً جديداً،

لا يناسب هذا الواقع أن تتصرف المقاومة كما كانت تتصرف من قبل، ولا يسمح الواقع الميداني لها بذلك، لا يوجد مستوطنات ولا جنود داخل القطاع ذاته، وهذا أمر تدركه المقاومة لأنها مقاومة واقعية وتتعامل مع الواقع.

لكن هذا لا يعني أيضاً أن دور المقاومة في القطاع انتهى لأن قطاع غزة جزء أصيل من الأرض الفلسطينية، وشعبنا في غزة جزء أصيل وعزيز من الشعب الفلسطيني، ولا نقبل بتجزئة الموضوع الفلسطيني، غزة شريكة مع الضفة ومع مناطق عام ١٩٤٨ ومع الشتات الفلسطيني في إنجاز المشروع الوطني، لأن تحرير غزة اشترك فيه كل أبناء الشعب الفلسطيني، أهل غزة وأهل الضفة، مناطق عام ١٩٤٨ وأهل الشتات الفلسطيني. بل جماهير الأمة العربية والإسلامية كان لها دورها في ذلك. نحن لا نقبل من أحد أن يسقط أو يصادر حقّ القطاع وواجبه في مشروع المقاومة واستكمال تحرير الأرض الفلسطينية وانتزاع وتحقيق الحقوق الفلسطينية، لكن بالتأكيد بطريقة تناسب الظرف الجديد، وليست بنفس الصورة السابقة. وأيضاً، وهذا ما أعلنته المقاومة وأكدته مراراً لا أحد يقبل أن ينزع سلاح المقاومة بحجة أن غزة خرج منها الاحتلال لأنه ليس هناك دولة في العالم من الدول المستقلة تقبل أن ينزع أحد سلاحها، ففي حده الأدنى هو سلاح دفاعي وخاصة في ظلّ واقع نعيشه في الأرض الفلسطينية، من هنا نحن نرى أن القطاع يبقى دوره في المشروع المقاوم مستمراً ولكن بكيفية تناسب ظرفه الجديد.

البيان: تتعرض سوريا حالياً لضغوط شديدة، من ضمن هذه الضغوط وجود الفصائل الفلسطينية على أراضيها، هل ستتخذون خطوات من جانبكم لتخفيف هذه الضغوط؟ خاصة أننا علمنا أن الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي الدكتور رمضان شلح غادر دمشق؟

مشعل: الضغوط اليوم على سوريا أكبر من أن تحصر بوجود فلان أو علّان أو وجود هذا الفصيل أو ذاك، ربما كانت قبل سنوات تتجلى في هذا المظهر في بعض جوانبه، لكن اليوم الضغوط على سوريا أكبر من ذلك. هي تستهدف إما إسقاط النظام أو تغيير سلوكه، لأن السياسة الأميركية الظالمة العدوانية لا تقبل أن تمضي دولة عربية في سياساتها خارج الفلك الأميركي وتتصرف بموقف وطني قومي تجاه سواء الشأن الداخلي السوري أو تجاه القضايا العربية في فلسطين أو العراق أو لبنان، ومن زاوية أخرى هي تريد تحميل سوريا مسؤولية الفشل الذريع الذي لقيته السياسة الأميركية والقوات الأميركية في العراق. وبالتالي القصة أكبر من مجرد وجود فصيل أو قيادات فلسطينية معينة، ومع ذلك نحن كفلسطينيين لا نشكل إثقالاً على أحد ولا إحراجاً لأحد، على العكس نحن مع سوريا كما أن سوريا معنا ومع قضايا الأمة.

والقيادة السورية تدرك في تقديري حقيقة ما تتعرض له، وهذا الذي تتعرض له سوريا سوف يفشل. والظروف التي قادت القيادة الأميركية إلى أن تفعل في العراق ما فعلته قبل سنتين، ليست هي ظروف

اليوم التي تسمح للإدارة الأميركية أن تفعل بسوريا ما فعلت بالعراق، ومن هنا لا نملك كلمة، ولا تملك سوريا إلا خيار الصمود والدفاع عن كرامتها وسيادتها من دون خلط الأوراق بمسألة تقرير ميليس أو غيره من القضايا.

وثيقة رقم ١٠١:

مقابلة أسامة حمدان مع صحيفة السبيل الأردنية حول التهدئة(١٠١)

١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

السبيل: هناك من يرى أن تصريحات خالد مشعل الأخيرة أحرجت الحركة وشكلت تناقضاً في مواقفها حيال موضوع التهدئة، ما تعليقك على ذلك؟

حمدان: تصريحات الأخ خالد مشعل لم تحرج حماس، ولم تسبب أي تناقض في مواقف الحركة، وما حصل أن إحدى وكالات الأنباء نقلت خطأ جزءاً من تصريحات الأخ خالد مشعل، فهو كان يتحدث عن موقف الحركة بأنه من غير المقبول وبعد التجربة بأن تمدد هذه التهدئة، فإذا بمراسل هذه الوكالة ينقل أن الحركة تعلن انتهاء التهدئة، وهو الأمر الذي أدى إلى ردود فعل عند العديد من قادة الحركة الذين أكدوا أن الالتزام بالتهدئة الذي أطلقته الحركة ما زال قائماً، لكن لا حديث عن التزام بتمديد التهدئة كما يحاول البعض. وهنا حصل الالتباس، لكن موقفنا في الحركة واضح، وهو أن التهدئة تنتهي حتى نهاية العام، وعند ذلك لكل حادث حديث، وموقف الحركة هو عدم تمديد هذه التهدئة ولا مجال لأن يظن البعض أنها ستمدد تلقائياً.

السبيل: برأيك، ألا يطرح هذا الموضوع مجدداً جدلية حماس الخارج وحماس الداخل؟

حمدان: لا أظن ذلك بدليل أن المسألة عندما جرى توضيحها لم يعد هناك أي تعليقات، نحن حركة كبيرة وموجودة بفضل الله داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها حيثما وجد الشعب الفلسطيني، والجميع يعرف أن هذه الحركة هي حركة منظمة ولها مؤسساتها التي تتخذ القرار، ولها آلياتها في اتخاذه، وأن أبناء هذه الحركة في كل مواقعهم القيادية والتنفيذية ملتزمون بقرارات حركتهم، وطرح هذه القضية هو محاولة لصناعة فتنة أو لتشويش وتشويه موقف الحركة، ما يخدم أطراف عديدة.

السبيل: بعض المحللين أثار مسألة توقيت هذه التصريحات، ومنهم من اعتبر أنها جاءت لحسابات انتخابية، في حين قال البعض إن حماس طالما هي حريصة في الردّ على خروقات الاحتلال لماذا جاء تعليق حماس متأخراً، بماذا تردّ؟

حمدان: أولا فيما يتعلق بالردّ على الخروقات، حماس لم تتأخر في الردّ وردت على عدد من الخروقات

بعمليات عديدة وبأشكال مختلفة، والحركة لم تتأخر في الحديث عن الخروقات ولم تتأخر في التنبيه إليها، ولم تتوانَ في القول إن الهدف من التهدئة هو إطلاق سراح الأسرى، وإن عددهم ازداد من سبعة آلاف إلى تسعة آلاف ومائتي أسير.

أما أن تكون هذه التصريحات لأهداف انتخابية فنحن نعتقد أن الشعب الفلسطيني لا ينتخب حماس لأنها أعلنت التهدئة أو تراجعت عنها، الشعب الفلسطيني يختار حماس لأن مشروعها هو مشروع المقاومة، ولأن الحركة أعطت للمقاومة بُعداً حقيقياً كان غائباً عند الكثيرين، الذين اعتقدوا أن المقاومة هي مجرد إطلاق النار، فجاءت حماس لتقدم صورة جديدة تقول إن المقاومة إضافة للمقاومة المسلحة هي عمل إنساني واجتماعي وإغاثة وبناء وعطاء وتضحية وتنمية، فأعطت وجوه الحياة كلها بُعداً مقاوماً ضدّ المشروع الصهيوني.

ولماذا التوقيت؟، وهذا سؤال وجيه، فأقول لأننا نوشك أن ننتهي من المهلة التي تمّ الاتفاق عليها على أنها مهلة التهدئة، ومن الطبيعي أن تكون هناك إجابة لتساؤلات تنطلق خافتة ولا يجرؤ البعض على التصريح بها، لتقول ما الذي يحلّ بعد ذلك، البعض يرفض السؤال أو يطلقه خافتاً أملاً بتمرير تمديد التهدئة على دماء وأشلاء الشهداء الذين يجري اغتيالهم، وعلى وقع قصف الاحتلال لغزة، فلا يمكن أن يكون هذا مقبولاً لذلك كان لا بدّ أن نوضح موقفنا تجاه الخطوة القادمة.

السبيل: بشكل واضح، وبعد موقف حركة الجهاد المؤيد لموقفكم، هل يمكن لنا أن نقول موقفكم في الجهاد وحماس سيكون موحداً باتجاه الرفض لتمديد التهدئة في حوارات مقبلة؟

حمدان: نعم، هذا هو موقف حماس والجهاد بعد أن أعلن الأخوة في الجهاد ذلك، وهو ما فهمناه منهم قبل الإعلان بحكم العلاقة القائمة بيننا وطبيعة التنسيق والتواصل بين الحركتين، وأنا اعتقد أن الأمر يجب أن يؤخذ على محمل الجدّ ويجب أن يُنظر لموقف الحركتين نظرة حقيقة لأننا لا نستهدف من ذلك موقفاً ذاتياً أو فئوياً كما يفعل البعض في الساحة الفلسطينية في كثير من خطواتهم، وإنما نستهدف ما نظنه مصلحة وطنية فلسطينية، ونحن مستعدون للحديث مع كل الأطياف السياسية الفلسطينية حول هذا الأمر وشرح موقفنا لهم.

السبيل: أخيراً كيف تعاطيتم مع موقف السلطة الفلسطينية ومسؤوليها، ولا سيما أننا لاحظنا إصراراً في تصريحات الرئيس محمود عباس على موضوع تمديد التهدئة؟

حمدان: أنا أريد أن يفهم الجميع أن مثل هذه التصريحات هي امتداد لنظرية التفرد عند البعض في تصريف الشأن الفلسطيني وفي إدارة قضاياه، وهي نظرية ثبت أنها لا يمكن أن تستقيم الأمور معها، وأن عهدها انتهى وولّى.

وربما أطلق البعض مواقفه من زاوية أخرى، وهي زاوية الاستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية، ولاحظنا أن أحدهم أعلن مواقفه فيما كان يقف وراءه مسؤول أمريكي، وكأنه يدلي

بشهادة أمام هذا المسؤول ليثبت حسن سلوكه، وأعتقد أن موقف السلطة بالإجمال يجب أن يكون في إطار مصلحة الشعب الفلسطيني، ومصلحة الشعب الفلسطيني لا يُنظر إليها من خلال المصالح الإسرائيلية والمطالب الأمريكية. ومن الخطأ الكبير أن نحشر المصلحة الفلسطينية في زاوية الشروط والمطالب الإسرائيلية والأمريكية، بل يجب أن تكون المصلحة الوطنية الفلسطينية نابعة من تقديرنا وتفاهمنا كفلسطينيين ومن التزامنا جميعاً.

وثيقة رقم ١٠٢:

تصريح لوزير الخارجية البريطاني جاك سترو حول المساعدات للسلطة الفلسطينية(١٠٢)

١٤ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥

أودّ أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى أصدقائنا النرويجيين – وخصوصاً ريموند جونسون وزملائه – للدعوة لعقد اجتماع اليوم وترؤسه. ليس هناك دولة أكثر من النرويج إصراراً على السعي نحو السلام في الشرق الأوسط. ويسعدني جداً أن أرى هذا العدد الكبير من المجتمعين هنا اليوم، والذين لديهم عزم مماثل على أن يشهدوا وضع نهاية للصراع في المنطقة.

انخفض عدد القتلى على كلا الطرفين بشكل كبير جداً خلال العام الماضي. وحملت إجراءات اتخذها كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين الأمل لأجل المستقبل. وقد أدت قمة شرم الشيخ التي عقدت في شهر شباط/ فبراير إلى إطلاق سراح ٩٠٠ سجين فلسطيني، وتسليم الفلسطينيين زمام السيطرة على مدينتين في الضفة الغربية. وفي شهر آب/ أغسطس قام رئيس الوزراء شارون بتنفيذ قراره التاريخي الشجاع بالانسحاب من غزة. واتفاقية رفح حول الحركة والعبور التي تمّ التوصل إليها مؤخراً أعطت الفلسطينيين السيطرة على أحد نقاط حدودهم لأول مرة.

ولم يضعف عزم المجتمع الدولي في دعمه لهذه المؤشرات على التقدم الذي تمّ إحرازه.

وفي لقاء لندن الذي عقد في الأول من شهر آذار/ مارس من العام الجاري تعهدت الجهات الدولية المانحة بتقديم الدعم للسلطة الفلسطينية في ثلاث مجالات تحتل أولوية: التنمية الاقتصادية والإدارة الحكومية والأمن. وتمّ تأكيد ذلك لاحقاً خلال قمة مجموعة الثماني في شهر تموز/ يوليو.

وكما تبين من اتفاقية الحركة والعبور، فإن الجهود المستمرة التي يبذلها جيم وولفنسون أدت إلى إنجازات كبيرة في مجالات أساسية، تماماً كما نجم عن الجهود الذي يبذلها الجنرال وليام وورد في مجال الإصلاح في القطاع الأمني. نرحب بالتوسع في هذه المهمة تحت قيادة الجنرال كيث دايتون.

ساند الاتحاد الأوروبي هذه الأولويات من خلال بعثة المراقبة التابعة له على معبر رفح، وكذلك

تدريب الشرطة المدنية الفلسطينية. وقد بلغ إجمالي ما خصصته المفوضية الأوروبية – وهي أكبر جهة مانحة في المجتمع الدولي – للسلطة الفلسطينية ٢٨٠ مليون يورو.

وبوجود هذا الدعم من المجتمع الدولي حقق الفلسطينيون تقدماً كبيراً طوال الشهور الاثني عشر الماضية؛ فقد ارتفعت نسبة إجمالي الناتج المحلي، وانخفضت نسبة البطالة. واتخذت السلطة الفلسطينية كذلك خطوات لتحسين إدارتها الحكومية.

لكن مازال يتعين عمل المزيد؛ فيتعين على السلطة الفلسطينية أن تعالج أزمتها المالية من خلال الاستمرار بالانضباط في ميزانيتها. يجب احتواء ميزانية أجور الموظفين الحكوميين وزيادة إيراداتها. وتحتاج السلطة الفلسطينية لإجراء إصلاحات في خدماتها الأمنية وتطبيق حكم القانون على جميع أراضيها. كما يتعين عليها بذل المزيد من الجهود لمعالجة موضوع الإرهاب لتجنب وقوع مآسٍ كتلك التي وقعت في نتانيا في الأسبوع الماضي. وأيضا يتعين على السلطة الاستمرار في مكافحة الفساد وتطبيق إصلاحات واسعة النطاق في الإدارة الحكومية.

تناول اجتماع اليوم موضوع دعم جميع هذه العمليات؛ فقد ناقشنا مع الوزراء الفلسطينيين ما نعتقد نحن ويعتقدون هم بشأن ما يتعين عمله خلال الشهور القادمة. وحددنا بعض الخطوات التي من شأنها تمهيد السبيل لإجراء مؤتمر دولي لتقديم التعهدات في النصف الأول من العام القادم. وتطبيق اتفاقية الحركة والعبور يمثل جزءاً هاماً من ذلك. كما خرج مؤتمر المستثمرين الذي عقد هنا في لندن يوم أمس بأفكار جيدة حول دعم النمو الاقتصادي من خلال القطاع الخاص. وقد شجعني جداً اليوم التزام السلطة الفلسطينية بعمليات الإصلاح.

لكن بالطبع ليس بمقدور السلطة الفلسطينية النجاح في هذه الأجندة بالعمل بمفردها. فيتعين على حكومة إسرائيل أن تلعب دورها في تسهيل عملية الانتخابات، وتحسين حرية حركة الفلسطينيين ووصولهم إلى الأسواق، وبذل كل ما في طاقتها لضمان وجود بيئة آمنة للعمل والحياة للمواطنين الإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍّ سواء. وأرحب هنا بالدور التامّ والبناء الذي لعبه مسؤولون من الحكومة الإسرائيلية خلال مباحثاتنا اليوم.

يقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لدعم السلطة الفلسطينية في سعيها لبناء دائرة خيرة من السلام والازدهار المستمر. وإنني على قناعة بأن لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدات الدولية للفلسطينيين سوف تستمر بأن تلعب دوراً هاماً في هذه العملية.

وثيقة رقم ١٠٣:

كلمة للرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد يشكك فيها بصحة حدوث المحرقة النازية(١٠٣)
[مقتطفات]

طهران، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥
(....) بدلاً من الحديث عن القضية الأساسية [العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين]، فإن الغرب يتحدث عن قصة خيالية عن مذبحة لليهود. (....)
لا يكترث أحد (في الغرب) إذا ما كفر أحد بالله عز وجل أو برسله، ولكن إذا ما أنكر شخص تلك القصة الخيالية عن مذبحة ضدّ اليهود تبدأ آلة الدعاية الصهيونية في الندب والنحيب. (....)
إذا كان الغرب يؤمن حقاً بوقوع مذبحة راح ضحيتها ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية؛ فإنه يتعين عليه تخصيص قطعة أرض (لإقامة إسرائيل عليها) في أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا أو ألاسكا.(....)
الغرب يقول إن الرئيس الإيراني يتفوه بالعديد من الأشياء الفظيعة وأنه غير متحضر ويُعربون عن إدانتهم لي.. إذا كانت حضارتكم تنطوي على العدوان ضدّ بلدان لا ذنب لها، وكذلك على كبت الأصوات المنادية بإرساء العدل وأيضا على توسيع رقعة الفقر من أجل تحقيق الرفاهية في بلدانهم فإنني أمقت هذا النوع من الحضارة.

وثيقة رقم ١٠٤:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٢٦/٦٠: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني(١٠٤)
الجلسة العامة ٦٣، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥
[قرار اتخذته الجمعية العامة دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/60/L.36 وAdd.1)]
إن الجمعية العامة،
إذ تشير إلى قرارها ٥٩/٥٦ المؤرخ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، وإلى القرارات السابقة بشأن المسألة.
وإذ تشير إلى التوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، من قبل حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، والتوقيع على اتفاقات التنفيذ اللاحقة التي أبرمها الطرفان.
وإذ تشير كذلك إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل.
وإذ يساورها شديد القلق إزاء تدهور الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني، ولا سيما الأطفال، في جميع أنحاء الأرض المحتلة الذي يشكل أزمة إنسانية متفاقمة.
وإذ تدرك الحاجة الملحة إلى تحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة، وإدراكاً منها لصعوبة تحقيق التنمية في ظلّ الاحتلال، وأن السلام والاستقرار يوفران أفضل الظروف لتعزيزها.
وإذ تلاحظ ضخامة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الشعب الفلسطيني وقيادته،
وإذ تشدد على أهمية سلامة ورفاه جميع الأطفال في منطقة الشرق الأوسط برمتها،
وإذ تشعر ببالغ القلق إزاء التأثير السلبي الذي يخلفه العنف، بما في ذلك من الآثار الصحية والنفسية، على رفاه الأطفال في المنطقة حاضراً ومستقبلاً.
وإذ تدرك الضرورة الملحة لتقديم مساعدة دولية إلى الشعب الفلسطيني، مع مراعاة الأولويات الفلسطينية.
وإذ ترحب بنتائج مؤتمر دعم السلام في الشرق الأوسط، المعقود في واشنطن العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وبإنشاء لجنة الاتصال المخصصة، وبالعمل الذي يضطلع به البنك الدولي بوصفه أمانتها، وبإنشاء الفريق الاستشاري، وبجميع اجتماعات المتابعة والآليات الدولية التي أنشئت من أجل تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.
وإذ ترحب أيضاً بعمل لجنة الاتصال المشتركة، التي توفر محفلاً تناقش فيه مع السلطة الفلسطينية السياسة الاقتصادية والمسائل العملية المتصلة بالمساعدات المقدمة من الجهات المانحة.
وإذ تؤكد الأهمية المستمرة لعمل لجنة الاتصال المخصصة بالنسبة لتنسيق تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.
وإذ تلاحظ الاجتماع المقبل الذي ستعقده لجنة الاتصال المخصصة لاستعراض حالة الاقتصاد الفلسطيني، والتقدم المحرز في وضع خطة متوسطة الأجل لتنمية الاقتصاد الفلسطيني.
وإذ تؤكد الحاجة إلى مشاركة الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عملية بناء المؤسسات الفلسطينية وتقديم مساعدة واسعة النطاق إلى الشعب الفلسطيني، وإذ ترحب في هذا الصدد بالدعم المقدم إلى السلطة الفلسطينية من جانب فرقة العمل المعنية بالإصلاح الفلسطيني، التي أنشأتها اللجنة الرباعية في عام ٢٠٠٢.
وإذ تلاحظ في هذا الصدد المشاركة النشطة من منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ومن الممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية في أنشطة المبعوثين الخاصين للجنة الرباعية.

وإذ ترحب بتأييد مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، لخريطة الطريق المستندة إلى الأداء لإيجاد حلّ دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين، وإذ تؤكد الحاجة إلى تنفيذها والامتثال لأحكامها.

وإذ ترحب أيضاً بانسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومن أجزاء من شمال الضفة الغربية كخطوة نحو تنفيذ خريطة الطريق.

وقد نظرت في تقرير الأمين العام.

وإذ تعرب عن قلقها الشديد إزاء استمرار الأحداث المأساوية والعنيفة الأخيرة التي أسفرت عن وقوع الكثير من القتلى، والجرحى بمن فيهم الأطفال.

١. تحيط علماً بتقرير الأمين العام.

٢. تحيط علماً أيضاً بتقرير المبعوثة الشخصية للأمين العام للشؤون الإنسانية عن الأحوال والاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

٣. تعرب عن تقديرها للأمين العام لاستجابته السريعة وجهوده فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٤. تعرب عن تقديرها أيضاً للدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت، ولا تزال تقدم، المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

٥. تؤكد أهمية الأعمال التي يضطلع بها منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، والممثل الشخصي للأمين العامل [العام] لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، والخطوات المتخذة تحت رعاية الأمين العامل [العام] لكفالة إنشاء آلية منسقة لأنشطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة.

٦. تحثّ الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية والدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والأقاليمية على أن تقدم، بأقصى ما يمكن من السرعة والسخاء، مساعدات اقتصادية واجتماعية إلى الشعب الفلسطيني، بالتعاون الوثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وعن طريق المؤسسات الفلسطينية الرسمية.

٧. تهيب بالمؤسسات والوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أن تكثف مساعداتها لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني، وفقاً للأولويات الفلسطينية التي تحددها السلطة الفلسطينية.

٨. تهيب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة الخدمات الملحة سعياً إلى تخفيف الأزمة الإنسانية الشديدة التي يواجهها الأطفال الفلسطينيون وأسرهم وللمساعدة في إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة.

٩. تحثّ الدول الأعضاء على فتح أسواقها أمام صادرات المنتجات الفلسطينية بأفضل الشروط، بما يتفق مع القواعد التجارية المناسبة، وتنفيذ اتفاقات التجارة والتعاون القائمة تنفيذاً كاملاً.

١٠. تهيب بالجهات المانحة الدولية التعجيل بإيصال المساعدات التي تعهدت بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة.

١١. تؤكد في هذا السياق أهمية كفالة حرية مرور المعونة إلى الشعب الفلسطيني وحرية حركة الأشخاص والسلع.

١٢. ترحب بالاتفاق المتعلق بالتنقل وإمكانية الوصول الذي أبرم مؤخراً بين الطرفين وما أعقبه من فتح معبر رفح الحدودي في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، وتؤكد ضرورة كفالة التنفيذ الكامل للالتزامات التي تمّ التعهد بها في الاتفاق وفقاً للجدول الزمني المحدد فيه.

١٣. تؤكد ضرورة أن تعمل جميع الأطراف المعنية معاً من أجل إيجاد تسوية عاجلة للمسائل المعلقة المتصلة بفضّ الاشتباك، وترحب في هذا الصدد بالعمل الذي يضطلع به مبعوث اللجنة الرباعية الخاص المعني بفضّ الاشتباك.

١٤. تحثّ الجهات المانحة الدولية ووكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات غير الحكومية على أن تقدم بأسرع ما يمكن مساعدة اقتصادية وإنسانية عاجلة إلى الشعب الفلسطيني للتصدي لأثر الأزمة الحالية.

١٥. تؤكد ضرورة تنفيذ بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية المؤرخ ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٤ والوارد في المرفق الخامس للاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني المؤقت بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة والموقع في واشنطن العاصمة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، ولا سيما فيما يتعلق بالإفراج الكامل والفوري عن إيرادات الضرائب غير المباشرة المستحقة للفلسطينيين، وترحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد.

١٦. تقترح أن تعقد في عام ٢٠٠٦ حلقة دراسية تحت رعاية الأمم المتحدة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

١٧. تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يتضمن:

أ – تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني فعلياً.

ب – تقييماً للاحتياجات التي لم تلبَّ بعد، والمقترحات المحددة لتلبيتها على نحو فعال.

١٨. تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند الفرعي المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

وثيقة رقم ١٠٥:

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة: ١٤٦/٦٠: حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير(١٠٥)

الجلسة العامة ٦٤، ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

[قرار اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير اللجنة الثالثة (A/60/508، Corr.1]

إن الجمعية العامة،

إدراكاً منها أن تنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، تندرج ضمن مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها المحددة في الميثاق.

وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى قرارها ٢٦٢٥ (د-٢٥) المؤرخ ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ والمعنون "إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية وبالتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة".

وإذ تضع في اعتبارها العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣.

وإذ تشير [إلى] الإعلان الصادر بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

وإذ تشير أيضاً إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

وإذ تشير كذلك إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٤ بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإذ تلاحظ بوجه خاص ردّ المحكمة، بما في ذلك ما يتعلق بحقّ الشعوب في تقرير المصير الذي هو حقّ لجميع الناس.

وإذ تشير إلى الاستنتاج الذي انتهت إليه المحكمة، في فتواها المؤرخة ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٤، أن تشييّد إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، إلى جانب التدابير المتخذة سابقاً، يعوق بشدة حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

وإذ ترى أن الحاجة ملحة لاستئناف المفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط على أساساها المتفق عليه، وللإسراع بتحقيق تسوية نهائية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وإذ تشير إلى قرارها ٥٩/ ١٧٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وإذ تؤكد حقّ جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً.

١. تؤكد من جديد حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحقّ في أن تكون له دولته المستقلة، فلسطين.

٢. تحثّ جميع الدول والوكالات المتخصصة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته على نيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت.

وثيقة رقم ١٠٦:

مقابلة خالد مشعل مع صحيفة الحياة اللندنية[١٠٦] [مقتطفات]

طهران، ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....)

الحياة: في كلامك إن إسرائيل ما تزال تحتل جزءاً من الأراضي الفلسطينية، وإنها انسحبت من غزة شكلاً. ألا يتضمن هذا الكلام اعترافاً بكيان إسرائيلي على جزء من الأراضي الفلسطينية؟

مشعل: هي خرجت من غزة، لكن بقي لها تأثير وتتحكم في معبر رفح والمياه الإقليمية والأجواء. القول إن إسرائيل ما تزال تحتلّ غالبية الأرض الفلسطينية لا يعني اعترافاً بها. أنا أتكلم عن واقع وجود دولة ظالمة ومحتلة ومعتدية لا أعطيها مشروعية، والقصة ليست بلفظ دولة أو كيان. سمها ما شئت. العبرة هي في أن تعترف بشرعيتها أو لا تعترف، وهل تفرط بحقوقك أم لا، وهل تعتبر أن تقادم الزمن يعطي إسرائيل صفة المشروعية أو تعتبرها دولة محتلة لا شرعية، ولا بدّ أن ترحل عن أرضنا؟

ثوابتنا واضحة: لا اعتراف بشرعية الكيان الصهيوني على أرضنا، ولا تنازل عن أي جزء من حقنا وأرضنا. ومن ثوابتنا التمسك بخيار المقاومة باعتباره الطريق الاستراتيجي لتحرير فلسطين واستعادة الحقوق، وهذا النضال هو جزء من الأمة وذو عمق عربي وإسلامي، بخاصة أن معركتنا مع المشروع الصهيوني هي معركة مع المشروع المعادي للأمة.

الحياة: التسوية التي دخل فيها أبو عمار أنتجت أوسلو، وعلى رغم معارضتكم لها دخلتم في نتائجها. هل تغير موقف الفصائل الإسلامية من هذه المرحلة؟

مشعل: حماس وكثير من قوى المقاومة أعلنت مبكراً موقفها الرافض لأوسلو. الواقع هو الذي تغير، إذ كانت أوسلو إطاراً يحتكم إليه أصحابه وأطراف اللعبة وباتت اليوم خلف ظهورنا، ولم تعد هي المرجعية. لكن هياكلها السياسية بقيت، ومن يستعمل هذا الهيكل لتجارة مشروعة يختلف عمن يستعمله لتجارة غير مشروعة. لا مشكلة لدينا في أننا دخلنا في نتائج أوسلو، المشكلة هي هل نحتكم إلى أوسلو، وهل دخولنا في المجلس التشريعي يفرض علينا اعترافاً بإسرائيل أو أن نسلم بأي تنازل عن حقنا الفلسطيني أو التزامات سياسية أو أمنية ما؟

لا نرى ذلك، خصوصاً أن أوسلو انتهى كجوهر وكمشروع، فيما بقيت معالمه مجرد هيكل كأمر واقع ولا مشكلة لدينا في ذلك أو في أن نجعل جوهره مشروعاً وطنياً، خصوصاً بعد خمس سنوات على الانتفاضة.

الشعب الفلسطيني يحتكم إلى الرؤية التي أنتجتها هذه الانتفاضة بالتخلص من الاحتلال والمطالبة

بالدولة والسيادة وعودة القدس وحقّ العودة ورفض الاستيطان. والسلطة تتحدث عن هذه العناوين والمقاومة كذلك، بغضّ النظر عن حيثيات كل طرف، وبالتالي نحن أمام مرحلة جديدة تدخلها حماس من دون حرج، بخاصة أن السنوات العشر الماضية أفرزت نتائج سلبية في الفساد وتراجع النهج الديمقراطي وتعزيز الفردية والفوضى وغياب الإصلاحات الحقيقية والابتعاد عن هموم الإنسان الفلسطيني، ونحن نريد عبر هذه المشاركة أن نقترب من هذه الفلسفة وتعزيز الديمقراطية والشراكة بين القوى الفلسطينية كافة، بعيداً عن التفرد لأن ذلك شرط موضوعي لمواصلة المقاومة. تحصين الجبهة الداخلية شرط موضوعي لا يمكن التخلي عنه ولا يمكن أن تتحقق معركة المقاومة ضدّ الاحتلال من دونه، وإلا سنرهق شعبنا.

الحياة: السلطة تشرف على الانتخابات، والمجلس التشريعي جزء من مؤسسات السلطة، فهل يعني دخوله اعترافاً بدولة فلسطينية في القطاع والضفة؟

مشعل: السلطة أمرٌ واقع، ونختلف مع إخواننا في السلطة في أمور ونتعاون في أخرى. لكن تناقضنا الأساس يبقى مع الاحتلال الإسرائيلي. ما يجري على الأرض لا يمثل دولة لأنها بلا سيادة فيما الاحتلال لا يزال قائماً، وبجهودنا ومقاومتنا وتوحد شعبنا خلف حقوقه نحرر أرضنا ونمتلك السيادة عليها، وغزة أول الغيث، وعندما نحرر غزة والضفة سنقيم عليهما دولة وسلطة بسيادة حقيقية من دون ارتهان لمطالب إسرائيلية أمنية أو سياسية أو استجابة لضغوط خارجية. العبرة في هذه الدولة على أي مساحة كانت هي في أن تملك السيادة الحقيقية على الأرض التي تقوم عليها وأن تكون حرة، وتأكيد أن ذلك ليس نهاية المطاف وليس سقف المطلب الفلسطيني، بل خطوة على الطريق.

الحياة: هل تعني مشاركتكم في الانتخابات التشريعية دخولاً فعلياً في الحياة السياسية الفلسطينية اليومية؟

مشعل: حماس لم تكن وليست بعيدة عن الحياة السياسية الفلسطينية، لكنها اليوم تدخلها عبر بوابات ومنابر جديدة. طبعاً القضية ضخمة وأعلنا صراحة أننا شركاء في الدم وفي القرار، والقضية الفلسطينية أكبر من أيّ فصيل بمفرده. واجبنا وحقنا أن نكون شركاء في القرار والمسؤولية وفي تحمل أعباء المقاومة وأعباء إنجاز حقوقنا الفلسطينية، وبالتالي تتقدم حماس خطوة خطوة في ميدان العمل السياسي والتعاون مع القوى الفلسطينية الأخرى من أجل مصلحة الشعب الفلسطيني. وهذا ينطبق على الضفة والقطاع وكذلك على الخارج، فحماس معنية بالشتات الفلسطيني وحقّ العودة، وجهودنا هي إيجاد المرجعية الوطنية الفلسطينية الجامعة، واتفقنا أن تكون منظمة التحرير بعد إعادة بنائها وتطويرها على أسس وطنية جديدة، وهذا لا يتعارض مع نهج المقاومة، فلكل ميدانه.

الحياة: إذا دخلتم في المجلس التشريعي وتطورت الأمور إلى ضرورة الجلوس مع الجانب الإسرائيلي

أو الدخول في تسوية جديدة على غرار أوسلو، هل أنتم على استعداد لذلك؟
مشعل: أولاً قرارنا هو دخول التشريعي فقط من دون خطوة لاحقة. نحن بالتأكيد سنتعاون مع كل الفصائل الفلسطينية داخل المجلس في ما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني، لكن القضايا المتعلقة بالموقف السياسي المركزي للقضية وإدارة الصراع غير مرتبطة بالتشريعي. إدارة القرار الفلسطيني والبرنامج السياسي وإدارة المعركة مع الإسرائيلي تحتاج إلى حوار ولقاءات وتوافق فلسطيني، ونحن ندعو إلى بلورة إستراتيجية مشتركة وبرنامج سياسي مشترك وإدارة مشتركة للصراع مع العدو بالاستناد إلى ثوابت القضية وحقوق الشعب وإلى شراكة حقيقية بين كل القوى.
(....)
حماس تحاول اليوم المزج بين السياسة والمقاومة، وبين الصلابة مع الثوابت والمرونة مع المتغيرات، وتحاول أن ترسخ نهجاً صلباً ولكنه واقعي يناسب الحال.
الحياة: ما هو موقفكم من منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي جامع وما هي الشروط التي وضعتموها للدخول في المنظمة؟
مشعل: المنظمة لها تاريخ طويل، فيه محطات مشرقة وفيه ثغرات وأخطاء، لكنها تبقى إطاراً يصلح أن يكون جامعاً لكل الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وكل القوى الفلسطينية، إلا أنه في حاجةٍ إلى إعادة بناء على أسس سياسية وتنظيمية جديدة تزيل ما علق بها من سلبيات. نحن نجري حوارات بين مختلف الفصائل، لكن، ويا للأسف، لا تزال الخطوات بطيئة حول الأسس السياسية والتنظيمية لهذا البيت، وبعد أن نتوافق على ذلك ندخل (حماس والجهاد) إلى المنظمة لتصبح المرجع العام الوطني للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية في الداخل والخارج. (....)

وثيقة رقم ١٠٧:

تصريح صحفي لحركة حماس تطالب فيه بالتحقيق في قضية الدعم الأمريكي لبعض منافسي حماس في الانتخابات التشريعية[١٠٧]

٢١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٥
اطّلعت حركة حماس على الرسالة الموجهة من الوكالة الأميركية للتنمية (USAID) إلى أحد أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، جواباً على طلبه بتمويل الحملات الانتخابية له ولعدد من زملائه، حيث أبدت الوكالة استعداداً لتقديم الدعم اللازم، مؤكدة على شرطها بالتمسك بالموقف ضدّ حركة حماس ومواجهتها، طالبة تزويدها "بثلاثين رقم حساب بنكي في أحد البنوك الإسرائيلية لسهولة التحويل والسرعة في العمل، وبأسماء من يرغبون بدعمهم في الانتخابات الداخلية ليتأهلوا لانتخابات

المجلس التشريعي القادم" وفقاً لما جاء في نصّ الرسالة.
إن حركة حماس إذ ترى في هذه الوثيقة (الموقعة من مدير وكالة التنمية الأميركية أندرو ناتسوس) دليلاً جديداً على التدخل الأميركي والغربي السافر في الشؤون الداخلية الفلسطينية، وتعبيراً عن التحريض ضدّ حركة حماس عبر الطلب بمواجهتها، فإنها تطالب الهيئات الفلسطينية الرسمية (المجلس التشريعي، مجلس الوزراء) والإخوة أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، بإجراء تحقيق في هذه القضية، التي لا تستهدف حركة حماس فحسب، بل تطال حركة فتح، من خلال إشارة الرسالة إلى التدخل في انتخاباتها الداخلية التمهيدية.
إن السكوت على هذه المحاولات المكشوفة لاختراق الساحة الفلسطينية عبر المال السياسي، يعني فتح الباب أمام اختراق شامل للساحة الفلسطينية، وإثارة الفتنة وزرع بذور الشقاق بين أبناء شعبنا الفلسطيني وقواه المجاهدة.

وثيقة رقم ١٠٨:

مقابلة نبيل شعث مع صحيفة عكاظ السعودية حول وضع حركة فتح قبل الانتخابات التشريعية(١٠٨)

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

عكاظ: ما الذي يجري داخل حركة فتح وهل الصراع الحالي هو بين الحرس القديم والحرس الجديد؟

شعث: دعني أوضح بداية أن الصراع بين القديم والجديد يُربط عادة بصراع الأفكار والسياسات، والصراع الآن بين القديم والجديد هو صراع حول الكراسي وهذه مشكلة إدارية. ولكن لا اعتقد أن هناك اختلافات فكرية أو عقائدية بين الجيلين، نعم هناك من يريدون أو يتصورون أن لهم الحظّ والفرص الأقوى لكي يقودوا الحركة، ومن المؤكد ومن المفترض أن يحمل الجيل الجديد الراية في المعركة القادمة، وأنا أرى شخصياً أن قدوم الجيل الجديد يجب ألا يكون سبباً في الانشقاق.
هذه هي حركة التاريخ ويجب ألا نواجه التاريخ.. وفي المحصلة النهائية أشك أن يحدث الانشقاق داخل فتح بمعناه الحقيقي. هناك اختلافات وتباينات في وجهات النظر. هناك صراع على الكراسي. ولكن الجميع يعرف أن فتح مرت بمراحل عديدة وعقبات متنوعة، وحصلت خلافات على موضوعات مختلفة، ولكن في النهاية تمكنت فتح من تجاوز هذه الخلافات، وأولئك الذين انشقوا عن فتح ذهبوا أدراج الرياح.

عكاظ: هل تعتقدون أن فتح تمرّ حالياً بأزمة داخلية حقيقية؟

شعث: فتح تمرّ بمرحلة صعبة وبفترة تنازع على القيادة وهذا له أكثر من سبب وأسبابه ليست طارئة، وإنما أؤكد أن فتح تستطيع تجاوز العقبات الحالية.

عكاظ: ولكن ألا تعتقدون أن ما يجري حالياً من تجاذبات داخل فتح قد يستفيد منها الآخرون الذين يصرون على وجوب عقد الانتخابات التشريعية في موعدها؟

شعث: أنا اعتقد أن ما يجري داخل فتح يجب أن لا يجعلنا نؤجل الانتخابات والانتقال الديمقراطي؛ لأنه لا بديل عن الانتقال الديمقراطي.

عكاظ: هل تفكر فتح جدياً في تأجيل الانتخابات التشريعية؟

شعث: قد يكون هذا من مصلحة فتح، ولكن اعتقد أن حركة فتح لن تفكر في المصلحة ذات النظرة الضيقة، وستفكر في مصلحة الوطن بأكمله. المصلحة هي أن تتحدى إسرائيل وستجري الانتخابات ويعطى المقدسيون الفرص [الفرصة] للمشاركة في الانتخابات وسيستمر العمل لتحقيق تطلعات الفلسطينيين.

عكاظ: بدأ الحديث مجدداً عن الخلافات بين أبو مازن وأبو علاء ما هي الحقيقة خاصة أن أبو علاء انسحب من ترشيحه للانتخابات، ويريد تشكيل حزب باسم ياسر عرفات؟

شعث: في الواقع كل ما يتمّ نشره مجرد شائعات، أبو علاء ضغط عليه لكي يرشح نفسه في قائمة فتح، وهو لم يكن لديه اعتراض على ذلك ولكن عندما تعقدت الأمور بإصدار لائحة موازية شعر بأن سحبه للترشيح قد يساهم في تسهيل الأمور، ولهذا هو انسحب من القائمة لكي يساعد على تخفيف الأزمة.

عكاظ: هل بالفعل تّم دمج اللائحتين؟

شعث: نحن قاب قوسين أو أدنى من دمج اللائحتين.

عكاظ: ما هي رؤيتكم لحلّ الأزمة، وهل يرى عقلاء فتح ضرورة احتوائها للحفاظ على تاريخ الحركة وفضلها؟

شعث: نعم هناك شعور حقيقي من عقلاء فتح بضرورة إنهاء هذه الخلافات من الغالبية العظمى.

عكاظ: ذكرت الاستخبارات الإسرائيلية أن أبو مازن يفكر في الاستقالة هل هذا صحيح؟

شعث: إطلاقاً، هذا غير صحيح. إن الإسرائيليين يحاولون كعادتهم تسميم الأجواء.

عكاظ: هناك معلومات حول زيارة مرتقبة للرئيس الفلسطيني للمملكة اليوم أو غداً، ما أهداف هذه الزيارة؟

في الواقع الزيارة كانت مبرمجة، ولكن تّم تأجيلها إلى موعد قادم، نظراً لتطورات الأوضاع في الداخل.

وثيقة رقم ١٠٩:

رسالة من منظمة هيومان رايتس ووتش إلى الرئيس جورج بوش حول توسيع المستوطنات في الضفة الغربية(١٠٩)

٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

السيد الرئيس جورج بوش:

نكتب إليكم بشأن التصريحات الإسرائيلية المتعددة حول خططها لمواصلة توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو أمر يتعارض مباشرةً مع القانون الدولي ومع الالتزامات الإسرائيلية بموجب خارطة الطريق.

لقد كررتم مؤخراً تأكيدكم على وجوب أن توقف إسرائيل توسيع المستوطنات، عندما أعلنتم وفي أعقاب لقائكم مع الرئيس الفلسطيني عباس في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥: "يجب على إسرائيل عدم القيام بأي نشاط يتعارض مع التزاماتها بموجب خارطة الطريق أو يضرّ بمفاوضات الوضع النهائي لغزة والضفة الغربية والقدس. ويعني هذا أن على إسرائيل إزالة نقاط الاستيطان غير الشرعية والتوقف عن توسيع المستوطنات". لقد تصرفت إسرائيل بما يناقض هذه الالتزامات إذ عجلت في بناء المستوطنات أثناء عام ٢٠٠٥. وطبقاً لمكتب الإحصاء الإسرائيلي، فقد شهد النصف الأول من عام ٢٠٠٥ زيادةً في مشاريع توسيع المستوطنات بمعدل ٢٨٪ مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠٠٤. وتطرح إسرائيل الآن توسيعاً إضافياً لمستوطناتها في الضفة الغربية في العام القادم.

ونناشدكم استخدام نفوذ الولايات المتحدة الدبلوماسي والمالي لوقف هذا التوجه في عام ٢٠٠٦.

في ٢٦ ديسمبر/كانون الأول، أعلن وزير الإسكان الإسرائيلي عن استدراج عروض لبناء ٢٢٨ وحدة سكنية في مستوطنتي بيتار إيليت وإيفرات بالضفة الغربية؛ وفي ١٩ كانون الأول/ ديسمبر، أعلنت وزارة الإسكان عن استدراج عروض لبناء ١٣٧ وحدة سكنية جديدة في مستوطنتي آرييل وكارني شومرون بالضفة الغربية؛ وفي ١٤ كانون الأول/ ديسمبر، وافق وزير الدفاع الإسرائيلي شاؤول موفاز على بناء قرابة ٣٠٠ بيت جديد في مستوطنات معالي أدوميم وبراشا ونوكديم في الضفة الغربية. وتمثل مستوطنة معالي أدوميم إحدى أكبر مستوطنات الضفة الغربية وأسرعها نمواً إذ تضمّ حوالي ٣٠ ألفاً من السكان. وتقع هذه المستوطنة إلى الشرق من القدس متاخمةً لمنطقة "E-١" المعروفة على نطاق واسع، وهي الفسحة الأخيرة الباقية لتوسع سكن الفلسطينيين حول القدس الشرقية التي صارت مطوقةً بالمستوطنات. وقد أوضحت الحكومة الإسرائيلية أيضاً أنها تخطط، رغم معارضة الولايات المتحدة، لبناء ٣٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة "E-١"، وجعل معالي أدوميم و"E-١" على الجانب الغربي ("الجانب الإسرائيلي") من الحاجز الإسمنتي والمعدني الذي

تبنيه إسرائيل ويقع معظمه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة (وهو ما يطلق عليه "الجدار" أينما ورد في السياق). إن من شأن هذه الأعمال شطر الضفة الغربية إلى قسمين من الناحية الفعلية، فهي تقطع طرق العبور الفلسطينية المحدودة أصلاً بين شمال الضفة الغربية وجنوبها. فضلاً عن ذلك، سيجعل الجدار الذي يضم "E-١" ومعالي أدوميم وصول الفلسطينيين من باقي أنحاء الضفة إلى القدس، والتي تشكل مركز حياتهم الاقتصادية والدينية، أمراً متعذراً من الناحية الفعلية، إلا عبر عدد محدود من المعابر المزودة بنقاط تفتيش في الجدار، وهي المعابر التي لم تبنِ إسرائيل معظمها حتى الآن ولم تمول بناءها.

يشكل استمرار إسرائيل في النشاط الاستيطاني خرقاً للقانون الإنساني الدولي ولقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما أنه خرقٌ لالتزامات إسرائيل بموجب خارطة الطريق التي رعتها الولايات المتحدة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣. إن سياسة الحكومة الإسرائيلية في تشجيع وتمويل إنشاء وتوسيع المستوطنات اليهودية حصراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة تخرق مبدأين أساسيين من مبادئ القانون الإنساني الدولي: حظر نقل المدنيين من أراضي سلطة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة؛ وحظر إجراء تغييرات دائمة في الأراضي المحتلة لا تكون لمصلحة السكان الواقعين تحت الاحتلال. وتنصّ المادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة بشكلٍ خاص على أنه "لا يحقّ لسلطة الاحتلال ... نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". وقد وافقت إسرائيل بموجب خارطة الطريق على تجميد جميع النشاطات الاستيطانية، بما فيها "النمو الطبيعي"، وعلى إزالة جميع النقاط الاستيطانية المقامة منذ مارس/آذار ٢٠٠١.

ولا يجادل أحدٌ، عدا إسرائيل، في حقيقة أن سياستها الاستيطانية تخرق القانون الإنساني الدولي. لكن المجتمع الدولي، بما فيه الولايات المتحدة، يمتنع عن إلزام إسرائيل بمسؤولياتها وفق اتفاقية جنيف الرابعة بحيث تكفّ فوراً عن نشاطاتها الاستيطانية الحالية على أقل تقدير. وتزداد عدم شرعية النشاط الاستيطاني بفعل ما يشير إليه بناء الجدار ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة من نيةٍ إسرائيلية بضمّ المنطقة المعنية آخر الأمر. وتدعي إسرائيل أنها تبني الجدار لأسبابٍ أمنية، لكن توغل الجدار عميقاً داخل أراضي الضفة الغربية بحيث يجعل كبريات المستوطنات ضمن "الجانب الإسرائيلي" منه يوحي بعكس هذا الادعاء. وقد خلصت محكمة العدل الدولية في القرار الاستشاري الذي اتخذته في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، والذي يوافقها عليه كثيرٌ من المحللين القانونيين الدوليين وجميع المنظمات الرئيسية لحقوق الإنسان في العالم، إلى أن بناء إسرائيل الجدار ضمن حدود الضفة الغربية يتعارض مع القانون الإنساني الدولي ويعادل إلحاقاً غير شرعي للمستوطنات الواقعة على الجانب الإسرائيلي من الجدار.

لقد نشرت منظمة "السلام الآن" قائمةً بسبع مستوطنات تجري فيها أعمال بناء واسعة النطاق

(مئات الوحدات السكنية). وجميع هذه المستوطنات، عدا واحدة، واقعةٌ على الجانب الإسرائيلي من الجدار. وفي قائمةٍ مشابهة ضمت ١٧ مستوطنة تجري فيها أعمال بناء متوسطة النطاق (عشرات الوحدات)، كانت جميع المستوطنات المعنية، عدا ثلاثة، واقعةً على الجانب الإسرائيلي أيضاً. وفضلاً عن ذلك، فقد أصدرت منظمتان إسرائيليتان لحقوق الإنسان، هما بيتسيلم وبيمكوم، تقريراً في الآونة الأخيرة يبين بالوثائق حقيقة أن ٥٥ مستوطنة، تضمّ قرابة ٧٥٪ من عدد المستوطنين وتقع ١٢ منها في القدس الشرقية، تقع على الجانب الإسرائيلي من الجدار. ويوضح التقرير أن المسؤولين الإسرائيليين قد رسموا مساراً للجدار يبعد عدة آلافٍ من الأمتار عن الحدود الشرقية الحالية لهذه المستوطنات بحيث يسمح بمزيدٍ من التوسع. وقد خلصت المنظمتان إلى القول بأنه "وعلى النقيض من الصورة التي تقدمها الدولة، فقد لعبت خطط توسيع المستوطنات دوراً أساسياً في تخطيط مسار الجدار".

وقد سعت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً إلى تبرير بنائها الجدار داخل الأراضي الفلسطينية، وخارج الخطّ الأخضر، استناداً إلى واجبها السيادي المتمثل في حماية المواطنين الإسرائيليين رغم وجودهم في المستوطنات. لكن إسرائيل تستطيع أيضاً حماية هؤلاء المواطنين عن طريق تفكيك المستوطنات وإعادة سكانها إلى داخل الحدود القانونية للدولة. إن من شأن هذا الإجراء أن يفي بواجب إسرائيل في حماية مواطنيها دون إخلالٍ بواجبها المتمثل في احترام القانون الدولي والالتزام به، ومن شأنه أيضاً وضع حدٍّ للأضرار الاقتصادية والإنسانية التي يلحقها بناء الجدار بالسكان الفلسطينيين.

وتصرح الحكومة الإسرائيلية نفسها الآن بأن الجدار لا يبنى لغاياتٍ أمنيةٍ فقط، بل لتأييد مطالبتها بمناطق من الأراضي الفلسطينية المحتلة أيضاً. ففي ١ ديسمبر/كانون الأول، أوردت التقارير الإخبارية تصريحات لوزير العدل الإسرائيلي تزيبي[تسيبي] ليفني مفادها أن حدود إسرائيل في المستقبل ستنطبق على مسار الجدار تقريباً. وقد كان هذا التصريح الصادر عن مسؤول إسرائيلي أول ربط صريح بين مسار الجدار وبين أهداف إسرائيل السياسية، وليس الأمنية.

إننا ندعوكم إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الدعم الأمريكي للسياسات الإسرائيلية غير الشرعية. فطبقاً لاستطلاعٍ يستند إلى الموازنة الحكومية أجرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، فإن إسرائيل تنفق حوالي ٢,٥ مليار شاقل سنوياً (٥٥٠ مليون دولار) على النواحي غير العسكرية المتعلقة بتوسيع المستوطنات وخدمتها. كما اقترح الكنيست أن تنفق إسرائيل ما مجموعه ٤,٣ مليار دولار على بناء الجدار الذي يقع ٨٠٪ من مساره داخل الضفة الغربية المحتلة. (لم تعلن إسرائيل عن توزع تكاليف بناء الجدار على أجزائه المارة بالضفة الغربية أو الخطّ الأخضر أو داخل إسرائيل).

وتؤكد التجربة الأخيرة في الاتفاق الخاص بمعبر رفح الحدودي أن إسرائيل تنصاع لما تريده

الولايات المتحدة عندما تصمم الأخيرة على تغيير أي سلوك إسرائيلي مثير للجدل. وحتى تتفادى الولايات المتحدة المشاركة المالية في سياساتٍ تعارضها حكومتها ويحظرها القانون الدولي، فإننا ندعوكم وغيركم من كبار مسؤولي الحكومة إلى: أولاً، التصريح بما لا يقبل اللبس أن الولايات المتحدة لن تتسامح إزاء أي توسيع للمستوطنات في المستقبل؛ ثانياً، الإعلان بأن الإدارة تعتزم أن تقتطع من مبلغ المساعدة المالية الأمريكية لإسرائيل (والتي تقارب ٢,٥٨ مليار دولار للسنة المالية ٢٠٠٥) كميةً تعادل الإنفاق الإسرائيلي على الاستيطان، وعلى بناء وصيانة أجزاء الجدار الواقعة داخل الضفة الغربية.

بكل احترام

سارة ليا وتسون

المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هيومن رايتس ووتش

وثيقة رقم ١١٠:

تصريح صحفي لحركة حماس ترفض فيه بيان الرباعية بشأن الانتخابات التشريعية(١١٠)

٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

إن البيان الصادر عن اللجنة الرباعية يشير بشكل واضح أن هذه اللجنة باتت مساحة للتعبير عن الإرادة والمواقف الأميركية، أمام صمت مستغرب لأعضاء اللجنة الآخرين. إننا نعتبر البيان الصادر عن اللجنة بياناً أميركياً بامتياز، وهو يثير علامات استفهام وتساؤل عن دور هذه اللجنة طالما أن إرادتها مسلوبة ومواقفها مجيّرة مسبقاً لمصلحة مواقف الولايات الأميركية الداعمة للكيان الصهيوني.

إننا في حركة حماس إذ ندين صدور هذا الموقف عن اللجنة، فإننا نستغرب في المقابل صمتها عن إدانة الاعتداءات الصهيونية المتواصلة يومياً على أرضنا وضدّ شعبنا، والتي كان آخرها ما تعرض له شمال قطاع غزة أمس من قصف صهيوني مدفعي عنيف لإخلائه من السكان من أجل فرض المنطقة العازلة التي أعلن الكيان الصهيوني عزمه على إنشائها.

إننا في حركة حماس نؤكد على رفضنا المطلق للتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية، وندعو السلطة الفلسطينية وفصائل وقوى شعبنا إلى رفضه، وندعو كل من يحاول التدخل في شؤوننا الداخلية إلى الكفّ عن مثل هذا السلوك الذي يرفضه كل فلسطيني مخلص لقضيته ووطنه.

وثيقة رقم ١١١:

مقابلة خالد البطش أحد قادة الجهاد الإسلامي في فلسطين مع صحيفة الوطن القطرية(١١١)

[مقتطفات]

٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

الوطن: بداية، مع قرب انتهاء ميقات التهدئة المعلنة منذ مارس الماضي، هل هناك اتصالات جارية معكم لتمديدها أو تجديدها؟

البطش: الحقيقة، لا توجد اتصالات رسمية بيننا وبين السلطة والجانب المصري حول تجديد التهدئة، لكن موضوع التهدئة مطروح بيننا وبين عدد من الفصائل من حيث الدراسة ومن حيث الموقف المشترك، أو كيفية التوصل إلى رؤية موحدة لكي يتمّ الإعلان عنها في نهاية فترة التهدئة.(...)

الوطن: برأيك، هل حققت التهدئة المنقضية – تقريباً– أهدافها التي أعلنت من أجلها؟

البطش: التهدئة فيما يتعلق بالجانب الصهيوني لم تحقق أهدافها التي أعلنت من أجلها، فالعدو الصهيوني أولاً لم يلتزم بالشروط، بمعنى أنه لم يطلق سراح الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، ونحن في الجهاد الإسلامي لم يطلق لنا العدو سراح أسير واحد ، ثانياً العدو الصهيوني لم يوقف عدوانه على الشعب الفلسطيني، وواصل بناء جدار الفصل العنصري، وواصل أيضا التهام وتهويد مدينة القدس، وعلى صعيد التبادلية هو (الاحتلال) لم يلتزم، بل على العكس هو الذي بدأ باغتيال أبناء سرايا القدس والجهاد الإسلامي، وهو الذي تحدث بوضوح أن الجهاد الإسلامي خارج التهدئة، بمعنى آخر أن هناك ١٨٢ شهيداً فلسطينياً منذ مارس الماضي، من بينهم أكثر من ثلاثين حالة اغتيال، الجهاد الإسلامي وحده أكثر من ٢٣ حالة فقط، والآن قد تصل إلى أربعين حالة بآخر موجة من الاغتيالات.

الحقيقة إن أهداف التهدئة لم تتحقق بعد، ولن تتحقق، لأن العدو الصهيوني استنفد ما أراده منها، فقد خرج من غزة بهدوء وبأقل خسائر، واستطاع أن ينفذ شارون خطة الفصل أحادي الجانب من قطاع غزة، وعندما حقق ما يريد بدأ من جديد يقتل أبناء الشعب الفلسطيني، وبالتالي نحن في الجهاد الإسلامي نعتقد أن التهدئة لم تحقق أهدافها فلسطينياً، بل المستفيد الأكبر منها هو العدو الصهيوني.

الوطن: هل تعتقد أن اتفاق القاهرة عمّق روح العمل الفلسطيني المشترك؟

البطش: مهما كانت نتائج التهدئة سلباً أو إيجاباً، إلا أنه على الصعيد الداخلي نعم، أصبحت هناك رؤية جديدة للعمل المشترك، وأصبحت هناك أرضية للعمل المشترك والموحد، وهذا ما سنبني عليه في الأشهر القادمة أيضا مواقف سياسية مشتركة بين قوى المقاومة والسلطة من جهة أخرى.

وبالتالي نعم، اتفاق القاهرة مهما كانت نتائجه قليلة الإيجابية إلا أنه على الصعيد الداخلي هناك تعميق للحوار المشترك وهناك رؤىً مشتركة، وأعتقد أنه سيكون كنواة لاتفاق داخلي ربما لبعض الأمور فيما يتعلق بالوضع الداخلي، فربما يصبح اتفاق القاهرة نواة ومسودة أفكار ومفاهيم قد يتمّ مواصلتها لاحقاً بيننا وبين السلطة وبيننا وبين قوى المقاومة.

الوطن: هل تنتظرون دعوة لاستئناف الحوار في العاصمة المصرية القاهرة؟

البطش: نحن غير متلهفين على حوار القاهرة، فقد أصبح لدينا في الجهاد الإسلامي قناعة بأنه لا فائدة من أي حوار في القاهرة أو في غير القاهرة من أجل التهدئة، لأن التهدئة في الحقيقية ليست تهدئة داخلية، وليس لأحد أن يلزمنا بما يفهم هو عندما يقول إن التهدئة ورقة داخلية، كما قال شارون إن التهدئة ورقة داخلية بين الفلسطينيين، هذا فهم خاطئ من قبل شارون، ومن قبل بعض المسؤولين الفلسطينيين، وبالتالي على أرضية أنها (أي التهدئة) ورقة داخلية لا نرى أهمية أصلاً لدعوة أطراف الحوار للحوار– أقصد فيما يتعلق بلقاءات خارجية على أساس التهدئة، ربما نرحب بأي لقاء على أساس ترتيب وضعنا الداخلي وليس على أساس تجديد الهدنة مع العدو الصهيوني.(....)

الوطن: هل انتهاء أجل التهدئة يعني استئناف المقاومة بشكل تلقائي؟

البطش: نحن في الجهاد الإسلامي لم نوقف المقاومة بالمناسبة، ولم توقف سرايا القدس الذراع العسكرية للحركة عمليات المقاومة والردّ على الاحتلال، وبالتالي المسألة بالنسبة لنا ليست جديدة، فيما يتعلق بالفصائل التي التزمت التزاماً حديدياً بالتهدئة، هذا يعود لها، أما نحن فقلنا منذ أول يوم، نفهم أن التهدئة متبادلة وأن الخروقات يجب أن تتوقف من قبل العدو حتى لا تبادر المقاومة والجهاد بشنّ عمليات مقاومة، هذا الأمر لم يلتزم به العدو الصهيوني، حيث قام باغتيالات وردت عليه سرايا القدس بأكثر من عملية، وبالتالي بالنسبة للجهاد الإسلامي المسألة مفرغ منها ومنتهية، هي تواصل مقاومتها ردّ [رداً] على خروقات العدو.

واعتقد أن نجاح صواريخ القدس، صواريخ الجهاد الإسلامي الأخيرة عندما وصلت المجدل، ودكت قاعدة العدو هناك، مثلت استمراراً للمقاومة، المطلوب ممن يريد تهدئة جديدة أن يجيبنا، هل سيلتزم العدو بالتهدئة؟، هل سيطلق سراح الأسرى والمعتقلين؟، هل سيوقف بناء جدار الفصل العنصري؟، هل سينسحب من غزة والضفة تماماً؟، هذه مسائل مطروحة على العدو، نسأل ونطلب من العالم أن يجيبنا عنها وأن يضع لها أجوبة مسبقة قبل أن يناقشنا أحد في مسألة التهدئة مع العدو.

الوطن: ما هو موقفكم من القرار الإسرائيلي بإقامة منطقة عازلة شمال قطاع غزة؟

البطش: نحن نعتقد أن قرار العدو الصهيوني بإنشاء منطقة عازلة في شمال قطاع غزة، هو قرار تكرار للموقف السابق، وهو محاولة لإحياء تجربة فاشلة في جنوب لبنان، لكنا نقول إن هذه المنطقة العازلة عملياً هي موجودة بفعل وجود طائرات، لكن هذا لن يمنع المقاومة من توجيه ضربات للعدو،

بل ربما يقرب أهداف إسرائيلية أكثر على المقاومة، وهذا لن يقف حائلاً دون صواريخ الجهاد وحماس وفتح لتصل إلى أهدافها في المجدل أو في اشدروت.

لكن نقول إن أي محاولة من طرف إسرائيل لإعادة احتلال أو التأكيد أو الإعلان سياسياً عن منطقة معزولة أو عازلة، هذا يعني عودة مباشرة للاحتلال في شمال قطاع غزة، وهذا يتطلب إدانة دولية وتدخلاً دولياً وعربياً وإسلامياً لدعم المقاومة، ويتطلب منا وحدة موقف فصائلي حتى نقنع هذا العدو من جديد عبر استمرار المقاومة لكي يرحل عن هذه المنطقة وأن يتركها، وأنه إذا أراد أن يُبقي المجدل آمنة وبعيدة عن مرمى صواريخ المقاومة، عليه أن يتوقف عن مهاجمة قطاع غزة، ففي حال التوقف عن مهاجمة القطاع فقط ربما تسلم هذه المناطق.

الوطن: تزعم الأجهزة الأمنية الإسرائيلية أن سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي قامت بتطوير الصواريخ التي تستخدمها في قصف الأهداف الإسرائيلية، فهل تؤكدون ذلك؟

البطش: أنا متحدث باسم الحركة، ولست متحدثاً باسم سرايا القدس، لكن وفقاً لما نرى ونشاهد كملاحظين ومراقبين ومحليين أيضا، نرى أن صواريخ الجهاد الإسلامي بالتأكيد طرأ عليها تحسن ملموس، وأصبحت متطورة إلى حدٍّ أصبح يرعب العدو، لأن وصولها إلى المناطق الصناعية في جنوب المجدل وتحقيق إصابات مباشرة يؤكد دقة ضرباتها وقدرتها على الوصول، وهذا إنجاز تاريخي لحركة الجهاد الإسلامي وللشعب الفلسطيني.

واعتقد أنه من يريد أن يوقف عدوان العدو على غزة، فقط عليه أن يضمن وصول صواريخ الجهاد وحماس وفتح إلى جنوب المجدل، فعندما يتأكد الصهاينة أن صواريخ المقاومة قادرة على ضرب المجدل عندها فقط ستسلم منطقة قطاع غزة، الجهاد الإسلامي في تطور مستمر، وأعتقد أن الجهاد وصل الآن إلى مرحلة لا يمكن لإسرائيل أن تحصر عملياته أو أن تسيطر على صواريخه.

أذكّر فقط العدو الصهيوني بأن الجلطة التي أصابت شارون في الأيام الماضية كانت بسبب صواريخ المجدل، وهذا كلام مثبت في الصحافة الإسرائيلية والعربية، وإن هذه الصواريخ قادرة على أن تحدث له أزمات قلبية أخرى إن شاء الله تعالى إذا لم يتوقف عن مهاجمة قطاع غزة.

الوطن: هل هناك اتصالات بينكم وبين السلطة الفلسطينية لإنهاء ملف المعتقلين السياسيين؟

البطش: يبدو أن السلطة الفلسطينية مصرة أن يدفع أبناء الجهاد الإسلامي ضريبة الوطن مرتين، ضريبة تصديهم للاجتياحات في جنين وطولكرم، وضريبة أخرى على يد السلطة الفلسطينية عندما يعتقلون، لأنهم قاوموا الاحتلال، فهذه الضريبة ظالمة مطلوب من أبناء الجهاد الإسلامي أن يدفعوها للإخوة في السلطة الفلسطينية، في كل الأحوال الاعتقالات شيء مشين جداً، وهي محاولة بائسة، وهي استجابة من السلطة للضغوط الدولية والإسرائيلية مع الأسف الشديد، وكنا نأمل أن تكون السلطة عصية على التنازل وعلى الاستجابة لهذه

الضغوط، ولكنها -مع الأسف- عجزت وارتخت، وأصبحت تستجيب لهذه الضغوط، نحن ندين بشدة هذه الاعتقالات، ونؤكد أن من اعتقل المجاهدين في نابلس وطولكرم كان الأجدر به أن يدافع عن طولكرم ونابلس عندما كانت دبابات الاحتلال تجوبها، ونحن لم نرَ دبابات ولا قوات الأمن الوطني، والسلطة والمخابرات وهي تتصدى للاجتياحات في نابلس حتى تبادر باعتقال أبناء الجهاد الإسلامي، نحن نؤكد أننا حتى اللحظة أجرينا اتصالات في مسألة وقف الاعتقالات، وكنا نأمل من الرئيس محمود عباس أن يتمّ إطلاق سراح الأخوة المعتقلين، وأن يكافئ هؤلاء الناس، لا أن يعتقلوا.

وأؤكد أن اعتقالهم سيكون سبباً كبيراً في خسارة كبيرة لحركة فتح والسلطة في الانتخابات التشريعية القادمة، لأن من يعتقل المجاهدين عليه أن يفهم أنه خارج سرب الشعب الفلسطيني وخارج الإجماع الوطني مهما كانت درجته العسكرية أو رتبته السياسية.

الوطن: هل ستدعو حركة الجهاد الإسلامي أنصارها إلى التصويت لبعض المرشحين المستقلين أو مرشحي بعض الفصائل رغم مقاطعتها للانتخابات التشريعية؟

البطش: هذا الأمر متروك لأبناء الحركة، لأننا لا نريد أن نصوت لجهة دون جهة ولشخص دون شخص، لكن على كل الأحوال أبناء الجهاد الإسلامي يعرفون لمن يعطون أصواتهم دون تحديد، هم سينتخبون الرجل الصالح والملائم والمناسب، والذي يحمل همّ القضية ويحمل أيضا همّوم الشعب والشارع الفلسطيني، لكن في الحالات كلها، الجهاد الإسلامي لن يقف مع شخص دون شخص أو إطار دون إطار، فنحن مع الشعب كله ومع كل قوى المقاومة، ولسنا مع طرف دون آخر، ولا نريد أن يحدث عندنا حالة اصطفاف إما إسلامية وإما وطنية، فهذا في الأخير يضرّ بالقضية الفلسطينية.

الوطن: ما هو مصير لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية بعد إجراء الانتخابات التشريعية؟ هل تتوقعون استمرار عملها؟ وهل ستختلف طبيعة مهامها؟

البطش: ما دام هناك احتلال إسرائيلي للأرض الفلسطينية، وما دامت الفصائل كلها غير منضوية في إطار واحد، ستبقى لجنة المتابعة إطاراً جامعاً ومانعاً، ما دام هناك إطار فلسطيني خارج المنظمة أو خارج السلطة فستبقى هناك حاجة لإطار يجمع الجميع، وأعتقد أن لجنة المتابعة أثبتت عبر سنوات عديدة أنها الإطار القادر على جمع الشمل، فهي إطار مؤقت إلى حين تطوير وبناء منظمة التحرير الفلسطينية بما يتناسب مع الجهاد وحماس، وعندما ندخل المنظمة جميعاً سنصبح في غنى عن لجنة المتابعة، لكن الانتخابات لن تكون سبباً لحلّ لجنة المتابعة، لأننا لسنا جزءاً من المجلس التشريعي ولا من السلطة، وبالتالي الإطار الذي سيجمعنا فقط هو لجنة المتابعة أو إصلاح المنظمة والدخول فيها.

وثيقة رقم ١١٢:

مبادئ خطة سياسية لحزب كديما(١١٢)

٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

إنّ الهدف الأسمى لحكومة برئاسة كديما هو الحفاظ على وجود دولة إسرائيل كوطن قومي آمن للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وصبّ مضمون قومي في طابع دولة إسرائيل، مع منح الأقليات التي تعيش فيها مساواة كاملة في الحقوق، بحيث تكون قيمتها كدولة يهودية ديمقراطية متوازنة ومتداخلة.

وفي هذا السياق، يرى حزب كديما في دفع عملية السلام مع الفلسطينيين هدفاً مركزياً سيعمل على دفعه بجميع السبل، من أجل إرساء الأسس لرسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل وللتوصل إلى الهدوء والسلام، مع الحفاظ على أمن إسرائيل والحرب الحثيثة على الإرهاب والحفاظ على مصالح دولة إسرائيل القومية والأمنية.

الفرضيات الأساسية:

– لشعب إسرائيل الحقّ القومي التاريخي في أرض إسرائيل كلها.

– من أجل تحقيق الهدف الأسمى – سيادة يهودية في دولة ديمقراطية تشكّل وطناً قومياً آمناً للشعب اليهودي – ثمة ضرورة لوجود أكثرية يهودية في دولة إسرائيل.

– إن الحسم بين الإرادة في تمكين كل يهودي من أن يقطن كل أنحاء أرض إسرائيل، وبين وجود دولة إسرائيل كوطن قومي يهودي يستوجب التنازل عن جزء من أرض إسرائيل.

– إن التنازل عن جزء من أرض إسرائيل ليس تنازلاً عن الأيدولوجيا، وإنما هو تجسيد للأيدولوجيا التي تسعى لضمان وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل.

– إن رسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل في إطار تسوية سلمية سيضمن مصالح دولة إسرائيل القومية والأمنية.

مبادئ لإدارة عملية السلام:

إن المصلحة في وجود إسرائيل كدولة قومية يهودية تستوجب قبول مبدأ أن إنهاء الصراع سيكون بقيام دولتين قوميتين على أساس الواقع الديموغرافي، تعيشان بسلامٍ وأمنٍ جنباً إلى جنب.

المبادئ الأساسية لكل عملية سياسية هي:

– دولتان قوميتان: إن موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية مشروطة بصورة مطلقة بأن تكون هذه الدولة هي الحلّ القومي والمطلق لجميع الفلسطينيين حيثما وُجدوا، بمن فيهم اللاجئون. وعليه، لن يُسمح بدخول لاجئين فلسطينيين إلى إسرائيل في إطار أية تسوية.

– العيش بسلام وأمن: يجب أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة خالية من الإرهاب، وأن تعيش في

حسن جوار وسلام مع إسرائيل، وأن تكون مجردة من السلاح على نحو لا تشكل معه قاعدة لهجوم ضدها، وبالتالي على الفلسطينيين تفكيك الإرهاب بصورة كاملة ومطلقة قبل إقامتها.

– إن تحديد حدود إسرائيل سيتمّ في إطار التسوية الدائمة، وعلى أساس المبادئ التالية:

١. الاشتمال على مناطق يتطلبها أمن إسرائيل.

٢. الاشتمال على مناطق مقدسة للدين اليهودي ومهمة بصفتها رمزاً قومياً، وعلى رأسها القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل.

٣. الاشتمال على الحدّ الأقصى من المستوطنين اليهود بالفعل، وخصوصاً الكتل الاستيطانية.

خطة العمل من أجل تقدم فوري:

– لقد أوجد فكّ الارتباط [بقطاع غزة] نافذة فرصٍ تمكّن من تقدم فعلي، وحتى من اختراق، في الجهود الرامية إلى التوصل لتسوية سلمية والبدء برسم الحدود الدائمة لدولة إسرائيل. ونقل فكّ الارتباط رسالة فحواها أن لدى إسرائيل نية كاملة في التوصل إلى السلام حتى بثمن تنازل مؤلم، ونقل المسؤولية عن الخطة التالية إلى الفلسطينيين.

– ثمة اتفاق قومي وإقليمي ودولي على أن خريطة الطريق هي الخطة السياسية الوحيدة التي تمكّن من تقدم حقيقي نحو تسوية سلميّة كاملة ومطلقة.

– إن حكومة برئاسة كديما ستعمل بتصميم على تطبيق خطة الطريق، كما تمت المصادقة عليها في قرار الحكومة الإسرائيلية، وستعمل بتصميم على الوفاء بكامل التزاماتها في إطار المرحلة الأولى من خريطة الطريق، بما في ذلك تفكيك النقاط الاستيطانية غير الشرعية في أسرع وقت.

– إن الحكومة الإسرائيلية ستمكن الجانب الفلسطيني وتشجعه بجميع السُّبل الممكنة على احترام التزاماته إزاء إسرائيل والأسرة الدولية، وعلى رأسها التزام نزع سلاح المنظمات الإرهابية، وجمع السلاح غير الشرعي، والإصلاح الأمني والحكومي والمالي الحقيقي، ومنع التحريض والتربية على السلام مع إسرائيل.

– بعد أن يفي الفلسطينيون أيضاً بكل التزاماتهم في المرحلة الأولى، سيكون في إمكانهم، في إطار المرحلة الثانية، إقامة دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة.

– سيكون في إمكان إسرائيل والدولة الفلسطينية البدء بمفاوضات بشأن إقامة تسوية دائمة من أجل حلّ جميع الموضوعات المعلقة بين إسرائيل والفلسطينيين، بغية التوصل إلى سلام حقيقي بين الدولة القومية اليهودية والدولة القومية الفلسطينية.

الحرب على الإرهاب وبناء الجدار الأمني:

– ستعمل إسرائيل بتصميم من أجل ضمان أمن سكانها في مواجهة المنظمات الإرهابية التي تهدد بضربهم.

– ستواصل إسرائيل العمل بصورة فعالة، في كل مكان ومن دون توقف، من أجل إحباط وإرباك ومنع الهجمات الإرهابية ضدّ سكانها.
– ولهذا الغرض، ستكمل إسرائيل الجدار الأمني بالسرعة الممكنة بصورة توفر الأمن الأقصى لمواطنيها، مع الأخذ في الاعتبار حاجات السكان المدنيين الفلسطينيين في محاولة للحؤول دون معاناة مفرطة تلحق بهم.

وثيقة رقم ١١٣:

كلمة خالد مشعل بمناسبة الذكرى الثامنة عشر لانطلاقة حركة حماس[١١٣]

دمشق، ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(....)

في هذه الذكرى العطرة لابدّ من وقفات محددة نستحضر فيها الموقف:

أولا: هذا الاحتفال بفضل الله تعالى يأتي بنكهة خاصة، كل عام نحتفل في الداخل والخارج، لكن احتفالنا اليوم له طعم خاص، له نكهة جديدة، ومن جديد هذا الاحتفال تحرير غزة، وسبحان مغير الأحوال. ما بين طرفة عين وانتباهتها.. يغيِّر الله من حال إلى حال.

في العام الماضي كانت غزة محتلة، واليوم غزة مُحررة رغم أنف الصهاينة المعتدين، ومن يدري أيها الأخوة والأخوات متى سيكون احتفالنا على هذه المنصة والضفة محررة، متى سنحتفل ويافا وحيفا وصفد والنقب محررة، متى نحتفل وآخر الصهاينة يرحل عن أرضنا.

نعم، (وَيقَوْلُوْنَ مَتَى هُوَ، قُلْ عَسَى أَن يَكُونَ قَرِيباً). هذا يقيننا بالله، لا شكّ لدينا أن النصر قادم، وإن فلسطين كما حررناها من الصليبيين والتتار، سوف نعيدها أرضا طاهرة مطهرة من الصهاينة المحتلين.

ومن جديد هذه المناسبة اليوم هذا الحراك السياسي في شعبنا، هذه الحيوية الجديدة في حراكنا السياسي، نتلمس طريقنا، نمارس ديمقراطيتنا، ننتخب رموزنا، نبني مؤسساتنا، نبني منظمتنا، نبني مرجعيتنا القيادية.

هذه المسيرة نحو الإصلاح ومحاربة الفساد، نحو الشراكة بين جميع قوى وشخصيات شعبنا، هذا الحراك المبارك، رغم الضغوط، رغم الابتزازات، رغم المساومات. هذا الحراك سينتصر لصالح شعبنا كما انتصرت المقاومة في ميدان المعركة بإذن الله.

لسنا خائفين اليوم من هذه الضغوط والمؤامرات، لأنها تأتينا ونحن في لحظة القوة والمنعة، تأتينا

لأننا أغضبنا أعداءنا.

(إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَموالَهُم لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ الله فَسَيُنْفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيهِم حَسْرَةً ثُمَّ يُغلَبُون، والَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ يُحشَرُونَ (*) لِيَمِيزَ اللهُ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، وَيَجعَلَ الخَبِيثَ بَعضَهُ عَلَى بَعضٍ فَيَرْكُمَهُ جَمِيعاً فَيَجْعَلَهُ فِي جَهَنَّمَ أُولَئِكَ هُمُ الخَاسِرُون).

تمعنوا في هذه الآية العظيمة وأنتم ترون الهزيمة عند شارون، تأملوا فيها وأنتم ترون الخسارة يمنى بها الجيش الأول في العالم، الجيش الأمريكي، أليس هذا مكر الله (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللهُ، واللهُ خَيْرُ المَاكِرِين).

نعم، احتفالنا اليوم يأتي في لحظة شدة، ولكنها لحظة رحمة، لأن الله تعالى ينظر إلى عباده على أرض الجهاد، فيعطف عليهم ويرحمهم وينصرهم، ويهزم أعداؤهم.

وسيهزم الله الأعداء إن شاء الله، ظنوا بالله خيراً، لا تظنوا بالله إلا خيراً، لأن الله أعطانا ما لم يعطِ أحداً من العالم، وسيكمل عطاؤه باستكمال النصر إن شاء الله.

ومن جديد احتفالنا أن نسعد برؤية أحبة قدموا من أرض الإسراء والمعراج، وحديثهم وإطلالتهم من على هذه المنصة يكفيني أن أتحدث عنهم.

لكن هذه الأم العظيمة، (أم نضال) حفظها الله، أم الشهداء، خنساء العصر، هي نموذج نحتفل به. في الأعوام الماضية، سواء كل سنة، في كل مناسبة، كنا نحيي ذكرى الشهداء من جميع الفصائل، كلما سقط بطل، أو ارتقى للعلا والمجد بطل من أبطال شعبنا، كنا نحتفل بهم، نسعد بهم، تختلط البسمة مع الدمعة، والحزن مع الابتسامة، لكننا كنا على الدوام فخورين بعطائهم العظيم. اليوم نحن نحتفل بهم ومعنا أمهات الشهداء وآباء الشهداء.

(أم نضال) أم لثلاثة شهداء، ومعها ثلاثة مجاهدين أبطال، والأخ الدكتور نزار ريان (أبو بلال) أب لشهيد، وأب لجريح، وأب لمجاهد، وهكذا هم أبناء شعبنا، بفضل الله تعالى. هم نجوم لامعة في سماء البطولة. في سماء الجهاد، في سماء الإيمان بفضل الله تعالى، إذن هذه ذكرى طيبة. وبعد أيام تحلّ علينا ذكرى الشهيد يحيى عياش رحمه الله. هذا البطل الذي حفر له في سفر الخلود والمجد صفحات مشرقة، نسأل الله أن يرحمه، وأن ينجب من هذا الشعب آلاف وملايين يحيى عياش ومن كل شهداء شعبنا.

وقفة أخرى أيها الأخوة مع هذا الضغط المتلاحق على "حماس" وعلى قوى المقاومة والإصرار على نزع سلاحها وحرمانها من حقّ المقاومة. وأقول لأمريكا وإسرائيل ومن لفّ لفهما: عبثاً تحاولون، نحن عرفنا طريق الجهاد، وذقنا حلاوته، ولمسنا بركاته، واعتززنا بالسلاح بعد الله، فلا يستطيع أحد في الدنيا أن ينتزع سلاحنا، ولا أن ينتزع حقنا في المقاومة. لذلك نقرر ما قررناه دائما وفي كل المناسبات والمحطات: سنتمسك بسلاح المقاومة، وسنتمسك بخيار المقاومة، خياراً استراتيجياً حتى

يتحرر آخر شبر من أرض فلسطين، ويعود آخر لاجئ ولاجئة إلى أرض فلسطين بإذن الله.
تبذل الضغوط لمنع حماس من المشاركة في الانتخابات، وكأن الديمقراطية مفصلة (على كيفهم)، ونقول لهم: الفواتير التي رفعتوها في وجوهنا لن ندفعها، ولو بفلس واحد، هذا حقنا.
ومن سخف عقولهم وقصر نظرهم يضعون شروطاً يظنون "حماس" يمكن أن تقدم على تنفيذها؟!. مرة يتكلمون عن السلاح وعن المقاومة. وعما يسمونه بالعنف والإرهاب، بمعنى من يريد أن يدخل ميدان السياسة والانتخابات التشريعية فعليه أن يتخلى عن السلاح والمقاومة.
ثم يضيفون إلى ذلك أن نعترف بشرعية ما يسمى بـ (إسرائيل) ويظنون أن أسلوبهم في استدراج البعض في ساحتنا الفلسطينية والعربية، بحيث أوصلوا بعضنا للأسف إلى دفع هذه الفواتير الباهظة، ومع ذلك أخذتهم أمريكا و"إسرائيل" إلى البحر المالح فعادوا عطشى، لم يظفروا بشيء، ويظنون أن ما جرى على من سبق سيجري على من لحق.
نقول لهم: عبثاً تحاولون، والله سنري أمريكا وإسرائيل والمجتمع الدولي (أنه مش بس حماس.. أنو الشعب الفلسطيني بكل فصائله اليوم، عرف الدرس واتعظ بالماضي). الشعب الفلسطيني، بحماس وغير حماس، ومن جميع الفصائل، مصرّ أن يجمع المقاومة إلى جانب السياسة، إلى جانب الخدمة الاجتماعية، إلى جانب الفكر، إلى جانب الانتماء لأمته، دون أن يساوم على واحدة منها. سندخل التشريعي والميدان السياسي، سنؤسس مرجعيتنا الفلسطينية القيادية دون أن نتخلى عن شبر من فلسطين.
البعض يفكر أن هذا النادي، نادي السياسة، الذي يدخله يجب أن يكون (فهلوياً)، أن يكون حاذقاً في التنازل، في المساومة، أن يكون مستعداً أن يتخلى عن حقه، أو عن معظم حقه، لينال الفتات من حقه، أو أن يتبارك بالاعتراف بشرعية "إسرائيل" حتى يقبل له مكان في لعبة السياسة.
نحن سنعلمهم الدرس، سنريهم أننا "حماس"، ومعنا إخوتنا في الفصائل، والأحرار والشخصيات من أبناء شعبنا، سوف نمارس السياسة بلغة جديدة، نمارس السياسة دون أن نتلهف ونهرول مع قادة العدو، وأن نسبح معهم في المنتجعات، لسنا مضطرين إلى ذلك، ولا هذه (شغلتنا). يا إخواننا وأخوتنا، البعض يتصور أن هذا إعجاز، تعالوا نقارن: الذي يخوض معركة غير متكافئة مع أعدائه في الميدان العسكري، الذي يقاتل بالخنجر ثم بالقنبلة اليدوية والمولوتوف ويصنّع السلاح. هذه غزة مساحة تقل عن ربع أو خمس أو عشر مدينة عربية، ومع ذلك فإنها تصنع (الأر بي جي– الياسين) وتصنع الصواريخ القسام وما ماثلها، وتصنع الهاون وتصنع المتفجرات، وإن شاء الله على الطريق صناعة الفشك (الرصاص).. هذه الأرض المحدودة المكتظة بأهلها، ومع ذلك تصنع وتخوض معركة عظيمة.
هذا مخيم جنين يكبد أعداءنا، يركب موفاز هليوكوبتر (أباتشي) حتى يدير المعركة. هذا الشعب الذي ينتصر على عدوه في معركة عسكرية غير متكافئة، وينجح فيما لم تنجح فيه الجيوش.. أيعجز أن

يخوض معركة سياسية بلغة جديدة، ومعادلات جديد؟!.

في حمى الانتخابات يسألون (أنتو [أنتم] حماس، بعد التشريعي (وين رايحين [إلى أين ستذهبون]؟ رايحين عالحكومة [ستذهبون إلى الحكومة])، وبعدين حتفاوضوا [ثم ستفاوضون] "إسرائيل"؟!).

يا إخواننا هل تظنون أن ما يجري عليه القوم بالضرورة أن ينطبق علينا؟! لا يا إخواننا، سنمارس السياسة بلغة أخرى، دون الحاجة إلى أن نتفاوض مع العدو، (طب [حسناً] بالله [عليكم، هل] هيَّ "إسرائيل" طلعت [خرجت] من غزة بالتفاوض؟ يا ما أجروا [كثيراً ما أجروا] مفاوضات ولم ينجحوا في إعادة انتشارهم من المدن، رغم كل السهر والتعب، بيناموا [ينامون] مع بعض، وبيفطروا [يفطرون] مع بعض، وما طلعوش [لم يخرجوا] من المدن) ولكننا ونحن نجافيهم، ونحن نرفضهم، نحن نرفض شرعية الاحتلال.. أخرجناهم من غزة، فلماذا لا نخرجهم من دون مفاوضات. هل فاوض حزب الله "إسرائيل"، ألم يخرجها من جنوب لبنان؟

(البعض خايف إنو [يخاف] إذا فازت حماس، ومن يسير في خطها المقاوم سيفقر الشعب الفلسطيني، الشعب الفلسطيني سينقطع رزقه، وكأن الرزاق هو أمريكا والدول المانحة؟!) بالله عليكم من الذي خدم شعبنا تحت نير الاحتلال؟!. أليست هي المؤسسات المدنية، المؤسسات الاجتماعية التي وقفت مع الأرملة ومع أم الشهيد وعائلة الأسير، مع الفقراء والغلابى [المساكين]. أليس إخوانكم الذي كانوا ينحازون لكم والعالم يحاربهم، ولم يكن أحد يعترف بهم، استطاعوا خدمتكم؟ واليوم بعد أن فرضوا أنفسهم على العالم، أيعجزون عن خدمتكم؟ أبداً. (هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لاَ تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدِ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا، وَللهِ خَزَائِنُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ).

هذا هو المنطق، خزائن السموات والأرض عند الله وليست عند أمريكا والدول المانحة، مع أننا ندعو العالم كله أن يساعد شعبنا وهذا حقنا، لأن شعبنا يدافع ليس عن العرب والمسلمين وحدهم، بل يدافع عن العالم المتحضر، عن الإنسانية كلها ضدّ هذا المشروع الصهيوني المعادي لكل قيم ولكل إنسانية.

إذن، لا تخشوا، نجحنا في المؤسسات الخيرية رغم الحصار، ونجحنا في البلديات رغم الاعتقال والحصار، وسننجح بإذن الله في كل المواقع، وسنخدم شعبنا، ولن يجوع شعبنا أبداً لأن الله رازقه إن شاء الله.

ثم أيها الأخوة والأخوات، اليوم هناك مخطط صهيوني جديد اسمه الحزام الأمني، أو (المنطقة العازلة) شمال غزة، بس هالمرة [ولكن في هذه المرة]، تدار وتصمم بطريقة جديدة، بطريقة السيطرة الجوية، عبر الطيران المحلق دائماً، الذي يقصف ويقتل ويلقي بالمنشورات التي تحرض الناس والمزارعين في هذه المنطقة على المجاهدين، هذه المنطقة العازلة يظنّ الأعداء أنهم بها يمنعون صواريخ القسام،

ويمنعون عمليات المقاومة، ونحن نقول ببساطة هذا عدوان جديد، وهذه إعادة احتلال لجزء من أرض غزة، ولا نواجهها إلا بخيار المقاومة، وحقّ شعبنا في الدفاع عن نفسه وهو حقّ لا نتخلى عنه مطلقاً، وإذا ظنوا أن هذا سيحميهم فلقد جربوا ذلك في جنوب لبنان، ولكن أعداءنا لا يفقهون.

وكما أن الجدار في الضفة لم يحميهم فإن هذا الحاجز العازل، هذه المنطقة العازلة، لن تحميهم من شبابنا وشباب شعبنا الفلسطيني، إذن هذه الخطوة يخوفوننا بها، لكنا إن شاء الله سنتغلب عليهم بها بعون الله تعالى.

ثم نقول أيها الأخوة، البعض اليوم يطرح علينا مزايدات ويقول أين "حماس"؟. ونقول باختصار شديد: "حماس" تعرف متى تُصعِّد، وحماس تعرف متى تهدّئ، وحماس تعرف متى تعمل سواء في الميدان السياسي أو الميدان العسكري.

"حماس" عينها دائماً على شعبها، "حماس" عينها على البندقية والمقاومة، "حماس" عينها على الحقّ الفلسطيني الذي انتقص، "حماس" ستظلّ دائماً في وسط الشعب إن شاء الله. سننتصر لشعبنا في الميدان العسكري، وسننتصر له في الميدان السياسي، وهذا هو سعي "حماس" بإذن الله تعالى.

وفي هذا المقام أؤكد على وحدتنا الوطنية كما أوضح أخي العزيز الدكتور نزار ريان. هذه الوحدة الوطنية عززناها بالدماء، وبنقاء السواعد المؤمنة الشريفة للفصائل، وسنحافظ عليها، ومشروعنا لتعزيز الوحدة الوطنية يقوم على البقاء في مربع المقاومة، وعلى إقامة حياة سياسية قائمة على الشراكة، وعلى الثبات على محرماتنا الوطنية.

ثلاث شغلات [أمور]، صمود في مربع المقاومة لأن الشعب لا يتجمع إلا في ميدان المعركة، ثم سيادة تقودنا إلى شراكة وطنية يجد كل فلسطيني، [سواء أكان] منتمياً إلى فصيل أو لم يكن منتمياً، آماله في هذه الشراكة الوطنية بين الداخل والخارج. وثالثاً نعزز وحدتنا الوطنية بالتأكيد على محرماتنا الوطنية وهي ذاتها محرمات شرعية، حقّ الدم الفلسطيني، تحريم الدم الفلسطيني، التعاون على الجهاد وعلى البر والتقوى وعلى الصمود وعلى توجيه البندقية وحصرها في مواجهة العدو المحتل، فاطمئنوا.

إن إصرارنا على خوض الانتخابات التشريعية هو من أجل هذه الشراكة، ومن أجل محاربة الفساد، ومنع التفرد والتفريط، ومن أجل تحقيق الشراكة، وكذلك إصرارنا على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس سياسية وتنظيمية جديدة ينطلق من هذا الحرص على تعزيز وحدتنا الوطنية، وعلى بناء جبهتنا الداخلية، حتى نكون في أفضل حالاتنا في مواجهة العدو المحتل، فاطمئنوا، هذا هو خيارنا بحمد الله، وهذا الحفل اليوم بكل حضوره تجسيد للوحدة الوطنية.

أما عن سورية فالحمد لله أن سورية خرجت من لحظة الحرج، أراد أعداء سورية وأعداء الأمة العربية بها سوءاً، وحاولوا استضعافها، وحاولوا التفرد بها، ولكن سورية كعادتها اختارت خيار الصمود والمقاومة والممانعة، ورفضت أن تنتحر، رفضت أن تقتل نفسها بنفسها، وأدارت المعركة بهامش

سياسي يثير التقدير والإعجاب، وكان هذا خيار سورية، خيار قائدها الأسد، وخيار شعبها في عرين الأسد، سورية خرجت من لحظة الحرج، رغم أن الخطر لا يزال محدقاً بها كما هو محدق بفلسطين وبالعراق وبلبنان وكل دولنا، ونحن مع سورية وفي خندقها، لا كما يريد البعض أن يحشرنا (إذا كنتم مع سورية فأنتم ضدّ لبنان.. لا يا حبايبي [أحبائي]، نحن مع لبنان ومع سورية ومع العراق ومع أمتنا العربية والإسلامية جميعاً) نحن الذين نختار، لا نقبل أن نحشر أو نصنف، نحن مع سورية ونحن مع أمتنا وأي اعتداء على أمتنا، سنردّ عليه بالتصعيد ضدّ العدو الصهيوني.

البعض استهجن عندما قلت في وقت سابق أننا سندافع عن إيران، رغم أن إيران ليست محتاجة إلى من يدافع عنها، ولكنه تعبير من يستشعر أننا في خندق واحد، وأقول نحن في معركة مقاومة مفتوحة في فلسطين، إذا اعتدى الصهاينة على أي بلد عربي أو إسلامي سوف نصّعد المقاومة في فلسطين. المعركة مفتوحة، كل اعتداء على أي بلد عربي أو مسلم سوف نمضي في تصعيد المقاومة داخل فلسطين، لأننا في خندق واحد في مواجهة الأعداء.

وأما العراق الشامخ فالحمد لله، أن الله سبحانه وتعالى يدبر من حيث لا نحتسب، بالله عليكم كيف كان حالنا عشية احتلال العراق؟كان الجميع في حالة خوف بأن قطار أمريكا الزاحف إذا وصل بغداد سيجتاح عواصم المنطقة، ولكن هذا القطار ارتطم بقسوة بصخرة الصمود العراقي، وهذا القطار سيرتد عائداً إلى واشنطن، وستتحطم كل المؤامرات الصهيونية والأمريكية.

إننا ننصح كل مجاهد على أرض العراق، وفي غير العراق، أن يحصر معركته مع أعداء الأمة، وألا يسفك دم عربي أو مسلم، أي لا يجعل الاحتكام إلى السلاح هو الطريق لحلّ المنازعات والخلافات السياسية.

قد نختلف في الاجتهادات السياسية، ولكن طريق حلها هو الحوار السياسي والطرق السلمية، أما المقاومة فهي ضدّ أعداء الأمة. هذه نصيحتنا للمقاومة في العراق، وفي كل مكان من أرضنا العربية والإسلامية.

إننا بفضل الله تعالى نشهد مرحلة مميزة في تاريخ الأمة، دائماً أسميها (مرحلة مخاض) وهو مخاض على آلامه المبرحة مبشر بانتصارات كبيرة، وانظروا إلى جبهة الممانعة التي تقف في فلسطين وفي سورية وفي العراق وفي لبنان وفي إيران، وحول هذه الجبهة الساخنة بؤر ممانعة سياسية، قد تبدو خافتة لكنها تتضافر لتخلق مأزقاً للصهاينة والأمريكان، ونحن على خير عظيم ولكن صبراً صبراً، لا تتعجلوا النتاج، والله سوف نهزمهم، سيهزم الجمع ويولون الدبر.

في ذكرى انطلاقة حماس نؤكد على هذه القيم والمعاني، نؤكد أن جبهات المقاومة والممانعة في الأمة صلبة أكثر مما يتصور أعداؤنا.(....)

وثيقة رقم ١١٤:

رسالة مفتوحة من الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية إلى المرشحين للبرلمان الإسرائيلي حول حقوق الإنسان(١١٤)

كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥

مع قدوم الانتخابات التشريعية الإسرائيلية الجديدة في ٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٦، تدعو منظمة العفو الدولية جميع الأحزاب السياسية الإسرائيلية ومرشحيها إلى وضع حقوق الإنسان على رأس جدول أعمالها، وطرح استراتيجيات وخطط عمل واضحة لضمان تحويل التمتع بالحقوق الإنسانية الأساسية إلى واقع ملموس بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع.

وتدعو المنظمة مختلف المرشحين إلى اقتراح تدابير ملموسة للتصدي لبواعث القلق الرئيسية القديمة، ومن بين هذه التدابير:

تعزيز إمكانية الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – ولا سيما الحقّ في العمل والصحة والتعليم وفي مستوى معيشة كافٍ – بالنسبة لمعظم الفئات المهمشة في إسرائيل، ومنها العرب الإسرائيليون والمهاجرون الذين لا يزالون يعانون من السياسات والممارسات التمييزية. وكدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي منظمة العمل الدولية واتفاقية الهجرة من أجل العمل، فإن إسرائيل ملزمة بتعزيز الحقوق المعترف بها في هذه المعاهدات المهمة وحمايتها، ويتعين على المرشحين أن يأخذوا هذه الحقوق بعين الاعتبار في سياساتهم الاقتصادية.

زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال العنف ضدّ المرأة – ومن بينها العنف العائلي والاتجار بالنساء والفتيات والاستغلال الجنسي وعبودية الديْن – وتحديداً عن طريق تعزيز آليات حماية الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. وفي الوقت الذي أُحرز فيه تقدم كبير في الآونة الأخيرة في مجال حقوق المرأة، سواء في القانون أو في الممارسة، فإن ثمة ضرورة لبذل مزيد من الجهود للقضاء على انعدام المساواة والتمييز والانتهاكات ضدّ المرأة، بمن في ذلك أفراد القطاعات المستضعفة في المجتمع.

تعزيز الآليات الخاصة بحماية حقوق الإنسان ومراقبتها بهدف زيادة مساءلة مرتكبي الانتهاكات. فكثيراً ما لا يجري تحقيق كافٍ في انتهاكات حقوق الإنسان، ويفلت مرتكبوها من العقاب، ويُحرم ضحاياها من العدالة والإنصاف. وينبغي أن يدعم المرشحون الدعوة التي أطلقتها منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان أو مؤسسة شبيهة بها. ويجب أن تتمتع مثل هذه المؤسسة، من جملة أمور أخرى، بصلاحية إجراء تحقيقات في شكاوى انتهاكات حقوق

الإنسان بمبادرة منها، وأن يُطلب منها تقديم تقارير دورية علنية تتضمن النتائج التي تتوصل إليها التحقيقات. كما ينبغي أن يلتزم المرشحون بضمان أن تشكل مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين جميع المواطنين حجر الزاوية في أي دستور إسرائيلي أو قوانين دستورية في المستقبل.

وفيما يتعلق بالأوضاع في الأراضي المحتلة، فإن تصاعد العنف، الذي أسفر في السنوات الخمس الأخيرة عن حصد أرواح العديد من الإسرائيليين والفلسطينيين وأحدث دماراً هائلاً ومعاناة شديدة، يجعل المطالبة بإقامة سلام عادلٍ ودائم أمراً أكثر إلحاحاً. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء إلا عن طريق اتباع منهج يقوم على حقوق الإنسان. وقد أظهر فشل الاتفاقيات والمفاوضات السابقة أن جدول أعمال حقوق الإنسان، في الوقت الذي قد لا يكون لوحده كافياً، يجب أن يشكل جزءاً أساسياً من أي حلّ.

إن منظمة العفو الدولية تشجب بلا تحفظ الهجمات على المدنيين، وما فتئت تدعو الجماعات الفلسطينية المسلحة إلى وضع حدٍّ للتفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات ضدّ المدنيين الإسرائيليين. وتدرك المنظمة حاجة إسرائيل إلى اتخاذ تدابير لحماية مواطنيها من التفجيرات الانتحارية وغيرها من الهجمات، ولكنها تشعر بالقلق من أن السياسات التي تتبعها إسرائيل باسم الأمن غالباً ما تشكل انتهاكاً فادحاً للحقوق الأساسية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. إن الأمن يتعزز – ولا يتقوّض – بالسياسات التي تحترم حقوق الإنسان.

إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع المرشحين إلى الإقرار بأن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي يعتبر واجباً أساسياً – وليس تنازلاً – وإلى التعهد بالعمل من أجل إيجاد حلٍّ عادلٍ يحترم الحقوق الإنسانية لجميع الأطراف، وتدعو على وجه التحديد إلى:

إنهاء التوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية وبناء السور/الجدار داخل أراضي الضفة الغربية، بما فيها المناطق الواقعة في القدس الشرقية وما حولها، وذلك لأن هذه الممارسات تشكل انتهاكاً للقانون الدولي. إن المستوطنات الإسرائيلية والسور/الجدار داخل الضفة الغربية يشكلان خرقاً للقانون الدولي وانتهاكاً للحقوق الإنسانية الأساسية للسكان الفلسطينيين، بما في ذلك حقهم في الحصول على مستوى معيشة كافٍ، وحقهم في السكن والصحة والتعليم والعمل، وفي حرية التنقل داخل الأراضي المحتلة. إن وجود المستوطنات الإسرائيلية ومواقعها هي التي حددت مسار السور/الجدار، وهذه المستوطنات غير قانونية.

إن حاجة إسرائيل المشروعة لضمان أمن حدودها ومنع وصول الفلسطينيين الذين قد يشكلون تهديداً لأمنها لا تعتبر مبرراً لبناء مثل هذا السور/الجدار داخل الضفة الغربية. كما أن التدابير الأمنية، ومنها بناء سور/جدار عازل، يمكن أن تتمّ في الأراضي الإسرائيلية على الخطّ الأخضر.

وضع حدٍّ للعقوبات الجماعية ضدّ السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. إذ أن القيود الصارمة



التي تفرضها إسرائيل على تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، والتي أدت إلى إصابة الاقتصاد الفلسطيني بالشلل، وأرغمت نسبة متزايدة من الشعب الفلسطيني على الاعتماد على المساعدات الدولية، تشكل نوعاً من العقوبة الجماعية.

وينبغي رفع مثل هذه التدابير على الفور. ويجب ألا تفرض إسرائيل مزيداً من العقوبات الجماعية على السكان الفلسطينيين رداً على انتصار حركة "حماس" في الانتخابات الفلسطينية الأخيرة. ويحظر القانون الدولي على إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، استخدام العقوبات الجماعية، وهي مسؤولة عن رفاه السكان الفلسطينيين. ولكن إسرائيل لم تفِ بالتزاماتها في هذا المجال، وتركت إلى المجتمع الدولي مهمة توفيرها للفلسطينيين. إن مشاركة المجتمع الدولي ومساعداته لا تعفي إسرائيل، بأي شكل من الأشكال، من مسؤولياتها القانونية.

إنشاء آلية فعالة ومستقلة ومحايدة لضمان التحقيق في عمليات القتل غير القانونية للفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية، والاعتداءات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين وممتلكاتهم، وضمان تقديم الجناة إلى العدالة. فثمة نمط من عدم كفاية التحقيقات، أو عدم إجراء التحقيقات في عمليات القتل غير القانونية والاستخدام المفرط للقوة على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية، التي تسفر عن وقوع وفيات أو إصابات، وفي الهجمات المتكررة على الفلسطينيين وممتلكاتهم من قبل المستوطنين الإسرائيليين في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. ونادراً ما يتمّ تقديم مرتكبي مثل هذه الجرائم إلى العدالة، وحتى في الحالات الاستثنائية التي يُدان فيها جنود أو مستوطنون، فإن الأحكام التي تصدر بحقهم لا تتناسب مع خطورة الأفعال المرتكبة. وقد أدى تفشي الإفلات من العقاب في النهاية إلى التشجيع على انتشار الانتهاكات. ومن الأهمية بمكان أن تُتخذ الخطوات اللازمة لقلب هذا الاتجاه، وضمان إجراء تحقيق عاجلٍ ومستقلٍ ومحايدٍ في المزاعم المتعلقة بعمليات القتل غير القانونية وغيرها من الانتهاكات، ومساءلة المسؤولين عن ارتكابها.

وأخيراً، فإن منظمة العفو الدولية تحث المرشحين في هذه الانتخابات على الالتزام بالعمل بعزيمة ثابتة من أجل تعزيز حماية الحقوق الإنسانية الأساسية في سياساتهم المستقبلية، وتنفيذ التوصيات المذكورة آنفاً في حالة فوزهم بالانتخابات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

أيرين خان

الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية.

هوامش

١) السلطة الوطنية الفلسطينية، انظر:

http://www.pna.gov.ps/Arabic/details.asp?DocId=1737

٢) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2005/nzaal.htm

٣) لجنة الانتخابات المركزية، انظر:

http://www.elections.ps/pdf/result1.pdf

٤) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/details.asp?name

٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ١٥ كانون الأول/ يناير ٢٠٠٥، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/152005-1-.html

٦) السلطة الوطنية الفلسطينية، ١٥ كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠٥، انظر:

http://www.pna.gov.ps/arabic/details.asp?DocId=

٧) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/details.asp?name

٨) مركز الإعلام والمعلومات، انظر:

http://www.mic-pal.info/statmentdetails.asp?id=1090

٩) مركز الانترنت للإعلام العربي- أمين، ١٩ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، انظر:

http://www.amin.org/news/uncat/2005/jan/jan19.html

١٠) قدس برس، انظر:

http://www.qudspress.com/data/aspx/d2710157/.aspx

١١) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/82005-2-.html

١٢) الحزب الوطني الديمقراطي، مصر، انظر:

http://www.ndp.org.eg/speaches/speach_details_ar.asp

١٣) قوات الأمن الوطني الفلسطيني، انظر: http://pass.ps/w23.htm

١٤) وزارة الخارجية الأميركية، يو اس انفو، انظر:

http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/Feb/09811444-.html

[15] العربية نت، انظر:

http://www.alarabiya.net/Articles/200510428/17/02/.htm

[16] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/details.asp?name=

[17] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/details.asp?name

[18] الأعمدة الثلاثة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجموعة الدراسات الرئاسية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ترجمة الزيتونة، ١٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٥، (النص الوارد هنا هو الملخص الرسمي للتقرير، والفقرة الخاصة بحماس وحزب الله واردة في صفحة ٢٠ في التقرير الأصلي)، التقرير باللغة الانكليزية، انظر:

http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=2261

[19] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/details.asp?name=

[20] موقع الملك عبد الله الثاني، انظر:

http://www.kingabdullah.jo/main.php?main_page=0&lang_hmka1=2

[21] المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2005/mesh3al05.htm

[22] وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، انظر:

http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=11091697190622#

[23] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/12005-3-.html

[24] وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، ١ آذار/ مارس ٢٠٠٥، انظر:

http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1109169300419

[25] وزارة الإعلام الفلسطينية، ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٥، انظر:

http://www.minfo.gov.ps/documents/arabic/Abu_ala'a_Speach_Confidence_0205-.htm

[26] وكالة الأنباء السورية، سانا، انظر:

http://www.sana.org/modules.php?op=modload&name=News&file=article&sid=866&newlang=ara&q= &req=archive

[27] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/details.asp?name

٢٨) إسلام أون لاين، ١٢ آذار/ مارس ، ٢٠٠٥، انظر:

http://islamonline.net/Arabic/news/200512/03-/article05a.shtml

٢٩) إسلام أون لاين، ١٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥، انظر:

http://www.islamonline.net/Arabic/news/200517/03-/article09a.shtml

٣٠) مركز الإعلام والمعلومات، انظر:

http://www.mic-pal.info/statmentdetails.asp?id=1098

٣١) موقع وزارة الخارجية الاردنية، انظر:

http://www.mfa.gov.jo/ar/speeches_details.php?id=126&menu_id=94

٣٢) جريدة **الحياة**، لندن، ٢٤ آذار/ مارس ٢٠٠٥

٣٣) العربية نت، ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٥، انظر:

http://www.alarabiya.net/Articles/200511744/30/03/.htm

٣٤) وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، انظر:

http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1125560681531

٣٥) جريدة **السفير**، لبنان، ١٢ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥

٣٦) جريدة **القدس العربي**، لندن، ١٨ نيسان/ ابريل ٢٠٠٥

٣٧) موقع الكرامة، انظر:

http://www.alkrama.com/statment/statments360.htm

٣٨) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/20052_05_5_20/.htm

٣٩) جريدة **الشعب**، القاهرة ٢٠ أيار/ مايو ٢٠٠٥

٤٠) موقع الكرامة، انظر:

http://www.alkrama.com/arshif/0056//news/news563.htm

٤١) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/20052_05_6_4/.htm

٤٢) وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، انظر:

http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1089129254693&a=KArticle&aid=1119512020990

٤٣) جريدة **الوطن**، قطر، ٢٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٥

٤٤) وزارة الإعلام الفلسطينية، ٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٥، انظر:

http://www.minfo.gov.ps/documents/arabic/0405-07-.htm

٤٥) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_7_4/.htm

(٤٦) الجزيرة نت، انظر:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FB84263E-02DA-42539242-5E27EACF8C3B,frameless.htm?NRMODE=Published

(٤٧) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/intkabat.hmtl.html

(٤٨) العربية نت، انظر:

http://www.alarabiya.net/Articles/200515071/19/07/.htm

(٤٩) جريدة **صدى البلد**، لبنان، ٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٥

(٥٠) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_7_23/.htm

(٥١) إسلام أون لاين، انظر:

http://www.islamonline.net/Arabic/doc/200507//article04.shtml

(٥٢) الحقائق، ٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، انظر: http://www.alhaqaeq.net/

(٥٣) مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، ٣ ١آب/ أغسطس ٢٠٠٥، انظر:

http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-mawaqi-5.htm

(٥٤) جريدة **الغد**، الأردن، ١٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

(٥٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/152005-8-.html

(٥٦) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/m2005/law_1.html

(٥٧) وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، انظر:

http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1125560681470

(٥٨) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/law/252005-8-.html

(٥٩) جريدة **السبيل**، الأردن، ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٥

(٦٠) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_9_1/.htm

(٦١) جريدة **القدس**، فلسطين، ٢أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

(٦٢) العربية نت، انظر:

http://www.alarabiya.net/Articles/200516565/07/09/.htm

٦٣) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_9_7/.htm

٦٤) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_9_11/.htm

٦٥) مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، انظر:

http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=79&sid=23&ssid=0

٦٦) وزارة الخارجية السعودية، ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، انظر:

http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InSectionID=27&InNewsItemID=39652

٦٧) وزارة الخارجية السعودية، انظر:

http://www.mofa.gov.sa/Detail.asp?InNewsItemID=39691

٦٨) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_9_20/.htm

٦٩) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_9_21/.htm

٧٠) جريدة **عكاظ**، السعودية، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

٧١) جريدة **المستقبل**، لبنان، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

٧٢) جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، ٢٩أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥

٧٣) موقع الكرامة، انظر:

http://www.alkrama.com/statment/2005/statments435.htm

٧٤) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_10_2/. htm

٧٥) وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، انظر:

http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=67253

٧٦) مركز الإعلام والمعلومات، انظر:

http://www.mic-pal.info/statmentdetails.asp?id=1403

٧٧) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/other_stat/200505_10_11/.htm

٧٨) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/20057/amdan05.htm

٧٩) موقع الكرامة، انظر:

http://www.alkrama.com/statment/2005/statments4389.htm



(٨٠) **الحياة**، ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥

(٨١) لجنة الانتخابات المركزية، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، انظر:

http://www.elections.ps/pdf/President_letter_to_CEC_arabic.pdf

(٨٢) لجنة الانتخابات المركزية، ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠٠٥، انظر:

http://www.elections.ps/pdf/Dr._Nasir_letter_to_president.pdf

(٨٣) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_11_10/.htm

(٨٤) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_11_14/.htm

(٨٥) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/peace1-details.asp?date1=9

(٨٦) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_11_15/.htm

(٨٧) وزارة الإعلام، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٥، انظر:

http://www.minfo.gov.ps/documents/arabic/1605-11-.htm

(٨٨) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_11_23/.htm

(٨٩) وزارة الخارجية الأمريكية، انظر:

http://usinfo.state.gov/ar/Archive/2005/Nov/24853168-.html

(٩٠) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/president/Mahmoud-Abass/Speech/272005-11-.html

(٩١) العربية نت، انظر:

http://www.alarabiya.net/Articles/200519104/01/12/.htm

(٩٢) موقع الكرامة، انظر:

http://www.alkrama.com/statment/2005/statments4402.htm

(٩٣) قرار رقم ٦٠/١٠٠ تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، البند ٣٠ من جدول الأعمال، الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، الدورة الستون (A/RES/60/100)، النص الرسمي العربي، انظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0558/493//PDF/N0549358.pdf?OpenElement

(٩٤) قرار رقم ٦٠/١٠٣ ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها، البند ٣٠ من جدول الأعمال، الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الدورة الستون (A/RES/٦٠/١٠٣)، النص الرسمي العربي، أنظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0576/493//PDF/N0549376.pdf?OpenElement

٩٥) قرار رقم ٦٠/ ١٠٤ أعمال اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، البند ٣١ من جدول الأعمال، الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، الدورة الستون (A/RES/ ٦٠/ ١٠٤)، النص الرسمي العربي، انظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0582/493//PDF/N0549382.pdf?OpenElement

٩٦) قرار رقم ٦٠/١٠٥ انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وعلى الأراضي العربية المحتلة الأخرى، البند ٣١ من جدول الأعمال، الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الدورة الستون (105/A/RES/60)، النص الرسمي العربي، انظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0588/493//PDF/N0549388.pdf?OpenElement

٩٧) قرار رقم ٦٠/١٠٦ المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل، البند ٣١ من جدول الأعمال، الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الدورة الستون (106/A/RES/60)، النص الرسمي العربي، انظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0594/493//PDF/N0549394.pdf?OpenElement

٩٨) قرار رقم ٦٠/١٠٧ الممارسات الإسرائيلية التي تمسّ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، البند ٣١ من جدول الأعمال، الجلسة العامة ٦٢، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الدورة الستون (107/A/RES/60)، النص الرسمي العربي، انظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0500/494//PDF/N0549400.pdf?OpenElement

٩٩) وزارة الداخلية السعودية إمارة مكة، انظر:

http://makkah.gov.sa/view.php?scope=14be3675&asSC=144&id=5042

١٠٠) جريدة **البيان**، الإمارات، ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

١٠١) **السبيل**، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

١٠٢) وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية، انظر:

http://www.fco.gov.uk/servlet/Front?pagename=OpenMarket/Xcelerate/ShowPage&c=Page&cid=1089129254693&a=KArticle&aid=1133774593377

١٠٣) **القدس**، فلسطين، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

١٠٤) قرار رقم ٦٠/ ١٢٦ : تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، البند ٧٣ من جدول الأعمال، الجلسة العامة ٦٣، ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، الدورة الستون (A/RES)/60/126، النص الرسمي العربي، انظر:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0514/495//PDF/N0549514.pdf?OpenElement

١٠٥) قرار رقم ٦٠/١٤٦: حقّ الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، البند ٧٠ من جدول الأعمال، الجلسة العامة ٦٤، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، الدورة الستون (146/A/RES/60)، النص الرسمي العربي،العنوان الإلكتروني:

http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N0534/496//PDF/N0549634.pdf?OpenElement

(١٠٦) **الحياة**، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(١٠٧) المركز الفلسطيني للإعلام

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_12_21/.htm

(١٠٨) **عكاظ**، ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(١٠٩) هيومان رايتس ووتش، انظر:

http://hrw.org/arabic/docs/200527/12//isrlpa12352.htm

(١١٠) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/statements/200505_12_29/.htm

(١١١) **الوطن**، قطر ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥

(١١٢) **مجلة الدراسات الفلسطينية**، عدد ٦٥، ص ١٤٥–١٤٦، مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت

http://www.kadimasharon.co.il

(١١٣) المركز الفلسطيني للإعلام، انظر:

http://www.palestine-info.info/arabic/hamas/hewar/2006/khalid_meshel/khalid1.htm

(١١٤) منظمة العفو الدولية، انظر:

http://ara.amnesty.org/pages/isr-١٥٠٢٠٦-editorial-ara

فهرس الأسماء

فهرس الأماكن

فهرس المنظمات والمؤسسات

Selected
Palestinian Documents for the Year 2005

Edited by
Dr. Mohsen M. Saleh
Wael A. Saad

هذا الكتاب

يعرض هذا الكتاب ١١٤ وثيقة من الوثائق المتعلقة بالقضية الفلسطينية لسنة ٢٠٠٥ وقد تم اختيار هذه الوثائق وفقاً لأهميتها وتأثيرها في تكوين المشهد العام لأحداث سنة ٢٠٠٥، كما تم مراعاة تحقيق قدر كبير من التنوع والتوازن في الاختيار لتقديم صورة أكثر شمولاً لمجموعة القضايا التي شكلت الخريطة السياسية لتلك السنة.




ISBN 995300792-6
9 789953 007922



توزيع
الدار العربية للعلوم ناشرون
www.asp.com.lb


مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
www.alzaytouna.net